شرح اللمع في النحو

تأليف

القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير

تحقيق

الدكتور رجب عثمان محمد

مدرس علوم اللغة بآداب بني سويف
جامعة القاهرة

تصدير

الدكتور رمضان عبد التواب

العميد السابق لكلية آداب عين شمس

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

شرح اللمع في النحو

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م

رقم الإيداع

٢١٩٧ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولى .I.S.B.N

977 - 5046 - 68 - 8



المنطقة الصناعية الثانية - قطعة ١٣٩ - شارع ٣٩ - مدينة ٦ أكتوبر

☎ : ٣٣٨٢٤٠ - ٣٣٨٢٤١ - ٠١١/٣٣٨٢٤٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

بقلم الدكتور رمضان عبد التواب

الحمد لله حق حمده ، والصلاة والسلام على من لانبى من بعده ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فهذا شرح مهم من شروح كتاب « اللمع » لابن جنى ، ذلك الكتاب الذى طار صيته وشرّق ذكره وغرّب ، وتناوله العلماء هنا وهناك بالشرح والتعليق .

وكانت مخطوطة هذا الكتاب الذى نقدمه اليوم لعشاق التراث العربى ، معزوة فى الفهارس إلى الخطيب التبريزى ، ولكن النظر المتأمل يكشف أن هذا الشرح قرئ على التبريزى كما هو واضح من خاتمته .

كما كشف النظر المتأمل كذلك عن المؤلف الحقيقى للكتاب ؛ وهو « الواسطى الضرير » وذلك واضح فى عنوان إحدى المخطوطتين ، أما المخطوطة الثانية ، فقد كشط من عنوانها الاسم الذى كتب خطأ ووضع مكانه « الواسطى الضرير » كذلك .

أما محقق هذا الشرح المهم ، فهو تلميذى البار الدكتور رجب عثمان محمد ، وذكره الآن سائر بين عشاق التراث العربى ، بعد أن أخرج لنا نشرة مضيئة مخدومة من كتاب « ارتشاف الضرب » لأبى حيان الأندلسى .

وقد سار فى تحقيق هذا الكتاب للواسطى ، على النمط الجيد الذى التزمه ، منذ أول نص حققه وأخرجه للقراء . وكانت جامعة الدولة العربية (معهد المخطوطات) قد أعلنت عن مسابقة لتحقيق النصوص بين شباب المحققين ، فتقدم تلميذى رجب بهذا العمل المتقن إلى تلك المسابقة وكان المأمول أن يفوز هذا التحقيق فى حلبة تلك المسابقة .

وقد عوض الله تلميذى الدكتور رجب بخروج تحقيقه هذا ، فى هذه النشرة المضيئة ، التى دأب أخى الفاضل الأستاذ محمد أمين الخانجى (الحفيد) على إخراج أمثالها .

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾

مدينة نصر فى ١٩٩٨/٨/١

أ.د رمضان عبد التواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

وبه نستعين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ....

فهذا الكتاب هو واحد من أهم الشروح التى ألفت على كتاب اللمع لابن جنى ، وكتاب اللمع من الكتب الموجزة فى النحو الجامعة لكل نفيس ، وابن جنى من العلماء البارزين فى اللغة المشهود لهم بالكفاءة العالية ، ولذلك تسابق علماء النحو إلى شرح اللمع لابن جنى ، وأعتقد أنه لم يظهر فى السوق من هذه الشروح إلا شرح اللمع لابن برهان العكبرى ، مع أن شروح اللمع كثيرة منها : شرح اللمع للعكبرى ، وشرح اللمع للثمانينى وشرح اللمع لابن الدهان وهو المسمى بالغرة وغير ذلك من الشروح ، وأسأل الله عز وجل أن يسد هذا الكتاب فراغًا فى الكشف عن أسرار ونفائس كتاب اللمع .

وقد بذلتُ قصارى جهدى فى تحقيق هذا الكتاب مما أعان الله به ، وذلك هو جهد المقل ، ولا أدعى لنفسى بأن عملى هذا بلغ الذروة ، فالكمال لله وحده وما نحن إلا بشر نخطئ ، ونصيب ونسأل الله تعالى أن ينتفع بهذا العمل عشاق التراث العربى ، وأن ينال الرضا والقبول من المشتغلين بالعربية ، والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ [سورة آل عمران : ٨]

د / رجب عثمان محمد



ترجمة المؤلف

اسمه ولقبه ومولده ووفاته وطرف من حياته

هو القاسم بن محمد بن مباشر الواسطى الضرير أبو نصر [١] النحوى وتكاد تجمع المصادر على لقبه بالواسطى الضرير .

أما عن مولده فقد ذكر صاحب معجم المؤلفين بأنه كان حيًّا قبل سنة ٤٦٩ هـ [٢] .

أما عن وفاته فقد ذكرت المصادر بأنه توفى فى مصر ولم تحدد له تاريخًا للوفاة [٣] .

وتذكر المصادر بأن الواسطى رحل إلى بغداد ولقى هناك أصحاب أبى على ، وتنقل فى البلاد حتى نزل فى مصر فأقام بها وقرأ عليه أهلها ، وأخذ عنه ابن بابشاذ وبه تخرج ، وزوَّجه من أخته ، وكان ابن بابشاذ يخدمه ، وبه انتفع كثيرًا [٤] .

أما عن نسبة الواسطى فقد ذكر السمعانى فى كتابه الأنساب بأنها نسبة إلى واسط بالعراق ويقال لها واسط القصب ، وقيل لها واسط أيضًا لأنها فى وسط العراقين : البصرة والكوفة ، وهى واسطتها خرج منها جماعة من أهل العلم فى كلّ فن وفيهم كثرة [٥] .

---

(١) انظر ترجمته فى المصادر التالية : معجم الأدباء ١٧ / ٥ وبغية الوعاة ٢/٢٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ١٢٣

(٢) انظر : معجم المؤلفين ٨ / ١٢٣

(٣) انظر : معجم الأدباء ١٧ / ٥ وبغية الوعاة ٢ / ٢٦٢

(٤) انظر : معجم الأدباء ١٧ / ٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٦٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ١٢٣

(٥) انظر : الأنساب للسمعانى ٥ / ٥٦١

شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته

لم تذكر المصادر للواسطى الضرير إلا تلميذًا واحدًا وهو أبو الحسن طاهر ابن أحمد بن بابشاذ [١] ، ولتلميذه هذا بعض المؤلفات منها المقدمة فى النحو وشرحها وشرح الجُمل للزجاجى وغير ذلك [٢] .

أما عن مؤلفاته فهى قليلة وليست كثيرة فقد ذكرت المصادر التى ترجمت له ثلاث مؤلفات للواسطى .

الأول : كتاب فى النحو رتبه على أبواب الجمل ذكر ذلك ياقوت قال : (وله من الكتب : كتاب شرح اللمع ، وكتاب فى النحو رتبه على أبواب الجُمل وشرح من كل باب مسألة [٣] .

ويؤكد الكلام السابق السيوطى فى البغية حينما يقول : (وصنّف كتابًا فى النحو ، وشرح اللمع ، وجُمل الزّجاجى) [٤] .

الثانى : شرح الحماسة للواسطى ينفرد بذكره صاحب كشف الظنون حينما عدّد شُراح الحماسة ولم أجد ذلك فى مصادر أخرى .

الثالث : وهو شرح اللمع وهو موضوع الدراسة وقد ذكرت نسبته إلى الواسطى مصادر متنوعة [٥] .

---

(١) انظر : معجم الأدباء ١٧ / ٥ وبغية الوعاة ٢ / ٢٦٢ ومعجم المؤلفين ٢/٦٥٤

(٢) انظر فى ترجمة ابن بابشاذ : إنباه الرواة ٢ / ٩٥ - ٩٧ وبغية الوعاة ٢ / ١٧ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٥١٥

(٣) انظر : معجم الأدباء ١٧ / ٥

(٤) انظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٦٢

(٥) انظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٦٢ ومعجم الأدباء ١٧ / ٥ ومعجم المؤلفين ٢ / ٦٥٤

كتاب اللمع لابن جنى وشروحه

كتاب اللمع لابن جنى من الكتب التى حظيت باهتمام العلماء من بعده فتناولوه بالشرح والتحليل وتخريج مافيه من شواهد وغير ذلك ، وهذا يدل على قيمة هذا الكتاب العلمية ، ونتحدث عن هذه الشروح مع الترتيب الزمنى لها :

١ - **شرح الثمانينى** : وهو عمر بن ثابت أبو القاسم النحوى الضرير إمام فاضل (توفى سنة ٤٤٢ هـ انظر ترجمته فى : معجم الأدباء ١٦/٥٧ - ٥٨) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٢/٢١٧ ، والأعلام ٥/٢٠٠ ، وتاريخ الأدب ٢/٢٤٧ . ومن هذا الشرح نسخة بدار الكتب المصرية برقم ١٥٧٠ نحو الدار تقع فى ٣٠١ ورقة ، وقد حقق الكتاب رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر للطالب فتحى على حسنين ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م وانظر فى الحديث عن هذا الشرح اللمع ٧٠

٢ - **شرح ابن برهان** : وهو أبو القاسم عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن برهان (توفى سنة ٤٥٦ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٢/٢١٣ - ٢١٤) ذكر ذلك فى الأعلام ٤/٣٢٦ ، وكشف الظنون ٢/١٥٦٢ - ١٥٦٣ .

والكتاب مطبوع قام بتحقيقه الدكتور فائز فارس وهو نشر الكويت سنة ١٩٨٤ م .

٣ - **شرح الواسطى** : هو أبو نصر القاسم بن محمد الواسطى النحوى (كان حيا قبل سنة ٤٦٩ هـ انظر ترجمته فى : بغية الوعاة ٢/٢٦٢) وهذا هو الذى قمت بتحقيقه الآن .

٤ - **شرح الفارقى** : هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقى أبو نصر (توفى سنة ٤٨٧ هـ انظر ترجمته فى : معجم الأدباء ٥٤/٨ - ٥٦) ذكر ذلك فى كشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣ ، وبغية الوعاة ٥٠٠/١

٥ - **شرح الطائى** : هو الحسن بن على بن محمد بن محمد بن عبد العزيز (توفى سنة ٤٩٨ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٣١٧/١) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٥١٥/١ وسماه المقنع فى شرح اللمع .

٦ - **شرح المهاباذى** : هو أحمد بن عبد الله الضرير من تلاميذ عبد القاهر الجرجانى (توفى سنة ٥٠٠ هـ انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٣٢٠/١) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٣٢٠/١ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

٧ - **شرح الكرمانى** : هو محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى (وكان حيا فى حدود سنة ٥٠٠ هـ انظر ترجمته فى : معجم الأدباء ١٢٥/١٩) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٢٧٧/٢ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣ ، والكتاب اختصار من اللمع .

٨ - **شرح التبريزى** : هو يحيى بن على بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيبانى أبو زكريا (توفى سنة ٥٠٢ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٢٢/٤ - ٢٤ وإشارة التعيين ٣٨٢ ووفيات الأعيان ١٩١/٦) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٣٣٨/٢ والبلغة للفيروزابادى ٢٨٣

٩ - **شرح الخُوَيّى الشيرازى** : هو أبو القاسم ناصر بن أحمد بن بكر الفقيه الأديب النحوى (توفى سنة ٥٠٧ انظر ترجمته فى إنباه الرواة ٣/ ٣٤١) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٣١٠/٢ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

١٠ - **شرح علىّ الجامع** : هو على بن الحسين الضرير النحوى الأصفهانى (توفى بعد سنة ٥٣٥ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٢٤٧/٢ - ٢٤٨) ذكر ذلك محقق شرح اللمع لابن برهان ٤٩/١

١١ - شرح العلوى الكوفى : هو أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد العلوى نسبة إلى على بن أبى طالب (توفى سنة ٥٣٩ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٣٢٤/٢) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٢١٥/٢ ، ذكر بروكلمان أن منه مخطوطة فى عاطف أفندى بتركيا برقم ٢٥٥٤ انظر : تاريخ الأدب العربى ٢٤٧/٢

١٢ - شرح ابن الشجرى : هو هبة الله بن على بن محمد بن حمزة العلوى أبو السعادات (توفى سنة ٥٤٢ هـ انظر ترجمته فى : نزهة الألباء ٤٠٤) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٣٢٤/٢ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

١٣ - شرح ابن حميدة الحلى : هو محمد بن على بن أحمد أبو عبد الله المعروف بابن حميدة (توفى سنة ٥٥٠ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ١٨٥/٣) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ١٧٣/١ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

١٤ - شرح ابن الخشّاب : هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشّاب (توفى سنة ٥٦٧ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٩٩/٢) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٢٩/٢ - ٣٠ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

١٥ - شرح ابن الدهان : هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان البغدادى (توفى سنة ٥٦٩ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٤٧/٢) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٥٨٧/١ . والكتاب يسمّى الغرّة ، وتوجد منه مخطوطات فى دار الكتب منها فى المكتبة التيمورية الجزء الثانى برقم ١٧١ نحو ، والجزء يقع فى ٥٤٢ صفحة ، وقد ذكر بروكلمان أنّ منه نسخة فى مكتبة شهيد على باشا بتركيا رقم ٩٣٩ انظر : تاريخ الأدب العربى ٢٤٧/٢

١٦ - شرح العبرتى : هو أسعد بن نصر بن أسعد أبو منصور الأديب يعرف بابن العبرتى ، منسوب إلى عَبَرْتا (توفى سنة ٥٨٩ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٢٣٥/١) ذكر بروكلمان أن له شرحًا على اللمع مخطوط بمكتبة برلين برقم ٦٤٦٧

١٧ - شرح شُمَيْم الحلى : هو على بن الحسن بن عنتر بن ثابت أبو الحسن الحلى الأديب (توفى سنة ٦٠١ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٢٤٣/٢) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ١٥٦/٢ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

١٨ - شرح أبى البقاء العكبرى : هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله النحوى الضرير البغدادى (توفى سنة ٦١٦ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٢/ ١١٦) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٣٨/٢ - ٣٩ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣ ، وذكر بروكلمان أن من هذا الكتاب نسخًا مخطوطة فى بطرسبرج ثالث ٩١٣ ، ومكتبة بلدية الأسكندرية ٣٣ نحو ، بنكيبور ٢٠ ، ٢٠١٧ ثم قال بأنه طبع فى القاهرة ١٩١٣ انظر : تاريخ الأدب ٢٤٧/٢

١٩ - شرح الواسطى : هو أبو محمد القاسم بن القاسم الواسطى (توفى سنة ٦٢٦ هـ انظر ترجمته فى : إنباه الرواة ٣١/٣) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٢٦٠/٢ - ٢٦١ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

٢٠ - شرح ابن الخباز : هو شمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الأربلى (توفى سنة ٦٣٧ هـ انظر ترجمته فى : بغية الوعاة ٣٠٤/١) ذكر ذلك فى كشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣ ، ومن هذا الشرح نسخة بمكتبة الأزهر برقم ٢٨٦٧٦ ، والنسخة كتبت سنة ٧٨٦ هـ وتقع فى ٢٠٨ ورقة راجع اللمع ٧٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥١

٢١ - شرح الخفاف : هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجُذامى المالقى النحوى (توفى سنة ٦٥٧ هـ انظر ترجمته فى : بغية الوعاة ١/ ٤٧٣) ذكر ذلك فى بغية الوعاة ٤٧٣/١ ، وكشف الظنون ١٥٦٢/٢ - ١٥٦٣

٢٢ - شرح ابن هشام الأنصارى : هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى (توفى سنة ٧٦١ هـ انظر ترجمته فى : بغية الوعاة ٦٨/٢ - ٦٩) ومن هذا الشرح نسخة مخطوطة فى دار الكتب تحت رقم ١٥٧٠ انظر شرح اللمع لابن برهان ٥٢/١

* * *

أهمية كتاب اللمع العلمية

لقد تَفَرَّد كتاب اللمع الذى ألّفه ابن جنى عن غيره من كتب النحو الأخرى بمميزات دفعت العلماء إلى تناوله بالشرح والتحليل من ذلك الإيجاز والاختصار والابتعاد عن الخلافات والعلل التى نشبت بين النحاة ، فكان ابن جنى فى كتابه هذا يلخص القاعدة النحوية فى أسلوب موجز معبر ويتضح ذلك عن حديثه مثلا عن الاستثناء يقول « ومعنى الاستثناء : أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره ، أو تدخله فيما أخرجت من غير وحرفه المستولى عليه (إلا) وتشبه به أسماء وأفعال وحروف ، فالأسماء غير ، وسوى والأفعال ليس ولا يكون وعدا وخلا وحاشا والحروف حاشا وخلا » (١) .

ويتضح من التعريف السابق أنه يستوعب جميع أنواع الاستثناء التام المثبت والمنفى والمتصل والمنقطع .

ومن الأساليب الموجزة أيضا عنده قوله عن البدل « واعلم أن البدل يجرى مجرى التوكيد فى التحقيق والتشديد ومجرى الوصف فى الإيضاح والتخصيص وعبرة البدل أن يصلح بحذف الأول وإقامة الثانى مقامه » (٢) .

ولقد طوّقت شهرة كتاب اللمع الآفاق وذاع صيته وعكف عليه العلماء بحثًا ودراسةً ، من أجل ذلك أبرزته كتب التراجم والطبقات فى مقدمة مؤلفات ابن جنى فابن الأثير مثلا لا يذكر من كتبه غير اللمع يقول عند حديثه عن وفاة ابن جنى سنة ٣٩٣ هـ « وفيها توفى عثمان بن جنى النحوى مصنف اللمع وغيرها » (٣) .

كما يذكر القفطى فى إنباه الرواه كتاب اللمع فى مقدمة مؤلفات ابن جنى (٤) .

---

(١) انظر اللمع ١٤٩

(٢) انظر اللمع ١٧٢

(٣) انظر الكامل لابن الأثير ٢١٩/٧

(٤) انظر إنباه الرواة ٣٣٥/٢ - ٣٤٠

ومما يدل على أثر كتاب اللمع فى النحو وعلماء العربية ماذكره صاحب إنباه الرواه عند ترجمة الزجاجى يقول :

« وكتابه فى النحو المسمى الجمل وهو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جنى والإيضاح لأبى على الفارسى » (١) .

وفى ضوء هذا المعنى يقول محقق شرح اللمع فى مقدمته « ولأهمية هذا الكتاب عنى به السابقون يدرسونه ويدرسونه فقد درسه ابن خلكان على ابن يعيش واختار الإمام النووى فصول اللمع لتكون المادة النحوية التى يدرسها تلاميذه الذين يتلقون عنه » (٢) .

ويجدر بنا فى هذا المقام سؤال ، وهو ما الذى دفع أكثر من عشرين عالما إلى تناول كتاب اللمع بالشرح والمناقشة والوقوف عند مسائله وشواهده ، هل كان ذلك لمكانة ابن جنى العلمية فى النحو والصرف واللغة ، وعقليته الفذة فى مناقشة مسائل اللغة دراسة وتحليلا ، أم كان ذلك لمكانة كتاب اللمع نفسه وماشتمل عليه من مادة علمية مركزة فى النحو والصرف .

وأرى أنّ مكانة ابن جنى العلمية وشهرته الواسعة فى مجال النحو والصرف واللغة كانت من الدوافع الأساسية إلى دراسة هذا الكتاب ، كما أرى أنّ كتاب اللمع فى مادته العلمية لايختلف كثيرا عن كتب النحاة التى سبقت ابن جنى فى هذا المضمار ، وإن كان هناك اختلاف فهو خلاف يدور حول الاختصار والإيجاز الذى يتميز به كتاب اللمع .

من هذا المنطلق يقول محقق اللمع عند دراسته للكتاب « والحقيقة أن لمع ابن جنى أصبح مدرسة النحو فى الشام والعراق ومصر والحجاز والمغرب بعد موت صاحبه مباشرة ، وأنّ النحاة وبخاصة الذين تصدروا لتعليم النحو ،

---

(١) انظر إنباه الرواه ٢/١٦٠ - ١٦١ وانظر أيضا مقدمة شرح اللمع لابن برهان ١/٤٦

(٢) انظر مقدمة شرح اللمع ١/٤٦

وأخذ عنهم ، وتخرج بهم خلق كثير قد اعتمدوا على كتاب اللمع مادة التدريس ، ويؤكد هذا أن تتبع الخط الزمنى بعد وفاة ابن جنى سنة ٣٩٢هـ ، وحتى نهاية القرن الثامن الهجرى ، ومسار النحو مع هذا الخط يبينان لنا اشتغال أكثر من عالم من علماء النحو فى وقت واحد بلمع ابن جنى » [١] .

أما عن كتاب اللمع ومادته العلمية ومصادره والشواهد التى وردت فيه ، ومذهب ابن جنى من خلاله وموقفه فى هذا الكتاب من السماع والقياس ومصادر الاحتجاج وغير ذلك فقد درس ذلك وناقش هذه القضايا محقق اللمع فى مقدمته [٢] فلا حاجة بنا إلى تكرار ذلك .

* * *

---

(١) انظر مقدمة اللمع ٦٨

(٢) انظر مقدمة اللمع ٤٣ - ٨٨

ترجمة ابن جنى

اسمه ولقبه

هو عثمان بن جنى أبو الفتح الموصلى [1] النحوى المشهور ، وكان أبوه (جنّى) مملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدى [2] ومن ذلك يقول ابن جنى [3]

فإن أصبح بلا نسب   فعلمى فى الورى نسبى
على أنى أءول إلى   قـرُوم سـادة نُجُـب

وكأن ابن جنى أدرك أن هناك ضعة ونقصا فى نسبة من حيث إن أباه كان مملوكا فأراد أن يبين فى أبيات الشعر أنّ عنده مايعوضه عن ذلك من علم وغيره .

ويحدثنا الأستاذ محمد على النجّار فى مقدمة كتاب الخصائص عن مولى أبيه يقول :

« أما سليمان بن فهد مولى أبيه فلا تفصح المراجع عن أمره ، ومكانته فى الموصل ، وقد ظللت حينا من الدهر على ظن أنه كان من قطّان الموصل ، فقد كان الأزد من أوائل من سكنها بعد فتحها فى سنة ٢٠ للهجرة حتى وقفت فى الكامل لابن الأثير فى حوادث سنة ٤١١ على مقتل سليمان بن فهد » [4] .

---

(١) انظر فى ترجمة ابن جنى المصادر التالية : إنباه الرواة ٣٣٥/٢ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ ونزهة الألباء ٣٣٢ وإشارة التعيين ٢٠٠ والفهرست ١٣٤ والبلغة ١٣٧ وشذرات الذهب ١٤٠ والأعلام ٣٦٤/٤

(٢) انظر : إنباه الرواة ٣٣٥/٢ وشذرات الذهب ١٤٠ - ١٤١ والأعلام ٣٦٤/٤

(٣) انظر : إنباه الرواه ٣٣٥/٢ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣

(٤) انظر : مقدمة كتاب الخصائص ٥/١

مولده ووفاته وذكر طرف من حياته

ولد ابن جنى بالموصل ، وتذكر المصادر التى ترجمت له أن ذلك كان قبل الثلاثين والثلاثمائة من الهجرة [1] .

أما عن وفاته فقد كانت ببغداد فى يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة » [2] . لكن الفيروزابادى ذكر أنه توفى سنة ٣٩٣هـ [3] .

وقد بينت المصادر أنّ ابن جنى عاش حياته فى صحبة أبى على الفارسى ينهل من علمه ، ويدرس على يديه يقول القفطى فى إنباه الرواة عنه :

« صحب أبا على الفارسى ، وتبعه فى أسفاره ، وخلا به فى مقامه ، واستملى منه ، وأخذ عنه ، وصنّف فى زمانه ، ووقف أبو على على تصانيفه واستجادها » [4] .

كما بينت كتب التراجم السبب الذى من أجله لازم ابن جنى أبا على الفارسى يقول السيوطى عنه :

« أنه كان يقرأ النحو بجامع الموصل ، فَمَرّ به أبو على الفارسى فسأله عن مسألة فى التصريف ، فقصّر فيها ، فقال أبو علىّ : زَبَّبْتَ قبل أن تحصرم ، فلزمه من يومئذ مدّة أربعين سنة ، واعتنى بالتصريف ، ولما مات أبو على تصدّر ابن جنى مكانه ببغداد » [5] .

---

(١) انظر : وفيات الأعيان ٢٤٦/٣ وشذرات الذهب ١٤٠ - ١٤١ وبغية الوعاة ١٣٢/٢

(٢) انظر : بغية الوعاة ١٣٢/٢ وإنباه الرواة ٣٣٥/٢ ووفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ونزهة الألباء ٣٣٤ وإشارة التعيين ٢٠٠

(٣) انظر : البلغة ١٣٧ - ١٣٨

(٤) انظر : إنباه الرواة ٣٣٦/٢ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣

(٥) انظر : بغية الوعاة ١٣٢/٢ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ ونزهة الألباء ٣٣٣

ولقد خدم أبو الفتح بن جنى البيت البويهى : عضد الدولة وولده صمصام وولده شرف الدين وولده بهاء الدين ، وفى زمنه مات وكان يلازمهم فى دورهم وبياياتهم [1] .

وحكى أبو غالب بن بشران النحوى الواسطى محمد بن أحمد بن سهل قال : ورد أبو الفتح بن جنى عثمان إلى واسط ، ونزل فى دار الشريف أبى على الخوّانى نقيب العلويين وكنا نتردد إليه ونسائله ، ويملى علينا مسائل سماها الواسطية ، وورد بعد ذلك أبو الحسن على بن عيسى الربعى إلى واسط ، ونزل حجرة فى جوار شيخنا أبى إسحاق إبراهيم بن سعيد الرفاعى ، وكنت أتردد عليه ، وأسأله فقال لى يوما أبو إسحاق قد انعكفت على هذا المجنون فقلت له : إنه يحكى عن أبى على النحو كما أنزل فقال : صدقت [2] .

* * *

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٢/٣٤٠

(٢) انظر : إنباه الرواة ٢/٣٦٠

مكانته العلمية وآراء العلماء فيه

لقد نال ابن جنى شهرة فائقة فاقت كل حدّ ، وطافت الأرجاء فى حياته وبعد مماته ، وكان إمامًا فى اللغة ليس له نظير ، شهد له القاصى والدانى بسعة العلم ، والتبحر فى علوم اللغة وفروعها ، حتى أصبحت مؤلفاته موردًا عذبا ينهل منها العلماء ، ويقتفوا أثرها ولذلك يقول صاحب دمية القصر عنه :

« وليس لأحد من أئمة الأدب فى فتح المقفلات ، وشرح المشكلات ماله ، سيما فى علم الإعراب ، وكان يحضر عند المتنبى ويناظره فى شيء من النحو ، من غير أن يقرأ عليه شيئا من شعره ، أنفة وإكبارا لنفسه ، وكان المتنبى يقول فيه : هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس » [١] كما يقول عنه القفطى « صاحب التصانيف البديعة فى علم الأدب » [٢] ويقول عنه ابن خلكان : « كان إماما فى علم العربية » [٣] .

كما يشيد ببراعة ابن جنى فى علم التصريف أبو البركات الأنبارى يقول عنه :

« كان من حذّاق أهل الأدب وأعلمهم بعلم النحو والتصريف صنّف فى النحو والتصريف كتبا أبدع فيها كالخصائص والمنصف وسر الصناعة ، ولم يكن فى شيء من علومه أكمل منه فى التصريف ، فإنه لم يصنّف أحد فى التصريف ، ولا تكلم فيه أحسن وأدق كلاما منه » [٤] .

كما يقول عنه الفيروزابادى « الإمام الأوحد البارع المقدم ذو التصانيف المشهورة الجليلة والاختراعات العجيبة » [٥] .

---

(١) انظر : بغية الوعاة ١٣٢/٢

(٢) انظر : إنباه الرواة ٣٣٥/٢

(٣) انظر : وفيات الأعيان ٢٤٦/٣

(٤) انظر : نزهة الألباء ٣٣٢

(٥) انظر : البلغة للفيروزابادى ١٣٧ - ١٣٨ وإشارة التعيين ٢٠٠ - ٢٠١

ويتضح لنا من خلال مؤلفات ابن جنى رسوخ قدمه فى علوم اللغة كلها ، فقد ألّف فى النحو والصرف ، وشرح دواوين الشعر ، وناقش قضايا اللغة الشائكة المتفرعة ، وليس أدل على ذلك من كتبه مثل سر الصناعة والخصائص وغير ذلك ولذلك ينقل محقق اللمع عن الثعالبى قوله :

« هو القطب فى لسان العرب وإليه انتهت الرياسة فى الأدب » [1] .

* * *

(١) انظر : مقدمة اللمع نقلا عن الثعالبى ص ٢٧

شيوخه

أخذ ابن جنى النحو والصرف والأدب واللغة والقراءات عن مجموعة من الشيوخ والرواة الذين أكثر من النقل عنهم ، والإشادة بما كان لهم من فضل عليه ومن هؤلاء الشيوخ :

١ - أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسينى ، وقد أشار إلى أخذه عنه فى كتاب المحتسب « وأخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد القرميسينى » [١] .

٢ - أحمد بن محمد أبو العباس الموصلى النحوى يعرف بالأخفش قال ابن النجّار : كان إماما فى النحو ، فقيها فاضلا ، عارفا بمذهب الشافعى ، قرأ عليه ابن جنى ، وأقام ببغداد ، وكانت له حلقة بجامع المنصور [٢] .

٣ - أبو بكر جعفر بن محمد بن الحجاج ، وهو بصرى توفى سنة ٣٠٥ هـ الذى ذكره فى كتاب الخصائص [٣] .

٤ - أبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى بن الشيخ ، وقد أشار إلى قراءته عليه فى كتاب التمام فى تفسير أشعار هذيل [٤] .

٥ - أبو الحسن على بن عمرو وقد أشار إلى أخذه عنه فى الخصائص [٥] .

٦ - أبو الحسن على بن محمد بن وكيع ، وقد أشار إلى أخذه عنه فى كتاب المحتسب قال أبو الفتح « أخبرنا أبو الحسن على بن محمد بن وكيع » [٦] .

---

(١) انظر : مقدمة اللمع ٩

(٢) انظر : بغية الوعاة ٣٨٩/١

(٣) انظر : الخصائص ٣٨٦/١ ومقدمة اللمع ٨

(٤) انظر : مقدمة اللمع ٨ ومقدمة الخصائص ١٦

(٥) الخصائص ٨٠/١

(٦) انظر : مقدمة اللمع ٩

٧ - أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار المقرىء النحوى توفى سنة ٣٥٤ هـ [١] ، وقد أكثر من النقل عنه فى معظم كتبه وبخاصة الخصائص « ونظير معنى هذا البيت ما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن » [٢] .

٨ - أبو عبد الله بن العسَّاف العُقيلى التميمى ، وقد يذكره باسم أبى عبد الله الشجرى [٣] .

٩ - أبو بكر محمد بن على القاسم الذهبى وقد أشار إلى أخذه عنه فى كتاب الخصائص [٤] .

١٠ - أبو بكر محمد بن على المراغى ، وقد بيّن إلى أخذه عنه فى كتاب الخصائص [٥] .

* * *

(١) انظر : بغية الوعاة ٨٩/١

(٢) انظر : الخصائص ٣٨/١

(٣) انظر : مقدمة الخصائص ١٥ - ١٦

(٤) انظر : الخصائص ٢٩٩/٣

(٥) انظر : الخصائص ٢٩٩/٣

تلاميذه

كما تلقى العلم على ابن جنى كثير من التلاميذ الذين اشتهر بعضهم وكانت لهم اليد الطولى فى علوم اللغة من النحو والصرف وغير ذلك ومنهم :

١ - عبد السلام بن الحسين بن محمد البصرى اللغوى أبو أحمد القرميسينى كان عالما باللغة والآداب والقرآن ، قرأ على الفارسى والسيرافى توفى سنة ٣٢٩ هـ [١] .

٢ - على بن عبيد الله بن عبد الغفار أبو الحسن السمسمى اللغوى النحوى ، كان جيد المعرفة بفنون العربية واللغة ، صحيح الخط ثقة ، قرأ على الفارسى والسيرافى ، وأخذ عن ابن جنى توفى سنة ٤١٥ هـ [٢] .

٣ - على بن يزيد القاشانى أحد أصحاب أبى الفتح بن جنى امتاز بالخط الجميل [٣] .

٤ - أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانينى النحوى الضرير قال ياقوت : إمام فاضل أديب كامل أخذ عن ابن جنى ، وله من التصانيف شرح اللمع توفى سنة ٤٤٢ هـ [٤] .

٥ - محمد بن أحمد بن سهل الواسطى المعروف بابن بشران المتوفى سنة ٤٦٢ هـ وذكر أخذه عن ابن جنى فقال « ورد أبو الفتح بن جنى إلى واسط ، ونزل فى دار الشريف أبى على الخوّانى نقيب العلويين ، وكنا نتردد إليه ونسائله ويملى علينا مسائل سماها الواسطية » [٥] .

---

(١) انظر : بغية الوعاة ٢/٩٥ ومقدمة اللمع ١٤ ونزهة الألباء ٣٣٤

(٢) انظر : بغية الوعاة ٢/١٧٨ ونزهة الألباء ٣٣٤

(٣) انظر : مقدمة اللمع نقلا عن معجم الأدباء ١٣

(٤) انظر : بغية الوعاة ٢/٢١٧ ونزهة الألباء ٣٣٤

(٥) انظر : إنباه الرواة ٢/٣٣٧

٦ - محمد بن عبد الله بن شاهويه أبو الحسين ، حدّث بالإجازة عن أبى الفتح بن جنى ، وقرأ عليه عدّة من كتب الأدب والنحو [١] .

ولمعرفة المزيد من الرواة عن ابن جنى ينظر مقدمة اللمع ١٣ - ١٤ والخصائص ١٤ - ٢٠

* * *

(١) انظر : بغية الوعاة ١/١٢٩

مؤلفاته

لقد ترك ابن جنى مجموعة ضخمة من المؤلفات فى جميع فنون اللغة من النحو والصرف وغير ذلك ، ونذكرها هنا على سبيل الإجمال [(١)] وهى : الخصائص وسر الصناعة ، والتمام فى تفسير أشعار هذيل والخاطريات ، والألفاظ المهموزة ، والبشرى والظفر ، والتبصرة والتذكرة الأصبهانية ، والتصريف الملوكى ، وتعاقب العربية وتفسير أرجوزة أبى نواس ، وتفسير تصريف المازنى ، وتفسير ديوان المتنبى ، وتفسير العلويات والتلقين فى النحو ، وتوقيعات على هامش الجمهرة ، والخطيب والدمشقيات ، وذوالقد ، والزجر ، وشرح الإيضاح لأبى على ، وشرح الفصيح ، واللمع ، وشرح الكافى ، وشرح المذكر والمؤنث ، وشرح مستغلق أبيات الحماسة ، وشرح المقصور والممدود ، وشواذ القراءات ، وعلل التثنية والفائق ، والفرق ، والفصل بين الكلام الخاص والعام ومايحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور وممدود ، وما خرج من تأييد التذكرة ، والمحاسن فى العربية ، والمحتسب فى القراءات الشاذة ، ومختار الأراجيز ، ومختصر فى العروض والقوافى ، ومد الأصوات ، والمذكر والمؤنث والمعانى المجردة ، والمعرب ، والمقتضب ، ومقدمات أبواب التصريف ، والمهذب ، والتنبيه على مشكلات الحماسة وغير ذلك من الكتب ، ولم أتحدث عن المخطوطات وأماكن وجودها فى المكتبات أو المطبوع من هذه المؤلفات ، فقد كفانى مؤونة ذلك محققا اللمع والخصائص ، وبالرجوع إلى هناك يمكن معرفة ذلك [(٢)] .

* * *

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٣٣٥/٢ - ٣٤٠ ووفيات الأعيان ٢٤٦/٣ ونزهة الألباء ٣٣٢ - ٣٣٣ والفهرست والبلغة ١٣٧ - ١٣٨ وشذرات الذهب ١٤٠ - ١٤١ والأعلام ٣٦٤/٤

(٢) انظر : مقدمة اللمع ٢٩ - ٤٢ والخصائص ٦٠/١ - ٦٨

مصادر شرح كتاب اللمع

الواقع أن الواسطى فى شرح اللمع اعتمد اعتمادًا كبيرًا على العلماء الذين سبقوه فى التأليف النحوى فقد استقى معظم المادة العلمية فى الكتاب من شيخ النحاة سيبويه ، ويبدو أثر كتاب سيبويه جليًّا فى الموضوعات النحوية التى تناولها حتى أنه ينقل الأمثلة والشواهد التى ذكرها سيبويه فى كتابه عند الحديث عن القضايا النحوية .

ولا يكتفى الواسطى بالاعتماد على سيبويه فقط بل ينقل آراء الخليل ويونس وأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر التى وردت فى طيات الكتاب ثم يُدْمجها فى المادة العلمية لمؤلفه ، ولذلك يُعَدُّ كتاب سيبويه من المصادر الأساسية التى اعتمد عليها الواسطى فى شرحه للمع .

كذلك يعتمد الواسطى فى شرحه للمع على آراء أبى الحسن الأخفش ، ومعظم هذه الآراء مستقاة من كتاب معانى القرآن له ، كما يعتمد كثيرًا على جَمهرة من النحاة مثل ابن السرّاج ، والزّجاج والفارسى ، ويونس والمازنى ، والسّيرافى والفَرّاء والزيادى ، والجرمى والمبرّد ، وابن كيسان والرّمانى ، وابن درستويه ، وقد نَهَل من فكر هؤلاء كثيرًا من الآراء وضمنها كتابه ، كما نقل كثيرًا من القراءات وهو يعتمد فى ذلك على السبعة لابن مجاهد وغيره من كتب القراءات ، كما استشهد بكثير من الأشعار التى اعتمد عليها النحاة فى التقعيد النحوى .

كل هؤلاء العلماء ، وتلك الآراء هى التى كَوّنت عقلية الواسطى ، وبنى عليها مادته العلمية فى شرح اللمع .

منهج الواسطى فى شرح اللمع

١ - يعتمد الواسطى فى حديثه عندما يتناول القضايا النحوية على التعليلات الكثيرة ، ولذلك عندما يتحدث عن (كيف) مثلا يقول فى إثبات اسميتها : أن ذلك من وجهين : أحدهما ماذكره قُطرب فى كتاب شواذ اللغة (انظر إلى كيف يصنع) فأولاها حرف الجر ، والثانى يُسمّى دليل التحليل وهو الجيد . لا يخلو أمر أن يكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا ، فلا تكن فعلًا ؛ لأنها ليست على أوزان الفعل ؛ ولأن فعلا لا يلى فعلًا ، وأنت تقول : كيف يصنع ، ولا تكون حرفًا ، لأن الحرف مع الاسم لا يفيد إلا فى النداء ، وأنت تقول : « كيف زيد » فيفيد فبقى أن تكون اسمًا .

ويقترب الواسطى فى ذكر العلل الكثيرة للقضايا النحوية كثيرًا من كتاب أسرار العربية لابن الأنبارى فهما يلتقيان فى بوتقة واحدة ومنهج واحد .

٢ - كذلك من منهج الواسطى أيضًا ذكر الخلافات بين النحاة التى ترد حول موضوع ما ، من ذلك عند حديثه عن (الآن) يقول : « وأما (الآن) فقد اخْتُلِف فى علة بنائه ، فقال الزجاج : بُنى لتضمنه معنى إشارة ، وقال ابن السراج : إنما بُنى لأنه لم يُسمع له نكرة ، فخالف ماعليه الأسماء ، وقال أبو على : حُذِفَ الألف واللام منه ، وضُمّن الاسم معناهما ، فَبُنِى وزيدت ألف ولام أخرى ، وبُنى على حركة لسكون ماقبل آخره [1] .

٣ - ولا يقف الواسطى عند نقل آراء السابقين عليه من النحاة فقط بل يُناقش هذه الآراء ويُرجح ويحلل ويقدم الدليل على ترجيحه لرأى دون الآخر من ذلك عند حديثه عن الواو والياء والألف التى فى التثنيه والجمع فيقول :

---

(١) انظر : النص ص ٨

« وأيضا فإن هذه الحروف زِيدت لمعان كما زيدت ياءُ النسب ، وتاء التأنيث فهاتان أمكنت الحركةُ عليهما ، فَأُعْرِبتا ، وهذه حروف علة لم تُمكن الحركة عليها ؛ لأن الحركات منها فلم تُعْرَب وهذا هو المذهب الصحيح . وقال الجرمى : الانقلاب هو الإعراب ، والألف والواو عنده كقول سيبويه ، والياء نفسها إعرابٌ وهذا غير صحيح ؛ لأنها لو كانت إعرابًا لما احتاجوا أن يعوضوا النون ، لأن النون عوض من الحركة والتنوين [1] .

٤ – يقوم منهج الواسطى فى شرحه للّمع على براعة التبويب والتفصيل والتقسيم فهو عندما يتحدث فى باب من أبواب النحو يبدأ بالتعريف به أولًا ، ثم يدخل فى الموضوع ويقسمه إلى فصول وقضايا جزئية ثم يستوفى ماقيل فى تلك الفروع من كل صغيرة وكبيرة ، ثم يتناول حديث النحاة ويقسمه إلى مذاهب ، ويبين وجهة نظر كل مذهب مع نسبة الآراء إلى أصحابها .

٥ – من منهج الواسطى أيضًا الإكثار من الشواهد القرآنية والقراءات والأشعار مع ذكر الوجوه الإعرابية والقراءات المختلفة فى الآيات .

* * *

(١) انظر : النص ص ٢٠

المنهج الذى اتبعناه فى التحقيق

إن المنهج الذى اتبعناه هو منهج صارم فى تحقيق النصوص ومعالم هذا المنهج هى :

١ - ضبط مايحتاج إلى ضبط من الألفاظ مع تحرير النص بدقة وأناة وفق القواعد الإملائية المتبعة .

٢ - شرح الكلمات المبهمة فى النص مع الإشارة إلى مصادرنا فى هذا الشرح .

٣ - توثيق الأقوال والآراء الواردة فى الكتاب منسوبة إلى أصحابها بالرجوع إلى مؤلفاتهم إن وُجدت أو المؤلفات الأخرى المختلفة ، والإشارة فى الغالب إلى أماكنها فى أكثر من مُؤَلَّف مع ذكر نص هذه الآراء والنقول إن دَعَتِ الحاجة إلى ذلك .

٤ - الرجوع إلى الكتب والمؤلفات التى ذكرها الواسطى وتوثيق الآراء منها .

٥ - تصحيح نسبة الآراء إلى أصحابها إذا ظهر خطأ المؤلف فيها .

٦ - تخريج النصوص القرآنية والقراءات والأحاديث الواردة فى النص .

٧ - تخريج الشواهد الشعرية وذكر تمامها ، ونسبتها إلى قائلها مع بيان مواطن الاستشهاد فيها إذ لم يذكره المؤلف .

٨ - العناية بما ورد فى النص من أمثال ومأثور كلام العرب ونسبتها إلى قائليها مع بيان مواطن الاستشهاد بها .

٩ - التعريف الموجز بالأعلام الذين ورد ذكرهم فى النص من النحاة وغيرهم .

١٠ - توثيق ماورد فى النص من إحالات وآراء وأقوال ذكرها المؤلف وذلك بالإشارة إلى أماكنها فى مصادرها الأصلية .

١١ - مراجعة النص على المصادر الأصلية من كتب التراث والمعاجم اللغوية للوصول بالنص إلى الصواب .

وصف المخطوطات

هناك مخطوطتان من هذا الكتاب الأولى : وهى نسخة دار الكتب برقم ٥٧٦ بالمكتبة التيمورية وقمت بتصويرها من معهد المخطوطات العربية ، وهى مصوّرة فى المعهد من دار الكتب ، وتقع المخطوطة فى ٢٤٦ صفحة ، وتمت كتابتها فى سنة ٥٨٤ هـ ، وكذلك يوجد كشط على عنوان الكتاب وقد كُتبت على الكشط عبارة (شرح اللمع فى النحو تأليف أبى نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطى النحوى الضرير توفى فى مصر) .

وهذه النسخة مكتوبة بخط النسخ المضبوط الواضح ، وقد التزم الناسخ طريقة التعقيبة فى ذيل كل صفحة ، وأبواب المخطوطة كاملة كما هى فى اللمع البالغة ستة وستين بابًا أولها الكلام وما يتألف منه وآخرها أبواب الإمالة والحكاية وغير ذلك .

وفى آخر المخطوطة إجازة من التبريزى كتبها سنة ٤٧٧ هـ يقول فيها :

« قرأ أعلىَّ الشيخ الرئيس أبو المعالى أحمد بن الحسن بن على بن أبى عيسى بلَّغه مجابه هذا الكتاب من أوله إلى آخره قراءة فهم ومعرفة ، وتبين ، وكتب يحيى بن على الخطيب التبريزى حامدًا لله ومصليًا على رسوله محمد وآله سنة سبع وسبعين وأربعمائة فى شهر رمضان » .

وهذه هى النسخة التى اعتمدت عليها فى تحقيقى لهذا الكتاب .

الثانية : وهى نسخة جوتا برقم ٢١٠ فى ألمانيا وقد أرسلتُ إلى المكتبة فى ألمانيا من أجل الحصول عليها ولم أستطع ذلك ولذا لجأت فى معرفة وصفها إلى رسالة ماجستير من صنع الأستاذ / حسن عبد الكريم الشرع فى هذا الكتاب بجامعة القاهرة كلية الآداب سنة ١٩٧٣ م ، وقد ذكر فى وصف هذه النسخة بأن عدد صفحاتها ٣٢٠ صفحة ، وقد سقطت منها أوراق حوالى اثنتى عشرة صفحة .

وجاء هذا السقط بعد باب المعرب ، وبعد باب التثنية لانتقال نظر الناسخ ، وهذه النسخة مكتوب عليها بخط واضح (كتاب شرح اللمع للعالم أبو نصر القاسم بن محمد بن المباشر الواسطى الضرير رحمه الله) .

أما فى آخر هذه النسخة كتب بخط واضح « تم شرح أبى نصر الواسطى رحمه الله ، ونفع له كاتبه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبى وآله الطاهرين وسلم تسليمًا ، نسختها من نسخة ذكر كاتبها أنه نسخها من نسخة قرأها الرئيس هبة الله بن محمد بن على بن السراج على الشيخ الإمام أبى منصور الجواليقى رحمه الله » .

* * *

– توثيق نسبة الكتاب –

من أوليات أى تحقيق توثيق نسبة الكتاب لمصنفه لإزالة أى شبهة ، ونحن الآن فى حاجة لمثل هذا التوثيق لكثرة مايحدث من خلط فى نسبة الكتب إلى غير أصحابها نتيجة جهل المفهرسين .

والذى يلزمنا بتوثيق هذا الكتاب لمصنفه الخلط الذى وقع فى نسبة الكتاب .

فالواضح من رؤية فهارس المخطوطات بهذا الشأن جميعها تشير إلى أنّ كُلاًّ من التبريزى والواسطى قد شرحا اللمع ، ونسخة دار الكتب التى اعتمدت عليها فى تحقيقى لهذا الكتاب رجح مفهرسها أن الكتاب للتبريزى ، والذى حداه إلى هذا الاعتقاد الإجازة الموجودة فى نهاية نسخة دار الكتب التى نصها :

« وكتب يحيى بن على الخطيب التبريزى حامدًا لله ومصليًا على رسوله محمد وآله سنة سبع وسبعين وأربعمائة فى شهر رمضان » .

ولكن الذى يجعلنا نؤكد أن الكتاب للواسطى الضرير أدلة كثيرة :

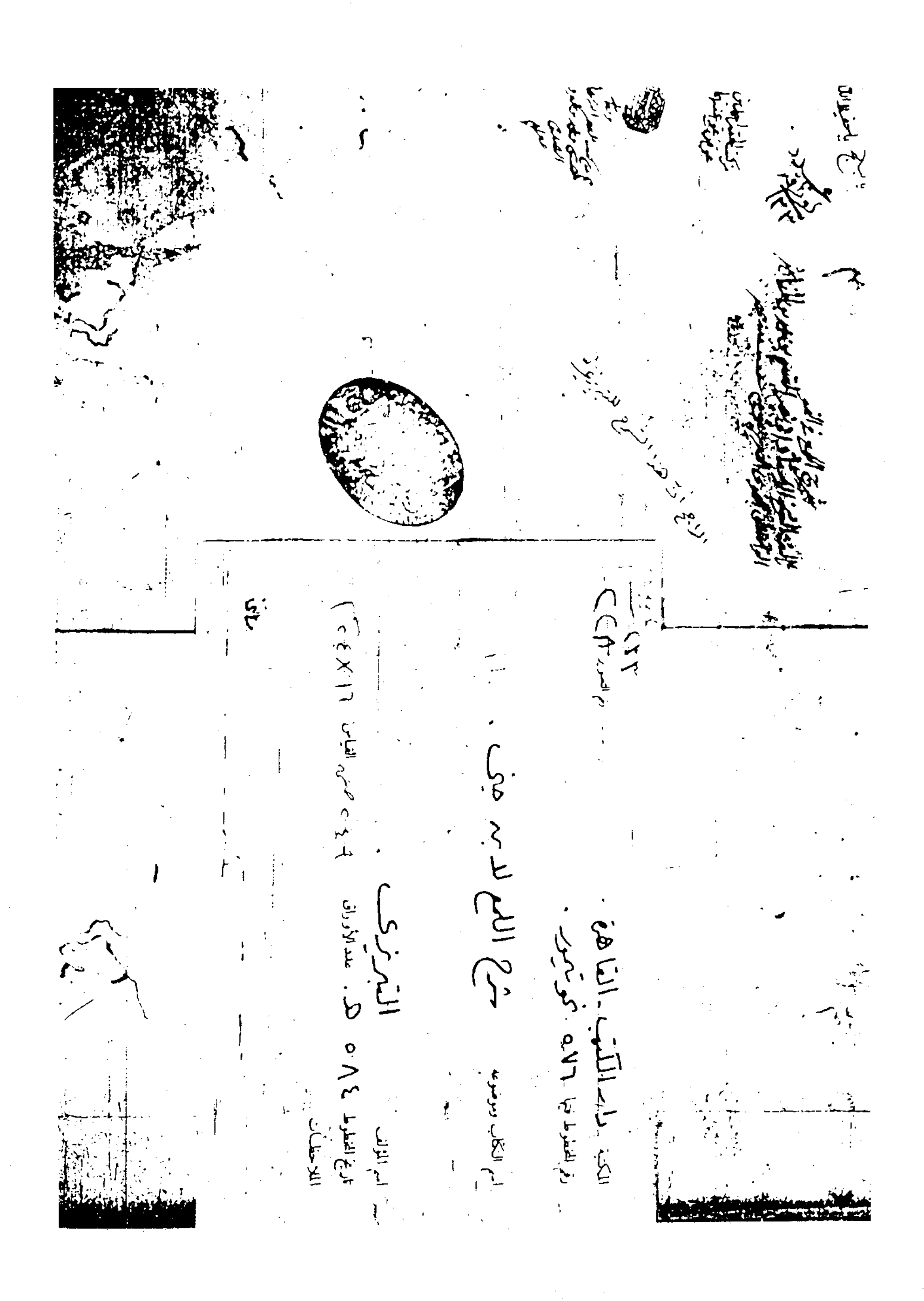
الأول : نسخة دار الكتب فى صفحة العنوان منها وقد كتب عليها بخط واضح « شرح اللمع فى النحو تأليف الشيخ الأستاذ أبى نصر القاسم ابن محمد بن المباشر الواسطى الضرير توفى بمصر » .

الثانى : الإجازة التى فى نهاية مخطوط جوتا بخط ومداد مشابهين لخط ومداد المخطوطة نفسها تقول « ثم شرح أبى نصر الواسطى رحمه الله ونفع به كاتبه » .

الثالث : عنوان نسخة جوتا بنفس الخط والمداد « كتاب شرح اللمع شرحه الشيخ الإمام العالم أبو نصر القاسم بن محمد بن المباشر الواسطى الضرير رحمه الله » .

الرابع : الإجازة التى فى نهاية نسخة دار الكتب التى جاء فيها « وكتب يحيى بن على الخطيب التبريزى حامدا لله ومصليا على رسوله » وهذه العبارة لا تعنى أنه صنفه ، وإنما يجوز أن يكون نسخه ، والمعروف عن التبريزى أنه كتب بخطه كثيرًا من الكتب كما يقول الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة فى مقدمته لاختيارات المفضل الضبى .

* * *



المكتبة دار الكتب . القاهرة

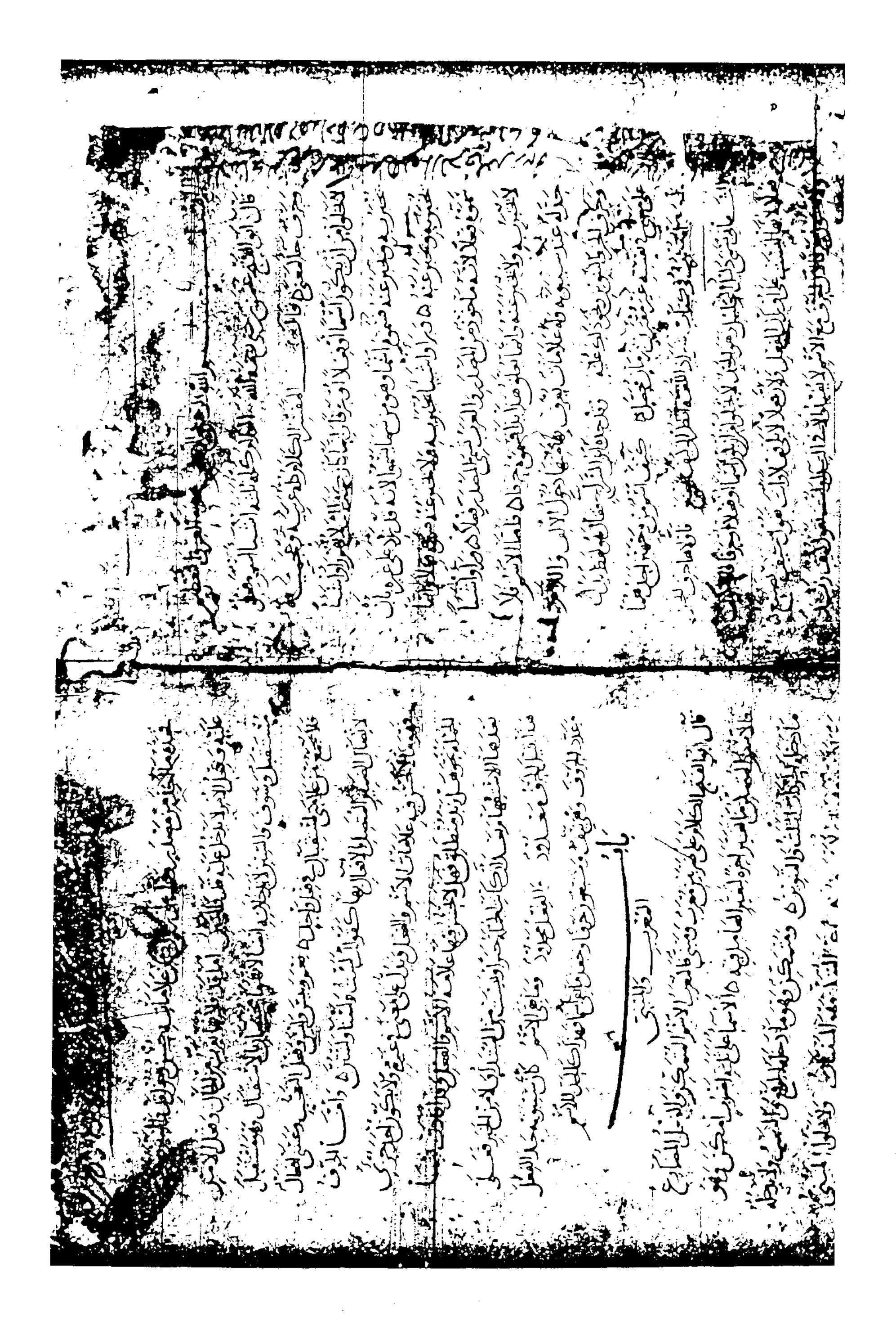
رقم المخطوط ٥٧٨ نحو تيمور

اسم الكتاب شرح اللمع لابن جني

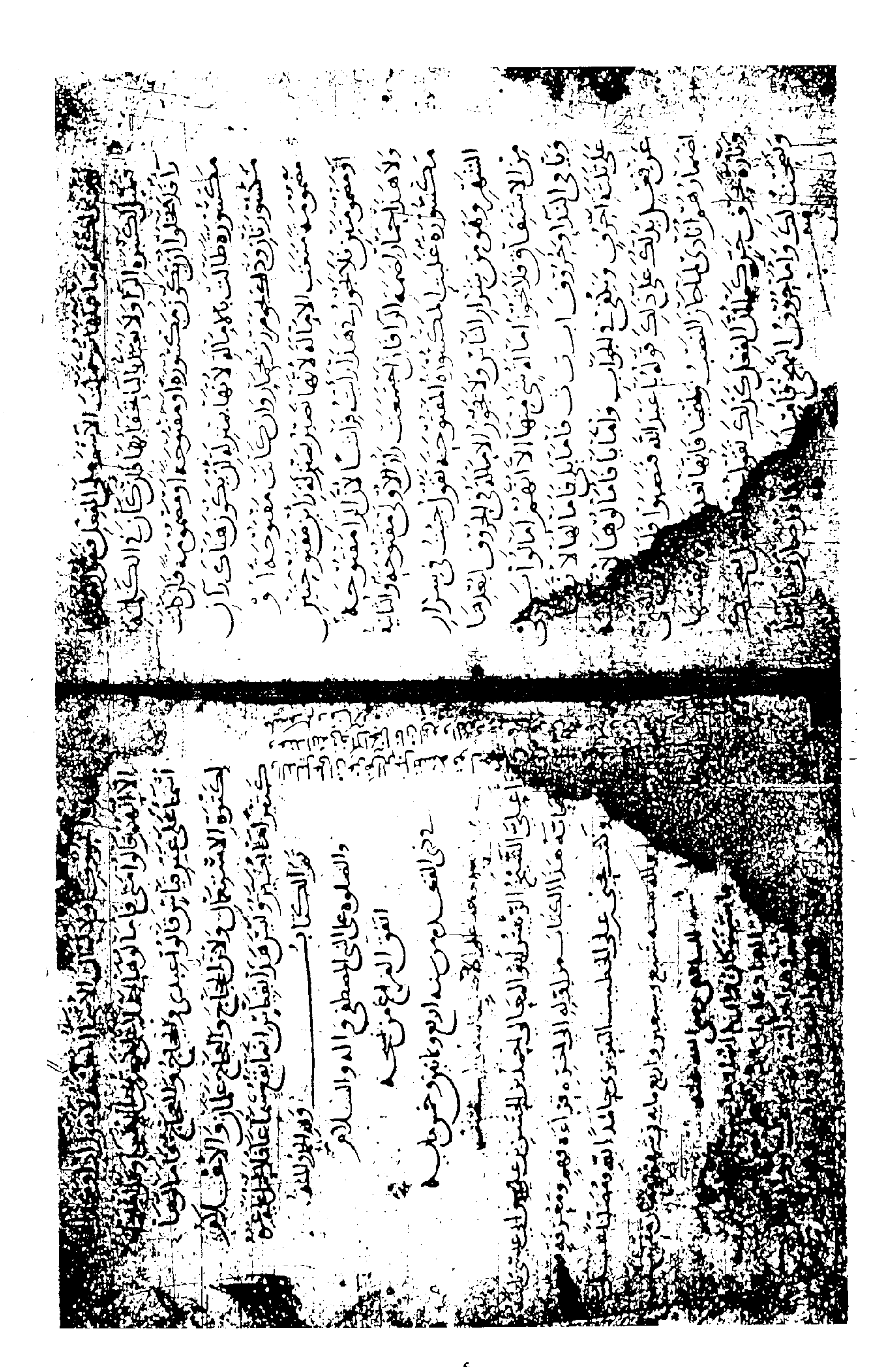
اسم المؤلف التبريزي

تاريخ النسخ ٥٧٤ هـ عدد الأوراق

صورة ورقة العنوان



صورة الصفحة الأولى من المخطوط



صورة الورقة الأخيرة من المخطوط



شرح اللمع في النحو

تأليف

القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قال أبو الفتح عثمان بن جنى - رحمه الله -
الكلامُ كُلُّهُ ثلاثة أشياء : اسْمٌ ، وَفِعْلٌ ، وَحَرْفٌ جاء لمعنىً (١) .

* * *

قال المفسّر : الكلامُ كُلّهُ عَرَبيّهُ وَعَجمِيّهُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ اسْمًا ، أو فِعْلاً أَوْ حَرْفًا (٢) ، وَإنّما كان كذلك ؛ لأَنَّهُم رَأَوْا شيئًا يُخْبَرُ بِهِ ، وَيُخْبَرُ عَنْهُ فَسَمَّوهُ اسْمًا (٣) وهو : مِنْ سَما يَسْمُو ؛ لأَنَّهُ قَدْ زَادَ على غَيْرِهِ بِأَنْ يُخْبَرَ بِهِ وَيُخْبَرَ عَنْهُ .

وَرَأَوْا شَيْئًا يُخْبَرُ بِهِ وَلا يُخْبَرُ عَنْهُ فَسَمَّوهُ فِعْلًا ، وَإِنَّما سَمَّوهُ فِعْلًا ؛ لأَنَّهُ مَأْخُوذٌ من المَصْدَرِ ، والعَرَبُ تُسَمِّى المَصْدَرَ فِعْلًا .

وَرَأَوْا شَيْئًا لا يُخْبَرُ بِهِ وَلا يُخْبَرُ عَنْهُ ، وإنّما يُعَلّقُ هذا بِذا فَسَمَّوهُ حَرْفًا .

فأمّا الاسْمُ فَلَا حَدّ لَهُ عِنْدَ سيبويه (٤) ، وَلَهُ عَلَامَاتٌ (٥) يُعْرَفُ بها مِنْها دُخُولُ الألفِ واللّام ، وَحَرْفِ الجر ، والتنوين ، ونحو ذلك عَلَيْهِ .

---

(١) انظر : اللمع ٩٠

(٢) هذا الكلام قاله المبرد فى المقتضب ١/١

(٣) قال ابن السراج : فالاسمُ تخصهُ أشياء يعتبر بها ، منها أن يقال أنّ الاسم ماجاز أن يخبر عنه نحو قولك : عمرو منطلق ، وقام بكر . انظر : الأصول ٣٧/١

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قَنْبر إمام البصريين سيبويه أبو بشر صاحب الكتاب توفى سنة إحدى وستين وقيل : سنة ثمانٍ وثمانين

انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٢٢٩/٢ - ٢٣٠

(٥) انظر فى علامات الاسم . المقتضب ١/١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٣/١ ، والأصول ٣٧/١

وقد حَدّهُ ابن السّرّاج [١] فَقَال : « هُو لَفْظٌ يَدُلُّ على معنىً فى نَفْسِهِ غير مُقْتَرِن بزمانٍ مُحَصَّلٍ » [٢] .

(كَيْفَ) اسمٌ من وجهين : أحدهما : ما ذكره قُطرب [٣] فى كتاب شواذ اللغة : « انظر إلى : كيف يصنع » ، فأولاها حرف الجر .

الثانى : يُسَمَّى دليلَ التحليل [٤] وهو الجيّدُ لا يخلو أمرٌ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا ، فلا تكونُ فِعْلًا ؛ لأنَّها لَيْسَت على أَوْزانِ الفِعْلِ ، ولأنّ فِعْلًا لا يلى فِعْلًا وَأَنْتَ تَقُول : « كَيْفَ يَصنع » .

ولا تكون حَرْفًا ؛ لأنّ الحرفَ مع الاسْم لا يُفيد إلا فى النداء ، وَأَنْتَ تَقُولُ : « كَيْفَ زَيْدٌ » فيفيد ، فَبَقِيَ أَنْ تكونَ اسْمًا .

« إذ » و « إذا » اسمان [٥] ؛ لإضافتهما إلى الجمل ، وأن معناهما : زمنى كذا « أَيّان » بمعنى « متى » قال الله تعالى : ﴿ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ﴾ [٦]

وأَمَّا الفعلُ فحدّه ما أُخِذَ مِنْ مَصْدَرٍ ، وَدَلّ على زمانٍ ، ومن علاماتِهِ [٧] حُسْنُ دُخُولِ قَدْ ، والسّين وَسَوْفَ عَلَيْهِ ، وفِعْلُ الأمرِ لا يَدْخُلُ

---

(١) هو محمد بن السرىّ البغدادى النحوى أبو بكر بن السرّاج له من الكتب : الأصول الكبير ، وجمل الأصول ، والموجز ، وشرح سيبويه والاشتقاق وغير ذلك توفى فى سنة ٣١٦ هـ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ١/١٠٩ - ١١٠

(٢) انظر : الأصول ١/٣٦ - ٣٧

(٣) هو محمد بن المستنير أبو على النحوى المعروف بقطرب لازم سيبويه وله من التصانيف : المثلث ، والفرق . توفى سنة ٢٠٦ هـ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ١/٢٤٢ - ٢٤٣ ، وإنباه الرواة ٣/٢١٩ ، والفهرست ٥٢ ، ومعجم الأدباء ١٩/٥٢-٥٤ ، وطبقات النحويين ٩٩ ، والمزهر ٢/٤٠٥

(٤) انظر فى هذا الكلام : شرح اللمع لابن برهان ١/٥

(٥) انظر فى الحديث عن إذ وإذا : الكتاب ٣/٢٨٥ ، والأصول ٢/١٤٤ ، والجنى الدانى ٣٦٧، ورصف المبانى ٥٩ - ٦٠ ، وارتشاف الضرب ٢/١٢٣٥

(٦) سورة النازعات ٧٩/٤٢

(٧) انظر فى علامات الفعل : شرح اللمع لابن برهان ١/٤ ، والأصول ١/٣٧ - ٣٨

عَلَيْهِ (قَدْ) و (السِّين) ، أمّا (قَدْ) فلأنَّها تُقَرِّبُه من الحالِ ، وفِعْلُ الأمرِ مستقبلٌ ، و (سَوْفَ) و(السّين) لا يَدْخُلانِهِ أَيْضًا ؛ لأَنَّهُما مختصَّانِ بالاسْتِقْبال ، وهو مستقبلٌ فلا يُجْمَعُ بَيْنَ علامتى اسْتِقْبَال فى فِعْلٍ واحدٍ .

(نِعْمَ) وَ (بِئْسَ) و (لَيْسَ) و (فِعْلُ التعجب) و (عَسَى) أفعالٌ ؛ لاتّصال الضميرِ المتصلِ بالأفعالِ [١] بها كقولك : لَسْتُ ، وَلَسْنا ولَسْتُنَّ .

وأَمّا الحَرْفُ [٢] فَهُو مالا يَحْسُنُ فيه عَلامَاتُ الاسْمِ ، والفِعْلِ وَيَدُلُّ على معنًى فى غَيْرِه ، ولا يكونُ أَحَدَ جُزْئى الجُمْلَةِ نحو : « هَلْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ، فـ(هَلْ) لا يَحْسُن فيها علامةُ الاسْمِ والفِعْلِ ، وَقَدْ أفادَتْ فيما بَعْدَها الاسْتِفْهامَ بَعْدَ أَنْ كانَت الجملةُ خَبَرًا ، وَلَيْسَت مِن المُبْتَدأِ ، وَلاَ مِن الخبرِ ؛ فعلى هذا قِيل الحرفُ مَعْدُودٌ ، والفعلُ مَحْدودٌ وما بَقِيَ الاسْمُ ، كأنّ سيبويه حدّ الفعلَ ، وعَدَّدَ الحُرُوفَ ، وهى نَيِّف وسبعون حَرْفًا ، وَجَعَلَ مابَقِيَ اسْمًا ، فهذا كالحدّ للاسْمِ .

* * *

(١) انظر : شذور الذهب ٢١ ، والأصول ١/١١١

(٢) انظر فى معنى الحرف : شذور الذهب ٢٦ ، والأصول ١/٤٠ - ٤١

[بابُ المُعْرَبِ والمَبنىّ]

قال أبو الفتح [١] : « الكَلَامُ على ضَرْبَيْنِ : مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ، فالمُعْرَبُ : الاسْمُ المتمكّنُ ، والفِعْلُ المضارعُ ، فالاسْمُ المتمكّنُ ما تغيّر آخِرُهُ لتِغيُّرِ العاملِ فِيهِ » .

* * *

الأَسْمَاءُ على ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ : أمكنُ وهو ما دَخَلَهُ الحركاتُ الثلاثُ والتنوين ، ومتمكّنٌ وَهُو ما دَخَلَهُ الرَّفْعُ والنَّصْبُ ، ولا يَدْخُلُهُ جَرٌّ ، ولا تنوينٌ وهو الذى لاينصرفُ . وغيرُ المتمكّنِ وَهُو المبنيّات [٢] .

ولا يَخْلُو المبنيُّ مِن أَنْ يَتَضَمّنَ معنى الحَرْفِ نحو : أَيْنَ ، وكَيْفَ تَضمّنا مَعْنى ألفِ الاسْتِفْهامِ ، أَوْ يَقَعَ مَوْقِعَ المبنيّ نحو ، نَزَالِ أُوقِع مَوْقِعَ أنزل [٣] .

« والفعلُ المضارعُ المشابهُ للاسْمِ ، وَهُوَ مافى أوّلِهِ إحْدَى الزوائدِ الأَرْبَعِ : الياءُ للغائبِ ، والتاءُ للمُخاطَبِ وللغَائِبَةِ ، والهمزةُ للمتكلّمِ ، والنُّونُ للواحدِ إذا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، وَقَدْ تكونُ للواحِدِ إذا كان مَلِكًا » [٤] .

وإنّما خُصَّ المسْتَقْبَلُ بهذهِ الأحْرُفِ ، لأنّ أُولى مازِيدَ حُروفُ المدِ واللين : الواوُ ، والياءُ ، والألفُ ؛ فالألفُ لايُمْكِنُ زِيادَتُها لِسُكُونِها ، ولا يُبتدأُ بالسَّاكِنِ ، فَأَبْدَلُوا مِنْها الْهَمْزَةَ ؛ لأَنَّها مِنْ مَخْرَجِها ، والواوُ لا يُمْكِنُ زِيادَتُها ؛ لأنّه لَيْسَ فى كَلَامِهم واوٌ زِيدَتْ أوّلًا ، فَأَبْدَلُوا منها التاءَ ؛ لأَنَّها قد تُبْدَلُ منها كثيرًا نحو : تُراثٍ ، وتُخَمةٍ [٥] ، والياءُ لَمْ يَعْرِض فيها شىءٌ فَزِيدَتْ ،

---

(١) انظر : اللمع ٩١

(٢) انظر : شرح اللمع لابن برهان ٦/١ ، والأصول ٤٥/١

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٦١٢/١ - ٦١٣ ، وكشف المشكل ١٨٢/٢ - ١٨٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٢/١ ، والأصول ١٣٩/٢ - ١٤٤ ، وحاشية الخضرى ٢٨/١

(٤) انظر : اللمع ٩١ - ٩٢

(٥) قال سيبويه : « وربما أَبْدَلوا التاءَ مكان الواو ... وليس إبدال التاء فى هذا بمطرد فمن ذلك قولهم : تُراث ، وإنما هى من (وَرِثَ) .. ومن ذلك التخمة لأنها من الوخامة » انظر : الكتاب ٤/ ٣٣٢، وانظر : أيضا الممتع ٣٨٣/١ ، وشرح الشافية للرضى ٨١/٣ ، ١٩٧ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٥/١ - ١٤٧

فاحتاجُوا إلى حَرْفٍ آخر ، فَزَادُوا النُّونَ ؛ لأنَّها تُشْبهُ حروف المد ؛ لأنَّ فيها غُنَّةً ، كما أنّ فى تِلْكَ مدًّا ؛ ولأنَّها تَصْحَبُ حُروفَ المَدِّ كثيرًا فى نحو الزَّيْدِينَ .

وجميعُ أَفْعَالِ المُضارِعَةِ مُعْرَبَةٌ (١) إلّا أَنْ تدخُلَها النُّونُ الخفيفةُ (٢) ، أَوْ النونُ الشديدة للتَّوكيدِ ، أَوْ نُونُ جَماعَةِ النّساءِ ؛ فإنّه يُبنى نحو : لَيَقُومَنّ ، ولَيَقُومًا ، ويَقُمْنَ ؛ وإنَّما بُنى مع هذه النوناتِ ؛ لأنَّها زَوائِدُ فى الفِعْلِ لمعنًى ، فَثَقُلَ وَصَارَ آخر الفِعْلِ حَشْوًا ، وَحَشْوُ الكَلِمَةِ لا يَسْتَحِقُّ إعْرابًا كالفاءِ مِنْ جَعْفَرٍ .

وَمَاعَدا الاسْمَ المتمكّنَ ، والفِعْلَ المُضارِعَ فَمَبْنِىٌّ ، وهو الاسْمُ غَيْرُ المُتمكّنِ ، والفِعْلُ غَيْرُ المُضارِعِ والحروفُ كُلُّها نحو : مَنْ ، وَضَرَبَ ، وإنّ .

« وَحَرْفُ الإعْرَابِ يَقَعُ آخرَ الاسْمِ والفِعْلِ دُونَ أوّلِهِ وَوَسَطِهِ » (٣) .

وإنَّما لَمْ يَقَعْ فى أوّلِه ؛ لأنّ من الإعْرابِ مايكون بِسُكُونٍ والعَرَبُ لاتبتدئ بساكنٍ ، ولا يَقَعُ وسطًا ؛ لأنَّ الإعرابَ يَأْتى بَعْدَ تمام الكلمةِ وصيغتها ، وأيضا فمن الأسْماءِ مالَا وَسَط لَهُ نحو : جَعْفَر وماأشبهه ، فَبَقِىَ الأخير فَجُعِلَ حَرْفَ الإعْرَابِ ، ومالَيْسَ بِمُعْربٍ فَلَيْسَ فِيهِ حَرْفُ إعرابٍ ، وَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ : الحرفُ الأخير حَرْفُ الإعْرَابِ ، إذ لَوْ كان فى الكلمة حَرْفُ إعرابٍ لكان فى هذا .

* * *

---

(١) قال سيبويه : وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التى فى أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون . انظر : الكتاب ١٣/١

(٢) قال أبو حيان : والمعرب الاسم المتمكن ، وهو ماخلا من سبب البناء ، وقد تقدّم ذلك فى باب البناء والمضارع ، وتقدّم الخلاف فيه إذا لحقته نون التوكيد ، فإذا لحقته نون الإناث ، فذكر ابن مالك أنّه مبنىٌّ على السكون بلا خلاف . انظر : الارتشاف ٧٤٦/٢

(٣) انظر : اللمع ٩٢

[باب الإعراب والبناء]

الإعرابُ [١] قَدْ يُخَالِفُ البناءَ مِن وَجْهٍ ، ويُوافِقُهُ مِنْ وَجْهٍ ، فَوَجْهُ مُوافَقَتِهِ أنّ فَتْحَةَ الإعْرَابِ كَفَتْحَةِ البناء وَضمَّتُهُ كَضمّتِهِ ، ووَجْهُ مُخالَفَتِهِ إيّاه أنّ حَرَكة الإعْرَابِ تَكُونُ بِعاملٍ ، وَتَتَغيَّرُ بِتغيُّرِهِ ، والبناءُ لَا يتغيَّرُ وإنْ تَغَيَّرتِ العَواملُ ، وَقَدْ قَالَ سِيبَوَيْهِ [٢] : « الإعرابُ مَا تَغَيَّرَ بعاملٍ وَزَال بِزَوَالِهِ ، والمبنيُّ بِعَكسِ ذلك » .

[« والإعرابُ أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وجَرٌّ ، وَجَزْمٌ » [٣]] .

وإنّما يَنْقَسِمُ أرْبَعَةَ أَقْسَام ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ يُمْكِنُ إلّا حَرَكَةٌ أَوْ سُكُونٌ ، والحركةُ ضمةٌ ، أَوْ فَتْحَةٌ ، أَوْ كَسْرَةٌ ، والسُّكُونُ صَوْتٌ أضْعَفُ مِن الحَرَكَةِ ، والرَّفْعُ والنَّصْبُ يَدْخُلانِ على الأسْماءِ والأَفْعالِ ، والجرُّ يَدْخُلُ على الأسْماءِ ، ولا يَدْخُلُ على الأَفْعَالِ ؛ وإنَّما لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْها ؛ لأنّ الجرَّ يكونُ بشيئين : بِحَرْفِ جَرٍّ وبالإضَافَةِ ، فَحُروفُ الجرّ لا تَدْخُلُ الأَفْعَالَ ؛ لأَنَّها مِن خَواصِ الأَسْماءِ، والإضافةُ تُؤثّرُ تعريفًا وَتَخْصِيصًا ، والفِعْلُ فى غايةِ التَّنكِيرِ لا يُعَرّف ، ولا يُخَصَّصُ ، وأيْضًا فإنّ المُضَافَ إليه يَقَعُ مَوْقِعَ التنوينِ إذا قُلْتَ : غُلامُ زَيْدٍ ، فـ (زَيْدٌ) قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ التنوينِ من غُلامٍ ، فَلَوْ أضَفْنا إلى الفعلِ لَوَقَعَ الفعلُ والفاعلُ موقعَ التنوين ، والتنوينُ حَرْفٌ فلا يَقُومُ مَقَامَهُ شَيْئانِ ، وَأَيْضًا قَال الأخفش [٤] : الأَفْعَالُ أَدِلَّةٌ على المصدرِ ، وعَلَى الزّمانِ

---

(١) انظر فى معانى الإعراب : الأصول ١/٤٥ ، وارتشاف الضرب ٢/٧٤٤ - ٧٤٥ ، وشرح اللمع ١/٧

(٢) انظر : الكتاب ١/١٣

(٣) انظر : اللمع ٩٢

(٤) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط ، وهو أحد الأخافش الثلاثة المشهورين ، صنف : معانى القرآن توفى سنة ٢١٥ هـ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ١/٥٩٠ - ٥٩١ ، وإنباه الرواة ٢/٣٦ - ٤٣ ، ومعجم الأدباء ١١/٢٢٤ - ٢٣٠ ، ووفيات الأعيان ٢/٣٨٥ ، وطبقات النحويين ٧٢

وَلَيْسَ لها معنىً فى أَنْفُسِها ، فَلَوْ أَضَفْنَا إليها ونحنُ نُريدُ الزمانَ والمصدَرَ لكنَّا قَدْ أضَفْنَا إلى شيءٍ وَنَحْنُ نُرِيدُ غَيْرَهُ ، كما لَايَجُوز : غلامُ الضاربِ وَأَنْتَ تُرِيدُ : غُلامَ المضروب ، كَذَلِكَ لَايَجُوز أَنْ تُضِيفَ إلى الفِعْلِ وَأَنْتَ تُرِيدُ : المصدرَ والزمانَ .

فإنْ قِيلَ أضِف الفِعْلَ إلى الاسْمِ فَقُل : يَضْرِبُ غلامٍ ، فَلَا يَجُوزُ ؛ لأَنَّ المضافَ إليه يَقَعُ مَوْقِعَ التنوينِ ، والفعلُ لا تنوينَ فِيهِ ؛ فإنّما لا يَدْخُلُهُ التنوينُ ؛ لأنّ التنوينَ زائدٌ والفعلُ ثَقِيلٌ ، فَلَا يَحْتَمِلُ الزَّائِدَ ، ولئلا يُفْصَلَ بَيْنَ الفِعْلِ والفاعِلِ ، وهما كالشيءِ الواحد .

[« والجَزْمُ يَدْخُلُ الأَفْعَال وَلَا يَدْخُلُ الأَسْماءَ » [1]] .

وإنّما لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْها لِخِفّتها ، وَأَيْضا فإنَّهُ كَأَنْ يَكُونُ بحذفِ الحركة ، والتنوينُ تابعٌ للحركةِ ، فَكَأَن يَحْذفُ شيئينِ ، فيكون إجحافًا بِهِ .

[والبناءُ [2] أَرْبَعَةُ أَضْرُبٍ : ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ، ووَقْفٌ] .

فهذه الأربعةُ هى الأصولُ ، وحركاتُ الإعرابِ فُرُوعٌ ، وإنَّما كانَتْ فُرُوعًا ؛ لِتَغيُّرِها مِن حَالٍ إلى حَالٍ .

وَقَدْ فُرّقَ بَيْنَ حركاتِ الإعْرَابِ والبناءِ فى التّسْمِيَةِ ، فَسُمِّىَ ماكانَ بناءً ضَمًّا وَفَتْحًا وَكَسْرًا ، وَوَقْفًا ، وماكانَ إعْرابًا رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا وَجَزْمًا .

فإذا ثَبَتَ هذا ، فَقَدْ بُنِيَ من الأَسْماءِ والأفعالِ . والحروفُ كُلُّها مبنيَّةٌ « فأمّا الضَّمُّ فإنَّهُ يَكُون فى الاسْم نَحْوَ : حَيْثُ ، وفى الحَرْف فِي (مُنْذُ) فى لُغَةِ مَنْ جرّ بِها ، والفتحُ يَكُون فى الاسْمِ نحو : أَيْنَ ، وكَيْفَ ، وفى الفِعْلِ نحو : ضَرَبَ ، وقَتَلَ ، وفى الحَرْفِ نحو : إنَّ وثُمَّ ، والكَسْرُ يَكُونُ فى الاسْمِ نحو : أَمْسِ ، وهؤلاءِ ، وفى الحَرْفِ فى جَيْرِ ، وفى ياءِ الإضَافَةِ ، ولامِهَا .

---

(١) انظر : اللمع ٩٣

(٢) انظر : اللمع ٩٣

« والوَقْفُ يَكُونُ فى الاسْمِ نحو : مَنْ ، وَكَمْ ، وفى الفِعْلِ نحو : خُذْ ، وكُلْ ، وفى الحَرْفِ نحو : هَلْ ، وبَلْ » [(١)] .

* * *

وَلِكُلِّ شيءٍ من المبنِيّاتِ عِلَّةٌ إنْ كانَ على حَرَكَةٍ أَوْ سُكُونٍ ، فَأمّا (أَيْنَ) و (كَيْفَ) ، فَبُنِيا لتضمّنهِمَا معنى حَرْفِ الاسْتِفْهامِ ، وحُرِّكا ؛ لأنّ قبل آخرِهِما ساكِنًا ، وبُنِيا على الفتح لِخِفّتِهِ [(٢)] .

وأَمَّا (الآنَ) فَقَد اخْتُلِفَ فى عِلّة بِنائِهِ ، فَقَال الزّجّاجُ [(٣)] : « بُنِىَ لِتضَمُّنِهِ معنى إشارة » [(٤)] ، وقال ابْنُ السّرّاج [(٥)] : « إنَّما بُنِىَ ؛ لأنّه لم يُسْمَعْ لَهُ نَكِرَةٌ ، فَخَالَفَ ما عَلَيْه الأسماءُ » ، وَقَال أبو على [(٦)] : حُذِفَ الألفُ واللاّمُ مِنْهُ ، وضُمِّنَ الاسْمُ معناهُما ، فَبُنى وَزِيدتْ ألفٌ ، وَلامٌ أُخْرىَ ، وبُنِىَ على حركةٍ لِسُكونِ ماقَبْلَ آخره ، وفُتِح ؛ إمّا لأنّ الفتحةَ أخفُّ الحركاتِ ، أَو لأنّ الفتحةَ مِن الألفِ .

وَأَمَّا « حَيْثُ » فَقَد بُنِيَتْ على الفتحِ ، والضمِ ، والكسر ، بالياءِ [(٧)] ،

---

(١) انظر : اللمع ٩٣ - ٩٤

(٢) انظر فى علة بناء أيْن وكيف : شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٧/٢

(٣) هو إبراهيم بن السرى بن سهل أبو إسحاق الزجاج له من التصانيف معانى القرآن والاشتقاق ، وخلق الإنسان وشرح أبيات سيبويه توفى سنة ٣١١ هـ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٤١١/١ - ٤١٢ ، وإنباه الرواة ١٥٩/١ ، ومعجم الأدباء ١٣٠/١ ، ووفيات الأعيان ٤٩/١ - ٥٠، والفهرست ٦٠

(٤) انظر : معانى القرآن للزجاج ١٥٢/١ - ١٥٣ ، و ٢٥/٣ ، وانظر أيضا : شرح الكافية للرضى ١٢٦/٢ ، وارتشاف الضرب ١٢٥٧/٢

(٥) انظر : الأصول ١٣٧/٢

(٦) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو على الفارسى ومن تصانيفه : الحجة ، التذكرة ، أبيات الإعراب ، المسائل الحلبية ، وغير ذلك توفى سنة ٣٧٧ هـ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٤٩٦/١ - ٤٩٨ ، وإنباه الرواة ٢٧٣/١ - ٢٧٥ ، والفهرست ٦٤ ، ومعجم الأدباء ٢٣٢/٧

(٧) قال أبو حيان فى حديثه عن حيث : وتُبنى على الضم ، وعند بنى يربوع وطُهيَّة تبنى على الفتح على كل حال فى الخفض ، والنصب نحو : قعدتُ حَيْثَ قَعَدَ زَيْدٌ و ﴿ من حيث لايعلمون ﴾ ولاتضم فى لغتهم ، وعند بنى الحارث من أسد ، وبنى فَقعس يخفضونها فى موضع الخفض ، وينصبونها فى موضع النصب يقولون : ﴿ مِنْ حَيْثِ لا يعلمون ﴾ انظر : الارتشاف ١٢٨١/٢ ، والأصول ١٤٣/٢

والواو ، والضمُّ أكثر ، وعِلّةُ بنائِها لُزُومُها الجملة المبنيّة لها كَلُزُوم صِلَةِ الذى للذى ، فَأَشْبهتها ، وَبُنِيتْ على حركةٍ ؛ لأنّ السّاكِنَ قَبْلَ آخرها ، وضُمّت تشبيهًا بـ (قبلُ) و (بَعْدُ) و (مِن عَلُ) .

فأمّا (قَبْلُ وبَعْدُ) [١] فبُنِيا لِقَطْعِهِما عن الإضافَةِ ، وَبُنِيتْ على حَرَكَةٍ ؛ لأنّ لَهَا أصْلًا فى التَّمكّن ، وَجُعِلَتْ حَرَكَتُها الضمَّ ؛ لأنّ الضَمَّةَ حَرَكَةٌ لا تكونُ لها إعرابًا ؛ لأنّ النصبَ والجرّ قَدْ يَدْخُلانها تَقُول : جئتُ قَبْلَكَ ، ومِن بَعْدِكَ .

وأمّا (أَمْسِ) [٢] فَبُنِي لِتَضَمُّنِهِ معنى الألفِ واللَّامِ ، وبُنِى على حَرَكَةٍ ؛ للسَّاكِنِ قَبْلَ آخرِهِ ، وَكُسِرَ على أَصْلِ الحركة ؛ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ .

فَأَمَّا (هؤلاء) فمبنيٌّ ؛ لأنّهُ من أَسْماءِ الإشارة ، وَبُنِيَ على حركة ، وعلى الكسر كما قلنا فى أَمْسِ

وَأَمَّا (تَرَاكِ) فمبنيٌّ ؛ لأنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَ اتْرُك ، وبُنِى على حركة ؛ لأنَّ قَبْلَ آخرِهِ ساكنًا ، وَكُسِرَ على أَصْلِ الحركةِ لالتقاء السَّاكِنَيْنِ .

وأما (حَذَام وَقَطَام) ؛ فَبُنيا لِمُشابهتِهما لـ (نَزَالِ) [٣] ، والمشابهةُ من أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ : اللَّفْظُ كاللَّفْظِ ، ومعرفةٌ ومؤنثٌ ومعدولٌ كما أنّ (تَرَاكِ) كَذَلِكَ .

وَّأَمَّا (بِزَيْدٍ) وَ (لِزَيْدٍ) ، فَكُسِرَت الباءُ واللَّامُ لِلُزُومِهِمَا الحَرْفِيَّة والجرّ وَأمّا «جَيْرِ» [٤] فَبُنى على الكَسْرِ ، وإنْ كانَ الكَسْرُ بَعْدَ الياءِ مُسْتثقلًا ؛ لِقِلَّتِهِ وَلَمْ يُبنَ عَلَيْهِ أَيْنَ وكَيْفَ ؛ لِكَثْرتهما .

---

(١) انظر : الأصول ١٤٢/٢

(٢) انظر : الأصول ١٤٢/٢ ، والارتشاف ١٢٦٠/٢ - ١٢٦١

(٣) انظر : الأصول ١٣٠/٢

(٤) انظر فى الحديث عن جَيْر : الكتاب ٢٨٦/٣ ، ورصف المبانى ١٧٦ - ١٧٨

وما بُنِىَ على السّكُونِ فهو كمَنْ ولَمْ ، وخُذْ وجميعُ الحروف ، فأما (مَنْ) فعَلَى ثَلاثَةِ أقسام : اسْتِفْهامٌ [١] ، ومَعْنى الذى ، وللجزاء فإذا كانَتْ بمعنى الاسْتَفهَامِ والجزاءِ ؛ فإنّما بُنِيَتْ لِتَضَمُّنِها مَعْنى حُرُوفِ الاستفهام وحَرْفِ الجزاءِ ، وإذا كَانَتْ بمعنى الذى فَلابُدّ لَهَا مِن صِلَةٍ كالذى فَأَشْبَهَتْ بَعْضَ الاسْمِ ، والبَعْضُ لا يَسْتَحِقُّ إعْرابًا .

وَأَمَّا (كَمْ) فَتَكُونُ اسْتِفْهامًا وَخَبرًا ، فَأَمَّا إذا كَانَت اسْتِفهامًا فَقَدْ تضمّنت معنى حَرْفِ الاستفهام ، وإذا كانَتْ خَبرًا ، فَقَد أَشْبَهَتْ (رُبّ) ؛ لأنها نَقِيضَتُها ، فإنّ (رُبّ) للتقليل ، و (كَمْ) للتكثير ، والشىءُ يُحْمَلُ على نَقِيضِهِ ، كما يُحْمَلُ على نَظِيرِهِ ، وَكِلاهُما حَرْفٌ ، وسائرُ الحروف مَبْنِيٌّ ، وَكَذَلِكَ سائرُ المُضْمَراتِ والمُبْهَماتِ ؛ لأَنَّها لا تَقُومُ بِأَنْفُسِها ، وكُلُّ مبنيٍّ فَأَصْلُهُ أَنْ يُبْنَى على السُّكونِ إلّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ آخرِهِ ساكنٌ كـ (أَيْنَ) ، أَوْ يَكُونَ لَهُ أَصْلٌ فى التمكن . قَالَ : قَوْلُهُ : أَوْ يكون لَهُ أصلٌ فى التمكن كَقَوْلِ سيبويه [٢] : ياحَكَمُ فى النداء ، مَثّل بِهَذا ، وَلَمْ يُمَثّل بِـ (يازَيْدُ) لئلا يَقُولَ قائلٌ : إنّ هذه الحركة لِأَجلِ التقاء السّاكِنَيْنِ ، وإنَّما كان السُّكُونُ الأصلَ ؛ لأَنَّ الحركةَ زائدةٌ فَلا يُقْطَعُ عَلَيْها إلَّا بدليل .

وأمّا الفعلُ الماضى فَبُنِيَ على الفتحِ ؛ لأَنَّهُ أَخَفُّ الحركاتِ ، وبُنِيَ على الحركةِ ؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ المضارِعَ ؛ لأَنَّهُ وَقَعَ مَوْقِعَهُ فى الصفةِ والجزاء تقولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبَنا كَما تَقُولُ : يَضْرِبُنا وَتَقُولُ : إنْ قُمْتَ قُمْتُ كَما تَقُولُ : إنْ تَقُم أقُم .

وَحَرَكَةُ الماضى تُشْبِهُ حركةَ المُعْرَبِ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدُهُما : أنّكَ لا تُلْحِقُهُ هاءَ السّكتِ كما تلحق : كَيْفَهْ ولِمَه

---

(١) انظر فى معانى مَنْ : الكتاب ٦/٣ ، ٢٢٨/٤ ، ١٠٥/٢

(٢) انظر : الكتاب ٢٨٧/٣

والثانى : أنَ التشديدَ الذى يَلْحَقُ المُعْرَبَ قَدْ يَلْحَقُهُ كَمَا يَلْحَقُ جَعْفَرِ فى الوَقْفِ ، وَقَدْ قالُوا : اخْصَبّ فَلَمَّا شُدّدَ ، ولَمْ تَلْحَقْهُ هاءُ السكت أَشْبَهَ المُعْرَبَ ، وفعلُ الأمرِ على ضَرْبَيْنِ : مُعْربٌ ومبنىٌ ، فالمعربُ الذى فى أوّله اللامُ وَحَرْفُ المضارعة نَحْوَ : لِيَقُم وما لَيْسَ فى أوله ذلك فمبنىٌّ نحو : خُذْ وكُلْ .

* * *

[باب إعراب الاسم الواحد]

وَهُو على ضَرْبَيْنِ : صحيحٌ ومُعْتَلٌ فالمعتلُّ ثلاثةُ أَنْواعٍ مافى آخرِهِ ألفٌ مُفْرَدَةٌ نحو : عَصى وحُبْلى ، والثانى مافى آخرِهِ ياءٌ خَفِيفةٌ وَقَبْلَها كَسْرَةٌ نحو : القاضِى والدّاعِى ، والثالث : ماآخِرُهُ واوٌ وهى الستة : أبُوكَ وَأَخُوك وَحَمُوك ، وَهَنُوك ، وَفُوكَ وَذُومالٍ .

وَلِكُلّ واحدةٍ من هذه العَلَاماتِ بابٌ يُذْكَرُ فيه ، وإنَّما قالَ : إعرابُ الاسْمِ الواحد احْتِرازًا من التثنيةِ والجَمْعِ ، وَمَا بَقِىَ بَعْدَ هذه الثلاث ، فهو صحيحٌ وَتَدْخُلُهُ الحركاتُ الثلاثُ والتنوين إنْ كان منصرفًا ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مُنْصَرفًا امْتَنَعَ مِنْهُ الجرُّ والتنوينُ .

وَجَميعُ مالايَنْصَرِفُ إنَّما لَمْ يَنْصَرِفْ لِشَبَهِ الفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ : مِثل إبْرَاهيمَ لَمْ يَنْصَرِفْ للتَّعْرِيفِ والعُجْمَةِ ؛ لأنّ الفعلَ فَرْعٌ من وجهين : أَحَدُهُما : أَنَّهُ لا يُفِيدُ مع مِثْلِهِ كلامًا ، والثانى أنّه مُشْتَقٌّ مِن المَصْدَرِ .

وكُلُّ اسْمٍ لا يَنْصَرِفُ فَلِحُدُوثِ عِلَّتَيْنِ أَوْ عِلّةٍ تجرى مَجْرَى علتين فإبراهيمُ لاينصرفُ فإنْ نكّرْتَهُ صَرَفْتَهُ .

وإنْ أُضِيفَ جميعُ مالاينصرفُ ، أَوْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ ألفًا ولامًا امتنع منه التنوين ، وَدَخَلَهُ الجرُّ فى مَوْضِعِ الجرِّ ، لأنَّهُ قَدْ زالَ شَبَهُ الفِعْلِ مِنْهُ ؛ لأنّ الألفَ واللامَ والإضافةَ من خواص الأسماء .

فَإنْ قِيلَ فَحَرْفُ الجرِّ من خواصِ الأسماء فألّا صَرَفْتَهُ لِدُخُولِ الباء عَلَيْهِ فَفِيهِ أَوْجُهٌ أَحَدُها : أَنَّهُ لَوْ فُعِلَ ذَلِكَ لَمْ يبقَ فى الأسماءِ مالايَنْصَرِفُ .

والثانى : أنّ الألفَ واللامَ والإضافةَ يُعاقِبانِ التنوين وَحُرُوفُ الجرِّ لَيْسَ كَذَلِكَ ، فكأنّ الاسْمَ بِدُخُولِ الألفِ واللامِ والإضافة عَلَيْهِ منوّنٌ ، والمُنَوَّنُ مُنْصَرِفٌ .

والتنوينُ يَدْخُلُ فى الكلام على أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ :
أَحَدُها : أَنْ يَدْخُلَ فَرْقًا بَيْنَ المضافِ والمُفْرَدِ .
والثانى : فَرْقًا بَيْنَ المعرفةِ والنكرة : صَهْ وَصَهٍ
والثالث : عِوَضًا مِن محذوفٍ فى (إذٍ) دَخَلَ التنوينُ عوضًا من حَذْفِهم الجملة .
والرابع : يَدْخُل فى القوافى فى الاسْمِ والفعل فى نحو (رجز)
دَايَنْتَ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقْضَا [(١)]
وَعَلى هَذا حُمِلَ قوله : ﴿ سَلَاسِلًا ﴾ [(٢)] وَ ﴿ قَوارِيرًا ﴾ [(٣)] و ﴿ الرَّسُولَا ﴾ [(٤)] .

فإذا وَقَفْتَ على اسْمٍ حَذَفْتَ الحركةَ والتنوينَ إنْ كانَ فِيه ، وإنَّما حَذَفْتَ التنوينَ مِنْهُ ؛ لأنَّه زَائِدٌ ، وكان يَلْتَبِسُ بالنون الأصلية ؛ فإن كان مَرْفُوعًا قَبْلَ آخرِهِ ساكِنٌ وهو حَرْفُ مدٍّ كـ (زَيْدٍ) ففى الوقفِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ [(٥)] : السُّكُون وَهُو أَجْوَدُ ؛ لأنَّ العربَ إنَّما تبتدئُ بالمُتَحرِّكِ وَتَقِفُ على السَّاكِنِ ، وَيَلِيه الإشمامُ وهو أَنْ تَضُمَّ شَفَتَيْكَ ، وَلَا تُتْبِعهُ صَوْتًا ، وَبَعْدَهُ الرَّوم ، وَهُو صُوَيْتٌ يُسْمَعُ ، والرابع : أَنْ تُبْدِلَ من التنوين واوًا والمجرورُ كالمرفوع ، إلَّا أَنَّ الإشْمَامَ لَا يَدْخُلُهُ ، وَتُبْدِلُ من التنوين ياءً ، وأمّا النصب فَعَلَى الألفِ لا غَيْر .

وإنَّما ضَعُفَ أَنْ تُبْدِلَ من التنوينِ واوًا فى الرفع ، وياءً فى الجرِّ وَأُبْدِلَ فى النَّصْبِ ألفًا ، لِخِفَّةِ الألفِ ، وَلأَنَّه لَيْسَ فى كَلَامِهِـــم اسْمٌ آخِرُهُ واوٌ قَبْلَها

---

(١) البيت لرؤبة فى ديوانه ٧٩ ، واللسان (دين) ١٦٨/١٣ ، وبلا نسبة فى الكتاب ٢١٠/٤ ، والخصائص ٩٦/٢ ، والمخصص ١٥٥/١٧ ، ومنسوب فى معجم شواهد النحو ٢١٣

(٢) سورة الإنسان ٤/٧٦

(٣) سورة الإنسان ١٦/٧٦

(٤) سورة الأحزاب ٦٦/٣٣

(٥) انظر فى هذه الأوجه : الكتاب ١٦٨/٤ - ١٦٩ ، والارتشاف ٧٢٤/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/٢ ، وشرح اللمع ١٠/١

ضَمَّةٌ ، وَلَمْ يُبْدِلُوا فى الجَرِّ ياءً لئلا يلتبس المفردُ بالمضاف إلى نَفْسِهِ إذا قلت : زَيْدِىّ .

فإنْ كان قَبْلَ آخره حَرْفٌ متحركٌ فهو مِثْلُ ماتقدّم ، ويزيدُهُ وجه آخر وهو التشديد تَقُولُ فى (خالِدْ) : (خَالِدّ) [١] ؛ فإن كَانَ الاسْمُ لاتنوينَ فيه وقبل آخره متحرك كعُمَر ، والرجُل جاز فيه السكونُ ، والإشمامُ والرومُ ، والتشديد وفى الرفع والجر يَنْقُصُ الإشمامُ .

* * *

---

(١) قال سيبويه : وأما التضعيف فقولك : هذا خالدّ ، وهو يَجْعَلّ وهذا فَرَجّ حدثنا بذلك الخليل عن العرب . ومن ثم قالت العرب فى الشعر فى القوافى « سَبْسَبًّا » يريد : السَّبْسَب ، و « عَيْهَلّ » يريدُ العَيْهَل ، لأنّ التضعيف لمّا كان فى كلامهم فى الوقف أتبعوه الياء فى الوصل والواو على ذلك انظر : الكتاب ١٦٩/٤

[باب المنقوص]

وَهُو كلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ فى آخرِهِ ياءٌ خفيفةٌ وَقَبْلَها كَسْرَةٌ نحو : القاضِى والدَّاعِى يَكُونُ فى الرَّفْعِ والجرِّ ساكنًا ، وفى النَّصْبِ مَفْتُوحًا تَقُولُ : هذا قاضٍ ، وَمَرَرْتُ بقاضٍ ، وَرَأَيْتُ قاضِيًا ، وإنَّما لَمْ يُعْرَبْ فى الرَّفْعِ والجرِّ ؛ لِثِقَلِ الضمةِ والكَسْرَةِ ، فَتَجْتَمِعُ فى الجرِّ أَرْبَعُ كَسْرَاتٍ إذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِقاضِيٍ مَعَكَ كَسْرَةُ الضادِ ، والياءُ تَجْرِى مَجْرَى كَسْرَتَيْنِ ، والكسرةُ التى على الياءِ ، وكذلك فى الرفع تَجْتَمِعُ ثلاثُ كسراتٍ ، وَضَمَّةٌ وَهِىَ أَثْقَلُ من الكسرةِ ، وَأَمَّا فى النَّصْبِ فَلَمْ تُسْتَثْقَلِ الفتحةُ فَأُعْرِبَ بِهِ .

فَإِنْ قِيلَ الحركاتُ كُلُّها تُسْتَثْقَلُ على حُرُوفِ المدِ ألا تَرَى أَنَّهم قَلَبُوا الواوَ أَلِفًا وإنْ كانَتْ مفتوحةً فى بابٍ ونحوه وَأَصْلُهُ : بَوَبٌ ، فالجوابُ أنّ الفتحةَ على قاضٍ عارضةٌ لَيْسَتْ بِلازِمَةٍ ، وأَمَّا فى (قَوَل وَبَيَع) فهى لازمةٌ .

وَحُذِفَتِ الياءُ من قاضٍ فى الوصلِ مع التنوين ؛ لأنَّها ساكنةٌ والتنوينُ ساكِنٌ ؛ فحذفت لالتقاء السَّاكِنَيْنِ ، وكانت أَوْلَى بالحذفِ من التنوين ؛ لأنّ التنوينَ لمعنىً وهو الصرف ، ولأنَّ الياءَ إذا حُذِفَت بَقِيَتْ كسرةٌ تَدُلُّ عَلَيْها .

فَأَمَّا المضافُ وما فيه الألفُ واللَّامُ ، فالضمَّةُ والكسرَةُ تُسْتَثْقَلُ عَلَيْهِ أيضًا ، والفتحةُ تُستخفُّ كَمَا كَان ذَلِكَ فِى (قاضٍ) تَقُولُ : هذا القاضِى ، ومَرَرْتُ بالقاضِى ، وَبِقاضِيكُم والأَصْلُ فيه : هذا القاضِىُ ، وَمَرَرْتُ بقاضِيكُم ، وَرَأَيْتُ قاضِيَكُم بفتح الياءِ فى النصب .

فأمَّا الوَقْفُ عَلَى مافِيهِ التنوينُ فَمَذْهَبُ سيبويه [١] أَنَّه يَقِـفُ بِلَا يَاءٍ ،

---

(١) قال سيبويه : هذا باب مايحذف من أواخر الأسماء فى الوقف وهى الياءات وذلك قولك : هذا قاضْ ، وهذا غازْ ، وهذا عَمْ ، تريدُ العَمِى أذهبوها فى الوقف كما ذهبت فى الوصل ، ولم يريدوا أن تظهر فى الوقف كما يظهر مايثبت فى الوصل . فهذا الكلام الجيد الأكثر انظر : الكتاب ١٨٣/٤ ، وانظر : أيضا شرح الشافية للرضى ٣٠١/٢ ، والمقرب ٣٨٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/٢

وَعِلَّتُهُ أَنَّهُ يُجْرِى الوقفَ مُجْرَى الْوَصْلِ ، وَمَذْهَبُ يونس [١] أَنْ يَقِفَ بالياءِ وَعِلَّتُهُ أَنَّه لمَّا كان الوقفُ لاتنوينَ فيه رَدّ الياءَ ؛ لأنّه لَمْ يَلْتَقِ ساكِنانِ هذا فى الرفعِ والجر ، وَأَمَّا النصبُ فلا خِلافَ أنّ الوقفَ على الألفِ .

فإنْ كان هذا الاسْمُ لا تنوينَ فيه ، فالاختيار أَنْ يقفَ فى الرفعِ والجرِ بالياء ؛ لأنَّه قَدْ زالَ التنوينُ ، ومن العرب مَنْ يَقِفُ بلا ياء كأَنَّه حَذَفَ الياءَ قَبْلَ دُخُولِ الألفِ واللَّامِ ، ثمّ أَدْخَلَها عَلَيْهِ وقد وَجَبَ الحذفُ ، فَأَمَّا النصبُ فالوقفُ على الياءِ لا غير تَقُولُ : رَأَيْتُ القاضِى ومثله قوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴾ [٢] وإنَّما ثَبَتَتْ هذه الياءُ فى النصب ؛ لأنَّها قد تحرَّكت فَجَرَتْ مَجْرَى الياء مِن ضارِبٍ وَنَحْوِهِ ، واخْتَلَفُوا فى (قاضٍ) وبابه إذا نُودى ، فسيبويه [٣] يثبتُ الياءَ ؛ لأنَّه لا تنوينَ فِيهِ ، فَضَارَعَ مافِيه الألفُ واللامُ ، وَأَمَّا يُونس [٤] فيحذف الياء قال : لأنّ النداءَ بابُ حَذْفٍ وتغيير ، فَحَذَفْتَ الياءَ كما حَذَفْتَ التنوين .

* * *

(١) هو يونس بن حبيب الضبى الولاء البصرى أبو عبد الرحمن قال السيرافى : بارع فى النحو ، من أصحاب أبى عمرو بن العلاء ، سمع من العرب توفى سنة ١٨٢ هـ . انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٢/٣٦٥ ، وانظر : رأيه فى الكتاب ٤/١٨٣

(٢) سورة القيامة ٢٦/٧٥

(٣) انظر : الكتاب ٤/١٨٤

(٤) انظر : رأى يونس فى الكتاب ٤/١٨٤ ، والارتشاف ١/٧٢٠ ، والتصريح ٢/٣٤٠ ، وابن يعيش ٧٥/٩

[باب المقصور]

هو كُلّ اسْمٍ وَقَعَتْ آخرَه ألفٌ مفردةٌ كـ (عَصى) وَ (رَحى) وهو على ضَرْبَيْنِ : منصرفٌ وغيرُ منصرفٍ ، فالمنصرفُ يَدْخُلُهُ التنوينُ وغير المنصرف لا يَدْخُلُه التنوينُ ، وكُلُّهُ لا يَدْخُلُهُ حَرَكَةٌ لخفاءِ الألفِ ، وكَانَ الأَصْلُ فى (عَصَى) : عَصَوٌ ، وفى (رحى) : رَحَيٌ فَقُلِبَتِ الواوُ والياءُ ألفًا ، لِتَحَرُّكِهما وانفتاحِ ماقَبْلَهُما ، وَحُذِفَتْ فى الوَصْلِ لِسُكُونِها ، وَسُكونِ التنوين .

فإنْ وَقَفْتَ على المنوّن مِنْ هذا الباب ، فَقَد اخْتَلَفَ النحويُّون فيه ، فسيبويه [١] يحمِلُ المعتل على الصحيحِ ، فَيَقِفُ فى الرفعِ والجرِّ على الألفِ التى هِيَ مِنْ نَفْسِ الكلمة ، وفى النَّصْبِ على الألفِ التى هى بَدَلٌ من التنوين ، والمازِنيُّ [٢] يَقِفُ على الألفِ التى هى بَدَلٌ من التنوين فى الأحوالِ الثلاث ، وعلتُهُ أَنَّه رَأَى الألفَ فى (عَصًا) ماقَبْلَها مَفْتُوحٌ أبدًا ، والألفُ المبدلة من التنوين فى (رَأَيْتُ زَيْدًا) وَنَحْوَهُ تَأْتِى بَعْدَ فَتْحَةٍ ، فأجرى (عَصًا) وَ (رَحىً) على الصحيح .

وقال أبو سعيد [٣] : الوقفُ فى الأحوال الثلاث على الألف التى هى مِنْ نَفْسِ الكلمة قَالَ : لأنى رَأَيْتُ الفراءَ [٤] قَدْ أَمَالها فى قـــوله تعالى :

---

(١) انظر : الكتاب ٣٠٩/٣

(٢) هو بكر بن محمد بن بقية بن حبيب أبو عثمان المازنى وكان إمامًا فى العربية وله من التصانيف : التصريف ، والعروض والقوافى وغير ذلك . انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٤٦٣/١ - ٤٦٦ وانظر : رأيه فى التسهيل ٢٣٨ وشرح الكافية الشافية ١٩٨٣/٤ ، وشرح اللمع ١٨/١

(٣) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضى أبو سعيد السيرافى النحوى ولد بسيراف قبل السبعين ومائتين أشهر كتبه شرح كتاب ســـيبويه توفى سنة ٣٦٨ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٥٠٧/١ - ٥٠٩ ، وإنباه الرواة ٣١٣/١ - ٣١٥ ، ومعجم الأدباء ١٤٥/٨

(٤) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء صنف : معانى القرآن ، والنوادر ، والمقصور والممدود وغير ذلك توفى سنة ٢٠٧ هـ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٣٣٣/٢ ، وإنباه الرواة ١/٤-١٧ ، ومعجم الأدباء ٩/٢٠-١٤ ، وطبقات النحويين ١٢١ - ١٣٣ ، وغاية النهاية ٣٧١/٢

﴿ سَمِعْنَا فَتًى ﴾ [١] وهم لايميلون الألف المبدلة من التنوين فى قولك : رَأَيْتُ زَيْدا .

فى الأَمْرِ العام لاتُمالُ الألفُ التى فى قَوْلِكَ (زَيْدًا) وَقَدْ كانت ممالةً فى نحو (رَأَيْتُ زَيْدًا) ، وأمّا كِساءُ ورداءُ وَجَميع الممدود ، فإنَّهُ يَجْرِى عليه الإعرابُ كما يَجْرِى على الصحيح ؛ لأنّ آخر الاسْمِ همزة ، وهى حرفٌ صحيحٌ وكذلك الياء المشدَّدَة كـ (كُرْسِىّ) و (صَبِىّ) ، وكذلك إنْ كانَتِ الياءُ خفيفةً وقبلها ساكنٌ كـ (ظبيٍ) .

وَلَيْسَ فى الأسماءِ المفردة مايُعربُ بحرفٍ إلا ستة أسماء وهى : أَبُوك وَأَخُوكَ ، وحَمُوكَ ، وهَنُوكَ ، وفُوكَ ، وذو مالٍ .

رَفْعُ هذه الأسماء بالواو ، ونَصْبُها بالألف ، وجَرُّهَا بالياء ، وإنّما أُعْرِبت هذه الأسماءُ بالحروف تَوْطِئَةً للتثنية والجمع ، وهذه الحروف دَليلُ [٢] الإعراب وَلَيْسَت إعْرَابًا ، يَدُلُّك على ذَلِكَ أنّ فيها ماهو حَرْفَان وهو : فُو ، وَذُو ، وَلَوْ جَعَلْنَا الواوَ إعْرَابًا ، لبقى اسمٌ ظاهرٌ على حَرْفٍ واحدٍ ، وذلك غير موجود فإن بطلَ أَنْ يكونَ إعرابًا ثَبَتَ أنّها دليلُ الإعراب .

* * *

---

(١) سورة الأنبياء ٢١/٦٠

(٢) قال أبو حيان : واخْتُلف فى إعراب الأسماء الستة على مذاهب : وهى أخ وأبٌ ، وحَمٌ ، وفوك ، وذو مال ، وهنوك ، وأنكر الفراء أن يكون هَنٌ مما رفع بالواو ، ونُصب بالألف ، وجر بالياء ، وهو محجوج بنقل سيبويه والأخفش ذلك عن العرب ، والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة فى الحروف انظر : الارتشاف ٢/٧٤٦ - ٧٤٧

[باب التثنية والجمع]

التثنيةُ للأسْماءِ دُونَ الأَفْعالِ والحروفِ ، وإنّما لَمْ تُثَنَّ الحروفُ ؛ لأنَّه لَيْسَ لها معنى فى أَنْفُسِها ، وَلَمْ تُثَنَّ الأفعالُ ؛ لأنَّها بلَفْظِها تَدُلُّ على القليلِ والكثير فاسْتُغْنِىَ عَنْ تَثْنِيَتِها وَجَمْعِها ، فإذا ثنيتَ الاسْمَ فى الرفعِ زِدْتَ عَلَيْهِ ألفًا ونونًا ، فالألفُ لشيئين : للرفعِ والتثنيةِ ، وإنَّما خَصُّوا الألفَ بالتثنية والواو بالجمع ؛ لأنّ كُلّ شىءٍ يُثَنّى فى الأكثر ، وَلَيْسَ كُلُّ شىءٍ جَمْعَ السَّلامة فَصَارَتِ التثنيةُ أَكْثَرَ ، فخُصَّت بالألفِ لخِفَّتِها ، وَجَمْعُ السَّلامة قليلٌ فَخَفّ لِذَلك ، فأُعطى الواوَ لِثِقَلِها ، فَلَمْ يَبْقَ إلا الياءُ فَجُعِلَتْ فى التثنيةِ عَلامةَ الجرّ ، ثُمّ حُمِلَ النصبُ عليه .

وإنَّما حُمِلَ النصبُ على الجرّ ؛ لأنَّه يُشْبِهُهُ من أربعةِ أوجهٍ :

أحدها : أنهما يَشْتَرِكان فى الكتابةِ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَ ، وَرَأَيتُكَ .

والثانى : أنّ معناهما واحدٌ فمعنى (مَرَرْتُ بِكَ) و (جُزتُكَ) سواءٌ .

والثالث : أنّهم أَرادُوا أَنْ يَحْمِلُوا النصبَ إمَا على الرفعِ ، أَوْ على الجرّ ، فَلَمْ يَحْمِلُوه على الرفع ؛ لأنّ الرفعَ يكونُ فى الأسماء والأفعال ، والجرَّ يختصُ بالأسماءِ فَحَمَلُوه على الجرِّ ؛ لأنَّه مختصٌّ .

والرابع : أنّ الرَّفْعَ أثْقَلُ من الجرِّ ، فَحَمَلُوه على الأخفِّ ، فإذا نَصَبْتَ أَوْ جَرَرْتَ جَعَلْتَ مكانَ الألفِ ياءً مفتوحًا ماقَبْلَها ، وإنّما فَتَحْتَ ماقَبْلَ الياء ، لِتَفْرِقَ بَيْنَ ياء التثنيةِ وَياءِ الجمعِ ؛ ولأنَّ ماقَبْلَ الألِفِ لا يَكُونُ إلَّا مَفْتُوحًا ، ثُمَّ حَمَلُوا الياءَ فى التثنيةِ على الألِفِ حتى لا يَخْتَلِف معنى التثنية .

وَقَدِ اخْتَلَفَ الناسُ فى الياءِ والألفِ والواوِ ، وَفى التثنيةِ والجمعِ ماهِىَ فَمَذْهَبُ سيبويه [١] أنّها حُرُوفُ إعرَابٍ لا إعْرَابَ فيها ، وإنّما لَمْ يَكن فيها إعرابٌ لئلا تَنْقَلِبَ الياءُ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قَبْلَها ألفًا ، فلا يُفرّقُ بين تثنيةِ المرفوعِ والمنصوبِ .

---

(١) انظر : الكتاب ١/١٧ - ١٨ ، والمقتضب ٢/١٥١

وأيضا فإنَّ هذِهِ الحروفَ زِيدَتْ لمعانٍ كما زِيدَتْ ياءُ النَّسَبِ ، وتاءُ التأنيث فهاتان أَمْكَنَت الحركةُ عَلَيْهِما ، فَأُعْرِبَتَا ، وهذه حروفُ عِلّةٍ لَمْ تمكن الحركةُ عليها ؛ لأنَّ الحركاتِ منها ، فَلَمْ تُعْرَبْ وهذا المذهب الصحيحُ ، وَقَالَ الجرمى [(١)] : الانقلابُ هو الإعرابُ والألفُ والواو عنده كَقَوْلِ سيبويه والياءُ نَفْسها إعرابٌ وهذا غير صحيح ؛ لأنّها لَوْ كَانَت إعرابًا لما احتاجوا أَنْ يعوّضوا النونَ ؛ لأَنَّ النونَ عِوَضٌ من الحركةِ والتنوين .

وَقَالَ الأخفش [(٢)] : لا هِيَ إعرابٌ ، ولا فيها إعرابٌ ، ولا انقلابُها دليلُ الإعرابِ وإنّما هى دليلُ الإعْرَاب ، وهذا غير صحيح .

واحْتجّ مَنْ جَعَلَهَا حَرْفَ إعرابٍ بأنّه لَوْ كانَ فى الكلمةِ إعرابٌ لكان فى هذا الموضع . وذَهَبَ الزّيَادِى [(٣)] ، والفراء إلى أَنَّ هذه الحروفَ أَنْفُسَها إعرابٌ ، وهذا غير صحيح من قبل أَنَّ الإعرابَ مِن شَأْنِهِ أَنَّهُ إذا حُذِفَ لَمْ يُخِلّ حَذْفُهُ بمعنى الكلمة ، وهذه الحروف إذا حُذِفَتْ سَقَطَ عِلْمُ التثنية والجمع فَيَصِيرانِ واحدًا .

وأيضا فإنَّ الإعرابَ يَدُلُّ على نَفْسِهِ نحو : زَيْدٍ يَدُلُّ على ذَوَاتِ الكَلِم والتثنيةِ والجمعِ فَلَا تكونُ إعْرابًا . وَأَمَّا النونُ فى التثنيةِ والجمع فَعَلَى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ: دَخَلَتْ عِوَضًا مِن الحركةِ والتنـوين الذَيْنِ كانا فى الواحدِ [(٤)] ، وحُرّكت

---

(١) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمى البصرى . انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٢/٨-٩ ، وإنباه الرواة ٢/٨٠ ، والفهرست ٥٦ ، ومعجم الأدباء ١٢/٥-٦ ، ووفيات الأعيان ٢/٤٨٥ ، وطبقات النحويين ٧٤ ، وأخبار النحويين للسيرافى ٨٤ - ٨٥ ، وغاية النهاية ١/٣٣٢ ، وانظر : رأيه فى المساعد ١/٤٧ ، وشرح الشافية للرضى ١/٨٦ ، والمقتضب ٢/١٥١

(٢) انظر : معانى القرآن للأخفش ١/١٤-١٥

(٣) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبى بكر بن عبد الرحمن أبو إسحاق الزيادى صنف : الأمثال وشرح نكت سيبويه وغير ذلك توفى سنة ٢٤٩ هـ . انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ١/٤١٤ ، وانظر : رأيه فى الارتشاف ١/٥١٦

(٤) قال أبو حيان : وأما النونُ فذهب الزجاج إلى أنّها عوضٌ من حركة الواحد وابن كيسان عوض من تنوينه ، وروى هذا عن الزجاج وابن ولاد والفارسى عوض منهما وهو اختيار ابن طاهر وأبى موسى وأبو الفتح عوض من الحركة والتنوين اللذين فى المفرد الكائنين هما فيه وعوض من الحركة فقط من تثنية أحمر وشبهه إذ لا تنوين فيه . انظر : الارتشاف ١/٥١٧

لالتقاء السَّاكِنَيْنِ ، وَكُسِرَتْ نونُ الاثنين فَرْقًا بينها وَبَيْنَ نُونِ الجمع وللتعديل وَذَلِكَ قَوْلُك : زَيْدانِ وَرَجُلانِ ، الثانى : دَخَلَتْ عِوَضًا من الحركةِ حَسْب فى قولك العُمَرانِ ، الثالث : دَخَلَتْ عِوَضًا من التنوين حَسْب فى قولك عَصَوَانِ .

وَأَمَّا (هذان) فالنون فيه دخلت عِوَضًا من الحركة المُقَدَّرَة ؛ لأنّ بالتثنية قَدْ زَالَ معنى البناء ، والفراءُ [١] يَقُول : الألفُ فى (هذان) ألفُ (هذا) وَلَيْسَ بصحيح ؛ لانْقِلَابِها فى النصبِ والجَرِّ ياءً فى قولك : مَرَرْتُ بِهَذَيْنِ ، وإنّ هَذَيْنِ لَسَاحرانِ .

وَقَدْ شُدِّدَت النونُ فى (هَذَانّ) وَتَشْدِيدُها يُحْمَلُ على وَجْهَيْنِ : أحدهما أَنْ يكونَ عِوضًا مِن حَذْفِ الألِفِ فى (هَذَا) ، والوجه الثانى جَعَلُوا ذَلِكَ عِوضًا مِنْ مَنْعِها الإضافة ؛ لأنَّ هذه الأسماءَ مَعَارِف ، فَلَا يَجُوزُ إضافَتُها والدليلُ على أنّها معارف أنّها لا تَتَنَكّرُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تثنيةِ المُذَكّر والمُؤَنَّث ، لأنّ التثنيةَ ضَمّ واحدٍ إلى وَاحِدٍ لا غَيْرَ ، فلمّا لَمْ يَخْتَلِفْ مَعْناهَا لَمْ يَخْتَلِفْ لَفْظُها ، والجمعُ لَيْسَ كذلك ؛ لأنه يكونُ قليلًا وكثيرًا ، فلمّا اخْتَلَفَ مَعْنَاهُ اخْتَلَفَ لَفْظُهُ .

وإذا أَضَفْتَ المُثَنَّى أَسْقَطْتَ نُونَهُ للإضافَةِ كما يسقطُ التنوين للإضافة والتنوينُ ولامُ التعريف لا يَجْتَمِعانِ فِى كَلِمَةٍ لئلا يَجْتَمِعَ فى اسْمٍ واحدٍ زائدتانِ .

* * *

(١) انظر : رأى الفراء فى الارتشاف ٥١٦/١

[باب الجمع]

وَهُو على ضَرْبَيْنْ جَمْعُ سلامةٍ وَجَمْعُ تكسيرٍ ، فجمعُ السَّلَامَةِ ماسَلِمَ نضدُهُ وَأَتَتِ العلامةُ فى آخرِهِ فى الأَمْرِ العام للمُذكرين من الأعلامِ ممّن يَعْقِلُ ، وإنَّما خُصّ مَنْ يَعْقِلُ بِجَمْعِ السَّلَامَةِ تَفْضِيلًا لَهُم ، وألّا تُبْتَذَلَ صيغةُ الكلمة بالتكسير وهذا الجمعُ يُسَمَّى جَمْعَ السَّلَامَةِ وَجَمْعًا على هجاءين ، وَجَمْعًا على حَدّ التثنية وَذَلِكَ قَوْلُك فى جَمْعِ زَيْدٍ : زَيْدون ؛ ففى الواوِ ثلاثُ علاماتٍ الرفعُ والتذكيرُ والجمعُ وهى حَرْفُ الإعْرَابِ ، وَقَدْ مَضَى الكلامُ فيها .

وتجعل مكانَ الواوِ فى النصبِ والجرِّ ياءً مكسورًا ماقبْلَها ، وَقَدْ دَخَلَتْ النونُ عِوضًا من الحركةِ والتنوينِ اللذين كانا فى الواحدِ ، وحُرّكت لالتقاء السَّاكِنَيْنِ ، وَفُتِحَت للفرقِ والتعديل ، وَمَعْنَي التعديل : أنّ الألفَ خفيفة والواوَ ثقيلةٌ ، والفتحةُ أخفُّ من الكسرة ، فَأُعْطِيَ الأخَفُّ الثقيلَ الذى هو الكسرة وأعطيت الواوُ الثقيلةُ الفتحة ، لِيَعْتَدِلَ الكلامُ .

وَقَدْ شُبّه بهذا الجمع ثلاثةُ أشياء : أَسْمَاءُ العَدَدِ مِثْلُ عشرين وما شُبّه بِمَنْ يعقل كقوله تعالى : ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴾ [1] لمَّا أَخْبرَ عَنْهُم بالسُّجُودِ الذى لا يكونُ إلا مِمَّن يَعْقِلُ جَمَعَهُم جَمْعَ مَنْ يَعْقِلُ ، وما حُذِفَ منه نَحْوُ : سنين وَثُبين جُمِعَ على ذلك عوضا من الهاء المحذوفة .

* * *

(١) سورة يوسف ٤/١٢

[باب جمع التأنيث]

إذا جَمَعْتَ المؤنثَ جَمْعَ السَّلامَةِ زِدْتَ فى آخرِ الاسِم ألفًا وتاءً ، وإنّما زِدْتَ حَرْفَيْنِ ؛ لأنّك لَوْ زِدْتَ ألفًا وَحْدَهَا لالتبَسَ بالتثنيةِ ، فاحْتَجْتَ إلى حَرْفٍ آخر من حُرُوفِ المدّ ؛ لأنّها أَوْلَى مازِيدَ فَلَمْ يُمكن ذَلِكَ ، فَزِدْتَ حَرْفًا يُشْبِهُ الواوَ وهو التاء ؛ لأَنَّها تُبْدَلُ منها ألا تَرَى أنّك تُبْدِلُها من الواو فى (تُراث) .

فإذا ثَبَتَ هذا فالتاءُ مضمومةٌ فى الرّفْع ، ومكسورةٌ فى الجرِّ والنصبِ ، وإنَّما حُمِلَ النصبُ على الجرِّ ، وَقَدْ كان يُمْكِنُ أَنْ تُفْتَح التاءُ فى النَّصْبِ ؛ لأَنَّ هذا الجمعَ يُشْبِهُ الزَّيْدِين وَنَحْوَهُ ، والياءُ عَلاَمَةُ الجرّ والنصبِ ، فَلِذَلك جَعَلْنا الكَسْرَ فى المسلماتِ يَدُلُّ على النصب والجر . وَوَجْهُ شبه مُسْلِمَاتٍ بالزَّيْدينَ مِنْ قِبَل أَنَّه جَمْعٌ كما أَنَّهُ جَمْعٌ ، وَجَمْعُ سَلاَمَةٍ ، كما أَنَّه جَمْعُ سَلاَمَةٍ ، والعلامةُ فى آخرِه كما أَنَّ العلامةَ فى آخرِ مسلماتٍ ، والمُؤَنَّثُ فَرْعٌ على المذكرِ ، فَخَشُوا أَنْ يُعطوا المؤنثَ حُكْمًا لَيْسَ للمذكر مثله ، لأَنَّهُ فَرْعٌ عَلَيْهِ ، فالألفُ والتاءُ والضمةُ عليها بمنزلة الواو فى (الزَّيْدُون) ، والتنوين فيها بمنزِلة النون فى (الزَّيْدُون) فكما أَنَّ الواو تَدُلُّ على الرفعِ والتذكير والجمع ، فكذلك الألفُ والتاءُ والضمة تَدُلُّ على الرفعِ والتأنيثِ والجمع .

فإن كان فى الاسْمِ المؤنث تاءُ التأنيث حَذَفْتَها فى الجمعِ ، لئلا تَجْمَعَ بَيْنَ تأنيثين ، تَقُول فى جَمْعِ مُسْلِمَة : مُسْلِمَاتٌ وكان الأَصلُ : مُسْلِمَتَاتٌ فَحَذَفْتَ التاءَ الأولى ، وكانَتْ أَوْلَى بالحذفِ ؛ لأَنّ الثانية تدلُّ على الجمع والتأنيث .

فإن قِيلَ أَنْتُم تَقُولُون فى جَمْعِ (حُبْلى) : حُبْلَيَاتٌ فَقَدْ جَمَعْتُم بَيْنَ تأنيثين وهو الياءُ والألفُ والتاءُ ، فالجوابُ أنّ الألفَ فى (حُبْلى) للتأنيثِ فلمّا جَمَعْناهَا انْقَلَبَتْ ياءً لئلا يُجمع بَيْنَ أَلِفَيْنِ ، فألفُ التأنيثِ قَدْ زَالَتْ بِقَلْبِها ياءً أَنْ تكونَ للتأنيث ؛ فإنْ قال لِمَ قَلَبْتُم الألفَ فى (حُبْلَى) ياءً إذا جَمَعْتُمُوها

وَلَمْ تَحْذِفُوها فَتَقُولُوا : حُبْلَاتٌ قِيلَ لَهُ : كَرِهنا أَنْ يلتبسَ بالواحدِ إذا أَضَفْتَهُ .

وإذا جَمَعْتَ مافى آخره همزةٌ وَقَبْلَها ألفٌ وهى للتأنيث نحو : حَمْرَاء قَلَبْتَها واوًا فَقُلْتَ : حَمْراواتٌ ، وإنَّما قَلَبْتَها واوًا ؛ لأنَّه لَمْ يخل أَنْ تقلبَها ياءً أَوْ همزة أو واوًا فَلَمْ تُقْلَبْ ياءً ، لأنَّ الياءَ مِمّا يُؤَنّثُ بها ، وهى أقربُ إلى الألفِ من الواو ولم تُقْلَبْ همزةً ، لئلا يجتمعَ الأمثال ، فَقُلِبَتْ واوًا لِذَلِكَ ، فَيَجْمَعُونها بالواو دُونَ الياءِ والهمزةِ ؛ لأنَّ الواوَ أَجْوَدُ .

* * *

[باب التكسير]

هذا الجمع يُشْبِهُ الواحدَ من قِبَلِ أنّ إعرابَهُ جارٍ على آخره كما يَجْرِى على الواحدِ تَقُولُ : رَجُلٌ فاللامُ حَرْفُ الإعرابِ ثُمَ تَقُولُ : رجالٌ فهو كذلك ، وسُمِّىَ تكسيرًا تَشْبِيهًا بتكسيرِ الآنية ، لما يلحقه من التغيير ، وهذا التغيير فى جمع التكسير على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون الواحدُ مثل الجمع نحو : أَسَدٍ وأُسْدٍ ، ويكونُ الواحدُ أكثرَ من الجمعِ نحو : إزار وأُزُر ، أو يكون الواحد أقل من الجمع نحو : دِرْهَم وَدَراهِم .

* * *

[باب الأفعال]

وهى تنقسم ثلاثة أقسام بأقسام الزمان ماضٍ وهو ماحسن معه أَمْسِ نحو: ضَرَبَ وعَلِمَ ومَكُثَ ، ومستقبلٌ وهو ماكان أمرًا أَوْ نَهْيًا أو شَرْطًا وجزاءً واقترن به غدًا والسّين أَوْ سَوْفَ كلُّ هذا مستقبل لاغير .

وما فى أوله إحدى الزوائد الأربع : مشتركٌ يَصْلُح للحال والاستقبال إلا أنّ الحالَ أولى بِهِ ؛ وإنْ أَرَدْتَ إخْلَاصَهُ للحال أَدْخَلْتَ عليه الآن أو الساعة .

والأمرُ على ضَرْبَيْنِ مافى أوله لامٌ وحرف المضارعة نحو : ليَقُم فهو معرب ، وما لَيْسَ فى أوّله ذلك فهو مبنىٌّ .

* * *

[معرفة الأسماء المرفوعة]

وهى خمسة أضربٍ : مبتدأ وخبر مبتدأٍ ، وفاعل ، ومالم يُسم فاعله وما يشّبه بالفاعل وهو اسم كان ، وخبر أنّ ، وتتبعها خمسة وهى الصفة ، والبدل ، والتأكيد ، وعطف البيان ، والنسق وكُلُّها تتبع الأوّل بلا توسط حرف إلا النسق .

* * *

[باب المبتدأ]

وهو كُلُّ اسمٍ ابْتدأْتَهُ وَعرّيتَهُ من العَوامِلِ اللفظيَّةِ ، وَعَرَّضتَهُ لها ، فهذا المعنى هو الابتداءُ ، وهو الرافِعُ للمبتدأِ (١) إذا قُلْتَ : زيدٌ منطلقٌ ، والذى يكونُ عامِلُهُ معنىً لا لَفْظِيًّا شيئانِ بلا خلافٍ ، وهو المبتدأُ والفعلُ المضارعُ فأىُّ مَوْضِعٍ رَأَيْتَهُمَا وَلَيْسَ قَبْلَهُما عامِلٌ لَفْظِىٌّ كـ (كان) وَظَنَنْتُ ، وكـ (أَنْ) وَلَنْ ، وَلَمْ فارْفَعْهُما .

وَأَمَّا الصفةُ فى قولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظريفٍ فَعِنْدَ أكثر النحويين أنّ العاملَ فى الصفةِ هو العاملُ فى الموصوفِ ؛ لأنّهما كالشىءِ الواحِدِ وَقَالَ الأخفشُ : عامِلُ الصفة معنىً كالمبتدأ والدليلُ على ذلك قولُهُم فى النّداء : يازَيْدُ الظريفَ ، فَلَو كان العاملُ فى الصفةِ هو العاملُ فى الموصوفِ لَمْ يَجُزْ نَصْبُ الصفَةِ ؛ لأنَّها وفق الموصوفِ أبدًا .

واسْتَحَقَّ المبتدأُ الرفعَ ، لأنَّه أوّلُ الحركات فَأُعْطِىَ أوَّلَ الحركاتِ ، ولأنَّها جملةٌ مُفِيدَةٌ مع الخَبَرِ ، فَأَشْبَهَتِ الفعلَ والفاعِلَ ، ولا يُبْتَدَأُ إلاَّ باسْـم معرفةٍ ؛ لأنّك إذا أَخْبَرْتَ عن مَعْرِفَةٍ ذَهَبَتِ النفس إلى مَعْرِفَةِ خَبَرِه ، فإنْ قُلْتَ رَجُلٌ قَائِمٌ لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ لأنَّه لا تخلو الدنيا مِنْ رَجُلٍ قائم ، ولا فائدةَ فيه فإنْ قُلْتَ : قَائِمٌ زيدٌ فَهُوَ عِنْدَ البصريين زَيْدٌ مبتدأٌ ، و (قائِمٌ) خبرهُ فَقُدّمَ عَلَيْهِ اتِّساعًا ، والكوفيون (٢) يَرْفَعُون زَيْدًا بقائمٍ كَأَنَّهـــم قالُوا : يَقومُ زَيْدٌ ، وهـــذا غَيْرُ

(١) قال أبو حيان : واختلفوا فى الرافع للمبتدأ والخبر ، فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ الابتداء يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر وقد نسب هذا إلى المبرد ، وذهب الأخفش وابن السراج والرمانى إلى أنّهما مرفوعان بالابتداء ، وذهب الجرمى والسيرافى وكثير من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية ... انظر : الارتشاف ٩٦٢/٢ ، وانظر : أيضا شرح اللمع ٣٣/١ ، والإنصاف ٤٤/١ - ٤٦

(٢) انظر : رأى الكوفيين والبصريين فى الإنصاف ٤٤/١ - ٤٥

صحيح ، لأنّ اسْمَ الفاعل لِضَعْفِه عن الفعلِ لا يَعْمَلُ ، أَوْ يَعْتَمِدُ على كلامٍ قَبْلَهُ نحو أَنْ يكونَ خَبَرًا لمبتدأٍ نحو : زَيْدٌ قائِمٌ أَبُوه ، فـ (أبوه) يرتفعُ بقائم ارتفاعَ الفاعِلِ بِفِعْلِه لَـمّا اعتمدَ على المبتدأ قَبْلَهُ أَوْ يكونُ صلةً لموصولٍ [١] نحو قولك ، قَامَ الذى قائِمٌ غُلامُه أَوْ صفةً لموصوفٍ كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائمٍ صاحِبُهُ .

أَوْ حالًا لذى حالٍ كقولك : جَاءَنى زَيْدٌ ضاحكًا غُلَامُهُ ، أَوْ يَعْتمِدُ على ما النافية كقولك : ماقائِمٌ أَبُوكَ ، أَوْ على همزةِ الاستفهام كقولك : أَقائِمٌ صاحبُك ، وَ (هَلْ) تَجْرِى مَجْرَى همزة الاستفهام ، فإنْ قُلْتَ : أقائِمٌ زيدٌ فقولُهُ : أقائِمٌ مرفوع بالابْتداءِ ، و (زيدٌ) فاعِلٌ ، وَقَدْ سَدّ (زَيْدٌ) مسدّ خبر المبتدأ .

فإن ثنيت على هذا أَوْ جَمَعْتَ قُلْتَ : أقائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وأقائم الزَّيْدُون لا تُثنى (قائمًا) ، ولا تَجْمَعُهُ ؛ لأَنَّه قَدْ وَقَع فاعلًا ظاهرا ، فكما لا تثنّى الفعل لا تُثَنّى اسم الفاعل .

فإنْ قُلْتَ : خَلْفَكَ زَيْدٌ أَوْ فى الدارِ زَيْدٌ رفعت (زيدًا) عند سيبويه [٢] بالابْتِدَاء ، وَجَعَلْتَ الظرف قَبْلَهُ خَبَرًا عَنْهُ ، وقال الأخفش [٣] : (زيدٌ) يَرْتَفِعُ بالظرف تَقْدِيرُهُ : خَلْفَكَ زَيْدٌ فالرافعُ لِزَيْدٍ خَلْفَك وهذا غير صحيح ، لأَنَّه لَوْ كان هكذا لَقُلْتَ : إنّ خَلْفَكَ زيدٌ فرفعت (زيدًا) قال الأخفش : قد اجْتَمَعَ عاملان إنّ والظرف فَأَعْمَلْتَ (إنّ) دُونَ الظرف قيل له هذا خطأ ، لأنه لو كان هكذا لسمع إعمال الظرف فى بعض الأقوال ، فلمّا لَمْ يُسْمَع هذا عُلِمَ أنّ الظرف لا يَرْفَعُ شيئًا .

* * *

---

(١) انظر : هذا الكلام فى الإنصاف ٥٢/١

(٢) انظر : الكتاب ٤٠٦/١

(٣) انظر : رأى الأخفش فى الإنصاف ٥١/١ ، والارتشاف ٩٩٣/٢

[باب خبر المبتدأ]

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُفْرَدٌ وَجُمْلَةٌ ، فإذا كانَ مُفْرَدًا فهو الأول فى المعنى وذلك قولك : زَيْدٌ قائِمٌ فـ (زَيْدٌ) مبتدأٌ ، وقائِمٌ خَبَرُهُ وهذا المفردُ على ضَرْبَيْنِ مُشْتَقٌّ وغَيْرُ مُشْتَقٍّ فالْمُشْتَقُّ مثلُ : قائِم وَظَرِيفٍ فإذا كانَ هكذا فلابُدّ لَهُ من ضميرٍ يكونُ فيه ، وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مُشْتَقٍّ مثل : زَيْدٍ وَغُلَامٍ وعَمْرٍو ، وزَيْدٌ أَخُوك من النسب ، فهذا كُلُّهُ لا ضميرَ فيهِ عِنْدَ البصريين [١] ، وعند الكوفيين فيه ضمير كالأوّل ، وسواء كان فيه ضميرٌ أوْ لَمْ يَكُن ، وإذا كان مفردًا فهو مرفوعٌ كالمبتدأ .

الضرب الثانى يكونُ الخبرُ جملةً ، والجملةُ على ثلاثةِ أقسام [٢] : الأوَّلُ جُمْلَةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ كقولك : زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ . الثانى : جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وفاعلٍ كقولك : زَيْدٌ قَام أَبُوه . الثالث : مِنْ شَرْطٍ وَجَزَاءٍ كقولك : زَيْدٌ إنْ تُكْرِمْهُ يُكْرِمْكَ .

وإذا كان الخبرُ جملةً فلابُدَّ لَهُ من عائدٍ يَعُودُ من الثانى إلى الأوَّل ليربطَ الكلامَ الثانى بالأوَّلِ .

فأما قولهم : السَّمْنُ مَنوانِ بِدِرْهمٍ [٣] السمنُ : مبتدأٌ و (منوان) مبتدأ ثانٍ و(بِدِرْهم) خَبَرُ المبتدأ الثانى ، والجملةُ خَبَرُ المبتدأ الأول ، والعائِدُ مَحْذُوفٌ ، وَجَازَ هذا ، لأَنَّهُ سِعْرٌ معلومٌ .

واعلم أَنَّ المبتدأَ قَدْ يُحْذَفُ تارةً والخَبَرُ أُخْرَى ، وَقَدْ تُحْذَفُ الجملةُ بِأَسْرِها فأما حَذْفُهمُ الابْتِدَاء فنحو قَوْلِهِ تعالى : ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ

---

(١) انظر فى هذه المسألة : الإنصاف ١/٥٥ - ٥٦

(٢) انظر : شرح اللمع لابن برهان ١/٣٥ - ٣٦

(٣) انظر : التصريح ٢/١٦٩ ، والمساعد ١/٢١٧ ، والارتشاف ٢/٩٧٥

كَفَرُواْ فِى ٱلْبِلَـٰدِمَتَـٰعٌ قَلِيلٌ ﴾ [١] تقديره : تَقَلُّبُهم مَتَاعٌ قليل ، فَحَذَفَ المبتدأ .

وَأَمّا حَذْفُهم الخبرَ ففى قولهم : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، ف (زيدٌ) مبتدأٌ و (لَأَكْرَمْتُك) جوابُ لَوْلَا ، والخَبَرُ محْذُوفٌ سَدّ مَسَدّهُ (لَأَكْرَمْتُك) .

فَإِنْ قِيلَ أَلّا كانَ هو الخبر قِيلَ لَهُ : خَبَرُ المبتدأِ إمّا أَنْ يكونَ مفردًا هو الأوَّل أو جُمْلَةً فيها عائدٌ الأوّل ، و (لَأَكْرَمتُكَ) لا هو مِنْ هَذا ، ولا هذا .

وَأَمَّا حَذْفُهم الجملة بِأَسْرِها فقوله تعالى : ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَـٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّـٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [٢] أَرَادَ : فَعِدَّتُهُنّ ثلاثةُ أَشْهُرٍ فَحَذَفَ جميعَ الجملةِ ، فإذا كان قَدْ حَذَفَ المبتدأَ والخبرَ بِأَسْرِهما ، فحذفُ العائد من السّمْنِ مَنوانِ بدرهم أَجْوَزُ .

وأَمّا قَوْلُهُ : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [٣] وقَوْلُه ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [٤] فجائز أَنْ يَكُون حَذَفَ المبتدأ ، فيكونُ تقديرُهُ : أَمْرُنا طاعَةٌ يَدُلك على أنّ تقديره ذلك إظهارُ الشاعر له فى قوله :

[الطويل]

فَقَالَتْ : عَلَى اسْمِ الله أَمْرُكَ طاعَةٌ   وإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلِّفْتُ مالَمْ أُعَوَّدِ [٥]

وجائز أَنْ يكونَ حَذَفَ الخبرَ ، فيكون تقديرُهُ : طاعَةٌ وقَوْلٌ معروفٌ أَمْثَلُ

---

(١) سورة آل عمران ١٩٦/٣

(٢) سورة الطلاق ٤/٦٥

(٣) سورة محمد ٢١/٤٧

(٤) سورة يوسف ١٨/١٢

(٥) البيت منسوب لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ١١٢ ، وشواهد المغنى ٣٢١/١ ، ٩٢٨/٢ ، والخزانة ١٨١/٤ ، وبلا نسبة فى النهاية لابن الخباز ٤٩٦ ، والأمالى الشجرية ٣٢/١ ، ومعجم شواهد العربية ١١٣ ، واللمع ١١٥ ، والبيان لابن الأنبارى ٢٦١/١ ، ومغنى اللبيب ٦٣١/٢ ، وتذكرة النحاة ٦٠١ ، والخصائص ٣٦٢/٢

من غَيْرِهِمَا ، وَقَدِ اخْتُلِفَ فى أىِّ الحذفينِ أَجْوَدُ : حَذْفُ الابتداء أَوْ الخبر ، فَقَال قَوْمٌ : الابتداءُ لأَنَّ الخبريةَ تَقَعُ الفائدة ، وَقَال قَوْمٌ : الخبر ؛ لأَنَّ المبتدأَ هو الذى يُخْبَرُ عَنْهُ ، فَتَبْقِيَتُهُ أَوْلَى .

وَقَدْ يُخبرُ عن المبتدأِ بالظَرْفِ تَقُولُ : زَيْدٌ خَلْفَكَ وَعَمْرٌو فى الدارِ ، والمبتدأُ على ضَرْبَيْنِ : جُثّة كَزَيْدٍ ، وَحَدَثٌ كالعِلْم ، والظرفُ على ضَرْبَيْنِ : ظَرْفُ زمانٍ كاليوم وجميعِ ماينقضى ، وَظَرْفُ مَكَانٍ كخَلْف ومَالَم يَكُنْ لَهُ أَقْطَارٌ تحدُّه ، فإذا كان المبتدأُ حَدَثًا أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِظَرْفِ الزمانِ والمكانِ تَقُولُ : القتالُ قُدّامك والصُلحُ يَوْمَ الجمعة .

وإذا كان المبتدأُ جُثَّةً أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِظَرْفِ المكان لا غَير تَقُولُ : زَيْدٌ خَلْفَكَ ، ولا تقولُ زَيْدٌ يَوْمَ الجمعة ؛ لأَنَّ ذلك لا فائِدَةَ فيه ؛ إذ لا أَحَدٌ حَيًّا أَوْ ميتًا يَخْلُو من ذلك .

فَأَمّا قَوْلُهم : الليلةُ الهلالُ ، فإنَّهُ يُروى بِنَصْبِ الليلةِ وَرَفْعِها ، فَمَنْ رَفَعَها قدّر : الليلةُ ليلةُ الهلال ، وَمَنْ نَصَبَها قَدّرَ حَذْفَ مُضافٍ كَأَنَّه قال الليلةَ حُدوثُ الهلال ، ثُمَّ حَذَفَ المضافَ الذى هُو الحُدوث وأقامَ الهلالَ مقامَهُ كما قال الله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (١) وَعَلَى هذا .

[رجز]

أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ (٢)

فـ (نَعَم) جُثَّةٌ وَقَدْ أَخْبَرَ عَنْهُ بـ (كُلٍّ) وَهُو ظرفٌ ، لإضَافَتِهِ إلى عامٍ ، وَحُرُوفُ الجر تَجْرِى مَجْرَى الظرفِ ، والظروفُ وحروفُ الجر يَجْرِيان مَجْرَى المفرد إذا وَقَعا خَبَرَيْن ، وإنْ وَقَعَا صِلَتَيْنِ قُدّرا بالجملةِ ؛ لأَنّ (الذى) لا يُوصلُ

---

(١) سورة يوسف ٨٢/١٢

(٢) البيت منسوب لقيس بن حصين بن يزيد الحارثى فى الخزانة ٤٠٧/١ - ٤١٢ ، وبلا نسبة فى الكتاب ١٢٩/١ ، والإنصاف ٦٢/١ ، ، والمخصص ١٩/١٧ ، واللسان (نعم) ٥٨٥/١٢ ، ومعجم شواهد النحو ٢٣٦

إلَّا بالجُمَلِ ، والظرفُ فيه مقدّرٌ مُسْتَقِرٌ ، وإنّما قُدّر بِذَلِكَ لشيئين أحدُهما : ليكونَ هُو الأول ، ومرفوعًا مثله ولا يَجُوزُ إظهارُ هذا قَالَ أَبُو على : إظهارُ عامل الظرفِ شريعةٌ منسوخةٌ ، فأما قوله : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ (١) فالعاملُ (رآه) لا مستقرٌ .

ولا يخلو الابتداءُ والخبرُ مِن أَنْ يكونا معرفتينِ أوْ نكرتينِ ، أو معرفة ونكرة ، فإنْ كانا مَعْرِفَتَيْنْ أَوْ نَكِرَتَيْنِ كُنْتَ مخيّرًا فيهما أيّهُما شئت جَعَلْتَهُ المبتدأ والآخر الخبر ، وإن كانا معرفةً ونكرةً جَعَلْتَ المبتدأ المعرفة والخبرَ النكرة ، لأنّ بالنكرات تَقَعُ الفائدة لأنّك تُريدُ أَنْ تُخْبِرَ عَمّن يُعرَفُ بمالا يُعرف .

فأمّا العاملُ فى الخبر فَفِيه ثلاثةُ أقاويل قِيلَ (٢) الابْتِدَاء عَمِل فى المبتدأِ والخبر جميعًا كما تَعْمَلُ إنّ وكأنّ فى اسْمَيْنْ يقتضيانِهما ، وَقِيلَ الابْتِدَاء (٣) عَملَ فى المبتدأ وَعَملِ المبتدأُ فى الخبرِ لمّا تَجَرَّدَ المبتدأ من عاملٍ ظاهرٍ رُفع فكذلك الخبر لمّا لَمْ يَكُن قبله عامِلٌ كان تجريدُهُ العامل ، وأيضا فإنَّ الابتداءَ والمبتدأ عملا جميعا فى الخبر (٤) بالشركة لأنّ كلّ واحد يقتضيه الآخر ، فَأُشركَ بَيْنَهما فى العملِ ، فإنْ قيل : كَيْفَ يَعْمَلُ فى شيءٍ واحد عاملان قيل : لمّا كان الابتداء لا صورةَ لَهُ فى اللفظ كان كَلَا عاملٍ .

* * *

---

(١) سورة النمل ٢٧/٤٠

(٢) ذهب إلى ذلك الأخفش وابن السراج والرمانى . انظر : رأى الأخفش فى معانى القرآن ١/٩، وابن السراج فى الأصول ٥٨/١ ، ورأى الرمانى فى المساعد ٢٠٥/١

(٣) ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين . انظر : رأى سيبويه فى الكتاب ٨١/١ ، ١٢٦/٢ - ١٢٧

(٤) ذهب إلى ذلك الكوفيون وابن جنى وأبو حيان . انظر : الارتشاف ٩٦٢/٢

[باب الفاعل]

اعلم أنّ الفاعلَ رَفْعٌ أبدا كما أنّ المفعولَ نَصْبٌ أبدا فُعِلَ ذلك للفَصْلِ بَيْنَهُما تَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا فَرُتْبَةُ الفاعِلِ بَعْدَ الفِعْلِ ، وَلا يَجُوزُ تَقْدِيمُه عَلَيْهِ لأنَّك لَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا ، لَمْ يَكُنْ رَفْعُ زَيْدٍ بأنّه فاعِلٌ ، وإنّما لَمْ يَكُنْ فاعِلًا لجواز أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ مايَنْصِبُهُ .

وَهُو رَفْعٌ أبدًا ، ولابُدّ للفِعْلِ من فاعلٍ إمَّا ظاهِرٌ أَوْ مُضْمَرٌ ، وَإِنَّما أَخْبَرَ عَنْهُ بأَنَّهُ فاعِلٌ يُرِيدُ : أَنَّ الفِعْلَ مُسْنَدٌ إلى الاسْمِ يتقدّمُ عَلَيْهِ لا أنه لابُدّ له مّما يوقعُ فِعْلًا ألا تَرَى أنّك تَقُول : ماقَامَ زَيْدٌ ، فَتَرْفَعَ وإنْ كُنتَ نَفَيْتَ عَنْهُ القيام ، ويجوزُ أن يكونَ لمّا قلت فى الإيجاب : قَامَ زيدٌ حَمَلْتَ النفىَ على حدّهِ .

فأمّا وجوب الرفع له فمن أوجه :

أَحَدُها : أنه لا يخلو أَنْ يُرفَعَ أَوْ يُنْصَبَ أو يُجَرّ فلا يجوز جَرُّهُ ؛ لأنّه لَيْسَ قبله مايجرُّهُ ولا ينصبُهُ ؛ لأنَ النصبَ لا يكون إلاّ بعد الرفع فَبقِيَ أَنْ يُرْفَعَ .

الثانى : رَفْعٌ لأَنَّهُ واحد والمفعولات كثيرة فأعطى القليل الأثقلَ وهى الضمة وأعطى الكثيرَ الأَخَفَّ وهى الفتحة .

الثالث : رَفْعٌ لأَنَّه مع الفِعْلِ جُمْلَةٌ مفيدةٌ فَأَشْبَهَتِ الإبتداءَ والخبرَ ، وَقَدْ وَجَبَ لَهُما الرفعُ ، فرفِعَ الفاعلُ تَشْبيهًا بِذَلِك .

وَقَدْ يَجُوز تأخيرُ الفاعل عن المفعول لِمَا فى كلامهم من السجع والشعر ، وَلَوْ لَمْ يجيزوا ذلك لَشقّ عليهم .

ولا يُثنى الفعلُ ، ولا يُجْمَعُ إذا تَقَدَّمَ ، فإن تأخّر ثُنّى وجمع ، ولايجوزُ أَنْ تقول : قامَا الزيدان ، وَلا قَامُوا الزَّيْدُون إلّا على لغة مَنْ قال : أَكَلُونى البراغيثُ ، فجاء بالواو ليعلم أَنَّ مابَعْدَها مجموعٌ ، وهى حرفٌ لا اسمٌ .

والعاملُ فى الفاعل الفعلُ ، فإن كان الفاعلُ مؤنّثا وكانَ حقيقيا ، ويُراد بالحقيقى : ذو الفَرْجِ كناقةٍ وامْرَأَةٍ ، فهذا لابُدّ مِنْ ذِكْرِ علامة التأنيث تَقُولُ : قامت هِنْدٌ ، وغير الحقيقى كَنَخْلَةٍ وَدَارٍ ، فَأَنْتَ بالخيار فى إلحاق علامة التأنيث وتركها إنْ شِئْتَ ألحقتها وهو أحسن ، وإن شِئْتَ حَذَفْتَها وَتَأوّلت تذكيرَ المؤنث فتكون الدار هى المنزل .

فإن تقدم المؤنثُ على الفِعْلِ لم يكن بُدٌّ من إلحاق علامة التأنيث تَقُولُ : هِنْدٌ قَامَتْ ودار سُكِنَتْ ، وإنما لَمْ يَجُز حذفُها لعلّتين إحداهما : أنّ الفاعلَ مضمرٌ فلا صورةَ له ، وتُحذف علامة التأنيث فيكون إجحافا ، والثانى : أنّ الضميرَ يُشْبِهُ التثنية والجمع ، فكما لا تحذف علامةُ التثنية والجمع فكذلك لا تحذفُ هَذِه .

فَإنْ فَصَلْتَ بَيْنَ الفِعْلِ والفاعِلِ المؤنث الحقيقى بكلامٍ ، حَسُن إسقاطُ علامة التأنيث تَقُولُ : قَامَ اليومَ امرأةٌ [١] ومنه قَوْلُه تعالى : ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ ﴾ [٢] فَقَد قامَتْ (لَكَ) مقامَ التأنيث ، فإن كان الفاعلُ جَمْعًا نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [٣] كُنْتَ مخيرًا إنْ شِئْتَ أنّثتَ الفعلَ وإنْ شِئْتَ ذكّرته ، فَمَنْ أنّثه أَرَادَ الجماعةَ ، ومن ذَكَّرَهُ أرادَ الجمعَ ، وَلَيْسَ هذا كالذى تقدم ، ولو كان هكذا لما جـــــاز ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ﴾ [٤] وواحدهم مُذَكَّرٌ ، وإنّما هذا تأنيث الجمع وتذكيرُهُ .

* * *

(١) قال سيبويه : وقال بعض العرب : قال فُلانة وكلّما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك : حضر القاضى امرأةٌ ، لأنّه إذا طال الكلام كان الحذفُ أَجْمَلَ . انظر : الكتاب ٣٨/٢

(٢) سورة الأحزاب ٥٢/٣٣

(٣) سورة يوسف ٣٠/١٢

(٤) سورة الحجرات ١٤/٤٩

[باب مالَمْ يُسَمّ فاعِلُهُ]

وإذا أَرَدْتَ ألا تُسَمّى الفاعلَ عَمِلْتَ ثلاثةَ أشياء **أَحَدُها** : أَنْ تَضُمّ أوّلَ الفِعْلِ وَخُصّ بِذَلِكَ ليكونَ دالًّا على المَحْذُوفِ الذى هو الفاعِلُ . **الثانى** : أنّك تَحْذِفُ الفاعِلَ ، وإنّما حَذَفْتَهُ لأنّ الفِعْلَ ها هُنا بُنِيَ للمفعول ، لأنَّهُ جائز أَنْ تَجْعَلَ الغايةَ تارةً بالفاعلِ ، كقامَ زيدٌ وتارةً بالمفعول كـ (قُتِلِ الخارجيُّ) **الثالث** : أنّك تَكْسِرُ ثانى الفِعْلِ وخُصّ بذلك ؛ لأنّه لو ضُم لكان مثله طُنُبٌ [١] وَلَوْ فُتح لكان مثله : نُغَرٌ [٢] فكُسِرَ ليكون مخالفًا لغيره من الأسماءِ والأفعالِ وَذَلِكَ قَوْلُك : ضُرِب زيدٌ .

فإن كانَ الفِعْلُ يتعدَّى إلى وَاحِدٍ فهذا حُكْمُهُ ، وإنْ كانَ يتعدّى إلى اثْنَيْنِ أقمتَ مقامَ الفاعِلِ أيّهُما شِئْتَ فَرَفَعْتَهُ وَنَصَبْتَ الآخَرَ إنْ لَمْ يلتبس نَحْو : أعْطَيْتُ زيدًا درهمًا ، فإن التبسَ لَزِمَكَ الترتيبُ مخافةَ أَنْ يلتبسَ الآخذُ بالمأخوذ وَذَلِكَ قولك : أَعْطَيْتُ زيدًا عمرًا تَقُولُ فى بنائِهِ للمفعول : أُعْطِيَ زَيْدٌ عمرًا ، وهكذا إنْ تعدَّى إلى ثلاثةِ مفاعيل تقيمُ واحدًا منها مقام الفاعل وتنصبُ الباقين هذا شأن الفعل المتعدى .

فإن لم يتعدّ الفعلُ إلى مَفْعُولٍ به كـ (قامَ) وَ (جَلَسَ) لَمْ يَجُز بناؤُهُ للمفعول به إلّا أَنْ يتصل به الظرفُ أو المصدُر أَوْ حرفُ جَرّ فحينئذٍ تبنيه على أَحَدِ هذه .

وَكُلُّ فِعْلٍ متعدّ وغير متعدٍّ فإنه يَتَعَدّى إلى ماذكرناه وإلى الحال والغرض لابُدّ مِنْ ذلك .

وَأَمَّا المصدرُ فإنَّهُ مِن لَفْظِ الفعل ، فإذا قُلْتَ : قام زَيْدٌ فهو أَحْدَثَ قيامًا ،

---

(١) الطُّنْبُ والطُّنُب معا : حبلُ الخباء والسُّرادق ونحوهـــما . انظر : مادة (طنب) فى اللسان ١/٥٦٠

(٢) النُّغَر : فِراخُ العصافير واحدته : نُغْرَةٌ . انظر : مادة (نغر) فى اللسان ٥/٢٢٣

وَأَمَّا الظرف فإنّ الفِعْلَ لا يَكُونُ إلا فى مكانٍ وزمان ، وأما الحالُ فإنَّك لا تفعلُ فعلًا إلا وَأَنْتَ على حالٍ .

وأما الغرضُ فلا تَفْعَل فِعْلًا إلا لِغَرَضٍ إلا أَنْ يكونَ مَنْ عَمِلَهُ ساهيًا أو مجنونًا ، ولا يَجُوزُ بناءُ الفِعْلِ على الحال ؛ لأنّها لا تكون إلَّا نَكِرَة ، والفاعلُ قَدْ يُضْمَرُ فيكونُ معرفةً والحالُ لا تكونُ إلا نكرة ، والمفعولُ لَهُ لا يُبْنَى للمفعولِ ، لأنّه قَدْ حُذِفَ مِنْهُ وغُيِّرَ فَلَا يَجْتَمِعُ حذفٌ وبناؤه للمفعول .

وما تعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ إذا نَقَلْتَهُ بالهمزة فَقُلْتَ : أَضَرَبْتُ زيدا عمرًا تعدّى إلى اثنين ثُمَّ تَقُول : ضَربْتُ زَيْدا ، فإذا بَنَيْتَهُ للمفعول قُلْتَ : ضُرِبَ زيدٌ فَقَدْ صَارَ لا يتعدَّى .

وأكثرُ ما يتعدّى الفعل إلى ثمانية وَأَقلُّهُ إلى خمسةٍ ، فإنْ قلتَ : سِرْتُ بزيدٍ فَرْسَخَيْنْ يَوْمَيْنِ سيرًا شديدًا وَأَرَدْتَ أَنْ تبنيهُ للمفعول ، فإنّك مخيّر على أيّهما شئت فَأَنَبْتَهُ وانْصِبْ مابقِىَ ؛ لأنَّه لَيْسَ فيه مَفْعُولٌ صحيحٌ ، وَقَدْ قِيلَ إنّ الأحسنَ تُقِيم (بزيدٍ) مقامَ الفاعل ؛ لأنَّه لَوْ لَمْ يكن حَرْفَ جَرٍّ لَمْ تَرْفَعْ غَيْرَهُ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَلَّا تقيم أحدَ هذِه المذكورة مقامَ الفاعل ، وتضمر السَّيْرَ أَوْ الطرقَ وَتَرْفَعُهُ وتنصِبُ مابقِىَ ، فإنْ كانَ مَعَكَ مفعولٌ صحيحٌ مع أحد هذه الأشياء لَمْ تَرْفَعْ غيرَ الصحيح ؛ لأنَّ المعنىَ عَلَيْه نحو : ضربتُ زَيْدًا ضَرْبَةً فترفع (زيدًا) لاغير .

فإن قُلْتَ : سَمَّيْت زَيْدًا عمرًا ، وَبَنَيْتَهُ للمفعول لَمْ يَجُز عِنْد أبى على أَنْ تقيمَ عمرًا مقام الفاعل لأنه كان يتعدّى إليه بحرف الجر ، وقال أبو سعيد : يجوز أَنْ يَبنى الفعلُ على كل واحدٍ من الاسْمَيْنِ .

* * *

[باب كان وأخواتها]

وَهِيَ : كانَ ، وَصار ، وَأَصْبَحَ ، وَأَمْسَى ، وَبَاتَ ، وظلّ ، وَأَضْحَى ، وَطَفِقَ ، وما برحَ ، ومَاانفكّ ، وما دَامَ ، وما زالَ ، وما فَتِىءَ ، وَلَيْسَ ، وماكان في مَعْناها ، وَتصَرَّفَ مِنْ أَفْعَالِها نحو : يَكُونُ ، ويُصبحُ . فهذه الأشياءُ كُلُّها تَدْخُلُ على ما أَصْلُهُ ابتداءٌ وخبرٌ ، فَتَرْفَعُ المبتدأَ ، وَتَنْصِبُ الخبرَ إمّا فى اللفظ ، أَوْ فى الموضعِ ، وَأَخْبَارُها تَجْرِى مَجْرَى أَخْبار المبتدأ ، وَتُسَمّى أَفْعَال العِبَارَة ، وَتَنْقُصُ عنِ الأفعال ؛ لأنَّها لَيْسَت أفعالًا حقيقية ؛ لأنَّها لا تَدُلُّ على المصدرِ كالأَفْعَالِ ، وَمِنْ أَجْلِ هذا لَمْ يَكُنْ فاعلُها ومفعولُها حقيقيين ، وأيضا فإنّ الفاعلَ فى غَيْرِ هذا الباب غَيْرُ المفعولِ ، وها هُنا هُما وَاحِدٌ ، وَأَيْضًا لا يُبْنى لِما لَمْ يُسمّ فاعله ، فأمّا نصبُ خَبَرِها فَهُو عِوَضٌ من دلالتها على المصدر .

و (كان) على خَمْسَةِ أَقْسَام **أَحَدُها** : المفتقرةُ إلى الخبرِ [١] وَقَدْ ذُكِرَتْ .

والثانى : التامَّةُ وهى فِعْلٌ حقيقيٌ ، ولا تُطالِبُكَ بخبرٍ كقوله : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ [٢] وإن حَدَث ذُو عُسْرة .

الثالث : أَنْ يُضْمَرَ فيها الشأنُ ولا يَظْهَرُ ، ولا يكونُ خَبَرُها إلَّا جُمْلَةً ، ولا يَعُودُ من الجملةِ عائِدٌ إلى الأوّل ؛ لأَنَّهُ هُوَ هُوَ ، وَذَلِكَ قولك : كَانَ زَيْدٌ قائمٌ فاسْمُها مُضْمَرٌ ، وزيدٌ مبتدأ وقائمٌ خبرُهُ ، والجملة فى موضع نصبٍ ؛ لأنّها خَبَرُ كانَ وَمِنْهُ قراءة ابن عامر [٣] ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُ ﴾ [٤] فـ (أَنْ يَعْلَمه) مبتدأ وآيَةٌ الخبر ، واسْمُها مُضْمَرٌ .

---

(١) انظر فى أقسام كان : شرح اللمع لابن برهان ٤٨/١-٥١ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٩/١

(٢) سورة البقرة ٢٨٠/٢

(٣) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله .. إمام أهل الشام فى القراءة توفى سنة ١١٨ هـ ، انظر : ترجمته فى غاية النهاية ٤٢٣/١ - ٤٢٥

(٤) سورة الشعراء ١٩٧/٢٦ ، وانظر قراءة ابن عامر فى السبعة لابن مجاهد ٤٧٣ ، والكشف ١٥٢/٢ ، والمبسوط فى القراءات ٣٢٨ والقراءة هنا برفع آية .

والرابع : أَنْ تكونَ زَائِدَةً دخُولُها كَخُرُوجِها كقولك : زيدٌ كان قائمٌ ، لا تَعْمَلُ كانَ شيئًا ، وَهَلْ يَكُون لها فاعِلٌ أَمْ لا مِنْهُم مَنْ يَقُول فيها إضمارُ فاعلٍ [١] إذ الفعلُ لا يخلو من ذلك ، وَمِنْهُم من يَقُول لمّا كانت زائدة لا عَمَلَ لها لَمْ تحتج إلى فاعلٍ [٢] .

الخامس : أَنْ تَكُونَ بمعنى صَارَ وهو قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [٣] بمعنى صَارَ .

وَجَمِيعُها يَتَقَدَّمُ خَبَرُها على اسْمِها وَعَلَيْها ، لأَنَّها أفعالٌ إلا مازالَ ، ومادام فإِنَّهُ لا يتقدَّمُ عَلَيْها ؛ لأَنَّ (ما) فى (مادام) مصدرية والمصدر لا يتقدم عليه مابعده ؛ ولأَنّ (مازال) نَفْيٌ ، والنفى له صَدْرُ الكلام .

وأمّا (لَيْسَ) فهى فِعْلٌ لاتِّصال الضميرِ بها اتصاله بالأَفْعَالِ ؛ لأَنّ لَسْتُ كـ (قُمْتُ) وَلا تتصرَّفُ ؛ لأَنَّها تنفى مافى الحالِ ، فَأَشْبَهتْ (ما) ، ووزنها فَعِلَ ولا يكونُ فَعْل ، لأَنَّه لَيسَ على هذا الوزنِ ما عَيْنُهُ مُعْتَلَّة ، ولا يَكُونُ فَعَل إذ لَوْ كانَتْ كذلك لَمْ يُسكّن .

وَيجوز تقديمُ خَبَرِها على اسْمِها بلا خلافٍ ، وَهَلْ يَتَقَدَّم عليها أَمْ لا ، فَمِنْهُم مَنْ يُجيزه[٤] ، وَيَحْتَجُّ بأَنَّه لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مِن أَخَوات إنَّ أَوْ من أخوات كَانَ فمحال أَنْ تَكُونَ من أخواتِ إنّ ، لِجَوَازِ تَقْدِيم خَبَرِها على

---

(١) قال السيرافى : فاعلها ضمير المصدر الدال عليه الفعل ، كأنّه قيل كان هو أى الكون . انظر شرح السيرافى على سيبويه ٣٦٧/٢

(٢) قال ذلك الفارسى انظر : حاشية الإيضاح العضدى ٩٦

(٣) سورة مريم ٢٩/١٩

(٤) قال أبو حيان : وأما تقديم خبر ليس عليها ، فذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج ، وابن السراج ، والسيرافى ، وأبو على فى الحلبيات وابن عبد الوارث ، والجرجانى ، والسهيلى وأكثر المتأخرين إلى أنه لايجوز ، وذهب قدماء البصريين ، والفراء ، وأبو على فى المشهور وابن برهان ، والزمخشرى ، والأستاذ أبو على إلى جواز ذلك واختاره ابن عصفور وروى أيضا عن السيرافى ، واختلف فى ذلك عن سيبويه ، فنسب الجواز ، والمنع إليه ، وقال ابن جنى فى الخصائص عن المبرد خالف فى ذلك البصريين والكوفيين . انظر : هذه الآراء وتخريجها الارتشاف ١٠٣٥/٢

اسْمِها ، وهذا لا يَجُوزُ فى إنّ ، فَبَقِىَ أَنْ تكونَ من أخوات كان ، و (كان) يتقدّمُ خبرُها عليها تقول : قائما كان زَيْدٌ ، ومنهم مَنْ لا يُجيزُهُ ، وَيَقُولُ : لمّا لم تتصرّف فى نفسها لم تتصرف فى معمولها .

ولا يخلو اسْمُ كانَ وَخَبَرُها مِنْ أَنْ يَكُونا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ نَكِرَتَيْنِ ، أَوْ معرفةً ونكرةً ؛ فإنْ كانا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ نَكِرَتَيْنِ كُنْتَ مخيّرًا أيَّهُما شِئْتَ جَعَلْتَهُ الاسْمَ ، وَجَعَلْتَ الآخر الخبرَ تَقُول : كان زَيْدٌ أَخَاكَ ، وكان زَيْدًا أَخُوكَ ومثله قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ [1] نَصْبُ (حُجَّتَهُم) أَجْوَدُ مِنْ وَجْهَيْنِ **أحَدُهما** : أنّ النفىَ يتناوَلُ الأَخْبَارَ ، وَحُجَّتَهُم نَفْىٌ . **والثانى** : أنّ (أَنْ قالُوا) يُجرى مُجْرى المضمر من قِبَل أنّه لا يُوصف ، والمضمرُ أَعْرَفُ المعارِفِ ، فَلِهذا جُعِلَ (أَنْ قَالُوا) الاسْم ، و(حُجَّتَهُم) الخبر .

فأمّا أَنْ يَجْعَل الاسْمَ نكرةً ، والخبرَ معرفةً ، فَهَذَا عَكْس مايَجِبُ ، ولا يَجُوزُ إلّا فى ضَرُورةِ الشعرِ قال الشاعر :

[الوافر]

قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ ياضُبَاعا ولايَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا [2]

---

(١) سورة الجاثية ٤٥/٢٥

(٢) البيت للقطامى فى الديوان ٣١ وهو منسوب أيضا فى الكتاب ٢/٢٤٣ ، واللمع لابن جنى ١٢٠ ، والحلل لابن السيد ٥١ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٢/٨٤٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ١/٢٩١ ، وشفاء العليل ١/٣١٧ ، ٢/٨٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٦ ، ٣/٤٢٩ ، والأصول ١/٨٣ ، والنهاية لابن الخباز ٣/٧٢٤ ، والمقتضب ٤/٩٤ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ١/١٨٦ ، والخزانة ٩/٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢/٣٦٧ ؛ ٣٦٨ وكشف المشكل ٢/٥٣٩ ، وجمل الفراهيدى ١٢١ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٢٤ ، والإفصاح ٦٣ ، والدرر اللوامع ١/٨٨ ، وابن يعيش ٧/٩١ ، وبلا نسبة فى الهمع ١/١١٩ ، والإيضاح العضدى ٩٩ ، والجمل للزجاجى ٤٦، وشواهد التوضيح والتصحيح ٣٦ ، وشرح الكافية للرضى ١/٣٩٨ ، ٤/٢٠٧ ، والمستوفى لابن فرخان ١/٢٢٢ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ١٩٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٨٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٠ ، والأشمونى ٣/١٧٣ ، ومغنى اللبيب ٢/٤٥٣ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/١٥٣ ، ٢/١٢٤ ، وشرح الجمل لابن هشام ١٤٠

فَأَمَّا قَوْلُه :

[الوافر]

كَأَنَّ سُلافَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُون مِزَاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ [(١)]

فَفِي ذَلِكَ خَمْسَةُ أوجه : **أَحَدُها** أنّه إنَّما جَازَ أَنْ يُجْعَلَ اسْمُها نكرةً وَخَبَرُها مَعْرِفَةً لأنّ العسلَ والماء نَوْعَانُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَعْرِيف النوعِ وتنكيرِه فلذلك جَازَ .

والثانى : أنّك تُضْمِر فى كانَ الشأن والقصة ، ويكون (مزاجُها) مبتدأ ، وعَسَلٌ الخبر ، و(ماءٌ) عطفٌ على العَسَلِ .

الثالث : أنّك تُضْمِرُ فى كَانَ السُّلَافَة ، وَتَرْفَعُ مابَعْدَها على مامَضَى فى إضْمَارِه الشأن ، والأَجْوَدُ أَنْ تَقُول : يكون يَرْجِعُ إلى السُّلَافة .

الرابع : أنّك تَرْفَعُ مِزاجَها ، وَتَنْصِبُ عَسْلًا على خَبَرِ كان ، وَتَرْفَعُ (ماءً) بفعلٍ آخر كأنّك قُلْتَ : وَخَالَطَها ماءٌ .

الخامس : أنْ تَكُونَ (كان) زَائِدَةً ، فيكون (مزاجُها) مبتدأ ، و (عسلٌ) خبرَ المبتدأ و (ماءٌ) عَطْفٌ على الخبرِ ، والجملةُ فى مَوْضِعِ رَفْعٍ ؛ لأَنَّها خبر (كأنَّ) .

---

(١) البيت منسوب لحسان بن ثابت فى الديوان ٧١ ، والكتاب ٤٩/١ ، ٩٢/٤ ، والجمل للزجاجى ٤٦ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، والحلل لابن السيد ٤٦ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٨٤٩/٢ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٣٦ ، وشفاء العليل ٣١٦/١ ، وشرح الكافية للرضى ٤/ ١٩٣ ، ٢٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٦/١ ، والأصول ٦٧/١ ، ٨٣ ، والحجة لابن خالويه ١٧١ ، والنهاية لابن الخباز ٤٤١/٢ ؛ ٦٨٧/٣ ، ٧٢٤ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ١٤٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٧ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ١٨٦/١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٣٧٦/٢ ، والأشباه والنظائر ٣٢٧/١ ، والخزانة ٢٢٤/٩ ، ٢٣١ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ومغنى اللبيب ٤٥٣/٢ ، ٦٩٥ ، والإفصاح ٦٢ ، وابن يعيش ٩١/٧ ، ٩٣ ، والدرر اللوامع ٨٨/١ ، والكامل للمبرد ١٢٦/١ ، والتنبيه لابن برى ٢٠/١ ، والروض الأنف ١٠٧/٤ ، واللسان (سبأ) ١٩٠٨/٣ ، و(رأس) ١٥٣٥/٣ ، وبلا نسبة فى المقتصد ٤٠٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٨٧/٢ ، وجمل الفراهيدى ١٢١ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٢٠ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٠٥/١

وَجَمِيعُ أخوات كان يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ لها خَبَرًا ، وَأَنْ تَجْعَلَها التامة إلَّا لَيْسَ فلا تَكُونُ إلَّا ناقصة ، فمما جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ناقصا : أَمْسَى زَيْدٌ قائِمًا إذا أَتَى عَلَيْه المساء ، وهذه حالُهُ ، فإنْ قُلْتَ : أمْسَينا وَأَصْبَحْنا كانت تامة غير مُفْتَقِرَة إلى خبر ، ومعنى الكلام دخلنا فى المساء والصباح فهذا جملة مايحتملهُ هذا الباب .

* * *

[باب (ما)]

هى فى الكلام على ضَرْبَيْنِ : اسْم وَحَرْفٍ ، فكونُها اسمًا على خَمْسَةِ أقسامٍ تعجُّبًا كقولك : ما أَحْسَنَ زيدًا ، واسْتِفْهامًا : مَاعِنْدَكَ ، وَشَرْطًا وجزاءً : ما تَفْعَل أَفْعَلْ ، ونكرةً مَوْصُوفةً ﴿ مثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ [١] ، وبمعنى الذى ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ ﴾ [٢] .

وَكَوْنُها حَرْفًا على أَرْبَعَةِ أَقْسَـــام : كافةً عنِ العملِ ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [٣] و ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [٤] فَقَدْ كَفَّت إنّ ورُبّ عن العمل ، وَمَصْدَرِيّة ﴿ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾ [٥] أَىْ بِتَكْذِيبِهم و ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [٦] و (ما) فى قولك : ما خَلَا وَمَا عَدَا مَصْدَرِيَّة .

الثالث : تكونُ زائدةً وَهِىَ على أَرْبَعَةِ أقسامٍ ، عوضٌ من مَحْذُوفٍ تَقُولُ الناسُ : أمَّا لا وكَانَ الأَصْلُ : افْعَلْ هَذَا إنْ كُنْتَ لا تَفعَلُ غَيْرَهُ ، فحذفَ (كان) وما يتصلُ بها ، وعُوِّض من الجميع ما . **الثانى** : يَلْزَمُ بِدُخُولِها الفعلَ النونُ كقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ [٧] **الثالث** : تَدْخُلُ لِيَلِى ما تَدْخُلُ عَلَيْه شيئا لَمْ يَكُنْ يَلِيه قَبْلَ دُخُولهما نحو : حَيْثُما تَكن أَكُن ، وإذْ ما تَذْهَبْ أَذْهَبْ ، فَإِذْ وَحَيْثُ تَلِيهما الجملُ ، وَيَكُونُ مَوْضِعُهُما جرًّا ، ولمّا دخلت (ما) صَارَ موضعُهُما جَزْمًا بالشرط ، وَلَوْلَا (ما) لَمْ يَجُزْ ذلك .

الرابع : أَنْ تَدْخُلَ زائدةً مؤكدة كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ [٨] .

---

(١) سورة البقرة ٢٦/٢

(٢) سورة النحل ٩٦/١٦

(٣) سورة النساء ١٧١/٤

(٤) سورة الحجر ٢/١٥

(٥) سورة البقرة ١٠/٢

(٦) سورة البقرة ٣/٢

(٧) سورة مريم ٢٦/١٩

(٨) سورة النساء ١٥٥/٤

القسم الرابعُ : مِنْ كَوْنِهَا حَرْفًا أَنْ تكُونَ نافِيَةٍ وَهُو الغَرَضُ فى هذا الباب ، وقد اختلف العربُ فيها فَأَهْلُ الحجاز يُعملونها عَمَلَ لَيْسَ إذا تَقَدَّمَ الاسْمُ وتأخر الخبرُ ، ولَمْ تَدْخُلْ إلّا بينهما ، فإنْ تَقَدَّمَ الخبرُ رَفَعْتَ ، لأنّها مُشَبَّهَةٌ بلَيْسَ ، فَلَمْ تقوَ على ما تَقْوَى عَلَيْه لَيْسَ ، وَقَدْ جَاءَ فى لُغَيَّة [(١)] نصبُ الخبر إذا تقدم ، وهكذا تَرْفَعُ إن فَصَلْتَ بإلّا بَيْنَ الاسْم والخبر ، ولأنّها تَصِيرُ حينئذٍ إعجابًا ، وهُمْ أَعْمَلُوها تشبيهًا بِلَيْسَ ؛ لأَنَّها تَدْخُلُ على الابْتِدَاءِ والخبر ، ولأَنَّها تبقى مافى الحال فإذا عادَ إلى الإيجاب زَالَ الشبهُ .

وعلى هذه اللغة لا تلى (ما) الأفعال ؛ لأنّ فعلًا لا يلى فعلًا ؛ فإنها تُشَبَّهُ بِلَيْسَ فَتَقُول : مازَيْدٌ قائما ولا عمرٌو منطلقًا ، فتعطف الاسْمَ على الاسْمِ ، والخبرَ على الخبر ، وإنْ شِئْتَ رَفَعْتَ مُنْطَلِقًا ، فتعطف جُملةً على جملة ، فإن قُلْتَ : ما زَيْدٌ قائما عمرٌو لَمْ يَجُز حتى تَقُول إلَيْهِ ، ولهذا لَمْ يَجُز : ما أبو زينبَ قائما ولا مقيمةً أُمُّها لأنه لا عائدَ فى الجملة إلى الاسْمِ ، إنّما العائدُ فيها إلى المضاف إلى اسمها .

فَأَمَّا قَوْلُ الفرزدق :

[البسيط]

.... وإذْ مَا مِثْلَهم بَشَرُ [(٢)]

---

(١) ذهب الفراء إلى أنه يجوز نصب الخبر إذا تقدم فتقول : ماقائما زَيْدٌ وقال الجرمى : هى لغة وحكى مامسيئا مَنْ أعْتَبَ . انظر : الارتشاف ١٠٥٨/٢ - ١٠٥٩

(٢) هذا جزء من بيت وتمامه :

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم إذْ هُم قُرَيْشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

والبيت للفرزدق فى الديوان ٢٢٣ ، والكتاب ٦٠/١ ، والمقرب ١١٢ ، والحلل لابن السيد ٣١٦ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٢٣٧/١ ، ٢٨٢/٢ ، والفصول الخمسون ٢٠٨ ، وشرح الكافية للرضى ١٨٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٩٥/١ ، ٤٣٣ ، والنهاية لابن الخباز ٦٩٧/٣ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠٦ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والجنى الدانى ١٩٨ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ ، والأشباه والنظائر ٢٧٨/١ ، والخزانة ٤/ ١٣٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ومغنى اللبيب ٨٢/١ ، ٣٦٣/٢ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ ، وتذكرة النحاة ٤٦٦ ،=

فيحتملُ (مِثْلَهم) أَوْجهًا **أحَدُها** أَنْ يَكُونَ نَصْبًا على الظَرْفِ أَوْ تكون حالًا كَأنَّهُ قَالَ : مافى الدُّنيا ، فَيَكُونُ العامِلُ فيه الخَبَرِ المقَدَّر ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ على تلك اللغة ، أَوْ يَكُونُ لمّا كان الشاعرُ تميميا سَمِعَ أَنّ أَهْلَ الحجاز يَنْصِبُونَ الخبرَ ، وظَنّ أنّهم يَفْعَلُون ذَلِكَ مُقَدّمًا أَيْضًا ، فَغَلِطَ على لُغَةِ غَيْرِه ، وهذا الغلطُ غَيْرُ مُعْتَدٍّ به على الشاعر .

وَبَنُو تميم يَرْفَعُون ما بَعْدَها بالابْتِدَاء والخبر كهَلْ ، وَلَولَا وَهِىَ أَقْيَسُ اللغتين لأَنَّها تَدْخُلُ على الاسْمِ والفِعْلِ ، وما كَانَ هَذِه صُورتُهُ لَمْ يَعْمَلْ ؛ لأنّ عامِلَ الاسْمِ غير عامل الفِعْلِ وَمُحَالٌ أَنْ يَكُونا سواءً ، فَمَنْ نَصَبَ الخبرَ جَاز أَنْ يُدْخِلَ الباءَ عَلَيْهِ فَيَقُولُ : مازَيْدٌ بقائم ، وَلَيْسَ زيدٌ بقائمٍ لشيئين أَحَدُهُما أنّ الخبرَ قَدْ بَعُد عن النفى والثانى لِئَلا يَدْخُل داخِلٌ فلا يُسْمَعُ النفى ، فإذا سمعَ الباءَ فى (بقائم) علم أَنَّ الكلامَ نَفْىٌ .

فأما قوله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [١] فالنصبُ لا غير ، و﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [٢] بالنصب والرفع [٣] ، وإنَّما اخْتَلَفُوا فى الثانى وَلَمْ يختلفوا فى الأَوَّلِ لئلا يُخَالَفَ خطُ المصحف ، فإنَّها مكتوبةٌ (بَشَرا) بألف وَلَيْسَ اختلافُهم فى الثانى مخالفا ، لأنَّها حركةٌ لا صُورَةَ لها فى الكتابة قال سيبويه [٤] : لا يَقْرأُها بالرفع إلا مَنْ جَهِل كَيْفَ هِى فى المصحف .

* * *

= والمسائل المنثورة ١٨٣ ، والاقتراح للسيوطى ٦٧ ، والدرر اللوامع ١/٩٥ ، والنكت للأعلم ١/١٩٥ ، وبلا نسبة فى شفاء العليل ١/٣٠٠ ، والبيان لابن الأنبارى ٢/٣١٢ ، وشرح عيون الإعراب ١٠٧ ، وأوضح المسالك ١/٢٨٠ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/٥٩٣ ، والهمع ١/١٢٤ ، والمسائل الحلبيات ١٩٤ ، والمساعد ١/٥٠١

(١) سورة يوسف ١٢/٣١

(٢) سورة المجادلة ٥٨/٢

(٣) قال ابن مجاهد : قوله : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ قرأ عاصم فى رواية المفضل : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ رفعا . ولم يختلف فى أن الحرف نصب فى لفظ حَفْص : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ ولم يروه عن عاصم غيره . وقرأ الباقون : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ نصبا . انظر : السبعة لابن مجاهد ٦٢٨، والبحر المحيط ٨/٢٣٢

(٤) انظر : الكتاب ١/٥٩

[باب إنّ وأخواتها]

وَهِيَ : إنّ ، وَلكِنّ وَهُما يُغَيّرانِ اللَّفْظَ دُونَ المعنى ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلّ وهى تُغَيّرُ اللَّفْظَ والمعنى ، وَتَجْتَمِعُ الخمسةُ فى أنّها تَنْصِبُ الاسْمَ ، وَتَرْفَعُ الخبرَ ، وإنّما عَمِلَتْ ذَلِكَ تَشْبِيهًا بالفِعْلِ ، وَوَجْهُ شَبَهِهَا بالفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ **أَحَدُهُما** مِن طريقِ اللَّفْظِ **والثانى** من طَرِيق المعنى ، فاللَّفْظُ أَنَّها على ثلاثةِ أَحْرُفٍ فما زَادَ فَبُنِى على الفتحِ كَضَرَبَ ، والمعنى أنّ معنى (إنّ) حَقَّقْتُ ، ولكنّ اسْتَدْرَكْتُ ، و (كأنّ) شَبَّهْتُ ، وَلَيْتَ : تمنيّتُ ، وَلَعَلّ : تَرَجّيْتُ .

وَلَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ تَرْفَعَ الاسْمَيْنِ أَوْ تَنْصِبَهُما ، أَوْ تَرْفَع الأوّلَ وتَنْصِبَ الثانى ، أَوْ تنصبَ الأَوَّلَ وَتَرْفَعَ الثانى ، فَلَمْ تَرْفَعْهُما ؛ لأنّ الفعلَ لا يَكُونُ له فاعلان ، وَلَمْ تَنْصِبْهُما ؛ لأنّ المنصوبَ لا يَكُونُ إلّا بَعْدَ مَرْفُوعٍ ، وَلَمْ تَرْفَعْ الأوّل ؛ لأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بالفعلِ والفاعِلُ قد يُضْمَرُ فى الفعلِ ، فَكَانَ يَجِىءُ مِنْ هَذَا أَنْ يُضَمّ الفاعلُ فى إنّ ، وَهِىَ حَرْفٌ ، والحرفُ لا يضمرُ فيه ، فَلَمْ يَبْقَ إلّا أَنْ تنصَب الأَوّلَ وَتَرْفَعَ الثانى فإنّ مُشَبَّهَةٌ بفعلٍ قُدّمَ مفعوله على فاعله كَضَرَبَ عمرًا زيدٌ .

والدليلُ على أنّها مشَبَّهةٌ بالأفعالِ ، وَلَيْسَت أفْعَالًا أنّ خَبَرَهَا يكونُ جُمْلَةً ، وهو فاعِلُها ، والفاعلُ لا يَكُونُ جملةً ، لأَنَّهُ قَدْ يُضمر ، والمضمرات كُلُّها معارفُ ، والجملُ لا تكونُ إلا نكراتٍ ؛ لأَنَّ بها تَقَعُ الفائدةُ ، ولأَنَّ الفاعلَ مثلُ الابتداء ، فكما أنّ الابْتِدَاءَ لا يكون جُمْلَةً فكذلك الفاعِلُ .

وَخَبَرُ هَذِه الحُرُوفِ كَخَبَرِ المبتدأ ، وَيَكُونُ اسْمُها وخبرُها مَعْرِفَتَيْنِ وَنَكِرَتَيْنِ كالمبتدأ ، ولا يجوزُ تقديمُ اسمِها وَخَبَرِها عَلَيْها ، لأنّها حُرُوفٌ ، والحروفُ لا تتصرَّفُ .

فأمّا خَبرُهَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتقدَّمَ على اسْمِها [١] لما ذكرنا إلّا أَنْ يَكُون ظَرْفًا ، أو حرفَ جَرٍّ وإنّما جَازَ ذَلِكَ ؛ لأنّهُ مُرَادٌ فى المعنى ، وإنْ لم يُنطَقْ بِهِ فَيَجُوز : إنّ فى الدارِ زيدًا ، ولا يجوزُ : إنّ قَائِمٌ زيدًا على مامَضَى ، وَقَدْ قِيلَ : إنَّما جَازَ الفصلُ بالظرف ؛ لأنّ (إنّ) لا تَعْمَلُ فِيهِ ، وإنَّما يَعْمَلُ فيه الاستقرارُ ، فَقَالُوا على هذا : فَلَوْ فُصِلَ بالفِعْلِ فَقِيلَ : إنّ قَامَ زَيْدًا فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لأنّها مُشَبّهَةٌ بالفِعْلِ ، فَلَا يَلِيها الأفعالُ .

وقد تَدْخُلُ اللّامُ على خَبَرِ (إنّ) وَدُخُولُها على ثلاثةِ أقسام [٢] أَحَدُها : أن تدخلَ على الخبر كقولك : إنّ زَيْدًا لقائمٌ ، أَوْ على فَضْلَةٍ قَبْلَ الخبرِ كَقَوْلِكَ : إنّ زَيْدًا لفى الدار قائمٌ ، وَلَوْ قُلْتَ : قائِمٌ لَفِى الدار لَمْ يَجز إلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ خبرًا بعد خَبَرٍ .

والثالثُ : أَنْ تَدْخُلَ على الاسْمِ إذا فَصَلْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إنّ كقولك : إنّ فى الدارِ لزيدًا ، وإنّما لَمْ تَلِ إنّ اللَّامَ ، وَقَدْ كانَ يَجِبُ أَنْ تليها مِنْ جِهَةِ أنّها لامُ الابتداء ، فكَرِهُوا ذلك ؛ لأنّهما حرْفا توكيدٍ فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ تأكيدين .

فإن قيل فَقَدْ قَالُوا : أَتَوْنى كُلُّهم أَجْمَعُونَ فإنَّما جَازَ هذا ؛ لأنّ فى (أجمعين) فائِدةً لَيْسَتْ فى كُلّهم ، لجواز أَنْ تُرِيدَ بكُلِّهم الأكثرَ كما قال تعالى : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [٣] ولم تُؤت مملكةَ سُليمان ولا مَا للرجالِ ، فإذا قَالَ أَجْمَعُون زَالَ اللَّبْسُ .

فَإِنْ قِيل فَقَدْ تَقُولُ : أَجْمَعِين أَكْتَعِينَ أَبْصَعِينَ ، فَقَدْ زَال اللبسُ بالثانى قيل معنى : أَكْتَعِينَ أَبْصَعِين كمعنى كُلّهم ولكنها فَضْلُ تأكيد .

---

(١) انظر : التصريح ٢١٤/١ ، والمساعد ٣٠٩/١ ، والارتشاف ١٠٩٨/٢

(٢) انظر فى الحديث عن هذه اللام : الجنى الدانى ١٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٩/١ ، والمغنى ٢٢٨/١ ، والارتشاف ١١١٣/٢ - ١١١٤

(٣) سورة النمل ٢٣/٢٧

ولا يجوزُ دُخُولُ اللَّامِ على بقيّة أَخَواتِ إنّ لِزَوالِ معنى الابْتِداء بالتشبيه والتمنى والترجى ، فَأَمّا (لَكِنّ) فَلَا تَدْخُلُ اللامُ عليها ، وإنْ كانت لا تغير المعنى لأنّ اللامَ تَقْطَعُ ما بَعْدَها عمّا قبلها ، و (لكنّ) لا تكونُ إلّا بَعْدَ كلامٍ فَلَوْ أَدْخَلْتَ اللامَ لَقَطَعْتَ ، لأنّ النيّةَ فى اللَّامِ أَنْ تَكُونَ قَبْلَ إنّ .

فإنْ عَطَفْتَ على اسْمِ إنّ وأخواتها قَبْلَ الخبر فَقُلْتَ : إنّ زيدا وعمرا قائمان فالنَّصْبُ جَيِّدٌ ، ولابُدّ على هذا من تثنية الخبر [١] .

والرفع جائزٌ من وجهين **أحدهما** أَنْ يَكُون (عمرٌو) مبتدأً و (قائم) خبرَهُ ، وَقَدْ حذفتَ خبرَ إنّ . **الثانى** : أَنْ يَكُونَ (قائم) خبر إنّ ، وعمرٌو معطوف عَلَيْهِ فَقُدّمَ ، وَمِثْلُهُ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِئُونَ ﴾ [٢] .

فإنْ وَصَفْتَ قبل الخبر لَمْ يَجُز فيه إلّا النصبُ ، فإنْ عَطَفْتَ بَعْدَ الخبر فَلَكَ فى المعطوفِ **وَجْهانِ** الرفعُ والنصبُ .

فأما الرفعُ فى الخمسة فَعَلى المضمر فى الخبرِ ، والأَجْوَدُ أَنْ تؤكّدَهُ ، والنَّصْبُ فى الخَمْسَةِ مِنْ وَجْهٍ واحدٍ على اسْمِ إنّ وأخواتها ، وَيَجُوزُ الرفعُ فى إنّ ولكنّ من وجهٍ آخر ، وهو أَنْ تَعْطِفَه على مَوْضِع إنّ واسْمِها ؛ لأنّهما لايُزيلانِ معنى الابتداءِ ، والآخرُ قَدْ زَالَ معنى مَعَهُنّ بالتمنى والترجى والتشبيه .

وأمّا قَوْلُه تعالـــــــى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ ﴾ [٣]

---

(١) انظر فى مسألة العطف على اسم إن : شـــــرح الكافية للرضى ٣٥٤/٢ ، والارتشاف ١١٣٨/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٨٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٣٢١/١

(٢) سورة المائدة ٦٩/٥

(٣) سورة لقمان ٢٧/٣١

فإنَّهُ يُقْرَأُ بالرَّفْعِ والنَّصْبِ [١] ، فَمَنْ نَصَبَهُ عَطَفَهُ على اسْمِ إنّ ، ومَنْ رَفَعَهُ جَعَلَ (البحرَ) مبتدأً و (يَمُدُّهُ) خَبَره جُمْلَةٌ فى مَوْضِعِ الحالِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ على مَوْضعِ إنّ لِزَوالِ معنى الابْتِدَاءِ ، وَلَا عَلَى المضمر فى الخَبَرِ ؛ لأنّ الأقلامَ لَيْسَ فيها معنى الفعل .

فأمّا الوصفُ بعدَ الخبر فلَكَ فيه **وجهان** أيْضًا الرفعُ والنَّصْبُ ، فأما الرفع فَعَلَى البدلِ من المُضْمَرِ فى الخبر أَوْ على خَبَرِ ابتداءٍ محذوف .

وأمّا النَّصْبُ فَعَلى **وَجْهَيْنِ** أيْضًا على اسْم هذه الأحرف ، وعلى تقدير : أعْنى ، وَقَدْ قُرِئت ﴿ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [٢] وَعَلَّامَ الغيوب [٣] .

والتأكيدُ مثلُ الصفةِ إلّا أنَّهُ يُنَقِّصُ من وَجْهَى النصبِ وَجْهًا ، وهو إضمارُ أَعْنى ، لأنّ (أجْمَعِينَ) لا تلي العوامِلَ ، وَلَا تَكُون إلا تابعَةً وَذَلِكَ قولك : إنّ إخوتَك فيها أَجْمَعِين وَأَجْمَعُون فالرفع من الوجهين الماضِيين ، والنصبُ على إخوتك ، وَقَدْ تَكونُ إنّ بمعنى نَعَم فلا تحتاج إلى اسْمٍ ولا خبر كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [٤] فهذان مبتدأ ، و (ساحران) خَبَرُهُ ، ويجوز أَنْ تُقْلَبَ الياءُ ألفًا مِنْ هَذَيْنِ على لغة بَلْحرث بن كعب ، وَيَجُوزُ أَنْ يكونَ اسمُها مضمرًا وهذه الجملةُ خَبَرُها قال الشاعر :

---

(١) قال ابن مجاهد : واختلفوا فى رفع الراء ونصبها من قوله : ﴿ والبَحْرُ يَمُدُّه ﴾ فقرأ أبو عمرو وحده (والبحرَ) نصبا وقرأ الباقون (البحرُ يمده) رفعا . انظر : السبعة لابن مجاهد ٥١٣ ، والكشف ١٨٩/٢ ، والنشر ٣٤٧/٢ ، والمبسوط ٣٥٣ ، والحجة لابن خالويه ٢٨٦

(٢) سورة سبأ ٤٨/٣٤

(٣) قال أبو حيان : وقرأ الجمهور علامُ بالرفع فالظاهر أنه خبر ثان وهو ظاهر قول الزجاج قال : هو رفع لأن تأويل : قل ربى علام الغيوب وقال الزمخشرى : رفع محمول على محل إن واسمها أو على المستكن فى يقذف أو خبر مبتدأ محذوف . وقرأ عيسى وابن أبى إسحاق وزيد بن على وابن أبى عبلة وأبو حيوة .. علامَ بالنصب فقال الزمخشرى صفة لربى ، وقال الرازى وابن عطية بدل . انظر : البحر ٢٩٢/٧

(٤) سورة طه ٦٣/٢٠

[مجزوء الكامل]

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ ، وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنّهْ [(١)]

بمعنى : نَعَم ، والهاءُ للسكت .

والفَرْقُ بَيْنَ إنّ المَكْسُورَةِ وَأَنّ المفتوحة [(٢)] أَنّ (إنّ) وما بَعْدَها جُمْلَةٌ والدليلُ عَلَيْهِ وَصْلُهُم الذى بها فى قوله تعالى : ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾ [(٣)] وصلة الذى لا تكونُ مُفْرَدًا ، وَأَمَّا المفتوحةُ فَهِيَ وما بَعْدَها فى تَقْدِيرِ مُفرَدٍ تَقُولُ : أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ تَقْدِيرُهُ : أُرِيدُ قِيامَك .

فَأَمَّا الموضعُ الذى تكسرُ فيه (إنَّ) وَتُفْتَحُ ، فَتُكْسَرُ فى ثلاثةِ مواضعَ مبتدأة ؛ لأنّ المفتوحةَ لَايُبْتَدَأُ بها لجواز أَنْ تَدْخُلَ عَلَيها إنّ ، وهم لا يَجْمَعُون بَيْنَ حَرْفَى تأكيد لاسِيّما واللفظُ واحدٌ ، وَتُكْسَرُ إذا وَقَعَ فى آخرِها اللَّامُ ، أو دَخَلَتْ على اسْمِها إذا فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَها فى قَوْلِكَ : إنّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وإنّ فى الدار لَزَيْدًا ، وَتَقُولُ : ظَنَنْتُ إنّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَلَوْلَا اللّامُ لَفَتَحْتَ إنّ ، وَتُكْسَرُ إذا وَقَعَتْ حِكايَةً بَعْدَ القَوْل تقول : قَالَ زَيْدٌ إنّ عَمْرًا منطلقٌ قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ ﴾ [(٤)]

وَتُفْتَحُ (أَنّ) فى كُلّ مَوْضِعٍ يقع محلها أمّا الاسْمُ أَوِ الفعل تَقُولُ : لَوْلَا زَيْدٌ لأكرمتُك فهذا موضعُ الاسْمِ ثُمَّ تَقُولُ : لَوْلَا أَنّك جِئْتَنى فَتُفْتح أنّ .

---

(١) البيت منسوب لعبيد الله بن قيس الرقيات . فى الديوان ٢٨ ، والخزانة ٢١٣/١١ ، ٢١٦ ، واللسان (أنن) ٣١/١٣ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٢٦/١ ، وبلا نسبة فى الكتاب ١٥١/٣ ، وابن يعيش ٦/٨ ، والحجة لابن خالويه ٢٤٣ ، والمغنى لابن هشام ٣٨/١

(٢) انظر فى الفرق بين الاثنين والمواضع التى تكسر فيها همزة إن وتفتح . الارتشاف ١١٠٧/٢ - ١١١٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٠٢/١ - ٣٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٩/١ - ٤٦٠ ، والأصول ٢٦٢/١ - ٢٦٥ ، والأشمونى ٢٧٣/١

(٣) سورة القصص ٧٦/٢٨

(٤) سورة آل عمران ٤٢/٣

وتَقُولُ : لَوْ جِئْتَنِى لأَكْرَمْتُكَ فهذا مَوْضعُ الفِعْلِ ثُمَّ تَقُولُ : لو أنّك جئتنى ، فكُلّ مَوْضِعٍ وَقَعَ إمَّا الاسْمُ أَوْ الفعل فهى المفتوحة ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ وَقَعَ الأمرانِ الاسْمُ والفعلُ جميعًا فى مَوْضِعِها كَانَتِ المكسورة تَقُولُ : إنّ زَيْدًا قائمٌ ثُمّ تحذفُها فَتَقُول : زَيْدٌ قائم وَقَامَ زَيْدٌ .

وَأَمَّا إنْ المُخَفَّفَة المكسورة فَتَقَعُ فى أرْبَعَةِ مواضعَ : تَقَعُ زائدةً فى قوله :
[الوافر]

فما إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ ... . (١)

وبمعنى ما النافية تَقُولُ : إنْ زيدٌ إلَّا قائِمٌ ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ (٢) وللجزاء : إنْ تُكْرِمْنى أُكْرِمْكَ .

ومُخَفَّفَةً مِن الثقيلةِ ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ (٣) فإذا كَانَت مخففةً فلَكَ الإعمالُ والإلغاء تَقُولُ : إنْ زَيْدًا لقائِمٌ وإِنْ زيدٌ ، فإذا أَعْمَلْتَها لَمْ يَلْزَمْك إدخالُ اللَّام فى خَبَرِها ، وإذا لَمْ تَعْمَلْ لَزِمَكَ إدخالُ اللَّامِ للفَرْقِ بَيْنَها وَبَيْنَ النافية .

وأما أَنْ المفتوحةُ المُخَفَّفَةُ فَلَهَا أَرْبَعَةُ مواضع : زائدةٌ مع لمّا وَلَوْلَا فى نحو قوله : ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ ﴾ (٤) ، ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ ﴾ (٥) وبمعنى (أىّ) فى

---

(١) هذا جزء من بيت وتمامه :

وما إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ وَلكِنْ ... منايانا ودَوْلةُ آخرينَا

والبيت منسوب لفروة بن مسيك فى الكتاب ١٥٣/٣ ، والخزانة ١١٢/٤ ، ١١٥ ، وشرح شواهد المغنى ٨١/١ ، واللسان (طبب) ٥٥٤/١ ، ومعجم شواهد النحو ١٧٠ ، ٦٥٦ ، ونسبه أيضا للكميت وبلا نسبة فى الكامل للمبرد ٣٤١/١ ، والخصائص ١٠٨/٣ ، والمنصف ١٢٨/٣ ، والهمع ١٢٣/١

(٢) سورة الملك ٢٠/٦٧

(٣) سورة الطارق ٤/٨٦

(٤) سورة العنكبوت ٣٣/٢٩

(٥) سورة الصافات ١٤٣/٣٧

قوله ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ ﴾ [١] بمعنى أَىْ امْشُوا ، وناصبةِ للفعلِ : أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ ، وَمُخَفَّفَةٌ من الثقيلة فى قول الشاعر :

[البسيط]

فى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الهِنْدِ قد عَلِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفِى وَيَنتعلُ [٢]

فإذا كانت مُخَفَّفَة من الثقيلةِ فَلَابُدَّ مِنْ إعمالِها من قِبَل أَنَّها تطالبُ بما بَعْدَها من وجهين من حيث يطلبُ العاملُ المعمول والصلة الموصول .

* * *

(١) سورة ص ٦/٣٨

(٢) البيت منسوب للأعشى فى ديوانه ١٣٣ ، وعجزه فيه :

(أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيلُ)

ومنسوب أيضا فى الكتاب ١٣٧/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٥ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والإنصاف ١/ ١٩٩ ، ومعجم شواهد النحو ١٣١ ، ٥٣٦ ، وبلا نسبة فى ابن يعيش ٧١/٨ ، والمقتضب ٩/٣

[باب (لا) فى النفى]

اعلم أنّ (لا) تَعْمَلُ فى الاسْمِ النَّصْبَ ، وفى الخبرِ الرَّفْعَ كإنّ ، وَوَجْهُ الشبهِ بينهما أنّ (لَا) تَنْفِى مَا تُثْبِتُهُ (إنّ) وَهِىَ تُوافِقُها مِنْ وَجْهٍ ، وتُخَالِفُها مِنْ وَجْهٍ فَوَجْهُ المُوَافَقَةِ أنّهما يَنْصِبَانِ الاسْمَ ، وَيَرْفَعانِ الخبرَ ، وَوَجْهُ المخالفةِ أنّ (إنّ) تَعْمَلُ فى المَعْرِفَةِ والنَكِرةِ ، و (لَا) تَعْمَلُ فى النكرةِ [(١)] دُونَ المَعْرِفَةِ ، لأنَّها تَنْفِى ماهُوَ نَكِرَةٌ و (إنّ) تَعْمَلُ بتنوين وَ (لَا) يُبْنَى مابَعْدَها مَعَها كَخَمْسَةَ عَشَرَ ، وإنّما بُنِيَتْ لأنّها جَوَابُ مَنْ سَأَلَكَ هَلْ مِنْ رَجُلٍ فهذا سُؤالٌ عَنْ جميعِ الجِنْسِ فَبُنِيَتْ على هذا الحد .

وإذا فُصِلَ بَيْنَ اسْمِ (إنّ) وَبَيْنَها لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُها ، أمَّا (لا) فإنَّها إذا فُصِلَ بَيْنَها وَبَيْنَ ما تَعْمَلُ فيه يَبْطُلُ عَمَلُها [(٢)] لِضَعْفِها .

فأمّا رَفْعُ خَبَرِها فَمِنْهُم [(٣)] مَنْ يَقُولُ : يَرْتَفِعُ كما يَرْتَفِعُ خَبَرُ (إنّ) . ومنهم مَنْ يَقُولُ : يَرْتَفِعُ كما يَرْتَفِعُ خَبَرُ المبتدأ ، فإنْ قُلْتَ ، لا رجُلَ ظريفَ فى الدار فَفِى الصفة ثلاثة أَوْجُهٍ : النَّصْبُ بالتنوين عَلَى اللفظِ ، وفتحٌ بِلا تَنْوينٍ على فَكّ (لا) وبناء رجُلٍ مَعَ ظَرِيفٍ ، وَمِنْهُم مَنْ يجعلُ (لا) وَرَجُلًا كالشيءِ الواحدِ وَيَبْنِيه مع ظَرِيفٍ والأوّل أَجْوَدُ ؛ لأنّ ثلاثةَ أشياء لا تُبْنَى شيئًا واحدًا .

---

(١) قال سيبويه فى حديثه عن «لا» : فلا لا تعمل إلا فى نكرة كما أن رُبَّ لا تعمل إلا فى نكرة . انظر : الكتاب ٢/٢٧٤

(٢) واعلم أنّك لا تفصل بين لا وبين المنفيّ ، كما لا تفصل بين مِنْ وبين ماتعمل فيه ، وذلك أنه لايجوز لك أن تقولَ : لافِيها رجلَ ، كما أنّه لايجوز لك أن تقولَ فى الذى هو جوابه هل مِنْ فيها رَجُلٍ . انظر : الكتاب ٢/٢٧٦

(٣) قال أبو حيان : ولا خلاف فى أنّ الخبر مرفوع بلا الداخلة على المضاف والمطول واختلفوا فيه فى غيرها ، فذهب الأخفش والمازنى والمبرد إلى أنه مرفوع بلا كحاله مع المضاف والمطول ، وذهب المحققون إلى أنّ (لا) وماركب معها فى موضع المبتدأ ، والخبر المرفوع خبر عنه ، ولم تعمل لا فيه وهو الظاهر من كلام سيبويه . انظر : الارتشاف ٢/١١٤٥

وَقَدْ يَجُوزُ رَفْعُ ظَرِيفٍ مع التنوين على مَوْضِعِ (لا) وَرَجُل ، فَإِنْ عَطَفْتَ ، وَكَررتَ (لا) فَقُلْتَ [١] : (لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) ، ففى الأول وجهان الرفعُ بالتنوين على معنى (لَيْسَ) ، وَعَلى الابْتِدَاءِ ، وَفَتْحٌ بلا تنوين على البناء .

وفى الثانى ثلاثةُ أَوْجُهٍ هَذَان اللَّذان فى الأَوَّلِ ، وَنَصْبٌ بتنوينٍ على لَفْظِ حَوْلَ ، فإنْ جَعَلْتَ (لا) الثانية زَائِدَةً لَمْ يَجُزْ أَنْ تَبْنِى (قُوَّةً) مَعَها ؛ لأَنَّك إِنَّما تَبْنِى مَعَها إذا كانَتْ نَافِيَةً ، وهكذا إذا قُلْتَ : لا رَجُلَ وامرأةً فى الدارِ يَجُوزُ فى (امْرَأةٍ) الرفعُ ، والنصبُ على اللفظِ وعلى الموضع ، ولا يَجُوزُ البناءُ ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ هنا (لا) فَيُبْنَى مَعَها .

فإنْ ثَنَّيْتَ الاسْمَ المنفى أَوْ جَمَعْتَهُ جَمْعَ السَّلَامَةِ فَهُو مَبْنِيٌّ كَمَا أَنّ الواحدَ مبنيٌّ تَقُولُ : لارَجُلَيْنِ عِنْدَكَ ، وَلا زَيْدَيْنِ لَكَ ، وإنّما ثَبَتَتِ النونُ ، وانْحَذَفَ التنوينُ ؛ لأنّ النونَ أقوى مِنْهُ مِنْ ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ : أَحَدُها : أَنَّها متحركَةٌ ، والتنوين ساكِنٌ ، وَثَبَتَتْ فى الوصلِ والوقف والتنوينُ يثبتُ فى الوصلِ ، ويحذفُ فى الوقف .

والنونُ بَدَلٌ مِنْ شَيْئَيْنِ من الحركةِ والتنوينِ ، وَعِنْدَ أبى العباس [٢] أَنَّ التثنيةَ والجمعَ مُعْرَبان [٣] قَالَ : لأنّى لَمْ أَرَ اسْمًا مبنيًّا مع اسْمٍ وَأَحَدُهما مثنًّى ولا مجموعٌ .

---

(١) انظر فى إعراب لا حَوْلَ ولا قوةَ إلا بالله : شرح اللمع لابن برهان ١/٩٤-٩٥ ، والارتشاف ٢/١١٥٥ - ١١٥٦ ، واللمع ١٢٨ - ١٢٩

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدى البصرى أبو العباس المبرد إمام العربية ببغداد فى زمانه أخذ عن المازنى وأبى حاتم ولد سنة ٢١٠ هـ ، وتوفى سنة ٢٨٥ هـ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ١/٢٦٩ - ٢٧١ ، وإنباه الرواة ٣/٢٤١ ، ومعجم الأدباء ١٩/١١١ - ١٢٢ ، وطبقات النحويين ١٠١ - ١١٠ ، والمزهر ٢/٤٠٨ - ٤٠٩

(٣) انظر : رأى أبى العباس فى المقتضب ٤/٣٦٦

فإن قُلْتَ : لا رَجُلَيْنِ ظَرِيفَيْنِ لَكَ ، لَمْ يَجُزْ حَذْفُ النون مِنْ (رَجُلَيْنِ) للفصل بينه وبين الكاف بالصفةِ ، ولا يَجُوزُ حَذْفُها من ظَرِيفَيْنِ ؛ لأنَّ هذا الاتساع فى نفس المنفى لا فى صفتهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : لَا أَبَا لَكَ فاللَّامُ هاهنا مُرَاعَاةٌ مِنْ وَجْهٍ ، وهو دُخولها على المعرفة وَغَيْرُ مُرَاعَاةٍ مِنْ وَجْهٍ ، وَهُو ثباتُ الأَلِفِ ؛ لأَنَّها لَوْ لَمْ تَكُنْ لم يَقُل إلَّا أَباكَ .

وَتَقُولُ : لازَيْدٌ عِنْدَكَ وَلا عمروٌ فإذا أَدْخَلْتَ لَا على المعرفةِ لزمَكَ تكريرُ الاسْمِ ؛ لأَنَّها جَوَابُ مَنْ سَأَلَكَ : هَلْ زَيْدٌ عِنْدَك أم عمروٌ فَقُلْتَ : لازَيْد عِنْدِى وَلَا عَمْرٌو .

وَقَدْ تَكُوُن (لا) بمعنى لَيْسَ فَتَرْفَعُ مابَعْدَها وينوّنُ ، ولا تَدْخُلُ إلَّا على نكرةٍ ، فإذا قُلْتَ : أَلَا رَجُلٌ فإنْ كَانَتِ الألفُ للاسْتِفْهَام فَدُخولُها وَخُرُوجُها واحدٌ ، وإنْ كَانَتْ للتمنى ، فَسِيبَوَيْهِ [١] يُزِيلُ معنى الابْتِدَاءِ ، فَلَا تَصِفُ على المَوْضِعِ ولا تَعْطِفُ ، ولا تَجْعَلُ لَهُ خَبَرًا ، لأنَّ مَعْنَاها : أَتَمنى رَجُلاً ، والمازنيُّ [٢] لا فَرْقَ عِنْدَهُ بَيْنَها وَبَيْنَ ماهُو للاسْتِفْهَام ، فَتَصِفُ وَلَا تَعْطِفُ ، وَتَجْعَلُ لها خَبَرًا .

والنفىُ ينقسمُ أَرْبَعَةَ أقسامٍ أقواه ماكان بِلَيْسَ فهى تَعْمَلُ على كُلِّ حالٍ ، وتليها (ما) فَتَنْقُصُ فَلَا تَعْمَلُ إلَّا أَنْ يَلِيها الاسْمُ ، وَيَتأخر الخبرُ ولا تَفْصِلُ (إلّا) بَيْنَهُما ويليها (لا) فتنقصُ عن (ما) فلا تَدْخُلُ إلَّا على نكرةٍ ، وتُبْنَى مع مابَعْدَها ، ويليها (لات) فَتَنْقُصُ عَنْ (لا) فَلَابدَّ مِنْ أَنْ يَكونَ اسْمُها وَخَبَرُها مَحْذُوفًا ، ويكونُ اسْمُها أَوْ خَبَرُها (حين) ، والحروف لا تؤنث إلا (لا) و(رُبّ) و (ثُمَّ) تَقُولُ : لات ورُبَّت وثُمّت .

* * *

(١) انظر : الكتاب ٣٠٩/٢

(٢) انظر : رأى المازنى فى المقتضب ٣٨٢/٤ - ٣٨٣ ، وشرح الكافية للرضى ١٧١/٢

[باب معرفة الأسماء المنصوبة]

وَهِيَ خَمْسَةٌ : مفعولٌ مطلق وهو المصدر ، ومفعولٌ به ، ومفعولٌ فيه وهو الظرفانِ من الزمان والمكان والحال وَمَفْعُول لَهُ مِثْلَ : جِئتُكَ مخافةَ الشر وَمَفْعُولٌ مَعَهُ مِثْلَ : اسْتَوى الماءُ والخَشَبَة .

وَزَادَ أَبُو سَعِيد : مَفْعُول مِنْهُ ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (١) فكُلّ هذه مَفْعُولاتٌ ، وَهُنَّ منصوباتٌ .

فإنْ قَالَ قائِلٌ : ما العاملُ في المفعولِ النصبَ ، فلا يَخْلُو إمّا أَنْ يَكُونَ العاملُ فيه الفِعْل وَحْدَهُ ، أَوْ الفِعْل والفاعِل مجموعهما ، أو الفاعِلُ وَحْدَهُ ، وكُلٌّ قَدْ قال به قائِلٌ ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يكُونا عَمِلَا بِمَجْمُوعِهما ، لأنّ ما كان العاملُ فيه جُمْلَةً لَمْ يَجُز تَقْدِيمُهُ على الجملةِ كَقَولِكَ : هُو زَيْدٌ مَعْرُوفًا نصبٌ على الحال ، فلا يَجُوزُ تقديمُ (معروفا) على الجملةِ وَأَنْتَ تَقُول : عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ ، ولا يَجُوز أَنْ يكونَ الفاعلُ وحده ؛ لأنه لو كان كذلك لجاز أَنْ يَعْمَلَ مِنْ غَيْرِ فعلٍ وفاعل ، لا يكون بلا فِعْلٍ ، فإذا بَطَل هذانِ ثَبَتَ أَنّ العاملَ الفعل .

فإنْ قِيلَ لَوْ كان كذلك لجاز أَنْ يَعْمَلَ الفعلُ بلا فاعل قِيل لَهُ : الفعلُ لَهُ مِن التصرف والإمالة وغير ذلك مالَيْسَ لِغيره ، وَمِن جُمْلَة مالَهُ الفاعِلُ فكما يَعْمَلُ ، وإنْ كانَ مُمالًا أو معتلًّا وَجَبَ أَنْ يَعْملَ وإنْ كان لابُدَّ لَهُ مِنْ فاعِلٍ .

* * *

(١) سورة الأعراف ١٥٥/٧

[باب المصدر]

المصدَرُ أَصْلُ الفِعْلِ أُخِذَ الفعلُ مِنْهُ عِنْد البصريين ، وَعِنْدَ الكوفيين أَنَّ المصدرَ مَأْخُوذٌ مِن الفِعْلِ ، واسْتَدَلُّوا على ذَلِكَ بأَنّه يجيء بَعْدَهُ تَقُولُ : قامَ قِيامًا ، وبأنّ الفعلَ عامِلٌ فيه ، وبأَنَّهُ يَعْتَلُّ باعْتِلَالِهِ .

واسْتَدَلّ البصريُّونَ [1] بأنّ الاسْمَ يُفيدُ مع مِثْلِهِ ، والفِعْلُ لا يُفيدُ مع مِثْلِهِ وأَيْضًا تسميتُهم لَهُ بالمصدرِ دَلِيلٌ أَنَّهُ قَدْ صَدَرَ عَنْهُ شيءٌ كما تَقُولُ : مصدرُ الإبل . وأيضا فإنّ الواجبَ أَنْ يكونَ فى الفرعِ مافى الأَصْلِ وزيادةٌ ، فالفعلُ يدُلّ على زمانٍ مَخْصُوصٍ والمصدرُ يَدُلُّ على زمانٍ مبهمٍ ، فالفعلُ أشدُّ تخصيصًا فكان الفرع .

وأمّا ماقالوه من أنّه يَجِيءُ بَعْدَ الفعل فلا دَلِيلَ فِيه ، قدْ يجيءُ الاسْمُ بَعْدَ الحرفِ ، وَلَيْسَ بأصلٍ لَهُ ، وأمّا قَوْلُهُم يَعْتَلُّ باعتلالِ الفعلِ فَقَدْ نَرَى المستقبلَ يعتلُّ باعتلالِ الماضى ، وَلَيْسَ هذا أصلًا لِهذا .

وإنّما يُذْكَرُ المصدرُ لأجلِ ثلاثة أشياء : بيان النوع كَقَوْلِكَ : قُمْتُ قيامًا حسنًا أَوْ عدد المرات كقولك : قُمْتُ قَوْمَتَيْنِ ، وَضَرَبْتُ ثلاثَ ضرباتٍ ، أَوْ تأكيدًا للفعل كقولك : قُمتُ قِيامًا ، والمصدر [2] لا يُثَنّى ولا يُجمع مِنْ قِبَلِ أَنَّه بِلَفْظِه يدلُّ على قليله وكثيره فَأَشْبَه من هذا أسماءِ الأجناس كالماءِ والزيتِ ، فكما لا يُثنى ولا يُجْمَعُ أسماءُ الأجناس فكذلك المصدر .

فإنِ اخْتَلَفَتْ أنواعُهُ جَازَ تثنيتُهُ وَجَمْعُهُ بأَنْ يكونَ ضربٌ أشدّ من ضربٍ ، وكذلك الماءُ إذا كان بعضُهُ أَصْفَرَ وبعضُهُ أَسْوَدَ جُمِعَ .

---

(١) انظر : هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الإنصاف ١/٢٣٥ - ٢٣٨

(٢) انظر فى هذه المسألة : الارتشاف ١١٩٧/٢

والمصدر على ضَرْبَيْنِ : ضربٌ يكونُ مِنْ لَفْظِ الفعل الذى يَعْمَلُ فِيه وَضَرْبٌ مِنْ مَعْناه ، فَمِنْ لَفْظِهِ كَضَرَبَ ضَرْبًا وَمِنْ مَعْنَاه : جَلَسَ القُرْفُصاء ، والقُرْفُصاء ضربٌ من الجلوسِ على صفةٍ ، فَجَلَسَ عاملٌ فيه ، وأبو العباس [1] يَجْعَلُهُ صفةً لمصدرٍ محذوف كَأَنَّه قال : جَلَسَ الجِلْسَة القُرْفُصاء ثم حذفَ الجِلْسَةَ .

وكل اسمٍ أضفته إلى مَصْدَرٍ صار مصدرًا بإضافته إليه ، كَمَا يكتسى الأوّلُ من الثانى التعريف والاستفهام ، وإنّما سَرَى من الثانى إلى الأول ؛ لأنه واقِعٌ موقعَ التنوين ، وبالتنوين يتميز انصرافُ الاسْمِ وتمكنه ، فالاسْمُ الذى يُضافُ إلى المصدر يَصِيرُ مَصْدَرًا كَقَوْلِكَ : قمتُ أَحْسَنَ القيام .

ومايكتسى مِنْهُ التعريف غُلَامُ زَيْدٍ ، وما يكتسى مِنْهُ الاستفهام نحو : غلام مَنْ يضربُ ، وسُمّى هذا مفعولًا مطلقًا ؛ لأنّه لَمْ يقرن به حرفُ جرٍّ .

* * *

---

(١) انظر : رأى المبرد فى الأصول ١/١٦٠ - ١٦١ ، وشرح الكافية للرضى ١/١١٥

[باب المفعول به]

الأفعالُ على **خَمْسَةِ** أَضْرُبٍ : **فِعْلٌ** لا يتعدّى كَقَامَ ، وجَلَسَ وماكان من أفعال الذات ، فإذا أَرَدْتَ تَعْدِيَته عَدّيْتَهُ بأحدِ ثلاثةِ أشياء ، الهمزة كقولك : الباء قام زيدٌ بعمرٍو ، فموضعُ (بعمرٍو) نصبٌ يدُلُّ على ذلك عَطْفُكَ عَلَيْه المنصوبَ تَقُولُ : قُمتُ بزيدٍ وعمرًا ، وَلَيْسَتِ الباءُ فى (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) زائدةً فَلَا يَجُوزُ حَذْفُها إلّا فى الشعر قال :

[البسيط]

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فافْعَلْ ماأُمِرْتَ بِهِ   فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مالٍ وذا نَشَبِ (١)

والباء تزادُ فى أربعة مواضع : فى المبتدأ تَقُولُ : بِحَسْبِك زَيْدٌ ، وفى الخبر حسبك بزيدٍ ، وفى الفاعل فى ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ (٢) تَقْدِيرُه : كَفَى الله يَدُلُّك على ذلك أنّ معناهما واحدٌ ، وأنّه لَيْسَ فى الكلام فاعِلٌ سواه ، والرابع : زيادتُهُم لها فى المفعول كقوله : ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ (٣) .

فإنْ أَدْخَلْتَ الهمزةَ ، أَوْ التضعيفَ أَوْ حَرْفَ الجرِّ على مايتعدّى إلى واحدٍ تعدّى إلى اثنين كقولك : أَضَرَبْت زَيْدًا عمرًا ، وكان قبل الهمزة يتعدّى إلى واحدٍ تَقُول أَظَنَنْتُ زَيْدًا عَمْرًا عالمًا ، وإنّما قبل الهمزة كان يتعدّى إلى اثنين .

---

(١) البيت للعباس بن مرداس السلمى فى ديوانه ٤٦ ، ولفظه (أمرتك الرشد) وينسب لعمرو ابن معديكرب أو زرعة بن السائب أو خفاف بن ندبة فى الخزانة ٣٣٩/١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ومغنى اللبيب ٣١٥/١ ، والمخصص ٧١/١٤ ، والأصول ١٧٨/١ ، وبلا نسبة فى شرح اللمع لابن برهان ٥٧٤/٢ ، والكامل ٣٣/١ ، وشذور الذهب ٣٦٩ ، والمقتضب ٣٥/٢ ، ٣٢٠ ، ومعجم شواهد النحو ٤٣ ، ٣٠٦ ، وابن يعيش ٤٤/٢

(٢) سورة العنكبوت ٥٢/٢٩

(٣) سورة البقرة ١٩٥/٢

الثانى : مايتعدّى إلى وَاحِدٍ تَقُولُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا ، وقد ذكرتُ علةَ رفع الفاعل ونصبِ المفعول ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ المفعول على الفعل والفاعل ، وَرُتْبَتُهُ أَنْ يكونَ بَعْدَهُما .

الثالث : مايَتعدَّى إلى اثنينِ وَلَكَ الاقتِصَارُ على أَحَدِهما هَذَا الضربُ يخالفُ باب ظَنَنْتُ مِنْ جِهَةِ أَنّ هَذَا يَدْخُلُ على مالَيْسَ أَصْلُه ابتداءً وخبرًا ، وأنّ الاقْتِصارَ فِيهِ على أَحَدِ المَفْعُولَيْنِ جائِزٌ ، وَأنّ الأوّل لَيْسَ الثانى وَذَلِكَ نحو قولك : أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهمًا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أعْطَيْتُ دِرْهمًا وَتَسْكُت ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا وَتَسْكُت .

فَإِنِ الْتَبَسَ لَزِمَكَ أَنْ تبينّ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا وهكذا فيما يتعدّى إلى واحدٍ ، إذا قُلْتَ : ضَرَب موسى عيسى ، فلا بُدّ مِنْ تَقْدِيم الفاعل ، وتأخير المفعول لأجل الالتباسِ ؛ فإنْ وُصِفَ أحَدُهما جاز أَنْ تُقَدِّم أيّهُما شِئْتَ ؛ لأنّه قَدْ بانَ بالصفة ، وهكذا إنْ قُلْتَ : كَسَر زَيْدٌ العصا جَازَ أَنْ تُقَدِّمَ المفعول .

الرابع : مايتعدى إلى اثنين وَلَيْسَ لَكَ الاقتصارُ على أحدهما وهى باب ظَنَنْتُ وهى سَبْعَةُ أَفْعَال : ظننتُ ، وَحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَرَأَيْتُ منها ثلاثة للعِلْم ، وثلاثةٌ للشك ، وَوَاحِدٌ يتردّدُ بَيْنَهُما ، فالذى للعلم : رَأَيْتُ ، وَعَلِمْتُ ، وَوَجَدْتُ ، والذى للشك : ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وخِلْتُ ، والمتردّدُ بَيْنَهُما زَعَمْتُ .

وهذه الأفعال على ضَرْبَيْنِ منها ما يتعدّى إلى مَفْعُولَيْنِ لاغير ، وهو ثلاثة زعمتُ ، وخِلْتُ ، وَحَسِبْتُ ، والباقى لها معانٍ فأما وَجَدْتُ فإن كانْ مِنْ وجْدان الضالَةِ تعدّى إلى واحدٍ ، وإنْ كانَ مِنْ وُجُود القَلْبِ تعدّى إلى اثْنَيْنِ .

وأمّا (رأيتُ) فإن كان بمعنى أبْصَرْتُ تعدّى إلى واحدٍ ، وإنْ كان مِنْ

رُؤيةِ القلبِ تعدّى إلى اثنَينِ ، وَأَمَّا (ظَنَنْتُ) فإنْ كانَ بمعنى اتَّهَمْتُ [١] تعدّى إلى واحدٍ وإنْ كان بمعنى حَسِبْتُ تعدّى إلى اثْنَيْن ، وأمّا (عَلِمْتُ) فإنْ كانَ بمعنى عَرَفْتُ تعدّى إلى واحدٍ كقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِي ٱلسَّبْتِ ﴾ [٢] وإنْ كانَ مِنْ علمِ القَلْبِ تعدّى إلى اثنين كقوله : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾ [٣] .

وهذه الأفعالُ إذا تقدّمَت على المفعولين عَمِلَتْ لا غَير ، لأنّها قَدْ وَقَعَتْ فى أَقْوَى مَرَاتبها ألا تَرَى أنّك تَقُولُ : لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ ، فَتُدْخِلُ اللام على المفعولِ لمّا تقدّم على الفعلِ ، وَلَو قُلْتَ : ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ لَمْ يَجُزْ ، وإنْ تَوَسّطَتْ استوى الإعْمَالُ والإلغاء ، وإنْ تَأَخَّرت جَاز الإعمالُ والإلغاءُ [٤] ، والإلغاءُ أَجْوَدُ لِبُعْدِها .

وَمَنْ أَعْمَلَها قدّرَها مُقَدَّمَةً ، وإنّما جَازَ فى هذه الأفعالِ أَنْ تُلغي ولم يَجُز فى (ضَرَبْتُ) ونحوه ، لأنّ بابَ ظننتُ أفعالٌ غَيْرُ مؤثرةٍ ، فجاز أَنْ تُلْغَى ، وَ(ضَرَبْتُ) ونحوه مؤثرة ، فَلَمْ يَجُز أن تلغى .

فإنْ قُلْتَ : ظننتُ أنّ زَيْدًا قائِمٌ ، فَعِنْدَ سِيبَوَيه [٥] أنّ (أنّ واسْمَها وخَبَرَها) قد سدّت مَسَدّ المفعولين ، وَعِنْدَ الأخفش : هى واسمُها وَخَبرُها قَدْ قامَتْ مقام اسم واحدٍ فَتَحْتَاجُ إلى اسْمٍ ثانٍ ، فإن قُلْتَ : ظَنَنْتُ زَيْدًا إنّهُ قائِمٌ لَمْ يَجُزْ فى (إنّ) إلّا الكَسْرُ ، وَيَكُونُ (إنّ واسمُها وخبرها) جُمْلَةً فى مَوضْعِ نَصْبٍ مَفْعُولًا ثانيًا ، وَلَمْ يَجُزْ فَتْحُ (إنّ) ؛ لأنّها وما بَعْدَها فى تأويلِ اسْمٍ مُفْرَدٍ .

---

(١) قال سيبويه : وقد يجوز أن تقول : ظننتُ زَيْدًا ، إذا قال من تظنُّ ، أى مَنْ تتهم ؟ فتقول : ظننت زَيْدًا ، كأنه قال اتَّهَمْتُ زَيْدًا وعلى هذا قيل : ظنينُ أى (متهم) . انظر : الكتاب ١٢٦/١

(٢) سورة البقرة ٦٥/٢

(٣) سورة الممتحنة ١٠/٦٠

(٤) انظر فى هذه القضية : ارتشاف الضرب ١٩٣٦/٣ - ١٩٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٣/٢

(٥) انظر : الكتاب ١٢٥/١ - ١٢٦

وإذا كان المفعولُ الثانى مُفْرَدًا كانَ هُو الأوّل ، و (زيدٌ) لَيْسَ القيام . فإنْ قُلْتَ : ظَنَنْتُ أمورَك أنَّك مُنْطَلِقٌ جَازَ ، لأنّ الأمورَ قَدْ تَكُونُ الانْطِلاَق ، فإنْ قُلْتَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُه مُنْطَلِقٌ ، فـ (زيدٌ) مبتدأٌ و (مُنْطَلِقٌ) خَبَرُهُ ، وظننتُ مُلغاةٌ ، والهاء عائِدَةٌ إلى المصدرِ ، وهكذا إنْ نَصَبْتَها جَعَلْتَ الهاءَ عائِدةً إلى المصدرِ، وَقَدْ أَعْمَلْتَ ظَنَنْتُ .

وَيَجُوزُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقًا ، فالهاءُ المفعول الأول ، وَ (مُنْطَلِقًا) الثانى والجملةُ خَبَرُ زَيْدٍ ، والهاءُ عائدَةٌ إِلَيْهِ ، وإنْ قُلْتَ : زَيْدًا ظَنَنْتُهُ منطلقًا فزيدًا منصوبٌ بظننتُ أخرى تقديره : ظَنَنْتُ زَيْدًا ظننتُهُ مُنْطَلِقًا ، فإن قُلْتَ : زيدٌ ظننتُ ظنًا منطلق لَمْ يَجُزْ الإلغاءُ ؛ لأنّ الفِعْلَ إذا أُكِدّ ضَعُفَ إلغاؤُهُ ، وإنْ جِئْتَ مكانَ ظنا بذاك حَسُن الإلغاءُ قليلًا وذلك قولك : ظَنَنْتُ ذَاكَ مُنْطَلِقٌ ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ (ذاك) إشارَةً إلى المصدرِ أَوْ إلى أَحَدِ الاسْمَيْنِ ، أَوْ الجملةِ ، فلا يَجُوزُ أَنْ يكونَ إشارةً إلى المفردِ ؛ لأَنَّهُ كانَ يَلْزَمُكَ أَنْ تأتىَ بالثانى كَمَا لَوْ أَتَيْتَ بالمشارِ إليه ، ولا يَكُونُ إِشارَةً إلى الجملةِ ؛ لأنّه لَوْ كانَ كَذَلِكَ لجازَ أَنْ يُوصَلَ بِهِ الذى فلمّا لَمْ يَجُز هذا ثَبَتَ أنّ الإشارةَ إلى المصدر.

فإذا قُلْتَ : ظَنَنْتُ ظنًّا أَوْ ظَنَنْتُ ذاكَ [١] لَمْ يلزمْكَ أَنْ تأتىَ بمفعولٍ آخر ، وَكَذَلِكَ إنْ قُلْتَ : ظَنَنْتُ فى الدار ، فإنْ قُلْتَ : ظَنَنْتُه زيدًا منطلقًا لَمْ يَجُز الإلغاءُ ، وكانت الهاءُ عائدةً إلى المصدر لاغير .

الخامس : مايَتَعَدّى إلى ثلاثةِ مَفاعيْل وهى أربعةُ أَفْعال : أَعْلَمَ وَأَرَى ، وأَنْبأَ ، وَنَبّأَ وكان أَصْلُها أَنْ تتعدّى إلى اثنين ، ثُمَّ تعـــدىّ إلى ثالثٍ

---

(١) قال سيبويه : وأمّا ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول : ظننتُ فتقتصرُ ، كما تقول : ذهبت ، ثم تعمله فى الظن كما تعمله فى الذهاب ، فذاك ههنا هو الظن ، كأنك قلت ظننت ذاك الظن . انظر : الكتاب ١/ ٤٠

بالهمزةِ والتضعيف تَقُولُ : أَعْلَمَ اللهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرَ النّاسِ ، ولا يجوزُ الاقتصارُ على المفعول الثانى بلا خلاف ؛ لأنَّه المبتدأ فى باب ظَنَنْتُ .

وأمّا المفعولُ الأوّل فمنهم [1] مَنْ يُجيزُ الاقتصارَ عَلَيْه ، وَمِنْهُم مَنْ لايجيز ذلك قال : لمّا كان فاعِلًا كانَتْ فائدتُهُ فيه ، فَلَمّا انْتَقَلَ إلى المفعولِ لَمْ يَبْقَ فِيهِ فائدة .

وكُلّ مَنْصُوبٍ فَلَكَ الاقتصارُ عَلَيْه ؛ لأَنَّه فَضْلَةٌ إلّا باب ظننتُ وهذا الباب ، فلا يَجُوزُ الاقتصارُ على المفعول الأول ، ولايجوزُ الاقتصارُ على الثانى دون الأول ؛ لأنَّ الفائدةَ فى الثانى ، ولا يجوز الاقتصارُ على الثانى دُونَ الأوَّل ؛ لأنَّه يَبْقَى غير مسند إلى شىء .

وكلُّ فعلٍ فَلَكَ أَنْ تُعدّيه إلى المفعولِ على السعة ؛ لأنَّه إذا كان يتعدّى إلى اثْنَيْنِ ، ثم عُدّى إلى المفعولِ على السعةِ كان لَهُ مثالٌ ، وإذا كان يتعدّى إلى ثلاثةِ مَفاعيل فَلَيْسَ لَهُ مثالٌ .

وَأَيْضًا فَلَيْسَ فى الأفعال مايتعدّى إلى أَرْبَعةٍ فيشبّه هذا به

الضربُ الثالث من القسم الأول مِنْ المفعولات ، وهو المفعولُ فيه وهو الظرف ، وَهُو على ضَرْبَيْن : ظَرْفٌ يَلْزَمُ الظرفيّةَ لا يخرجُ إلى حدّ الأسماء نحو : بُعَيداتُ بَيْنٍ ، وَبُكْرَة ، وسَحَر .

وظرف يَكُون تارةً اَسْمًا وتارةً ظرفا نحو: خَلْفَ تَقُولُ فيه إذا كان ظرفًا : زَيْدٌ خَلْفَكَ ، وَتَقُول إذا كان اسْمًا : خَلْفُنا واسعٌ ، فَتَرْفَعُهُ كما تَرْفَعُ زيدًا .

والظرفُ بَعْدَ هذا على ضَرْبَيْنِ : ظرفُ مكان وَظَرْفُ زمانٍ .

* * *

(١) قال أبو حيان : وأما الحذف اقتصارًا فإن كان الأول فذهب المبرد وابن السراج وابن كيسان وخطاب الماردى والأكثرون إلى أنه يجوز حذفه اقتصارا ، ويجوز أن يقتصر عليه وتحذف المفعولين الأخيرين فتقول : أعلمت كبشك سمينا ولا تذكرُ مَنْ أعلمت . انظر : الارتشاف ١٩٦٣/٣

[باب ظرف الزمان]

وهو مُرُور اللَّيلِ والنهارِ نحو اليوم ، والليلة ، وَيَوْمَ الجمعة وشَهْرُ كذا ، والناصِبُ لَهُ فِعْلٌ أَوْ معنى فعل ، فالفعلُ : قام زيدٌ يومَ الجمعة ، ومعنى الفعل : زَيْدٌ خَلْفَكَ تَقْدِيرُهُ : مستقرٌ .

والفعلُ يتعدّى إلى جميع ظروف الزمانِ المُبْهم والمختص ، فالمختصُّ يوم الجمعة ، والمبهمُ يَوْمٌ من الأيامِ ، وإنّما تعدّى إلى الجميع ؛ لأنّ الفعلَ يدُلُّ عَلَيْهِ من طريق اللفظِ والمعنى .

وظرفُ الزمانِ على **أَرْبَعَةِ** أقسام : **قِسْمٌ** يَنْصَرِفُ ويَتَصَرّفُ ، وهو ما تقدّم مثلُ خَلْفِ وَيَوْم الجمعة .

والقسم الثانى مالا ينصرفُ ولا يتصرّفُ وهو : سَحَرَ [١] ، وَبَكَر إذا أَرَدْتَ سَحَرَ يَوْمِك ، فلا ينصرفُ للعدلِ والتعريف ولا يتصرّفُ ؛ لأنّه عُرف مِنْ غَيْرِ جهة التعريف ؛ لأنّ المعارفَ خمسة لَيْسَ هذا منها .

الثالث : ما يتصرّف ولا يَنْصَرِفُ نحو : غُدْوَة وبُكْرة [٢] لاينصرف للتعريف والتأنيث .

والرابع : مالا يتصرّف وينصرف [٣] نحو : عَتْمَة لَيْلتك ، وعِشاء يَوْمِك ومعنى لا ينصرفُ لا يجُرُّ ولا يُنَوّنُ ، ومعنى لايتصرف لا يَرْفَعُ ولا يَجُرُّ .

* * *

(١) قال سيبويه : ومما لا يحسنُ فيه إلا النصب قولهم : سير عليه سَحَرَ لايكون فيه إلا ظرفًا ؛ لأنهم إنّما يتكلمون به فى الرفع والنصب والجر ، بالألف واللام يقولون : هذا السحر ، وبأعلى السَّحر ، وإنّ السَّحَر خيرٌ لك من أوّل الليل إلا أن تجعله نكرةً فتقول : سير عليه سَحَرٌ من الأسحار لأنّه يتمكن فى الموضع . انظر : الكتاب ٢٢٥/١ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١٢٢٧/٢

(٢) قال سيبويه : وتقول : سِير عليه غُدْوَةُ يافتى وبكرةُ فترفع على مثل مارفعت ماذكرنا والنصب فيه على ذلك ، لأنّك قد تجريه وإن لم يتصرّف مجرى يوم الجمعة . انظر : الكتاب ٢٢٠/١ ، وانظر : أيضا المساعد ٤٩١/١

(٣) قال أبو حيان : ومتصرف لا يتصرف : بُعَيْداتُ بَيْنَ تقول : لقيتهُ بُعَيْداتِ بين ، وماعُيِّنَ من ضُحى وضَحْوَة وبُكَيْر وصباح ، ومساء ونهار وليل وعتمة ، وعشاء ، وعَشِيَّة ، ، وهذه كلها نكرات .. وكلها لا تتصرف . انظر : الارتشاف ١٢٢٩/٢

[باب ظرف المكان]

وظرفُ المكانِ على ضَرْبَيْنِ مُتمكنٌ وَغَيْرُ متمكن ، فَغَيْرُ المتمكن ، سِوى وعِنْد ومَعَ ، وَحَيْثُ ، وَلَدُن ، وَكَانَ الأصْلُ فى هذا كُلِّهِ أَنْ يُبنى إلا أنّ (مَعَ) تمكنت من جهة أنّك تَقُولُ : مَعِىَ مالٌ ، وإن كان بعيدًا مِنْكَ فَأُعْرِبَتْ لهذا ، وكذلك (عِند) تَقُولُ : عِنْدِى مالٌ وإن كان بعيدًا ، فأعربت لهذا ، ولا يدخلُ عليها من حروفِ الجر إلّا مِن وَحْدَها لِكَثْرَةِ تصرُّفها .

فأمّا (لَدُن) وَ (سِوَى) وَ (حَيْثُ) فبنيت على أصلها فى البناء

والقسم الثانى من الظروف ، وهو المتمكن نَحْوُ : خَلْفَ ، وَقدّام ، والجهات الست ممّا ليس له حَدٌّ يحيطُ به ، فإنْ جَعَلْتَهُ ظَرْفًا نَصبْتَهُ تَقُولُ : قُمتُ خَلْفَكَ والعاملُ فيه قُمْتُ ، وَكَذَلِكَ : زَيْدٌ خَلْفَكَ والعامِلُ فيه الاستقرارُ بتقدير (فى) ، ولابُدّ للظرفِ مِنْ (فى) ، ولا تظهرُ فى اللفظ ، فإنْ أَظْهَرْتَها صارَتْ هى الظرف ، وصار مابَعْدَها اسْمًا صريحًا نحو : خلفُك واسِعٌ ، لمّا أَخْبَرْتَ عَنْهُ رفعتَهُ ، وخَرَجَ عن الظرفية .

والفعلُ يَعْمَلُ فى المبهم من ظروف المكان دون المختص تَقُول : قمتُ خَلْفَكَ فَتَنْصِبُهُ على الظرف ، ولا تَقُول : قمتُ الدار ؛ لأنَّه مختصٌّ ، ومعنى المختص أنّه محدود محصور القَدْرِ ، والظرف لَيْسَ كذلك .

فأمَّا قولهم (مَنَاطَ الثُريّا) ومَقْعَدَ القابِلَة ، ومَعْقِدَ الإزارِ ومَزْجَرَ الكَلْبِ ومِاأَشْبَه هذا فهذا شاذ ، لأنَّه مخصوصٌ ، فكَانَ يَجِبُ ألا يتعدّى الفعل إليه إلّا كما يتعدّى إلى الدارِ إذا قُلْتَ : قمتُ فى الدار فتعدّى الفعل بِحَرْفِ الجرِّ ، ومَعَ شُذُوذِهِ ، فلابُدّ مِنْ تَقْدِير : مكان مَناطِ الثُّريا ، ثُمَّ حَذَفُوا المضافَ ، وأقامُوا المضافَ إليه مَقَامَهُ كما قالوُا : مَقْدمَ الحاج ، والمرادُ : وَقْتَ مَقْدِمَ الحاج وَنَحْوَهُ .

فأمّا (دَخَلْتُ البيتَ) [١] فَمِنْهُم مَنْ يَنْصِبُه على حَذْفِ حَرْفِ الجر ، وَيَحْتَجُّ بالنظير ، والنقيض أَمَّا النظير فَغُرتُ ، وأَمَّا النقيضُ فَخَرَجْتُ وكلاهما لا يتعدّى الفعلُ إليه إلّا بحرف الجرِّ تَقُولُ : خَرَجْتُ من البيت وغُرتُ فيه وَمِنْهُم مَنْ يَنْصِبُهُ نصبَ الظرفِ ، ويكونُ قَدْ جَاءَ شاذا كمناطِ الثُّرَيَّا .

وَأَمَّا (ذَهَبْتُ الشامَ) فَعَلَى وَجْهَيْنِ من ذهبتُ إلى الجهةِ المخالفة لليُمْنَة فنصبُهُ عِنْده على الظرفِ ، ومنهُم مَنْ يجعلُهُ على حَذْفُ حرفِ الجرِّ ، ويكونُ عنده هذا البلدُ بِعَيْنِهِ .

وأمّا فَرْسخان ومَيْلان فنصْبُهُ على الظرف ، وَجَازَ ذَلِك وإنْ كان معروف القَدْر ؛ لأنه مجهولُ العين .

والعِلَّةُ فى أَنَّ الفعلَ لا يَعْمَلُ فى ظروفِ المكان المختصة ، وَيَعْمَلُ فى المبهم منها أَنَّ المختصَّة مِنْها لَهَا خَلْق وجُثَثٌ كالأناسى فكما لا يتعدّى الفعلُ إلى الأناسى إلَّا بِحَرْفِ الجرِّ فكذلك الظروف المختصة .

وأيضا فإنّ الفعلَ يَدُلُّ على أَنَّهُ وَقَعَ فى مكان مبهمٍ ، فَعَمِلَ فيه ، يدُلُّ عَلَيْهِ أنّك إذا قُلْتَ : قمتُ فهذا لا يدُلُّ على مَكَانٍ مُعَيَّنٍ .

* * *

---

(١) انظر : شرح اللمع لابن برهان ١٢٢/١

[باب المفعول له]

وَهو قَوْلُكَ : جئتكُ مخافةَ الشرِّ وكراهيةَ المأثم تقديرُهُ : لِمَخافَةِ الشّرِّ ، ولكراهيةِ المأثم ، ولهذا سُمِّى المفعول لَهُ ، ثُمَّ حَذَفُوا اللامَ اسْتِخْفافًا ويكونُ معرفةً ونكرةً ، ولا يقامُ مقامَ مالم يُسَمّ فاعِلُهُ ، لما قَدْ لحقهُ من التغيير الذى قَدْ حَصَلَ فِيهِ من الحذفِ .

وَأَيْضًا فإنّهُ غرضُ الفعلِ ، فإذا رُفِع زالَ عن ذلك المعنى ، ويحتاج إلى أَرْبَعةِ شرائط : أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا [1] ، وَأَنْ يَكُون فعلُهُ الذى عَمِلَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ ، وَأَنْ يكونَ عُذرًا لِوُقُوعِ الفِعْلِ ، وَجوابًا لمن سَأَلَكَ : لِمَ فَعَلْتَ .

* * *

---

(١) انظر فى هذا الشرط : المساعد ٤٨٤/١ ، والأشمونى ١٢٢/٢ ، وحاشية الخضرى ١/ ١٩٤، والتصريح ٣٣٤/١ ، والغرة لابن الدهان ٦٧/٢ ، والارتشاف ١٢١٨/٢

[باب المفعول معه]

وَذَلِكَ قَوْلُك : استوى الماءُ والخَشَبةَ [(١)] تَقْدِيرُهُ : مَعَ الخَشَبَةِ ، ثُمَّ حَذَفُوا (مع) فصار : اسْتَوَى الماءُ الخشبةَ بالنَّصْبِ ، ثُمَّ لَمْ يقو الفعلُ على أَنْ يَنْصِبَ ، فَأَبْدِلَ مكانها الواو ؛ لأنَّها تُشْبِهُها مِنْ حَيْثُ كان معنى مَعَ معنى المصاحبة ، وَمَعْنَى الواو الجمعُ ، والجمعُ والمصاحبةُ يَتَقاربان .

والفعلُ ينصبُ الاسْمَ بِتَقْوِيَةِ الواو ؛ لأنَّها قَوَّتهُ فَأَوْصَلَتْهُ إلى المفعولِ كما قَوَّت (إلَّا) الفعلَ فى الاستثناءِ ، فإنْ قُلْتَ : مازلْتُ وَزَيْدًا احْتَمَلَتِ الواوُ أَنْ تكونَ بمعنى مَعَ ، وبمعنى الباء ، وَلَيْسَ كذلك : استوى الماءُ والخشبةَ .

فإنْ كانَ أوّلُ الكلامِ اسْمًا كَقولِكَ : ماأَنْتَ وَزَيْدٌ ، وَكَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدٌ [(٢)] ، فـ (ما) مبتدأةٌ و (أَنْتَ) خَبَرُها ، وَزَيْدٌ عَطْفٌ على الخبرِ وهذا الأجود .

والنصبُ [(٣)] جائِزٌ على تقدير : كَيْفَ يكونُ ومايكون ، والفرقُ بَيْنَ هذا الفصلِ وَبَيْنَ المفعول له حَيْثُ عوضت من ذهاب (مع) الواو ، ولو لم تعوّض فى المفعول له أَنَّ المفعولَ له أكثرُ فى الكلام من المفعول معه ، فخُفِّف بإسقاطِ العوض ؛ لأنَّ ماكان فى الكلام أكثرَ كان تخفيفُهُ أولى ، وهذه الواو ليْسَتِ العاطفة ؛ لأنَّها لَوْ كانت هى لجعلتَ إعرابَ الثانى كإعرابِ الأول .

والواوات على أربعة أقسام بمعنى مع وَقَدْ ذكرت ، وعاطفةٌ : جَاءَ زَيْدٌ وعمروٌ . وواو القسم : واللهِ ، وواو الحال : جاءنى زَيْدٌ وأبوه قائمٌ : الأصل فيها كلها الجمع ؛ لأنَّها قد تكون للجمع ؛ فلا تكون عاطفة ، وإذا كانت عاطفةً فهى للجمع .

* * *

---

(١) انظر : المثال فى التبصرة والتذكرة ٢٥٦/١ ، والارتشاف ١٣٢٩/٢

(٢) قال سيبويه : وكيف أنت وزَيْدًا ، وأنت وشأنُك مثالهما واحد لأنّ الابتداء وكيف وما وأنت يعملن فيما كان معناه مع بالرفع فيحسن ويحمل على المبتدأ كما يُحمل على الابتداء انظر : الكتاب ٣٠٢/١

(٣) قال سيبويه : وزعموا أنّ ناسا يقولون : كيف أنت وزيدًا ، ومأأنت وزَيْدًا وهو قليل فى كلام العرب ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض . انظر : الكتاب ٣٠٣/١

[باب الحال]

والحالُ صِفَةُ الفاعِلِ والمفعول على أىّ حالٍ وَقَعَ : جَاءَ زَيْدٌ راكبًا فـ(راكبا) حالٌ من زيدٍ الذى هو الفاعِلُ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا مَشْدُودًا ، فـ(مشدودًا) حال مِنْ زَيْدٍ الذى هو المفعولُ وَنَحْوُ : لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا ، ففى الكلام حالان من الفاعل والمفعول كَأَنَّه قَالَ : كُنْتُ مُصْعِدًا وزَيْدٌ مُنْحَدِرًا .

وَتَقُولُ : أَخَذْتُهُ بِدِرْهم فَصَاعِدًا [١] ، فـ (صَاعِدًا) نَصْبٌ على الحالِ ، ودَخَلَتِ الفاءُ كَأَنَّه كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ صُبْرَةٌ من الطعامِ فَأَخَذَ بَعْضَها بِدِرْهَمٍ وَبَعْضَها بِدِرْهَم .

وفسّرَهُ فَكَأَنَّهُ قالَ : ذَهَبَ التمرُ صاعِدًا ، ولا يَجُوزُ أَنْ تكونَ الحالُ إلَّا نكرةً ؛ لأَنَّها فَضْلَةٌ فى الخبر ، والخبرُ لا يكونُ إلَّا نكرة ، كَما زَادَ عَلَيْهِ أولى بالنكرةِ ، ولَا تكُونُ إلَّا مَنْصُوبةً ؛ لأَنَّها أَحَدُ المفعولات .

والفرقُ بَيْنَها وَبَيْنَ المفعولِ بِهِ أَنّ العاملَ فى الحالِ يكونُ فِعلًا ، ومعنى فعلٍ ، والمفعولُ بِهِ لَا يكُون العاملُ فيه إلّا الفعل ، وأيضا فإنّ المفعولَ بِهِ يكونُ معرفةً ونكرةً والحال لايكون إلَّا نَكِرَةً ، وأيضا فإنَّ المفعولَ به غيرُ الفاعلِ ، والحالُ هى ذو الحال .

والفرقُ بَيْنَ الحالِ والتمييز أنّ الحالَ يَحْسُنُ فيها (فى) ، والتمييز يَحْسُنُ فيه (مِنْ) والحال تأتى بَعْدَ تمام الكلام ، والتمييزُ يأتى بَعْدَ تمام الكلام وتمام الاسم ، والحال إذا كان عاملُها متصرفا جاز تَقْدِيمُها عَلَيْه ، وَلَيْسَ كذلك التمييز ، والحال تكونُ بالصفات والتمييز يكون بالأَسْمَاءِ الجامـــدة ، وَقَدْ

---

(١) قال سيبويه : هذا باب ماينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى وذلك قولك : أخذتُه بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه . انظر : الكتاب ١/ ٢٩٠

يُعكسُ هذا فَيُقالُ : الحالُ التى تَجْمَعُ بَيْنَهُما أنّهما لا يكُونانِ إلّا نَكِرَتَيْنِ وَمَنْصُوبَتَيْنِ ، وأنّهما يأتيان بعد كلامٍ محتملٍ لأشياء فَيُبَيِّنانِها ؛ لأنَّ قَوْلَك : جاءنى زَيْدٌ يحتملُ أَنْ يكونَ راكبًا أَوْ ماشِيًا أَوْ على غير ذلك ، فإذا قُلْتَ : ماشِيًا بَيّنْتَهُ على أىِّ حالٍ جَاءَ ، وكذلك التمييز إذا قُلْتَ : عِنْدِى عِشْرُونَ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ دِرْهَما أو دينارا ، فإذا قُلْتَ : دِرْهمًا بينت المُحْتَمِل .

فَأَمَّا قَوْلُهُم :

[الوافر]

فَـأَرْسَـلَـهَـا الـعِـرَاكَ ... . (١)

ونحوه فَهَذَا واقِعٌ مَوْقِعَ يَعْتركُ و (يَعْتَرِكُ) هى الحال ، وقد نَابَ (العِراكُ) منابها ، والدليلُ على ذلك أَنَّهُم لَمْ يقولوا : أرْسَلَها إيَّاهَا فيأتوا بالمضمر ؛ لأنَّه لَيْسَ فيه لفظ يَعْتَرِكُ ، وفى العِراك لفظ (يَعْتَرِكُ) .

والعامِلُ فى الحالِ على ضَرْبَيْنِ : فِعْلٌ وَمَعْنى فِعْلٍ ، فالفعلُ : جَاءَ زَيْدٌ ماشِيًا فيجوزُ تَقْدِيمُ الحال على العامل (٢) ؛ لأنَّ الفعلَ متصرف ، قال الله تعالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ (٣) فَقَدّم (خشَّعًا) عَلَى يَخْرُجُون .

والثانى من العاملين فى الحال المعنى تَقُولُ : هذا زَيْدٌ قائِمًا ، وزَيْدٌ فى الدارِ واقِفًا فالعاملُ فى الحال (ها) التى للتنبيه (٤) ، أَوْ ذا التى للإشارة .

---

(١) هذه قطعة من بيت وتمامه :

فَأَرْسَلها العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

والبيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه ٨٦ ، والكتاب ٣٧٢/١ ، وشرح ابن عقيل ٦٣٠/١ ، والتصريح ٣٧٣/١ ، والمساعد ١١/٢ ، والمخصص ٢٢٧/١٤ ، وبلا نسبة فى الارتشاف ١٣٩٦/٢ ، والشاهد فيه قوله (العراك) حيث وقعت حالا مع كونه معرفة والحال لا يكون إلا نكرة ، وإنما ساغ ذلك ؛ لأنّه مؤول بالنكرة أى أرسلها معتركة يعنى مزدحمة .

(٢) انظر : الأشمونى ١٨٠/٢ ، والمساعد ٢٥/٢ - ٢٦ ، وشرح ابن عقيل ٦٤٧/١ ، والتصريح ٣٨١/١ ، والمقتضب ١٦٨/٤

(٣) سورة القمر ٧/٥٤

(٤) قال أبو حيان : وأما حرف التنبيه فنحو : هذا زَيْدٌ قائما فمذهب الجمهور أنّه يجوز أن ينتصب قائما على الحال ، والعامل فيه حرف التنبيه وقال ابن أبى العافية والسهيلى لايجوز أن يعمل حرف التنبيه فى الحال انظر : الارتشاف ١٤١٨/٢ ، وانظر : رأى السهيلى فى نتائج الفكر ٢٢٩ - ٢٣٠

ولا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الحالِ على العاملِ (١) إذا كان مَعْنًى ؛ لأنّه لا يتصرّفُ ، وَلَيْسَ بفعلٍ ويجوزُ أَنْ تَأْتِيَ بَعْدَ (هَذَا) فتَقُولُ : هَذَا قَائِماً زَيْدٌ وَتَقُولُ : هذا زَيْدٌ قائِمٌ فَتَرْفَعُ (قائِمًا) مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُه : **أَحَدُها** : أَنْ تكونَ على ابتداءٍ محذوف ، **والثاني** : أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ كقولهم : هَذَا حُلْوٌ حامِضٌ : أَيْ قَدْ جَمَعَ الطعمينِ قال الشاعر :

[رجز]

مَـنْ يَـكُ ذَابَـتٍّ فَـهَـذا بَـتِّـى
مُـصَـيِّـفٌ مُـقَـيِّـظٌ مُـشَـتِّـى (٢)

فَجَاءَ بِأَخْبَارٍ كثيرة لمبتدأٍ واحد **والثالث** : أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) بَدَلًا من هذا ، **والرابع** : أَنْ يَكُونَ (قائمٌ) بَدَلًا مِنْ زَيْدٍ ، فَفِي الرفع هذه الوجوه الأربعة .

والنصبُ على الحال لاغير ، فإِنْ قُلْتَ : زَيْدٌ فى الدارِ قائمًا جَازَ فى (قائمٍ) الرفعُ والنصبُ ، النَّصبُ على الحالِ ، والرفعُ على وَجْهَيْنِ : على خبر ابتداءٍ محذوف ، وخبرٍ بعد خَبَر .

وَلا يَجُوزُ تقديمُ الحال على المجرور (٣) عِنْدَ أكثر النحويين ، وَقَدْ أَجَازَهُ ابْنُ كيسان (٤) فَمَنْ أَجَازَهُ ، فلأنّ العاملَ متصرّفٌ ، وَمَنْ لَمْ يُجِزْهُ ، فلأنّ العاملَ فى الحال هو العامِلُ فى ذى الحال ، وَهُو هنا حَرْفُ الجرّ ، وَهُو غَيْرُ

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٤/٢ ، وشـفاء العليل ٥٣٢/٢ ، وشرح ابن عقيل ٦٤٨/١ - ٦٤٩ . والارتشاف ١٤١٨/٢

(٢) البيت لرؤبة فى ديوانه وبلا نسبة فى الكتاب ٨٤/٢ ، واللسان (بتت) ٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٢٣/١ ، والهمع ١٠٨/١ ، ٦٧/٢ ، والإنصاف ٧٢٥/٢ ، وابن يعيش ٩٩/١ ، والأشمونى ٢٢٢/١ ، والأصول ١٥٤/١

(٣) انظر فى هذه المسألة التصريح ٣٧٨/١ ، والأشمونى ١٧٦/٢ ، والمقتضب ١٧١/٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٣٧/١

(٤) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوى من النحاة المشهورين أخذ عن المبرد وثعلب توفى سنة ٢٩٩ هـ انظر : ترجمته فى بغـية الوعاة ١٨/١ - ١٩ ، وإنباه الرواة ٥٧/١، ومعجم الأدباء ١٣٧/١٧ - ١٤١ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٥٣ ، وانظر : رأيه فى أمالى ابن الشجرى ٢٨٠/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٠/٢ ، والأشمونى ١٧٦/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٣٨/١

فِعْلٍ وَذَلِكَ قولك : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ جالِسًا فهذا يَجُوزُ بِلَا خِلَافٍ ، فإنْ قُلْتَ : مَرَرْتُ جالِسًا بزيدٍ ، فَقَدْ ذَكَرْنا أَنَّه لا يَجُوزُ .

واْعْلَمْ أنّ (إنّ وكأنّ ولكنّ) لا يَعْملن فى الحال ، أمّا (إنّ ولكنّ) فلأنّهما لَيْسَ فيهما معنى الفعل ، وأمّا (كأنّ) فلأنّها فِعْلٌ غير حقيقى هذا عِنْدَ أكثر النحويين وَأَبُو علىّ يُجيزُ انتصابَ الحال عَنْ (كأنّ) .

وأمّا (لَيْتَ وَلَعَلّ وكأنّ) فَتَعْمَلُ فى الحال [١] ؛ لأنّ فيها معنى الفعلِ ، وهو التشبيه والتمنى والترجى ، فإنْ قُلتَ : ضَرْبِى زَيْدًا قائمًا ، فـ (ضَرْبِى) مَصْدَرُ : ضَرَبْتُ وهو مبتدأ ، والياء فاعِلَتُهُ ، و (زيدًا) مفعولٌ ، و(قائمًا) نَصْبٌ على الحال تَقْدِيرُهُ : إذْ كانَ قائِمًا ، فـ (إذ) ظَرْفٌ من الزمان ، وهى خبر المبتدأ ، وكان هى العاملة فى الحال ، وهى التامة .

فإنْ قِيلَ إلاّ كانَتِ الناقِصَةَ ، وَجَعَلْتَ (قائما) خَبَرَها ، قِيل لَهُ : لَوْ كانت الناقصةُ لَجاءَ خَبَرُها مَرَّةً معرفة ، وَمَرَّةً نكرةً كما تَكُونُ فى الناقصة ، فلمّا لم يُسمع من هذا إلَّا النكرة عُلم أنّه مَنْصُوبٌ على الحال لا غير ، فإنْ قُلْتَ بَدَلَ (قائما) يَوْمَ الجمعة أَوْ شديدٌ كان هُو خَبَرَ المبتدأ ؛ لأنّ الشديدَ هو الضرب ، ويوم الجمعة ظرفٌ ، والظرفُ يكون إخبارَ المصادر .

فإنْ قُلْتَ : هذا بُسرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطبًا [٢] ، فَهَذا : مبتدأ ، و (أطيب) خَبَرُهُ تَقْدِيرُهُ : هذا إذا كان بُسرًا وإذا كان رُطبًا ، والظرفان متعلقان بـ (أَطْيَب) لأنّ (أفعلَ) يَعْمَلُ فى الظرف متقدِّمًا ومتأخرا ، فَأَمَّا (بُسرًا) فلا

---

(١) انظر فى هذه المسألة : المفصل ٦٢ ، والإيضاح فى شرح المفصل ٣٢٩/١ ، والارتشاف ١٤١٩/٢ .

(٢) قال سيبويه : هذا باب ماينتصب من الأسماء والصفات لأنّها أحوال تقع فيها الأمور وذلك قولك : هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبا فإن شئتَ جعلته حينا قد مضى ، وإن شئت جعلته حينا مستقبلا . وإنّما قال الناسُ هذا منصوب على إضمار إذا كان فيما يستقبل ، وإذ كان فيما مضى . انظر : الكتاب ٤٠٠/١

يخلو أَنْ يَكُونَ العاملُ فيه (أَطْيب) أَوْ (هذا) ، أو (إِذَا كانَ) ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فيه (أطيب) لأَنّه قَبْلَهُ ، ولا يَتَقَدَّمُ على أَفْعَلَ ما يَعْمَلُ فِيهِ إذ ؛ لأَنّه بعده .

قال أبو على [١] : العاملُ فِيهِ هذا ، وَأَمَّا تَقْدِيرُ سيبويه [٢] : إِذْ كانَ فهو تفسير المعنى وَقَدْ يجوزُ أَنْ يَكُونَ عامِلًا في (الرطب) ، وَيَجُوزُ : هذا بُسرٌ أطيبُ منه رطبٌ ، على أَنْ تجعلَ (هذا) مبتدأً ، و (بُسرٌ) خبرَهُ وما بَعْدَهُ جملةٌ صفةٌ للبسْرِ .

فإنْ قُلْتَ : هذا بُسْرًا أطيبُ مِنْهُ رُطَبٌ ، على أَنْ تجعلَ الجملةَ صفةً للبُسْرِ لَمْ يَجُزْ ؛ لأنّ (إذ) لَا تكُونُ خبرًا لـ (هذا) ؛ لأَنَّ ظروفَ الزمانِ لا تكونُ أخبارًا عن الجُثث ، فإنْ قُلْتَ : هذا بُسرٌ أطيبُ منه عنبٌ [٣] ، لَمْ يَجُزْ فيهِ إلَّا الرَّفْعُ مِنْ أنّه غيرُهُ .

وَقَدْ تَقَعُ الجملُ حالًا تَقُولُ : جاءَنِي زَيْدٌ وَأَبُوه قائِمٌ فإذا كانَ كذلك فَلَابُدّ من مُعلّق يُعَلّقُ الجُمْلَةَ الثانية بالأولى ، فأمّا أَنْ يأتى بواوٍ وهاءٍ ، وَلَيْسَتْ هذه الواوُ للعطف ؛ لأنّه لايَجُوزُ دُخُولها فى المفردِ لا تَقُولُ : جاءَنى وَزَيْدٌ قائِمًا على الحالِ ؛ لأنّ الواو تُوجب أَنْ تُدخِلَ الثانى فى إِعْرَابِ الأول ، فَلَمَّا لَمْ يَجُزْ دُخُولُها فى المفردِ لَمْ يَجُزْ دُخُولها على الجملةِ ، لأَنّه فَرْعٌ عَلَيْهِ ، فإذا ثَبَتَ هذا فالجملةُ على ضربين جُملةٌ من ابتداءٍ وخبر ، وفعلٍ وفاعلٍ ، فالابتداء والخبر قد ذكرناه .

وأمّا الفعلُ والفاعل ، فالفعل على ثلاثة أقسام : ماضٍ وحاضرٍ ومستقبل ولا يَقَعُ من هذه الثلاثة حالًا إلا فِعْلُ الحال ؛ لأنّك تُخْبِرُ عن حالِه التى جَاءَ عَلَيْها .

---

(١) انظر : رأى الفارسى فى المسائل المنثورة ٣٣

(٢) انظر : الكتاب ١/٤٠٠ - ٤٠١

(٣) انظر : المثال فى حاشية يس على التصريح ١/٣٨٤ ، والأصول ١/٢٢٠ ، والارتشاف ١٤٢٣

وأَمَّا المستقبلُ فلا يَقَعُ حالًا لِما فى ذَلِكَ مِن البُعد ، فإنْ قُلْتَ قَدْ قالَ سيبويه [١] : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صائدًا بِهِ غدا فهذا قليلٌ ، وأيضا فإنّه يَجُوزُ فِى الأسماءِ مالا يَجُوز فى الأفعال ؛ لأنّها الأصولُ للأفعال .

وَأَمَّا الماضى فلا يَقَعُ حالا ، لِبُعْدِهِ مِنْ فِعْلِ الحال ، فإذا أَدْخَلْتَ عَلَيْه قَدْ جاز أَنْ تَجْعَلَهُ حالًا ، وَعِنْدَ الأخفش يَجُوزُ أَنْ تُقدرها ولا تَنْطِقُ بها ؛ لأنّها تُقَرِّبُ الماضى إلى الحال .

وأَمَّا قَوْلُه تعالى : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [٢] فـ (حَصِرَت) صِفَةٌ لقومٍ وَقَدْ حُذِفَ (قومٌ) ، وَعِنْدَ الأخفش [٣] أنّها حالٌ على تقدير (قَدْ) ، وعند أبى العباس [٤] أنّ هذا دُعاءٌ عَلَيْهم ، وَأَبُو على [٥] يَرُدُّ ذلك لِفَسادِ المعنى فيما بَعْد من قوله ﴿ أو يُقَاتِلوا قَومهم ﴾ ونحن لا نَدْعُو عَلَيْهم أَنْ تَضِيقَ قلوبُهُم عن قتالِ قَوْمِهم .

فإنْ قُلْتَ : هو زَيْدٌ حَقًّا فـ (هذا) مَصْدرٌ تَقْدِيرُهُ : أُحُقُّه حَقًّا وأما قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [٦] وقول الناس : هو زَيْدٌ معروفًا [٧] فهذه حالٌ مؤكدة ؛ لأنَّ الحقَّ لا يكونُ إلَّا مُصَدِّقًا وَزَيْدٌ لا يكونُ إلَّا مَعْرُوفًا .

فإنْ قالُوا : هُو زَيْد قائما لَمْ يَجُزْ لجواز أَنْ يَكُونَ (قائما) أَوْ غير قائم ، والعامِلُ فى الحال المؤكدة معنى الجملة ، ولا يَجُوزُ تَقْدِيمُها على الجملةِ لا تَقُولُ : معروفا هو زيدُ فافْهَمْ .

* * *

---

(١) انظر : الكتاب ٤٩/٢

(٢) سورة النساء ٩٠/٤

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف عكس رأى الأخفش ، فهو يرى أن الماضى يقع حالا بدون تقدير قد قبله . انظر : رأيه فى أمالى ابن الشجرى ٢٧٨/٢ ، والخزانة ٢٥٤/٣ ، والمغنى ١٧٣/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٣/١ ، والارتشاف ١٤٤٤/٢

(٤) انظر : المقتضب ١٢٤/٤

(٥) انظر : الإيضاح العضدى ٢٦٧ - ٢٧٧

(٦) سورة البقرة ٩١/٢

(٧) قال سيبويه : وأما هُو فعلامةُ مُضْمَرٍ ، وهو مبتدأ ، وحال مابعده كحاله بعد هذا وذلك قولك : هو زَيْدٌ معروفا ، فصار المعروف حالا وذلك أنّك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت : أثبته . انظر : الكتاب ٧٨/٢

[باب التمييز]

ويُقالُ له التفسير ، والتبيين ، والمُمَيِّز هُو الثانى ، والمُمَيَّزُ هو الأول وهو العشرونَ وما أَشْبَهَهُ ، والتمييزُ لا يكونُ إلَّا نكرةً منصوبةً بتقدير : مِنْ وهو على ضَرْبَيْنِ : ماكان من الثلاثةِ إلى العشرةِ ، فُسّرَ بالجمع القليل تَقُول : ثلاثَةُ أثوابٍ بالجمعِ والجرِّ ، ومازَادَ على العشرةِ فُسّر بالواحدِ المنصوب ، وفُسّر بالواحد اخْتِصارًا ، وكانَ الأَصْلُ : عِشْرُونَ مِن الدراهمِ ، فَحُذِفَ لَفْظُ الجمعِ ، وَجُعِلَ المميزُ واحدًا مُنَكّرًا منصوبًا ؛ لأنَّه أخفّ .

والدليل على أنّ الأصلَ فيه الجمع أنّه قَبْل العشر لا يُفَسَّرُ إلَّا بالجمع ، وأمّا كَوْنُه مَنْصُوبًا ، فلأنَّه فَضْلَةٌ فى الكلامِ ، والعامِلُ فيه عشرون ؛ لأنّه يُشْبِهُ ضاربونَ لفظًا ، وقد قيل أَنَّه منصوبٌ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ عِشْرُون .

وهو فى الأكثر على أَرْبَعَةِ أقسام : مكيّلٌ ، وموزون ، وَمَمْسُوح ، وَمَعْدُود فأمّا قولهم : لى مِثْلُه رَجُلًا ، فَلَيْسَ من هذه الأربعة إلَّا أنّه لمّا كان الإبهام حُمل على التمييز .

والمُمَيِّزُ يجىء بعد خمسة أشياء بَعْدَ النون : عِشْرُون رَجُلًا ، والتنوين راقُودٌ خلًا ، ورطِلٌ زيتًا . وتقديرُ التنوين : هو أَفْضَلُ مِنْكَ أدبًا ، وَبَعْدَ المضاف : وَيْلَهُ فارسًا ، وقد قالُوا : وَيْلَهُ مِنْ فارسٍ ، وإنّما أثبت من هاهنا ، لأنّه يمكن أن يكون (فارسًا) نصبًا على الحال ، وعلى التمييز ، فأقروا (مِنْ) ليَعْلَمُوا أَنَّهُ تمييزٌ لا حالٌ .

وَيَأْتِى بَعْدَ الفاعلِ كقولك : تَفَقَّأَ زَيْدٌ شحمًا، ﴿واشْتَعَلَ الرأسُ شَيْبًا﴾[1] وَقَد اخْتَلَفَ النحويونَ فى تقديمِ هذا المُميّز على الفِعْلِ ، فَمِنْهُم[2] مَنْ

---

(١) سورة مريم ٥/١٩

(٢) قال أبو حيان فى حديثه عن التمييز : واختلف النحاة فى تقديمه على الفعل المتصرف الذى تمييزه منقول فذهب سيبويه ، والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه ، وبه قال أبو على فى شرح الأبيات وأكثر متأخرى أصحابنا ، وذهب الكسائى والجرمى والمازنى ، والمبرد إلى جواز ذلك ، وهو اختيار ابن مالك ، وهو الصحيح لكثرة ماورد من الشواهد على ذلك . انظر : الارتشاف ١٤٦٧/٢ - ١٤٦٨

يجيزُهُ ؛ لأنّه فِعْلٌ متصرّفٌ وَمِنْهُم مَنْ لا يُجيزُهُ لعلتين إحداهما : أَنَّهُ كان الأصلُ : تَفَقَّأَ شَحْمي ، فَلَمَّا نُقل من الفاعل إلى المفعول ضَعُفَ . والثانية : أَنَّه كان فاعِلًا في الأصل ، والفاعلُ لا يُقدّم على الفِعْلِ . فهذه الخمسة الأشياء التى تَفْصِلُ بَيْنَ المُميّز والمميَّز ، وَلَوْلَا هى لَجَرَرْتَ فَكُنْتَ تَقُولُ : راقودُ خَلٍّ ، ولى مثله رَجُلٍ .

فإنْ تَقَدَّم ذكرُ جَمْعٍ كُنْتَ فى المميّز بالخيار إنْ شِئْتَ أَفْرَدْتَهُ ، وإنْ شِئْتَ جَمَعْتَهُ وَذَلِكَ قوله تعالى : ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا ﴾ [1] فطِبْنَ لفظ الجمع ونفسًا تمييزٌ ، وَيَجُوزُ (أنْفُسًا) ، فمَن جَمَعَ حَمَلَ على الجمع الذى قَبْلَهُ ، ومَنْ وَحَّدَ فلأنّه لا يلتبسُ .

فأما قوله تعالى : ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ [2] فلا يجوزُ فى هذا التوحيد ، وإنْ كان قَدْ تَقَدَّمَهُ لَفْظُ الجمع ؛ لأَنَّهُ كان يلتبسُ لَوْ قال عَمَلًا كأنّ الكُلّ خَسِرُوا فى عَمَلٍ واحد فجمع للبس .

وَأَمَّا قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾ [3] فوحّد ؛ لأنّ الميم قَبْلَه قَدْ دَلَّتْ على الجمع ، فَلَمْ تحتج أَنْ تَقُولَ : أطفالًا .

* * *

---

(١) سورة النساء ٤/٤

(٢) سورة الكهف ١٠٣/١٨

(٣) سورة غافر ٦٧/٤٠

باب الاستثناء

وهو على ضَرْبَيْنْ : أَحَدُهُما أَنْ تخرج شيئًا ممّا أدْخَلْتَ فيه غيرَه نحو : جاء القومُ إلا زَيْدًا ، فَقَدْ أخْرَجْتَ زيدًا مما أَدْخَلْتَ فيه القوم ، أَوْ تُدْخِلَهُ فيما خَرَجَ مِنْهُ غيرُه تَقُولُ : ماجاءَ أَحَدٌ إلَّا زيْدًا أَدْخَلْتَ زيدًا فيما خَرَجَ مِنْهُ أحدٌ .

والمستثنى على ضَرْبَيْنِ مِنْ إيجابٍ ومنفيٍّ ، فإذا كانَ إيجابًا قُلْتَ : قام القومُ إلَّا زَيْدًا ، فالنَّصْبُ في (زيدٍ) لاغير ، والعاملُ فيه على قَوْلِ المُبَرِّدِ [١] إلَّا بتقدير : اسْتَثْنى [٢] قال أَبو على [٣] : وهذا خَطَأٌ مِنْ وُجُوه **أحدها** : أنّ معانى الحروف لا تَعْمَلُ ، إذْ لو عَمِلَتْ لقُلْتَ : مازَيْدًا على تقدير : أَنْفِي زيدًا والوجه **الثانى** : أنّ الكلامَ إذا كان جملةً واحدةً كان أَجْودَ من كَوْنِهِ جُملتين فعند أبى العباس الكلامُ جملتان : قام القومُ واسْتَثْنى زَيْدًا . **الثالث** : يَبْطلُ أنّ العاملَ استثنى إذا قُلْتَ : ماقامَ أَحَدٌ إلا زيدٌ فرفعتَ فلو كان باسْتَثْنى مَنْصُوبًا لكانَ النصبُ لا غير .

والوجه الرابع أنّك إذا قُلْتَ : قامَ القومُ غيرَ زيدٍ لو قَدَّرْتَ هاهنا استثناءً لكان الكلامُ على غَيْرِ ماوُضِعَ لَهُ ، **ووجه خامس** قوله : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾ [٤] فلو كان استثنى هاهُنا مقدّرًا لكان حرفُ العطف قد ثبتَ مع المفعول وَأَنْتَ لَا تَقُول : ضَرَبْتُ وَزَيْدًا ، فَقَدْ ثَبَتَ أنّ ماقاله أبو العباس لَيْسَ بصحيحٍ .

---

(١) معظم النحاة ينسبون إلى المبرد هذا القول والواضح من كتب المبرد أنه يقول غير ذلك ، وقد وضح هذه المسألة محقق المقتضب انظر : المقتضب وحاشيته ٣٩٠/٤ - ٣٩١

(٢) قال أبو حيان : وإذا انتصب مابعد (إلّا) على الاستثناء فالخلاف فى الناصب فقيل : النصب بـ (إلّا) نفسها ، ونُسب إلي سيبويه وقيل بما قبل إلا مِنْ فِعْلٍ وغيره بواسطة إلا ونسب إلى سيبويه وقيل بما قبلها من غَيْرِ واسطة إلّا وهو مذهب ابن خروف مستدلا عليه فى زعمه بكلام سيبويه . انظر : الارتشاف ١٣٣٨/٢ - ١٣٣٩ ، وانظر فى هذه المسألة : رصف المبانى ٩١ ، وشفاء العليل ٤٩٩/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٢٦/١

(٣) انظر : المسائل البغداديات ٥٩٣

(٤) سورة الحجر ٤/١٥

والعامِلُ عِنْدِ البصريين [١] الفعلُ بتوَسّط إلّا ؛ لأنّها قَوَّتْهُ فَأَوْصَلَتْهُ إلى المفعول وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ (زَيْدًا) فى هذا الباب ، وَتَجْعَلَ (إلّا) صفةً بمعنى غير فيكونُ مابَعْدَ إلّا على حَسَبِ ماقَبْلَها إنْ كان رفعًا فَرَفْعٌ ، وإنْ كان نَصْبًا فَنَصْبٌ وإنْ كان جرًّا فَجَرٌّ .

والفَرْقُ بَيْنَ أَنْ تكونَ صِفَةً ، وَبَيْنَ أَنْ تكونَ استثناءً ، أنّها فى الاستثناء خارجة عن حُكم الأوّل ، وإذا كانَتْ صِفَةً ، فالحكم فيها وفيما بَعْدَها واحدٌ ؛ لأنّ الصفةَ والموصُوفَ لا يَخْتلفانِ تَقُولُ فى (إلّا) إذا كانت صفةً : قام القومُ إلا زيدٌ ، وكان يجبُ أَنْ تَرْفَعَ (إلَّا) ؛ لأنّها هى الصفة إلَّا أنّها حَرْفٌ ، فَنُقِلَ الإعْرَابُ مِنْها إلى مابَعْدَها ، لأنَّهُ اسْمٌ ، كما أُعْرِبَتْ غَيْرُ بإعرابِ الاسْمِ الواقع بَعْدَها ، لأنَّها اسْمٌ ، فَأَمْكَنَ فيها ذَلِكَ .

فإنْ كانَ الاستثناءُ مِنْ منفيٍّ قُلْتَ : ماقامَ أحدٌ إلَّا زيدٌ ، فالبدلُ أَجْوَدُ والنصبُ جائِزٌ على الاستثناء ، لأنّ الكلام قد تَمّ فى النفى كما تمّ فى الإيجاب .

وقد تكون (إلّا) غيْرَ عاملةٍ [٢] ، وهو أَنْ يكونَ مابَعْدها مَعْمُولًا لما قَبْلَها نحو : ماقامَ إلا زَيْدٌ ، وَماضَرَبْتُ إلّا زَيْدًا ، ومامَرَرْتُ إلا بِزَيْدٍ ، فـ (إلاّ) لم تَعْمَلْ شيئا ، وإنّما الاسْمُ عَمِلَ فيه ما قَبْلَهُ مِنْ قامَ ، وَضَرَبْتُ ، والباء .

فإنْ قَدَّمْتَ المستثنى لَمْ يَكُنْ إلَّا النصبُ ، وذلك قولك : مالى إلَّا أباكَ صَدِيقٌ فَنَصْبُهُ على الاستثناءِ ، ويَبْطُلُ البدلُ ؛ لأنّه تابعٌ ، فلا يكون قَبْلَ المتبوعِ ، وَتَقُولُ : لا إله إلَّا اللهُ ، وإلَّا اللهَ فالرفعُ على مَوْضعِ لا ، والله بَدَلٌ من إله ؛ لأنّ تقديرَ البدلِ أَنْ يقعَ مَوْقِعَ المبدل مِنْهُ ، وَلَوْ أَوْلَيْتَ (لا) اسْمَ الله تعالى لَمْ يَجُزْ ؛ لأنّها لا تَلِى المعارِفَ ، والنصبُ على الاستثناءِ .

---

(١) انظر : الإنصاف ١/٢٦٠ - ٢٦٥

(٢) انظر فى الاستثناء المفرغ : المساعد ١/٥٥٣ - ٥٥٤ ، والأشمونى ٢/١٤٩ - ١٥٠ ، والتصريح ١/٣٤٨ ، والارتشاف ٢/١٣٣٥

فإنْ قَالَ : ماجاءنى مِنْ أحدٍ إلَّا زيدٌ ، فلا يَخْلُو بأن يُبْدَلَ زَيْدٌ مِنْ أحدٍ مِنْ قبلِ أَنّ (مِنْ) لاتُزادُ فى الأَعْلَامِ لاسْتِغْرَاقِ الجنس ، وَأَيْضًا لايجوزُ أَنْ يُزاد فى الواجبِ ، ولكنْ تَنْصِبُ زَيْدًا على الاستثناء ، وترفعُهُ على البَدَلِ مِنْ موضع أحدٍ .

فإنْ قُلْتَ : ما رَأَيْتُ أحَدا يَقُول ذلك إلَّا زَيْدًا ، لَمْ يَجُزْ فى زَيْدٍ إلَّا النَّصْبُ [١] ولو قُلتَ : ماظَنَنْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذلك إلَّا زَيْدٌ [٢] لجاز ، وإنّما جَازَ ذلك فى ظَنَنْتُ لأنّ مَنْ راعى اللفظَ نَصَبَ ، ومَنْ راعى المعنى أَلْغَى ظَنَنْتُ فَرَفَع ، وأَبْدَلَ من المضمر فى يَقُولُ ، كأنّه قال : ماأحدٌ يقولُ ذلك إلّا زيدٌ .

وأمّا رَأَيْتُ فإنّهم راعوا فيها اللفظ دون المعنى ؛ لأنّها ليس مما تلغى ، فَنَصَبُوا لاغَيْر ، فإنْ قُلتَ : ماأَحَدٌ أَكَلَ الخبزَ إلا زَيْدًا لَمْ يَجُزْ فيه إلّا النصبُ ؛ لأنّ النفى قَدْ عادَ إلى الإيجاب ، فكأنّك قُلْتَ : الناسُ أكلوا الخبزَ إلا زيدًا .

وقد يُستثنى مِنْ المستثنى مِنْهُ فَيَقُولُون : لى عِنْدَهُ عَشْرَةٌ إلَّا خَمْسَةً [٣] إلَّا أَرْبَعَةً إلَّا ثَلَاثَةً ، وَأَصْلُ هذا أَنْ يَكُونَ المستثنى نُقْصَانًا من الأوّل ، والاستثناءُ بَعْدَهُ زيادةٌ على الأوّل ، فإذا قُلْتَ : لَهُ عِنْدِى عَشْرَةٌ إلَّا خَمْسَةً ، فقد اعْتَرَفَ بِخَمْسَةٍ ، فإذا قُلْتَ : إلَّا أربعةً زِدْتَها على الخمسةِ فَصَارَ تِسْعَةً ، فإذا قُلْتَ : إلّا ثلاثةً نقصْتَها من التسعة ، فَبَقِيَتْ ستةٌ ، فإذا قُلْتَ : إلَّا اثنين زِدْتَها على الستة .

---

(١) أجاز سيبويه فى هذا المثال النصب والرفع ولذلك يقول : وتقول مامررْتُ بأحدٍ يقول ذلك إلا عبد الله ، وما رأيتُ أحدا يقول ذلك إلا عبد الله ، وما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زَيْدًا . هذا وجه الكلام وإن حملته على الإضمار الذى فى الفعل فقلتَ : مارأيت أحدًا يقولُ ذلك إلا زَيْدٌ ورفعت فجائزٌ حسن . انظر : الكتاب ٣١٢/٢

(٢) قال سيبويه : وكذلك ماأظنُّ أحدا يقول ذلك إلا زَيْدًا وإن رَفَعْتَ فجائز حسنٌ ، وكذلك ماعلمتُ أحدًا يقول ذلك إلا زَيْدًا وإنْ شئت رفعت . انظر : الكتاب ٣١٣/٢

(٣) قال أبو حيان : وفى الاستثناء من العدد ثلاثة مذاهب : أحدها أنه يجوز مطلقا وهو اختيار شيخنا أبى الحسن بن الضائع وقال الأخفش فى الأوسط تقول : مَرّ بى عشرة إلا واحدًا ولو قلت : =

وهكذا تَفْعَلُ فى أَشْباهِ هذا يكونُ الاستثناءُ الأوّلُ نقصانًا مما مَعَكَ والثانى : زيادةً عَلَيْهِ ، فإنْ قُلْتَ : ماجاءَنِى إلَّا زَيْدًا إلّا عَمْرًا (١) تَنْصِبهُما أَوْ تَرْفَعُهُما ، لم يَجُز ، أمّا النصبُ فَلِئلا يَبْقَى الفعلُ بلا فاعلٍ ، وأمّا الرفعُ فَفِعْلٌ واحدٌ لا يكونُ لَهُ فاعلانِ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ ، ولا تَثنيَةٍ ، فإِنْ جِئْتَ بالواوِ جَازَ رَفْعُهُما وإنْ لم تجىء بالواو رَفَعْتَ أَحَدَهُما ، وَنَصَبْتَ الآخر ، فالذى تَرْفَعُهُ هو الفاعل ، والآخرُ المستثنى .

فإن قَدّمتَ المستثنى فَقُلْتَ : ماجاءَنى إلَّا أَبَاك أَحَدٌ (٢) ، لَمْ يَجُزْ فيه إلَّا النَّصْبُ ، مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ كان مِن قَبْلِ التقديم يَجُوزُ رَفْعُهُ على البدلِ (مِن أحدٍ) ، وَيُجوزُ النصبُ على الاستثناءِ ، فإذا تقدمَ بَطَلَ البدلُ ، لأنّه تابعٌ ، والتابع لايكون قَبْلَ المتبوع .

فإنْ كانَ المستثنى مِنْ غَيْرِ الجنس ، فالأَجْوَدُ النَّصْبُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ على لُغَةِ بنى تميمٍ (٣) وَذَلِكَ قَوْلُك : ماجاءَنى أَحَدٌ إلَّا حِمارًا .

ومالَهُ ابنٌ إلّا بِنْتًا ، وَيَجُوزُ رَفْعُ هَذَا فَحُجّةُ مَنْ نَصَب أنّ البدلَ لا يَصْلُحُ فى هَذَا إلَّا على الغَلَطِ ، فَأَشْبَهَ المُوجبَ ، فكما لا يَجُوزُ أَنْ تُبْدِلَ فى الواجبِ ، لأنّه لا مَعْنَى لَهُ فكذلك لا تُبْدِلُ مما كانَ مِنْ غَيْرِ الجنس ، وحُجَّة

= مَرّ بى رجالٌ إلا واحدا لم يجز والثانى : المنع مطلقا وهو اختيار ابن عصفور والثالث التفصيل بين أن يكون المستثنى عقدًا ، فلا يجوز نحو قوله عندى عشرون إلا عشرة ، أو غير عقد فيجوز نحو : له عندى عشرة دراهم إلا اثنين . انظر : الارتشاف ١٣٣٢/٢

(١) يقول سيبويه : هذا باب تثنية المستثنى وذلك قولك : ماأتانى إلا زَيْدٌ إلا عمرًا ولايجوز الرفع فى عمرو منْ قِبَل أن المستثنى لايكون بدلًا من المستثنى .. وإن شئت قلتَ : ماأتانى إلا زَيْدًا إلا عمرو . انظر : الكتاب ٣٣٨/٢

(٢) قال سيبويه : هذا باب مايقدّم فيه المستثنى وذلك قولك : مافيها إلا أباك أحدٌ ، ومالى إلّا أباك صديقٌ وزعم الخليل رحمه الله أنّهم حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بَدَلا ولا يكون مُبْدَلًا منه . وانظر : الكتاب ٣٣٥/٢

(٣) قال سيبويه : هذا بابٌ يختار فيه النصب لأنّ الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : مافيها أحد إلا حمارًا جاءوا به على معنى : ولكنّ حمارا .. وأما بنو تميم فيقولون لا أَحَدَ فيها إلّا حمارٌ أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ . انظر : الكتاب ٣١٩/٢ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١٣٤٤/٢

مَنْ أَجَازَ البَدَلَ فيما كانَ مِنْ غَيْرِ الجنس مِنْ **ثَلاثَةِ** أوجه : أنْ يَكُونَ لمّا كانت هذه الأشياء مما يُؤنَسُ بها كما يُؤنس بالأناسى أُبْدِلَ مِنْهُ .

والثانى : أَنْ يكونَ معناه : ما جَاءَنِى شىءٌ ، فَيَدْخُلُ فيه الناسُ وَغَيْرُهُم ، ثُمَّ اسْتَثْنَى بَعْضَ ماكانَ يَحْتَمِلُ الكلامَ . **والثالث** : أَنْ يَكُونَ جَاءَ هذا على السَّعَةِ كما قَالُوا : عِتابُك السَّيْفُ ومعاتبتُك الشتمُ أَىْ هذا يَقُومُ مقامَ عتابِكَ .

وَأَمَّا قوله : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [١] فَيَحْتَمِلُ أَرْبَعَةَ أوجهٍ [٢] **أَحَدُها** : أَنْ يكونَ (عاصِمٌ) فاعلًا و (مَنْ رَحم) فاعلًا أَيْضًا فيكونُ قد اسْتَثْنَى مِن الجنس .

الثانى : أَنْ يكونا مَفْعُولَيْنِ فيكون قَدِ استثنى مِن الجنس أَيْضًا ، **والثالث** : أَنْ يكونَ الأولُ فاعِلًا (وَمَنْ رَحِم) بمعنى المرحوم فيكون من غَيْرِ الجنس **والرابع** : أَنْ يكونَ الأوّل مفعولًا والثانى فاعِلًا بمعنى راحم ، فيكون من غير الجنس أَيْضا .

والاستثناءُ مِنْ غَيْرِ الجنس يُسَمَّى مُنْقَطِعًا والبَصْرِيُّونَ يُقدّرونَ إلّا فى المنقطع بـ (لكِن) ، والكوفيون بـ (سِوى) ، وإنَّما قدّرَهُ البصريون بـ (لكن) ؛ لأنّ مابَعْدَ لكِنْ أبدًا يُخالف ماقَبْلَها فى النفى والإيجاب

فلمّا كان هذا الاستثناءُ مُخالِفًا لِمَا قبلَهُ شَبَّهُوهُ بـ (لكنّ) من هذا الوجه ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكون المستثنى منصوبًا بـ (لكِنّ) ؛ لأَنَّه لو كان منصوبا بـ (لكنّ) لَكَانَ يَحْتَاجُ إلى خَبَرٍ .

وَتَقُولُ : لِىَ عَلَيْهِ دِرْهمٌ غيرَ قيراطٍ ، فَمَنْ رَفَع فَعَلى الوَصْفِ معناه : دِرْهَمٌ تامٌ ، ومَنْ نَصَبَ فعلى الاسْتِثْنَاءِ ، فَإِنْ قُلْتَ : غَيْرُ زائفٍ لم يَجُز إلّا الرفع لأنّ الاستثناءَ لا مَعْنَى لَهُ ، لايجوز : إلا زائفًا .

---

(١) سورة هود ١١/٤٣

(٢) قال سيبويه : هذا باب مالا يكون إلا على معنى ولكنّ فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ أى ولكنّ مَنْ رحم . انظر : الكتاب ٢/٣٢٥ ، وانظر : أيضا الأصول ١/٢٩٠ - ٢٩١

وَلَوْ قُلْتَ : لَهُ عَلَيّ عَشْرَةٌ إلَّا ثَلاثَةً (١) جاز ، وَلَوْ قُلْتَ : إلَّا تسعةً لم يَجُز ؛ لأنّكَ قَدِ اسْتَثْنَيْتَ كثيرًا ، وثَبّتَّ القليل ، وكذلك لا يَجُوزُ : جاءنى زيدٌ إلّا عَمْرًا ، لأنّ الاستثناءَ لا يَكُونُ إلّا بَعْضًا مِنْ كُل ، وعمرٌو لا يكونُ بَعْضًا لِزَيْدٍ .

وَقَدِ اسْتُثْنِىَ بالكلم الثلاث الاسْمِ ، والفعلِ والحَرْفِ ، فالاسم : غَيْرُ وسِوَى ، والحرف : إلَّا وحاشا وَخَلا ، والفعلُ لَيْسَ ولَا يكُون ، وحاشا ، وخلا ، وعدا فذلك عشرة ، وأصلها كُلُّها (إلّا) ؛ لأنّها تَلْزَمُ الاستثناءَ لا تُفارِقُهُ وغيرُها يكونُ لَهُ معانٍ غيرَ الاستثناء ، فَوَجْهُ مشابهةِ غَيْر وسوى بـ(إلا) من جهة أنّ مابَعْدَ غير يخالفُ ماقبلها ، كما إلَّا كذلك .

وإعرابُ (غير) (٢) فى نَفْسِها إعرابُ الاسْمِ الواقع بَعْدَ إلّا تَقُولُ : جَاءَ القومُ إلّا زيدًا فتنصبُ ، فإذا جِئْتَ بِغَيْر قُلْتَ : جَاء القومُ غيرَ زَيْدٍ ، فتنصب غَيْرًا كما تَنْصِبُ زيدًا بَعْدَ إلّا ، وكان القياسُ فى (سِوى) (٣) أَنْ يكون كغير إلّا أنّهم لَوْ أَعْرَبُوهَا كما أَعْرَبُوا غيرًا لتمكّنت فى الاسمية ، وهى لم تستعمل إلّا ظرفًا .

وأمّا (حاشا) فهى عِنْدَ سيبويه (٤) حرفٌ ، ودليلُه أنّها تُعلّقُ الفعل كما تعلقُهُ حروفُ الجر إذا قُلْتَ : قُمتُ إلى زيدٍ ، وغيرُهُ (٥) يجعلُها فِعْلًا وحُجَّتُهُ

---

(١) انظر : الإرتشاف ١٣٥٧/٢ - ١٣٥٨ ، والأصول ٣٠٤/١

(٢) قال سيبويه : هذا باب غَيْر اعلم أن غَيْرا أَبدًا سِوَى المضاف إليه ولكنه يكون فيه معنى إلّا فَيُجْرَى مُجرى الاسم الذى بعد إلّا ، وهو الاسم الذى يكون داخلًا فيما يخرج منه غيره وخارجا مما يدخلُ فيه غيره انظر : الكتاب ٣٤٣/٢

(٣) قال سيبويه : وأما أتانى القومُ سواك ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك : أتانى القوم مكانكِ ، وما أتانى أحد مكانك ، إلّا أنّ فى سواك معنى الاستثناء . انظر : الكتاب ٣٥٠/٢

(٤) انظر : الكتاب ٣٤٩/٢ ، وانظر : أيضا التصريح ٣٦٥/١ ، والأشمونى ١٦٥/٢ ، وجواهر الأدب ٥٢٤ ، والجنى الدانى ٥٦١ ، ورصف المبانى ١٧٨ - ١٧٩

(٥) ذهب بعض الكوفيين والمبرد والفراء إلى أنّها فعل ناصب للاسم بعدها . انظر : رأى المبرد فى المقتضب ٣٩١/٤ ، والفراء فى رصف المبانى ١٧٩ ، والمغنى ١٢٢/١ ، والأشمونى ١٦٥/٢

أنّ العربَ قالَتْ : وما أُحاشى مِن الأقوام ، فَجَعَلُوا الهاءَ مستقبلا ، وأنّهم حَذَفُوا منها ، والحذفُ يكونُ فى الأَفْعَالِ ، وأنّهم أَوْلَوْها حرف الجر فى قوله ﴿ حَشَ لِلَّهِ ﴾ (١) .

فَأَمَّا قولهم (يُحاشى) فَلَيْسَ فيه دَليلٌ ، لأنّه لَيْسَ هذا مستقبلا لِحاشا ، وإنّما هُو كَقَوْلِكَ : حَوْقَل الرجلُ إذا قَالَ : لا حَوْلَ ولا قوة .

وأمّا حَذْفُهُم فَقَد حُذفت من الحروف يُقال : رُبّ رَجُلٍ ورُبَ بتخفيف الباء وتشديدها .

وَأَمَّا (خَلاَ) فَقَدْ حَكَى سيبويه (٢) فيه الفعلية والحرفية ، فمَن يَجعل حاشا وخلا وعدا أَفْعالًا ينصبُ مابَعْدَهُنّ ، ومَنْ جَعَلَها حروفا يَجر مابَعْدَهُنّ : فإذا أَدْخَلْتَ (ما) فَقُلْتَ : ماخَلا ومَاعَدا ، نَصَبْتَ (٣) ؛ لأنّ (ما) مصدرية فلا توصلُ إلّا بفعلٍ ، وَقَدْ حكى الأخفشُ (٤) فيها الحرفية ، فجعلَ (ما) زائدة ، فيجوزُ فيها النصبُ والجرُّ .

وأمّا لَيْسَ ، ولا يكون فَفِعْلانِ (٥) لا غَيْر تَقُولُ : جاءونى لَيْسَ زَيْدًا ولا يكونُ عمرًا ، والمعنى لَيْسَ بَعْضُهُم ، ولايجوزُ إظهارُ الاسْمِ فى الاستثناءِ مِنْ وَجْهَيْنِ أحدهما : أنّ بَعْضَهُم واقعٌ مَوْقِعَ (إلّا) ، و (إلّا) لاَ تَنْصَرِفُ بأَنْ تُضْمَرُ وتُظهَرُ ، والثانى : أَنَّه لو أظهرنا بَعْضَهُم لكُنّا قَدْ أَقَمْنا لَيْسَ واسمَها مقامَ إلّا التى هى حرفٌ ، فَلَمْ يَجُزْ وهى حَرْفٌ أَنْ يَقُومَ مقامَهَا شيئان .

---

(١) سورة يوسف ٥١/١٢

(٢) انظر : الكتاب ٣٤٨/٢ - ٣٤٩

(٣) انظر : الارتشاف ١٣٦٧/٢ ، والكتاب ٣٤٩/٢

(٤) انظر : رأى الأخفش فى شرح الكافية للرضى ٢٢٩/١ ، والمساعد ٥٨٥/١ ، والارتشاف ١٣٦٧/٢

(٥) هذا باب لايكون وليس وما أشبههما فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإنّ فيها إضمارا ، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء ، كما أنّه لايقع معنى النهى فى حَسْبك إلا أن يكون مبتدأ . انظر : الكتاب ٣٤٧/٢ ، وانظر : أيضا التصريح ٣٦٢/١ ، والغرة لابن الدهان ١٨٦/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٥٠/١

فأمّا قوله : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ ﴾ (١) قرئ بالرفع (٢) والنصب والجرّ فَمَنْ رَفَعَ فعلى الوصفِ للقاعدين ، وَمَنْ نَصَبَ فعلى الاستثناء ، وَمنْ جرَّ فَعَلى الوصف للمؤمنين وقوله : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ (٣) يقرأ بالرَّفع (٤) والنَّصْبِ والجر ، فَمَنْ رَفَعَ فعلى موضع (من إلهٍ) ، ومَنْ جَرّ فَعَلى أنّه وَصْفٌ لَهُ ، وَمَنْ نَصَبَ فعلى الاستثناء .

وقوله : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) يُقْرَأُ بالجَرِّ والنصب (٦) الجرّ من وجهين أحدهما : بَدل من الذين أَوْ وَصْفٌ لَهُ ، والنَّصْبُ مِنْ وَجْهَيْنِ : حالٌ واستثناءٌ ، فأما قوله : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ ﴾ (٧) فالنصب هو الوجه، وقد رُوى عن الخليل الرفع ، وهو ضعيف ، لأن المضمرات

(١) سورة النساء ٩٥/٤

(٢) قال ابن مجاهد : واختلفوا فى رفع الراء ونصبها من قوله : (غير أولى الضرر) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة برفع الراء ، وقرأ نافع والكسائى وابن عامر نصبًا . انظر : السبعة لابن مجاهد ٢٣٧ ، والكشف ٣٩٦/١ - ٣٩٧ ، والحجة لابن خالويه ١٢٦ ، والمبسوط ١٨١ ، والنشر ٢٥١/٢ ، وأما قراءة الجر فهى للأعمش وأبو حيوة . انظر : البحر ٣٣٠/٣

(٣) سورة الأعراف ٨٥/٧

(٤) قال ابن مجاهد : واختلفوا فى الرفع والخفض من قوله : ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ فقرأ الكسائى وحده خفضًا ، وقرأ الباقون رفعًا فى كل القرآن . انظر : السبعة لابن مجاهد ٢٨٤ ، والكشف ٤٦٧/١ ، والمبسوط ٢١٠ ، والنشر ٢٧٠/٢ ، والحجة لابن خالويه ١٥٧ ، وقراءة النصب لعيسى بن عمر على الاستثناء . انظر : البحر ٣٢٠/٤

(٥) سورة الفاتحة ٧/١

(٦) قال ابن مجاهد : واختلفوا فى قوله : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ قرأ بخفض الراء نافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى واختلفوا عن ابن كثير أنه كان يقرأ ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ بالنصب وروى أيضا عن ابن كثير الكسر . انظر : السبعة لابن مجاهد ١١١ - ١١٢ ، وقراءة النصب فى (غيرَ) هى قراءة عمر وابن مسعود وعلى وعبد الله بن الزبير انظـــر : البحر ٢٩/١

(٧) سورة البقرة ٢٤٩/٢

لا تُوصف ، وأما قوله ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ﴾ (١) فمن رفع (٢) ، فلأن قبله فعلا منفيا وهو قوله : ﴿ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ ﴾ إلا أمرأتُك بدل منه ، ومن نصبَ فلأنّ قبله فعلًا موجبا .

* * *

(١) سورة هود ٨١/١١

(٢) قال ابن مجاهد : واختلفوا فى نصب التاء ورفعها من قوله : ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ ﴾ فقرأ ابن كثير وأبو عمرو : ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتُكَ ﴾ برفع التاء وقرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائى نصبا . انظر : السبعة لابن مجاهد ٣٣٨ ، والحجة لابن خالويه ١٩٠ ، والمبسوط ٢٤١ ، والكشف ٥٣٦ ، والنشر ٢٩٠/٢

[باب الجـــر]

والجرُّ يَكُونُ بشيئين أحدهما : انضمامُ حَرْفٍ إلى اسمٍ والثانى : إضافةُ اسمٍ إلى اسمٍ ، والحروف التى يُجَرُّ بها معدودة وهى : مِنْ ، وإلى ، وعَنْ ، وَعَلى ، وفى ، ورُبَّ ، وحتى إذا كانت غاية ، والباءُ ، والكافُ ، واللام الزوائد ، والواو والتاء فى القسم ، وَمُنْذُ وَمُذ .

ومعانى هذه الحروف مختلفةٌ فأولها (مِن) وهى على أَرْبَعَةِ أقسام لابتداء الغاية نحو : خَرَجْتُ مِنْ بغدادَ إلى الكوفة ، وللتبعيض : أَخَذْتُ دِرْهمًا من الكيس ، ومُبَيِّنةٌ تبين الصفة ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾ [١] وباب عِلْم ما الكلم مِن [٢] العربية وَتَقْديرُهُ : واجتنبوا الرجسَ الذى هو وَثَنٌ ، والكلم التى هِىَ عربية .

وزائدة وَهِىَ عِنْدَ سِيبويه [٣] تُزادُ فى النفى دُون الإيجاب تَقُولُ : ما جاءنى مِن أَحَدٍ ، ولا يَجُوز عِنْدَهُ : جاءنى مِنْ أَحَدٍ ، والأخفشُ [٤] يُجِيزُهُ ، وقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[٥] (مِنْ) هنا للتبعيض [٦]عِنْدَ سِيبويه ؛ لأنّ المُكفَّرَ بعضُ السيئات هاهُنا،وَعندَ الأخفش [٧] هى زائدة . زيدٌ أَفْضَلُ من عمرٍو لابتداء الغاية والمعنى ابتداء فَضْلِهِ مِن هذا المكان .

وقوله : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ ﴾ [٨] فَمِنْ الأولى

(١) سورة الحج ٣٠/٢٢

(٢) انظر : الكتاب ١٢/١

(٣) انظر : الكتاب ٢٢٥/٤

(٤) انظر : رأى الأخفش فى معانى القرآن ١٠٥/١ و ٢٢٥/٢ ، وانظر : أيضا البغداديات ٢٤٢ ، والمقتصد ٨٢٤/٢ ، ورصف المبانى ١٤٩ ، وكتاب الشعر ٢٢٥/١

(٥) سورة البقرة ٢٧١/٢

(٦) انظر : الكتاب ٢٢٥/٤

(٧) انظر : معانى القرآن للأخفش ١٠٥/١

(٨) سورة النور ٤٣/٢٤

لابتداء الغاية لا غَيْر ، والثانية تَحْتَمِلُ وجهين : التبعيضُ وابتداء الغاية ، وَمِنْ بَرَدٍ على وجهين للتبعيض ، وَمُبَيِّنَة تُبَيِّنُ الصفة .

﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ ﴾ [١] عِنْدَ الأخفش هي زائدة ، وَغَيْرُهُ يَجْعَلُها مُبَعِّضَةً ، فإنْ قِيلَ كَيْفَ يُبَعِّضُ ذلك ، والواجب أَنْ يَغُضُّوا جميعَ الأبصار ، وإنَّما جاز ذلك مِنْ حَيْثُ أنّهم نُهُوا أَنْ يَنْظُرُوا إلى ماحرّم الله عَلَيهْم دُون ماأَحَلّ لهم .

(إلى) وهى لانتهاءِ الغايةِ [٢] كقولك : خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ إلى البَصْرَةِ ، فابتداء سَيْرِكَ بَغْدادُ ، وانتهاؤُهُ البصرة ، وجائِزٌ أَنْ يكونَ دَخَلْتَ البصرةَ ، وجائز أَنْ يكونَ بَلَغْتَها وَلَمْ تَدْخُلْها ، فما جَاءَ فى التنزيل وَقَدْ دَخَلَ الحدُّ فى المحدود قوله : ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ [سورة المائدة : ٦] فالمرافق داخِلَةٌ فى الغسلِ ، ومما لَمْ يَدْخُلْ قوله : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْـلِ ﴾ [٣] فالليلُ غيرُ دَاخِلٍ فى الصيام .

ومنها (عَنْ) [٤] وَهِيَ على ضَرْبَيْنْ اسمٌ وحرفٌ ، فإذا دَخَل عَلَيْها مِنْ فهى اسمٌ ، ومابقى حَرفٌ ومعناها المجاوزةُ تَقُولُ : رَوَيْتُ عن النبيّ عليه السلام أَىْ : جاوَزَ مِنْهُ إليّ الخَبَرُ .

ومنها (مَعَ) [٥] وهى على ضَرْبَيْنِ : أيضا إذا دَخَلَتْها (مِنْ) كانت اسْمًا ، وإذا لَمْ تَدْخُلْها مِنْ كانت حَرفًا وهذا مَذْهَبُ أبى على ، وأمّا غيره فيجعلها

---

(١) سورة النور ٣٠/٢٤

(٢) قال سيبويه : وأما إلى فمنتهى الغاية تقول : من كذا إلى كذا . انظر : الكتاب ٢٣١/٤ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١٥٦٣/٣ ، والمساعد ٢٣٥/٢ ، ورصف المبانى ٨٠ - ٨٢

(٣) سورة البقرة ١٧٨/٢

(٤) قال سيبويه : وأما (عَنْ) فلما عدا الشيء ، وذلك قولك : أَطْعَمَهُ عَنْ جُوع جعل الجوع منصرفا تاركا له قد جاوزه . انظر : الكتاب ٢٢٦/٤

(٥) انظر فى مع : رصف المبانى ٣٢٨ ، والجنى الدانى ١٢٢ ، والكتاب ٤٢٠/١

اسْمًا على كُل حال ، ويُستَدَلُّ بفتح آخِرِها ، ولو كانت حرفًا لم تُبْنَ على الفتح إلَّا بعلَّةٍ ، ولَيْسَ هاهنا عِلَّةٌ توجب ذلك واستدل أبو على بسكونها فى قول الشاعر :

[الوافر]

فَرِيشِى مِنْكُمْ وَهَواى مَعْكُم وإِنْ كانَتْ زِيارَتُكُم لِمامَا [1]

قليل ، ومعنى مع المصاحبة .

ومنها (على) [2] وهى على ثلاثةِ أَوْجُهٍ إذا كانت مِنْ علا يَعْلُو فهى فِعْلٌ ، فإذا دَخلَ عَلَيْها (مِنْ) فهى اسمٌ [3] ، وما بَقِىَ حَرْفٌ وهى التى تُوصِلُ معنى الفعل إلى الاسْمِ بِتَوسطها

ومنها (فى) [4] وهى للوعاءِ تَقُولُ : المالُ فى الكيسِ أَىْ هو وعاؤُهُ ، وقد يتسعُ بها فَيُقالُ : فلانٌ ينظرُ فى العلمِ .

---

(١) البيت منسوب لجرير فى الديوان ٣٨١ ، والنهاية لابن الخباز ٢٢٤/١ ، والتصريح ٤٨/٢ ، ومنسوب للراعى النميرى فى ملحقات ديوانه ٣١١ ، والكتاب ٢٨٧/٣ ، وبلا نسبة فى معانى القرآن للزجاج ٨٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٤٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٥١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٧٠/٢ ، والأشمونى ٢٦٥/٢ ، ومقاييس اللغة ٤٦٧/٢ ، والجنى الدانى ٣٠٦ ، وكشف المشكل ٥٥٩/١ ، وأوضح المسالك ١٤٩/٣ ، وابن يعيش ١٢٨/٢ ، واللسان (مع) ٤٢٣٤/٦

(٢) انظر فى (على) الجنى الدانى ٤٧٣ ، والأشمونى ٢٢٦/٢ ، والارتشاف ١٥٦٥/٣ - ١٥٦٦

(٣) قال المالقى : اْعلم أن (على) على ثلاثة أقسام : قسم تكون اسما ، وقسم تكون فعلا ، وقسم تكون حرفا ، فإذا كانت اسما فذلك بدخول حروف الجر عليها ... وإذا كانت فعلا فمضارعه يعلو ومصدره عُلُوًّا ، .. وهى حرف جر للأسماء ومعناها العلو كقولك : طلع فلانٌ على السقف . انظر : رصف المبانى ٣٧١ - ٣٧٢

(٤) قال سيبويه : وأما (فى) فهى للوعاء تقول : هو فى الجراب ، وفى الكيس ، وهى فى بطن أُمّه ، وكذلك : هو فى الغُلّ ؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له . انظر : الكتاب ٢٢٦/٤ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١٥٥٨/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٦/٣ ، وأدب الكاتب ٤١٢ ، والجنى الدانى ٩٩ ، ورصف المبانى ٣٨٨

ومنها (رُبّ) وهى على ثلاثةِ أقسام : قِسْمٌ يَدْخُلُ على النكرةِ [١] كقولك : رُبّ رَجُلٍ أَكْرَمْتُهُ ، ولا تَدْخُلُ على المعرفةِ مِنْ قِبَلِ أنّ تقليل الشيء يُقارِبُ نفيهُ وأنت لا تنفى المعارفَ بِلا . والثانى من أقسام (رب) [٢] أَنْ تقول : رُبَّهُ فتضمر قَبْلَ الذكرِ على شَرِيطةِ التفسير ، وإنّما دَخَلَتْ على الضميرِ ، وهى لا تَدْخُلُ على المعارف من قِبل أَنَّه لا يَرْجعُ إلى مَذْكُورٍ فَأَشْبَهَ النكرةَ ، وَعَوْدُ الضمير على ثلاثةِ أقسام هذا **أحدها** ، **والثانى** أَنْ يَعُودَ إلى مذكورٍ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، **الثالث** : أَنْ يعودَ وإِنْ لم يَكُنْ قَبْلَهُ مايَعُودُ إليه للعِلْمِ بذلك كقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [٣] يعنى القــــرآن ، و ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ ﴾ [٤] يعنى الشمس .

الثالث : أن تُكفّ رُبّ [٥] بما كقولك : رُبَّما قَامَ زَيْدٌ ، وإنّما أَدْخَلُوا عَلَيْها (ما) لِيَلِيها مَالَمْ يَكُنْ يليها وهو الفِعْلُ ، ولا يكونُ هذا الفِعْلُ إلّا ماضيا ؛ لأنّك إنّما تُقَلِّلُ ماثبَتَ دون مالَمْ يثبتْ ، إذ لا فائدةَ فى تقليلِ مالَمْ يَقَعْ .

فأمّا قوله : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [٦] فأَوْلَاها المستقبل ففيه ثلاثة أوجهٍ **أحدها** ماقالَه ابْنُ السَّرَّاج [٧] : تُقَدَّرُ كان فَيَكُون المعنى : ربما كانَ يَوَدُّ

---

(١) قال أبو حيان : ومجرور (رُبّ) نكرة ، وضمير ، ولا يُجَرّ معرفا بأل وأجاز ذلك بعضهم . انظر : الارتشاف ١٥٧٢/٣

(٢) انظر فى (رُبّ) : المساعد ٢٨٥/٢ ، والمقتضب ١٣٩/٤ ، والأصول ٤١٦/١ ، وحروف المعانى للزجاجى ١٤ ، ورصف المبانى ١٨٨ - ١٩٤

(٣) سورة يوسف ٢/١٢

(٤) سورة ص ٣٢/٣٨

(٥) هذه الوجوه والآراء التى ذكرها الواسطى انظرها فى : الأصول ٤١٨/١ - ٤١٩

(٦) سورة الحجر ٢/١٥

(٧) انظر : الأصول ٤١٩/١ - ٤٢٠

الذين كَفَرُوا ، **والثانى** ما قَالَهُ الرُّمانى [١] : لمّا كانَ الله صادِقًا فيما وَعَدَ جَرَى ذلك مَجْرَى الماضى .

الثالث : ما قَالَهُ أبو على [٢] : هو على حكاية الحال كأنّه حكى كما قال الله تعالى : ﴿ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ [٣] فَنَحْنُ نُشِيرُ الساعةَ إلى شيءٍ قَدْ مَضَى وقَبْلَ هذا كان مشارًا إلَيْهِ .

وَ(رُبّ) عِنْدَ الأكثر حرفُ جَرٍّ [٤] ، وَيُبْتَدأُ بها [٥] ، لأنّها تُشْبِهُ لا ، فَجُعِل لها صَدْرُ الكلام لِذَلك ، وَقَدْ تُحْذَفُ إحدى البائين ، وَلَيْسَ يحذفُ من الحروف إلّا أَنْ تكون مضاعفةً فى الأكثر .

وَقَدْ حُكِيَ عن الأخفش [٦] أنّ (رُبَّ) اسمٌ ، وَيَلْزَمُ المجرورَ بَعْدَ رُب الصفةُ [٧] عِوَضًا مِنْ حَذْفِ الجواب تَقُولُ : رُبّ رَجُل أَكْرَمْتُهُ وتقديرُهُ : رُبّ رَجُلٍ جَاءَنى ، فأكرمته بَدَلٌ مِنْ جاءنى ، وَأَكْثَرُ مايَجِيءالجوابُ محذوفا يُستغنى عنه بالصفة .

---

(١) هو على بن عيسى بن على بن عبد الله أبو الحسن الرمانى صنف : التفسير وشرح أصول ابن السراج وشرح كتاب سيبويه وغير ذلك توفى سنـــــة ٣٨٤ هـ ، انظر : ترجمتـــه فى بغية الوعاة ١٨٠/٢ - ١٨١ ، والفهرست ٢٤٦

(٢) انظر : المقتصد ٨٣٤/٢ - ٨٣٥

(٣) سورة القصص ١٥/٢٨

(٤) قال سيـــبويه : ورُبّ غيرُ اســـم ، فلا يجوز أن تقول : رُبّ رَجُل لك انظـــر : الكـــتاب ١٧٠/٢ ، وقال أبو حيان : رُبّ عندَ البصريين حرف جر ، وعند الكوفيين وابن الطراوة اسم . انظر : الارتشاف ١٥٧٠/٣

(٥) قال أبو حيان نقلًا عن الإفصاح : وقد يُبتدأ بها فيقال : رُبّ رَجُل أفضلُ من عمرو ويقال : رُبّ ضربة ضربت انظر : الارتشاف ١٥٧٠/٣

(٦) انظر : معانى القرآن للأخفش ٤١١/٢

(٧) قال أبو حيان : واختلفوا فى وصف مجرورها النكرة ، فذهب الأخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الوقس وابن طاهر وابن خروف إلى أنه لايلزم وصفه وهو ظاهر كلام سيبويه ، وذهب ابن السراج والفارسى والعبدى وأكثر المتأخرين منهم الأستاذ أبو على وفى البسيط أنه رأى للبصريين إلى أنه يلزم وصف مجرورها . انظر : الآراء وتخريجها فى الارتشاف ١٥٧٤/٣

ومنها الباء [١] وهى للإلصاق تقول : كَتَبْتُ بالقلمِ أَىْ : ألصقت كتابى بالقلم وهى مكسورةٌ ، وإنّما كُسِرت للزومها الحرفية .

ومنها (اللام) [٢] وهى على ضَرْبَيْنِ : لِلْمِلْكِ فيما يصح فيه المِلْك نحو : المال لزيدٍ ، والتَخْصِيصُ والتحقيقُ فيما لا يصحُّ فيه المِلْكُ نحو : المسجدُ لِزَيْدٍ ، وهى مكسورةٌ إذا دَخَلَتْ على الظاهرِ ، وإنْ أَدْخَلْتَها على مُضْمَرٍ فَتَحْتَها ، فَقُلْتَ : لَكَ مَالٌ وَلَهُ ثَوْبٌ وإنَّما كُسِرَتْ مَعَ الظاهِرِ ، وَفُتِحَتْ مع المُضْمَرِ ، لِلْفَرْقِ ، فالأصلُ فيها الفتح ؛ لأنّ كلّما كان على حَرْفٍ واحدٍ كواو العطف وَأَلِفِ الاسْتِفْهَام مبنيٌّ على الفتحِ لأنَّهُ أَخَفُّ الحركات .

فأمّا (لِى) فَكُسِرَت اللامُ فيها ، وإنْ كان بَعْدَها مُضْمَرٌ ، لأَنَّ ياءَ الإضافة يُكْسَرُ ماقَبْلَها تَقُولُ : غُلامِى وَدَارِى .

ومنها (الكافُ) [٣] ، ومعناها التشبيه تَقُولُ : زَيْدٌ كَعَمْرٍو أَىْ : يُشْبهه وهى على ثلاثةِ أَضْرُبٍ : حَرْفٌ [٤] لا غَيْر ، وهى إذا وَقَعَتْ صِلَةَ الذى فى قولك : جاءنى الذى كَزَيْدٍ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ؛ لأنّ الذى لا يُوصلُ بالمفردات ، وَيُوصَلُ بالحروفِ والظروفِ وَهِيَ اسْمٌ لاغَيْر فى قول الشاعر :

[البسيط]

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ   كالطَّعْنِ يَهْلَكُ فِيه الزَّيْتُ والفُتلُ [٥]

---

(١) قال سيبويه : وباء الجر إنّما هى للإلزاق والاختلاط ، وذلك قولك خرجتُ بزَيْدٍ ودخلت به ، وضربتهُ بالسوط : ألزقتَ ضربك إياه بالسوط . انظر : الكتاب ٢١٧/٤ ، وانظر : أيضا الجنى الدانى ٣٦ - ٣٧ ، وسر الصناعة ١٢٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٣/١ ، ورصف المبانى ١٤٣

(٢) قال سيبويه : ولام الإضافة ، ومعناها المِلْك واستحقاق الشيء ألا ترى أنّك تقول : الغلام لك ، والعبدُ لك ، انظر : الكتاب ٢١٧/٤

(٣) قال سيبويه : وكاف الجر التى تجيء للتشبيه وذلك قولك : أنت كزَيْدٍ . انظر : الكتاب ٢١٧/٤

(٤) انظر : رصف المبانى ١٩٥ ، والارتشاف ١٥٤٣/٣ ، والجنى الدانى ٨٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٧٥/١

(٥) البيت منسوب للأعشى فى ديوانه ١٣٤ ، وسر الصناعة ٢٨٣/١ ، واللسان (دنا) ٢٧٢/١٤ ، والخزانة ٤٥٣/٩ ، ٤٥٤ ، وابن يعيش ٤٣/٨ ، والأصول ٤٣٩/١ ، وبلا نسبة فى الهمع ٣١/٢ ، والمقتضب ١٤١/٤ ، والخصائص ٣٦٨/٢ ، وابن عقيل ٢٢/٢ ، ومعجم شواهد النحو ١٢٧

فالكافُ هنا اسْمٌ ؛ لأنّك قَدْ جِئْتَ بالفعلِ ، ولابُدَّ من الفاعل وتقديرها ، على هذا : مثل الطَّعْن ، وَقَالَ الأخفشُ [١] : وهى حَرْفٌ هاهنا تَقْدِيرُه : شىءٌ كالطّعن ، فَحَذَفَ الموصوفَ الذى هو الفاعِلَ ، وَأَقَامَ الصفةَ مقامَهُ كما قال الله ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [٢] فتقديره : آيةٌ يُرِيكموها ، فَحَذَفَ (آيةً) والعائِدُ [٣] وأقامَ الصفةَ مقامها .

وَقِسْمٌ يكونُ اسمًا وَحَرْفًا وهو قولك : زَيْدٌ كعمرٍو ، ويحتملُ الأمرين ، وقد تَكُون زائدة [٤] كقول الراجز

[رجز]

لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فيها كالمَقَقْ [٥]

معناه فيها طول ، فالكاف زائدة ، ومثله قوله : ﴿ ليس كمثله ﴾ [٦] فهذه لا تكون للتشبيه لشيئين : أحدهما أنّك لَوْ قَدَّرْتها للتشبيه كان المعنى : لَيْسَ مِثْلَ مِثْله شىء ، فَكُنْتَ قَدْ أَثْبَتَّ لَهُ مِثْلًا ، وَلَا مِثْلَ لَهُ والثانى : أَنَّهُ كَأَنْ يَكُون المعنى لَيْسَ مِثْلَ مِثْلِهِ شىء ، فَتُثْبِتُ مِثلًا وَتَنْفِى الشِبْهَ عَنْ مِثْلِهِ ، وهذا

---

(١) انظر : معانى القرآن ١٩٧/١ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢

(٢) سورة الروم ٢٤/٣٠

(٣) انظر : معانى القرآن للأخفش ٣٧٢/١

(٤) انظر فى زيادة الكاف : اللمع ١٥٨ ، والأصول ٢٩٥/١ ، ورصف المبانى ٢٠١ ، والارتشاف ١٥٤٩/٣

(٥) البيت لرؤبة فى ديوانه ١٨١ ، واللمع لابن جنى ١٥٨ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٩٠/٢ ، ومعجم شواهد العربية ٥٠٥/٢ ، والأصول ٢٩٥/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٦/٢ ، وسر الصناعة ٢٩٢/١ ، ٢٩٥ ، ٨١٥/٢ ، ومقاييس اللغة ٣٢/٣ ، وأمالى القالى ١٠٥/١ ، وجواهر الأدب ١٤٨ ، والتنبيه لابن برى ١٧٢/٢ ، وبلا نسبة فى البغداديات ٤٠٠ ، والإنصاف ٢٩٩/١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٢٠٠ ، وشفاء العليل ٦٧٠/٢ ، وشـــرح الكافية للرضى ٣٢٤/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٠/٣ ، والمقتضب ٤١٨/٤ ، وجمهرة اللغة ٨٢٤/٢ ، ومجمل اللغة ٣٤٣ ، والارتشاف ١٥٤٩/٣

(٦) سورة الشورى ١١/٤٢

محالٌ ؛ لأنَّ الشيءَ إذا أَشْبَهَ الشيءَ ، فَذَلِكَ الشيءُ يُشبهه أَيْضًا ، فإذا بَطَل كونها للتشبيه ، كانت زائدة ، والكافُ فى (كأيِّن) و (كأن) للتشبيه ثُمَّ جُعِلت مع مابَعْدَها كالشيءِ الواحد .

وَمِنْها (مُنْذُ) وَ (مُذْ) إذا جَرَّتا فمعناهما مِن تَقُولُ : ما رأيتُه مِنْذُ يَوْمَيْنِ ولهما باب يأتى ، وَمِنْها حاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا وَقَدْ مضى ذِكْرُهُما ، وَمِنْها حتى والباء والواو ، والتاء ، وَتُذْكَرُ فى مواضعها ، فهذه حروف الجر وإنّما وجب لها من العمل الجر غيره لأَنَّهُم فَرَّقُوا بَيْنَ مايتعدّى الفعلُ إليه بنفسه ، وبين مايتعَدّى بتوسّط حرف آخر ، فأعطوا الأوّل النصب ؛ لأنّه قوى ، وأعطوا هذا دون تلك الحركة وهى الجرُّ لضَعْفِهِ عن الأوّل . القسم الثانى : مايجرُ بإضافة اسم إلى اسمٍ .

* * *

[باب الإضافة]

والإِضَافَةُ على ضَرْبَيْنِ : إضافةٌ بمعنى اللَّام [١] تَقُولُ : ثَوْبُ زَيدٍ ، وَدَارُ عمرٍو فالتقدير : ثوبٌ لِزَيْدٍ ، وَدَارٌ لِعَمْرٍو أَيْ : يَمْلِكان ذلك ، وَقَدْ يكونُ بمعنى اللام مالَيْسَ بِمِلْكٍ ، لكِن يختصُّ كَقَوْلِكَ : مَسْجِدُ زَيْدٍ ، وسَرْج الدابة ، والمسجدُ لا يُمْلَكُ ، والدابةُ لا تَمْلِكُ السَّرْجَ . والضربُ الثانى مِن الإضافةِ ماقُدّر بمن كَقَوْلِكَ : ثَوْبُ خَزٍّ ، وقميصُ كتّانٍ ، وَتَلْخِيصُ هذا أَنْ يَكُونَ الأَوّلُ بعضَ الثانى ويُوصفُ الأَوّلُ بالثانى .

فأما يَدُ زَيْدٍ فَمِنْ إِضَافَةِ اللّام ؛ لأنّه لا يُوصَفُ الأوّل بالثانى ، وكُلّما أَضَفْتَهُ إلى شيءٍ اكْتَسَى من الثانى معرفةً كان أَوْ نَكِرَةً تَقُولُ : غُلَامُ زَيْدٍ ، فبإضافَتِكَ الغلامَ إلى زَيْدٍ صارَ معرفةً ، وَقَدْ كَانَ نكرةً .

وتقولُ : زَيْدُ رَجُلٍ ، فَقَدْ صَارَ (زيدٌ) نكرةً بإضافَتِهِ إلى النكرةِ ، وَقَدْ كان معرفةً وقد تجيء أَشْيَاءُ نكراتٌ لا تَتَعَرَّفُ بما أُضِيفَ إليها وهى مِثْلُ وَغَيْرُ ، واسْمُ الفاعل إذا كان للحال والاستقبال كَضَارِبٍ وشاقم ، وباب حَسَنِ الوَجْه ، وَمَسْجِدُ الجامع .

فأما مِثْلُك وضَرْبُك ، وشِبْهُك فلا يتعرّف ، وإنْ أُضِيفَ إلى معارفَ ؛ لأنّ التقديرَ : مثلٌ لَكَ ، ولأنّها لا تختصُّ شيئًا بعينه إذا قُلْتَ : مثلُك ، لا يُعلم فى أى شيء يُشابهه . وَأَمَّا (غيرُ) فلا تتعرَّفُ فى الأكثر إلا أَنْ يَكُونَ مابَعْدَها مخالفًا لما قَبْلَها ، فإنَّها إذ ذاك تتعرّف إذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بالقائم غير القاعد

وَقَدْ يَجُوزُ فى مِثْل أَنْ يتعرّفَ إذا كَثُرَت الأشباهُ ، وأَمَّا اسْمُ الفاعلِ فإنْ كان لما مضى تعرّفَ ، وإنْ كانَ للحال والاسْتِقْبَال لَمْ يتعرّف ، وَإِنَّما جَازَ هذا فى الماضى دُونَ غيره ؛ لأنّ الماضى واقعٌ ، وما وَقَعَ ثَبَتَتْ عَيْنُهُ ، فإذا ثَبَتَتِ العينُ صارَتِ الإضافةُ إلى مَوْجُودٍ .

---

(١) انظر فى معنى الإضافة باللام : الارتشاف ١٦٣١/٣ ، والأشمونى ٢٣٧/٢ ، والمساعد ٢٣٩/٢ ، والتصريح ٢٥/٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٩٥/١

وأمَّا غَيْرُهُ فَلَمْ يَقَعْ ، وإذا لَمْ يَقَعْ لَمْ تَثْبُتِ العَيْنُ وإذا كان كَذَلِكَ كانت الإضافةُ إلى غَيْرِ مَعرُوفٍ فَلَمْ يتعرّف ، لِتَقْدِيرِكَ فيهن الانفصالَ تَقُولُ : هذا ضاربٌ زيدًا غدًا ، الدليل على أَنَّه نكرة وَصْفُكَ النكرة به تَقُولُ : مَرَرْتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ وَمْنهُ قوله : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾ [١] فَلَوْلَا أنّه نكرةٌ لَما وُصِفَتْ بِهِ النكرةُ .

فأما بابُ حَسَنِ الوَجْهِ فلا يتعرّف وإنْ أضيف إلى مَعْرِفَةٍ لأجْلِ الفصل أَيْضًا ، ولأنّه قَدْ تَدْخُلُ عَلَيْهِ الألفُ واللامُ فَتَقُولُ : الحسنُ الوجهِ ، ولو كان مُعرّفًا بالإضافة لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْه الألف واللام ، فأمّا مَسْجِدُ الجامع ، وحَبّة الخضراء ، وَدَارُ الآخرة ، وصلاةُ الأولى فكل هذه قَدْ حُذِفَ الموصوفُ فيه ، وَأُقِيمَتْ هذه الأشياءُ التى هى الصفات مقامَهُ ، فتقديرُ مَسْجِدُ الجامع : مَسْجِدُ الوقت الجامع ، ودَارُ الساعةِ الآخرة ، وَحَبَّةُ الشجرةِ الخضراء ، وإنّما لَمْ يَكُن هذا مضافًا إلى مامعنا ، وَقَدّرْنا حَذْفَ الموصوف ؛ لأنَّ الشيء لا يُضافُ إلى صِفَتِهِ وإنما استحقَ المضافُ الجرَّ دُونَ الرفع والنصب ؛ لأنَّ الرفعَ إنَّما يكونُ بالابتداء ، وبالفاعل أو يُحتملُ عَلَيْهما ، والنصبُ لا يكون إلّا بَعْدَهُما ، وَبَعْد تمام الكلام ، فلمّا كان المجرورُ لَيْسَ من هذين الضربين خُصّ بحركة بين هَذَيْن وهى الجرُّ .

* * *

---

(١) سورة الأحقاف ٢٤/٤٦

[باب مُنْذُ ومُذ]

وهما على ضَرْبَيْـنِ : اسمٌ وَحَرْفٌ ، فإذا كانا حَرْفَيْـنِ جرَّا مابَعْدَهُما [١] على معنى مِنْ ، ولابُدّ مِنْ تَقْدِيرِ الزمان مَعَ مُنْذُ إذا كان مَعَهَا فِعْل ، كما لابُدّ من تقدير (مِنْ) مع المكان . الضرب الثانى : تكونُ اسمًا فإذا كانت كَذَلِكَ رَفَعَتْ مابَعْدَها بتقدير خَبَرِ المبتدأ

وَلاتَقَعُ (مُذ) إذا كانت [٢] اسمًا إلَّا مبتدأةً ، ومعناها إذا رَفَعَتْ : أَمَدٌ تَقُولُ : مارَأَيْتُه مُذ يَوْمانِ ، فَمُذْ مبتدأةٌ ، و (يَوْمان) خَبَرُها ، وعلى هذا : الكلام جُملتان مارأيتُهُ جُملةٌ ، ومُذ يَوْمان جُملَةٌ أخرى .

فإذا قُلْتَ : مارأيتُهُ مُذ يَوْمَيْـنِ ، فَجَرْتَ فالكلام جملة واحدة ، لأنّ حرف الجَرّ لا يَقُومُ بِنَفْسِهِ لابُدّ له مِنْ فِعْلٍ يتعلّق به ، فإذا كانَ الفعلُ لما مضى فالرفعُ فيما بَعْدَ مُنْذُ أَجْوَدُ ، وَيَجُوزُ الجرُّ ، فإذا كان لِما أَنْتَ فيه فالجرُّ أَجْوَدُ فيما بَعْدَهما وَيَجُوزُ الرفعُ .

وَمُذ مَبْنِيّةٌ [٣] على السُّكُونِ ، ومُنْذُ على الضم ، وإنّما بُنِيتا ، لأنَّهُما لا يَخْلُوان من أَنْ يَكُونا حَرْفَيْـنِ ، أَوْ اسْمَيْـنِ ، فإن كانتا حَرْفَيْـنِ ، فالحروفُ كُلُّها مبنية ، وإنْ كانتا اسْمَيْنِ ، فإنَّهُما لمّا لَزِمَتا طريقةً واحدةً ، وَهُما أنّهما لا يَقَعان إلّا مُبتدأتين ، فاخْتَصَّتَا بالابتداءِ مِن جُمْلَةِ مايَقَعُ فيه الأسمـــاء قبل

---

(١) قال المالقى : أعلم أنّ (مُذْ) يكون مابعدها من الزمان مرفوعا أو مخفوضا فإن كان مرفوعا فهى اسم ولا حاجة لنا بالكلام عليها إذ ذاك ، وإن كان مابعدها مخفوضا فهى حرف جر تتعلق بما قبلها من الفعل أو مافى تقديره . انظر : رصف المبانى ٣١٩

(٢) قال أبو حيان فى حديثه عن مُذ ومنذ : وأما فى حقيقة العرف فهما اسمان مبنيان ، لأنّ (ذا) كان إشارة إلى المدة . انظر : الارتـــشاف ١٢٤٨/٢ ، وانظر : أيضا المغنى ٣٣٦/١ ، والمساعد ٥١٢/١ ، وجواهر الأدب ٤٦٨ ، والجنى الدانى ٥٠٠

(٣) قال سيبويه : .. كما قلت فى مُذ اليوم فضممت ولم تكسر ، لأن أصلها أن تكونَ النون معها وتضم . هكذا جرت فى الكلام . انظر : الكتاب ١٩٤/٤

تصرُّفها ، فَبُنيا ، وبُنِيَتْ مُذ على السكونِ ؛ لأنَّه الأصلُ فى البناءِ ، وإنما بُنيت مُنْذُ على الضم إتباعا لحركة الميم ولم يُعتَدّ بالنون حاجزًا ؛ لأنّها ساكنةٌ ، والساكنُ كالميّت ، فلا يُعْتَدُّ به ، والأصل فى مُذ : مُنْذُ الدليل عليه أنّك لَوْ سَمَّيْتَ بـ (مُذ) ثُمَّ صَغَّرْتَهُ قُلْتَ : مُنَيْذ فَرُجُوع النون كان الأصل ، وَمُذ أَشْبَهُ بالاسْمِيَّة ، وَمُنْذُ أَشْبَهُ بالحرفية لأنّ (مُذ) قَدْ تَصَرّفَتْ بِحَذْفِهِم النون منها ، والحرفُ لا يُحْذَفُ مِنْهُ فى الأمر العام .

وإذا لقى (مُذ) ساكِنٌ بَنَيْتَهَا على الضمِ ؛ لأنّه الأصلُ ، وأصلُها مُنذُ ، فَرَدَدْتَها إلى حركةٍ تَسْتَحِقُّها فقلت : مُذُ اليوم ، وَيَجُوزُ أَنْ تبنيها على الكَسْرِ على أَصْلِ الحركة لالتقاء الساكنين .

* * *

[باب حَتّى]

وهى على أَرْبَعَةِ أقسامٍ : قِسْمٌ تكون فيه بمعنى إلى ، فَيُجرُّ الاسم بَعْدَها على مَعْنى إلى تَقُولُ : قَامَ القومُ حتى زَيْدٍ ، وقوله : ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ (١) هذا مَذْهَبُ سيبويه (٢) ، وَمِن الكوفيين (٣) مَنْ يَجُرُّ الاسمَ بَعْدَها بـ (إلى) التى هى نائبةٌ عَنْها ، ومنهمُ مَنْ يجرُّ بحتى على طريقِ الخَلفِ لـ (إلى) ، وَيَكُونُ مابَعْدَها جُزءًا مِمَّا قَبْلَها

والثانى : أَنْ تَكُونَ (٤) عاطِفَةً تَقُول : قَدِمَ الحاجُ حتى المشاةُ فمعناها : والمشاةُ فتأتى بحتى لِأَحَدِ مَعْنَيين إمّا لتعظيم أَوْ لِتَحْقِيرٍ ، فالتعظيمُ (٥) : ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ ، والتحقير : اجترأ عليّ الناسُ حتى الصِّبْيان .

وإذا كَانَتْ عاطِفَةً فهى كالواوِ إلّا فى شَيْئَيْنِ : أحدهما : لا تَعْطِفُ إلّا على الجنس تَقُولُ : ذَهَبَ القومُ حتى عمرٌو ، وَلَوْ قُلْتَ : حتى حمارٌ لَمْ يَجُزْ ، وعلى هذا لايَجُوزُ صُمْتُ الأيامَ حتى يَوْم العيد ؛ لأنّه لَيْسَ مِمَّا يَجُوزُ فيه الصيامُ .

الثانى : تَعْطِفُ بَعضًا من كُلٍّ فَتَقُولُ : رَأَيْتُ القَوْمَ حتىزَيْدًا ، وَلَوْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيدًا حتى عَمْرًا لَمْ يَجُز ؛ لأنّه لَيْسَ عمرٌو بعضًا لِزَيْدٍ ، وَتَقُولُ : رَكِبْتُ الخيلَ حتى البِراذَيْنِ ، لأنّ البراذين من الخيل ، وَلَوْ قُلْتَ : ركبتُ الخيلَ حتى الحُمُر لَمْ يَجُز ؛ لأنّهما جنسان ، وإنَّما نَقَصَتْ عن الواو ؛ لأنَّ الواوَ هى أمُّ الباب وهذه مشبهةٌ فَنَقَصَتْ عن جُمْلَتِها .

---

(١) سورة القدر ٩٧/٥ (٢) انظر : الكتاب ٩٧/١

(٣) من هؤلاء الفراء انظر : رأيه فى معانى القرآن ١٣٧/١ ، والجنى الدانى ٥٤٢ ، والارتشاف ١٥٨٥/٣

(٤) قال سيبويه : ومما يختار فيه النصب لنصب الأول ويكون الحرف الذى بين الأوّل والآخر بمنزلة الواو والفاء وثمّ قولك : لقيتُ القوم كلهم حتى عبدَ الله لقيته ، وضربتُ القومَ حتى زيدا ضربت أباه ، وأتيت القوم أجمعين حتى زَيْدًا مررت به ، ومررت بالقوم حتى زَيْدا مررت به فـ (حتى) تجرى مَجْرى الواو وثُمّ ، انظر : الكتاب ٩٦/١

(٥) انظر : هذه المعانى فى شرح اللمع لابن برهان ١٨٤/١ - ١٨٥ ،واللمع ١٦٢ - ١٦٣ ، ورصف المبانى ١٨٠ - ١٨١ ، والارتشاف ١٨٣٠/٣

وأما قول الشاعر :

[الكامل]

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا [١]

يُروى بِرَفْعِ النعلِ وَنَصْبِها وَجَرِّها فَمَنْ رَفَعَهَا احْتَمَلَ الرفعُ مِنْ **وَجْهَيْنِ** **أحدهما** : أَنْ تَجْعَلَ حتى حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الابتداء ، وَبِرَفْعِ النّعلِ بالابتداء ، ويكون (أَلْقَاها) خَبَرَهُ ، والوجه **الثانى** : أَنْ تكونَ على مَذْهَبِ مَنْ قال : ضَرَبْتُ زيدًا وعمرٌو كَلَّمْتُهُ بالرفع ، فيكون قد عَطَفَهُ على (أَلْقَى الصحيفة) ، وَقَدْ عَطَفْتَ جملةً من ابتداءٍ وخبر على جُمْلَةٍ مِنْ فِعْلٍ وفاعلٍ ولم يُشَاكِل .

والنصبُ من **وجهين** [٢] أيضا **أحدُهما** : أنهُ يَعْطِفُها على الزادِ ، ويكون (أَلْقَاها) توكيدًا ، **والثانى** : أَنْ يَكُونَ نَصبَها بفِعْلٍ دَلّ عليه أَلْقَاها وتقديره : ألقى نَعْلَه أَلْقاها ، ولا يَظْهَرُ هذا المضمر لدلالة أَلْقَاهَا عَلَيْهِ ، ولا يَجُوزُ حَذْفُ (ألقاها) فى هذا الوجه ، كَمَا جَازَ فى الوجه الذى قَبْلَهُ ؛ لأن ذلك تأكيدٌ ، وَفَضْلَةٌ ، فَجَازَ أَنْ يحذف ، وَفى هذا الوجه هو مُفَسّرٌ للفعل الناصب ، فَلَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ .

---

(١) البيت منسوب لأبى مروان النحوى فى التصريح ١٤١/٢ ، والحلل لابن السيد ٨٩ ، والخزانة ٢١/٣ ، ٢٢ و ٤٧٢/٩ ، ومنسوب للمتلمس فى شواهد المغنى للسيوطى ٣٧٠/١ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٥٣ ، وبلا نسبة فى الهمع ٢٤/٢ ، والجمل للزجاجى ٦٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ١٨٦/١ ، وشفاء العليل ٦٦٧/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٤٥٥/١ ، ٢٧٣/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢١١/٣ ، والأصول ٤٢٥/١ ، والمستوفى لابن فرخان ٤٤/٢ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٤٢٣/١ ، والكتاب ٩٧/١ ، والأشمونى ٢١٤/٢ ، والجنى الدانى ٢٤٧ ، ٥٥٣ ، والمغنى ١٢٤/١ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، وأوضح المسالك ٣٦٥/٣ ، وتذكرة النحاة ٢٩٩ ، وجمل الفراهيدى ١٨٥ ، وابن يعيش ١٩/٨ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥١٩/١ ، والمساعد ٤٥٢/٢ ، والدرر اللوامع ١٦/٢

(٢) انظر : هذه الأوجه فى البيت فى الأصول ٤٢٥/١ ، ورصف المبانى ١٨١ - ١٨٢ ، والجنى الدانى ٢٤٧ ، ٥٥٣ ، والمغنى ١٢٤/١ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، والارتشاف ١٨٣٣/٣

والجَرُّ مِنْ وَجْهٍ واحدٍ وهو على معنى إلى ، فيكون (أَلْقَاها) تفسيرًا وتأكيدًا ولو قُلْتَ : قُمْتُ حتى زيدًا ، لم يَجُز ؛ لأنه لَيْسَ مابَعْدَهَا بعضًا مِنْ كُلٍّ ، ولو قلت : قُمتُ حتى يَوْم الجمعة لجَازَ ، وإنْ لم يكن مِنْ جنس ماقبلها ؛ لأنّ الزمانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الفِعْلُ ، ولو كان موضعهُ ظَرْفَ مكان لَمْ يجز ؛ لأن الفعلَ لا يَدُلُّ على ظرفِ المكان كما يدل على ظرف الزمان .

القسم الثالث : أَنْ تكونَ حَرْفًا من حُروفِ الابتداء ، فيكُونُ بَعْدَها الجُملُ فتقول : سَرّحْتُ القَوْم حتى زَيْدٌ مسرّحٌ ومنه قول الشاعر :

[الطويل]

فيا عَجَبًا حتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنى ... كَأَنَّ أَبَاها نَهْشَلٌ أَوْ مُجاشِعُ [(١)]

وقوله :

[الطويل]

فمازَالَتِ القَتْلى تَمُجُّ دِماءَها ... بِدِجْلَةَ حتى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ [(٢)]

فلا تخلو أَنْ تكونَ (حتى) هذه هى العاطفة ، أَوْ الجارة ، أَوْ من حُرُوفِ الابتداء كأما ولولا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تكونَ عاطفةً لِفساد المعنى ؛ لأَنَّكَ تَعْطِفُ على عَجَبٍ ، إذ لا معنى لذلك ، وَأَيْضًا فلأنّه قَدْ يَقَعُ فِعْلُ الحال بَعْدَها .

ولا تكونُ الجارة ؛ لأنّ حروفَ الجرّ لا تُعلّقُ ؛ لأنّها تَعْمَلُ بحق الأصل ولو جَرَرْتَ كُلَيْبًا لَبَقِى (تَسُبُّنى) بغير شىءٍ يتعلّق به ، ولبقى (أشكلُ) مرفوعًا لا رَافِعَ لَهُ ، فإذا بَطَل أَنْ تكونَ عاطفةً لفساد المعنى ، وأن تكُون جارةً ؛ لأنّ حروف الجر لا تُعلّق ، ثبت أَنّها بمنزلة أمّا .

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه ٥١٨ ، والكتاب ١٨/٣ ، والخزانة ٤٠٣/٥ ، ٤٠٤ ، و٤٧٥/٩ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، وابن يعيش ١٨/٨ ، والهمع ٢٤/٢ ، والمغنى ١٢٩/١ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٣٩/٢ ، ومعجم شواهد النحو ١٠٦

(٢) البيت لجرير فى ديوانه ٣٤٤ ، واللسان (حتت) ٢٤/٢ و (شكل) ٣٥٧/١١ ، وابن يعيش ١٨/٨ ، والهمع ٢٤/٢ ، والمغنى ١٢٨/١ ، والخزانة ٤٧٩/٩ و ٤٨٠ ، واللمع ١٦٣ ، وبلا نسبة فى الأشمونى ٣٠٠/٣

وَتقُولُ : أَكَلْتُ السمكةَ حتى رأسِها [١] فيكون رأسُها غيرَ مأكول ، وحتى رأسَها فيكون مَأكُولًا ، وحتى رأسُها فتضمرُ خبرًا تقديره : حتى رأسُها مأكولٌ .

القسم الرابع : من أقسام حتى تَدْخُلُ على الفِعْلِ وَدُخُولها فيه على **ضَرْبَيْنِ** يكونُ الفعلُ الأوّلُ سَبَبًا للثانى ، فتكونُ حتى فيه بمنزلة كَىْ ، وَذَلِكَ قولك صليتُ حتى أَدْخُلَ الجنة ، وكلَّمْتُهُ حتى يَأْمُرَ لِىَ بشىءٍ ، والصلاةُ والكلامُ سَبَبانِ لِدُخُول الجنةِ [٢] ، والأمر بالشىءِ .

والثانِي ألا يَكُونَ الأول سَببًا للثانى ، فيكون التقدير : إلى أَنْ ، وذلك قولك : لأَنْتَظِرنَّهُ حتى تَطْلُعَ الشمس والمعنى إلى أَنْ تطلع الشمس ، وَلَيْسَ الفعل الأوّل للثانى فى هذا ؛ لأنّ طلوعَ الشمس لَيْسَ سَبَبُهُ انتظارَك .

والفِعْلُ ينتصبُ فى الموضعينِ بإضمار أَنْ ، ولا يَكُونُ الفعلُ إلَّا مُستقبلًا ، وحتى الناصبة للفعل هِىَ الجارة للاسْم ، والدليلُ على أَنّ العمل لِأَنْ دُون حتى هو أنّ (حتى) تَدْخُلُ على الاسْمِ والفِعْلِ ، ولا تختصُّ بأحدهما ، وماكان هكذا فلا يَعْمَلُ الدليلُ عَلَيْه : هَلْ .

وأمّا امتناعُ هذا الفِعْلِ المنصوب أَنْ يَكُونَ فِعْلَ الحال هو أنّ فِعْلَ الحال يُشبه الأسماءَ ، وعواملُ الأفعال لا تعملُ فى الأسماءِ ،وأمّا إذا كانت غَيْرَ عاملةٍ فهى حَرْفٌ مِنْ حروفِ الابْتِدَاءِ ، ويرتفعُ الفِعْلُ بَعْدَها ، ويحتاجُ إلى شرائط **أحدُها** : أَنْ يَكُونَ بَعْدَها فِعلُ الحال **والثانى** : أَنْ يكونَ الفعلُ الأول سببا للثانى ويجوز أَنْ يكونَ السبب قد وَقَعَ ، والمُسبّبُ لم يقع ، ويجوزُ أَنْ

---

(١) انظر : المثال فى شرح اللمع لابن برهان ١٨٦/١ ، والارتشاف ١٨٢٩/٣ ، ورصف المبانى ١٨١

(٢) قال سيبويه : اْعلم أنّ حتّى تنصب على وجهين : فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك : سِرْتُ حتى أدخلها كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها .. وأما الوجه الآخر فأن يكون السيرُ قد كان والدخول لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل كى التى فيها إضمار أَنْ وفى معناها وذلك قولك : كلمته حتى يأمرَ لى بشىءٍ ، انظر : الكتاب ١٦/٣ - ١٧

يَقَعا جميعا وَذَلِكَ قولك : شَربَتِ الإبلُ حتى يجيء البعيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ [١] ، فـ (يجيء) فعل الحال و (شربت) سببه .

فإنْ قُلْتَ : ماسِرْتُ حتى أَدْخُلَها أو سِرْتَ حتى تَدْخُلَها لَمْ يَجُز الرفع ؛ لأنّك لَمْ تَجْعَلِ الفِعْلَ الأوّل سببًا للثانى .

فإن قُلْتَ : رُبَّما سِرْتُ أو قَلَّما سِرْتُ [٢] حتى أَدْخُلُها جاز الرفعُ ، لأنّك قد أثْبَتَّ سَيْرًا وإنْ كان قليلًا ، وهكذا إنْ قُلْتَ : أَيُّهم سارَ حتى يَدْخُلُها جاز الرفعُ ؛ لأنّك اسْتَفْهَمْتَ عَن السائِر ، وَلَمْ تَسْتَفْهِمْ عن السير .

وكُلُّ موضع جَازَ فيه الرفعُ فالنصبُ جائزٌ ، وَلَيْسَ كلُّ مَوْضِعٍ جازَ فيه النصبُ الرفع جائِزٌ ألا تَرَى أنّك لو قُلْتَ : صَلّيْتُ حتى أَدْخُلَ الجنة ، فَلَمْ يَجُز الرفع ؛ لأنّ الثانى مستقبلٌ ، وَلَوْ قُلْتَ : أيُّهم سَارَ حتى يَدْخُلَها جاز .

فأمّا قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [٣] فالنصبُ لا إشكال فيه ، وأمّا الرفع فهى حكاية حالٍ كأنّك تحكى الساعةَ ماقاله الرسولُ ، فإن قُلْتَ : كان سيرى أَمْسِ حتى أدخُلُها [٤] فـ (كان) هاهُنا تحتملُ أَنْ تكون تامة ، فَيَجُوزُ الرفعُ والنصبُ فى (أدخلها) ويحتمل أَنْ تكونَ ناقصة فيكون خبرُها أَحَدَ شيئينِ أَمْسِ أَوْ حتى ومابَعْدَها

فإنْ جَعَلْتَ خَبَرَها أَمْسِ جاز فى أدخلها الرفع والنصب ، وإنْ جَعَلْتَ أمس متعلقا بالخبر الذى هو حتى أدخُلَها ، لم يَجُز فيه إلّا النصبُ .

* * *

(١) انظر : المثال فى الكتاب ١٨/٣

(٢) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٢٢/٣

(٣) سورة البقرة ٢١٤/٢

(٤) قال سيبويه : وتقول : كان سيرى أمس حتى أدخلَها ليس إلّا ، لأنّك لو قلت : كان سيرى أمس فإذا أنا أدخلها لم يجز ، لأنّك لم تجعل لكان خبرا . انظر : الكتاب ٢٣/٣

[باب الوصف]

اعلم أنّ الوصفَ يَتْبَعُ الموصوفَ فى إعْرَابِهِ إنْ كانَ رَفْعًا فرفعًا ، وإن كان نصبًا فنصبًا ، وإنْ كانَ جرًّا فجرًّا ،ولا يكون الوصفُ إلّا بِفِعْلٍ أو اسمٍ راجعٍ إلى معنى فعلٍ ، فَصِفَتُك بالفِعْلِ : هذا رَجُلٌ قَامَ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ ، وَمَا كانَ مَأْخُوذًا من فِعْلٍ : هذا رَجُل ظَرِيفٌ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظريفٍ .

وإنّما كان الوصفُ لا يكون إلّا بالفعلِ أَوْ بما كان مشتقًّا مِنْهُ ؛ لأنّ الأصلَ أَنْ تُوصفَ النكراتُ دُون المعارفِ ؛ لأنّ المعارفَ لا تحتاجُ إلى وَصْفٍ ؛ لأنّها لا التباسَ فيها .

وأَمَّا النكراتُ فهى تحتاجُ إِلى الصفةِ لما فيها مِن الشِياع ، والفعلُ نكرةٌ فَيُوصَفُ النكرةُ به وكذلك ماأُخِذَ مِنْهُ .

وَأَمَّا المعارفُ فحُكْمُها فى الأَصْلِ أَلّا تُوصَفَ إلّا أنّه لَمَّا كان قَدْ كَرَّرَ التسميةَ بهذه الأسماء أَعْنى : زَيْدًا وعمرًا حَصَلَ فيها لَبْسٌ ، فاحتاجوا إلى تمييزه بالصفة فقالوا : زيدٌ البزَّار وعمرو الظريف ، لتميزه به ممّن ليس ببزارٍ ولا ظريفٍ .

وَصِفَةُ المعرفةِ معرفةٌ [١] ، وَصَفِةُ النكرة نكرةٌ مثلُها ، ولا تُوصفُ نكرةٌ بمعرفة ولا معرفة بنكرة ، وإنّما كان كذلك ؛ لأنّ الصفة والموصوف بمنزلةِ اسْمٍ واحدٍ الدليل على ذلك أنّك تَقُولُ : مَرَرْتُ بزيدٍ فإذا عَرَّفت مَنْ هو زَيْدٌ أغنى عَنْ صِفَتِهِ ، وإذا لَمْ يُعرّف احْتَجْتَ إلى بَيَانِهِ فَقُلْتَ : زَيْدٌ الطويلُ فَقَدْ صَارَ (زَيْدٌ والطويل) بمنزلةِ زَيْدٍ الذى عُرّف أوّلًا فهذا وَجْهٌ .

وَوَجْهٌ ثانٍ أنّه لَمَّا كان إعرابُهُما واحدًا أَشْبَهَا الاسْمَ الواحد ، ووجه ثالث

---

(١) انظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٠٣/١ ، واللمع ١٦٧

أنّه لمّا وقعت علامةُ الندبة على الصفةِ وقالوا : وازَيْدَ الظريفاه عُلم أنّهما كالشيءِ الواحد ، فإذا ثَبَتَ أنّهما كالشيءِ الواحد ، فالمعرفة تَدُلُّ على واحدٍ مخصوص ، والنكرة تدلُّ على أكثر من الواحدِ ، فلو وصفوا المعرفة بنكرةٍ ، لكان بعضُ الاسم واحدًا وبَعْضُهُ جمعًا .

* * *

فصــــــل

والموصوفُ على ضَرْبَيْنِ : اسْمٌ تكونُ الصفةُ لَهُ فى نَفْسِهِ ، واسمٌ تكونُ الصفةُ لشيءٍ مِنْ سَبَبِهِ الأول : كَقَولِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ظَرِيفٍ ، فالظُّرْفُ للرجُلِ والثانى مَرَرْتُ برجُلٍ ظريفٍ أبوه ، فالظرف للأبِ ، وَجَرَى على الأول ؛ لأنَّه مِنْ سَبَبِهِ

والنكرةُ تُوصَفُ بِخَمْسَةِ أشياء [١] : بالمفرد كظريفٍ ، وبالفعل كَقَامَ وَيَقُوم ، وَبِذِى كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِى مال . الرابع :النسبة : رَجُلٌ هاشِمِىّ . الخامس : ماكان بالخِلْقَةَ فيه كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَزْرَقَ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَصِفَ النكرةَ بالابْتِدَاءِ والخَبَر كما تَصِفُها بالفِعْلِ والفاعل ، وَقَدْ جاءت أَسْمَاءٌ مضافة إلى المعارفِ ، وَلَمْ تتعرّف ، لِتَقْدِيرِكَ فيها الانفصال ، وأنّها لا تخصُ شيئًا بِعَيْنِهِ ، وَذَاك قولك : هَذَا رجُلٌ ضاربُ زَيْدٍ غدًا والساعةَ ، فهذا رَجُلٌ نكرة ، وإنْ أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ ، وَمِثْلُهُ : حَسَنُ الوَجْهِ، وَنَظِيفُ الثَوْبِ ، وَمِثْلُهُ : شِبْهُك ، وَغَيْرُك ، وَمِثْلُك ، فكُلُّ هذا تُوصَفُ به النكراتُ .

تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارب زَيْدٍ غدًا ؛ لأنّ تَقْدِيره : ضارِبٍ زَيْدًا ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ ﴾ [٢] فَوَصَفَ عارضًا وهو نكرة بمستقبل أوديتهم ، ولولا أَنَّهُ نكرةٌ لَمْ تُوْصَفُ بِهِ النكرةُ .

فأمّا (شبيه) فَيَجُوزُ أَنْ تَصِفَ به المعرفة لِما فِيه من المبالغةِ تَقُولُ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ شبيهِ عمرٍو .

---

(١) انظر : هذه الأشياء فى شرح اللمع لابن برهان ٢٠٧/١

(٢) سورة الأحقاف ٢٤/٤٦

فإنْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ظريفٍ على الوصف لم يَجُز ، وَيَجُوزُ على البدل . وجميع المعارف يجوز وصفُها إلا المضمر ، فإنّه لا يُضمر حتى يُعرَّف فاستغنى عن وَصْفِهِ لِذَلِك ، فإنْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ مِثْلِكَ وَشَبْهِكَ ، وكان قد كثرت المماثلة والمشابهة جَازَ أَنْ تصفه .

* * *

[باب التوكيد]

وإنّما جِيء بالتوكيدِ لِرَفْعِ اللبسِ ؛ لأنّ العربَ تُطْلِقُ على الأكثر لفظ الكُلّ تقول : مَرَرْتُ بالقومِ ، وَقَدْ مَرَرْتُ على أَكْثَرِهم ، فجاءوا بالتأكيد لِيَزُولَ هذا اللَّبْس .

والتأكيدُ على ضَرْبَيْنِ [١] : ضربٌ تكرّرُ فيه لفظُ الأوّل بِعَيْنِهِ تَقُول : مررتُ بزيدٍ زَيْدٍ ، وَقَامَ قَامَ ، وَزَيْدٌ منطلقٌ زَيْدٌ منطلقٌ ، وهذا الضربُ يجوزُ أَنْ تُؤكّد المعرفةُ فِيهِ والنكرةُ والجملُ والأفعالُ .

والضرب الثانى : الأسماءُ على ثلاثةِ أَقْسَامٍ : اسْمٌ يُوصَفُ وَيُؤَكَّدُ وهى المعارف سوى المضمرات تَقُولُ : مررتُ بالقوم كُلِّهم وبالقوم الظرافِ ، الثانى : اسْمٌ يُوصَفُ ولا يُؤكّد وَهِيَ النكراتُ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرجالٍ قيامٍ ، ولا تَقُولُ : مَرَرْتُ برجالٍ كُلّهم ؛ لأنّ التأكيد ضربٌ من الوصفِ ، والنكرة لا توصف بالمعرفة .

الثالث : اسم يؤكّدُ ولا يُوصف وهى المضمراتُ : تَقُولُ : مَرَرْتُ بِهم كُلّهم ولا تَقُولُ مررتُ بِهِم الظِرافِ .

والاسْمُ المفردُ لَايَجُوزُ تأكيده لاتَقُولُ : مَرَرْتُ بالرجُلِ كُلّه ، والكوفيون يُجيزون من ذلك ماجاز أَنْ يتبعّض نَحْوُ : أَكَلْتُ رَغِيفًا كُلَّهُ ، والبصريونَ لا يُجيزونَهُ .

والأسماء التى يؤكد بها تسعة : كُلٌّ وهى أمُّ التسعة ؛ لأنها تكون تأكيدًا وغير تأكيدٍ ، ومبتدأ بها [٢] ، وفاعلةً ، ومَفعولةً ، فلهذا كانت أمَّ الباب ، ولم يتقدّم عَلَيْها من حروفِ التأكيد شيءٌ ، وَأَجْمَعُون ، وَنَفْسَهُ ، وَعَيْنَهُ وَأَجْمَع ، وَجَمْعَاء ، وجُمَع ، وكِلا ، وكِلتا .

---

(١) انظر فى أنواع التأكيد : ارتشاف الضرب ١٧٨٨/٣ - ١٧٨٩

(٢) قال سيبويه : فالابتداء نحو قوله عز وجل : ﴿ وكل أتوه داخرين ﴾ .. فالمبتدأ قولك : إنّ قومك كلهم ذاهب ، أو ذُكِرَ قومٌ فقلتَ : كلهم ذاهبٌ بالمبتدأ بمنزلة الوصف . انظر : الكتاب ١١٥/٢ - ١١٦

تَقُولُ : مَرَرْتُ بِهم كُلِّهم أَجْمَعِين ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِه ، وَرَأَيْتُهُ عَيْنَهُ ، ويَتْبَعُ أَجْمَعَ أَكْتَعُ وَأَبْصَعُ ، وَيَتْبَعُ أَجْمَعين أَكْتَعُون أَبْصَعُون ، ويَتْبَعُ جَمْعاء كَتْعاء بَصْعاء ، ويَتْبَعُ جُمَع كُتَع بُصَع .

وَأَجْمَعُ (١) وأخواتُه ممّا يؤكّدُ به معارفُ تؤكد بها المعارف ، وأمّا (جَمْعاء) فهي معرفة أَيْضًا وَلَمْ تنصرف ؛ لأنّها مِثْلُ حَمْراء ، فَأمّا (جُمَع) (٢) فلا تنصرفُ أَيْضا للتعريف والعدل ، وَقَدِ اخْتُلِفَ عَنْ أَيِّ شيءٍ عُدِلَتْ فقال أَبُو سعيد : عُدِلَت عن جُمْع ، فلمّا عُدِل من فُعْل إلى فُعَل لم ينصرف .

وقال أبو على : لَمْ يَنْصَرِفْ (جُمَع) ؛ لأنّها معرفة ، وَمَعْدُولَةٌ عن جَمَاعٍ كصحراء وصحارٍ ، وأمّا (كِلا) (٣) فإنها اسمٌ مفردٌ ، كما أنّ (كِلا) اسْمٌ مفردٌ يؤكّدُ به الجمع الدليل على أنّه اسمٌ مفردٌ إخبارُهُم عَنْهُ بالمفرد ، وهو عند الكوفيين (٤) اسم مثنى واحدُهُ كُلٌّ ، فإن قيل (كِلا) مُعْتَلّةٌ ، وكُلٌّ صحيح قيل : مايمتنع هذا فيكون مثل : أمْلَيْتُ ، وَأَمْلَلْتُ ، واستدلُّوا على أنّه مثنى بما جاء في الشعر من تثنية خبرِها ، وَأَنّه يَجُوزُ : كِلَا الرَّجُلَيْنِ قاما .

فأمّا (كِلتا) فَهُو عِنْدَ البصريين (٥) مُفْرَدٌ ، والدليل عليه قوله : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (٦) ولوْ كان مثنى لَقَالَ : أَتَتَا كما يُقال : الرجلان قاما .

---

(١) قال سيبويه : وأَجْمَعُ وأَكتعُ إنّما وصف بهما معرفة ، فلم ينصرفا لأنّهما معرفة ، فأجمعُ ههنا بمنزلة كُلُّهم . انظر : الكتاب ٢٠٣/٣ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١٣٨٢/٣

(٢) قال سيبويه : وسألته عن جُمَع وكُتَع فقال : هما معرفة بمنزلة كُلُّهم ، وهما معدولتان عن جَمْع جَمْعاء ، وجَمْع كَتْعاء وهما منصرفان فى النكرة . انظر : الكتاب ٢٢٤/٣

(٣) انظر فى الحديث عن (كِلا) شرح اللمع لابن برهان ٢٢٨/١ ، والارتشاف ١٧٧٩/٣ ، والأشمونى ٧٥/٣ ، والمساعد ٣٨٦/٢ ، والتصريح ١٢٣/٢

(٤) انظر : هذه المسألة فى الإنصاف ٤٣٩/٢ – ٤٥٠

(٥) انظر : الإنصاف ٤٣٩/٢

(٦) سورة الكهف ٣٣/١٨

وَأَمَّا ما استدلوا بِهِ مِنْ تَثْنِيَةِ الخبر فلا دَلِيلَ فيه ؛ لأنّه اسمٌ يدلُ على التثنية فَحمل على معناه كقوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ ﴾ (١) فَحُمِلَ على معنى كُلّ دُون لفظها .

وأمّا (كِلْتا) فَعِنْدَ الجرمى وزنُها فِعْيَلٌ ، وَعِنْدَ غَيْره من البصريين لا تخلو كِلْتا أَنْ تكونَ (فِعْتَلٌ) والتاء زائدة ، أَوْ تكونَ التاءُ منقلبةً عن واوٍ ، أَوْ تكون للتأنيث ؛ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تكونَ فِعْتَل ؛ لأنّه لا مِثَالَ لَهُ فى الأسماءِ ، ولا تكون التاءُ للتأنيث ؛ لأنّ حروفَ التأنيثِ لا تكونُ حَشْوًا ، فَبَقِيَ أَنْ تكونَ التاءُ منقلبةً عن واوٍ فيكون أصله : كِلْوَا انقلبت الواوُ تاءً كَتُرَاث .

وحكمُ (كِلْتَا) كحكم (كِلا) فى الإفرادِ ، واعلم أنّ كِلا وكلتا كان يَجِبُ أَنْ يكونا بألفٍ فى كُلّ حال فى الرفع والنصب والجر كإِحْدَى ، إلّا أنّهما لمّا لزمتا الإضافةَ لَمْ تفارِقهما

و(إحدى) تكونُ مضافةً وغير مضافةٍ ، فَأَشْبَهَتْ مِن هذا الوجه (إلى) ، فكَمَا أنّ (إلى) مع الظاهر بأَلِفٍ ومع المضمرات بياءٍ تَقُولُ : بَعَثْتُ إلى زَيْدٍ ، وإليه ، فكذلك جُعِلَتْ كِلا وكِلْتا مع الظاهر بألفٍ فى الأحوال الثلاث ، تَقُولُ : جاءنى كِلا الرجُلَيْنِ ، وَرَأَيْتُ كِلا الرجلين ، ومَرَرْتُ بكلا الرجلين ، وإذا صيّرت إلى مضمرٍ كان بألفٍ فى الرفع ، وياءٍ فى النصب والجر تقول : جاءنى الرجلان كِلاهما ، وَمَرَرَتُ بهما كليهما ، فالألف من (كلا) منقلبةٌ عن واوٍ ؛ لأنّ أكثر ماتقعُ اللامات إذا كانت حرفَ علّةٍ واوات ، كَبِنْت وأُخْت ، ويجوز أَنْ تكونَ منقلبةً من الياء ؛ لإمالتهم ألفها .

* * *

(١) سورة النمل ٢٧/٨٧

[باب البدل]

البَدَلُ يَجْرِى مَجْرَى التأكيد فى التحقيق والتشديد ، وَيَجْرِى مَجْرى الوصفِ فى الإيضاح ، وعبرتُهُ أَنْ تجىءَ بالأول ، وَتُقِيمَ الثانى مَقَامَهُ ، فيصحُ الكلامُ ، وهذا عِنْدَ النحويين شَرْطٌ فى البدل ، وهذا غلطٌ ؛ لأنّك تَقُولُ : الذى مَرَرْتُ به أبى محمدٍ قائم ، فَلَوْ كانَ يصحُّ بطرحِ الأوّل ، لَمْ تصِح هذه المسألةُ ، وكان يجىء لفظُها الذى مَرَرْتُ به أبى محمَّدٍ ، فَلَا يَرْجِعُ إلى الذى عائِدٌ ، وَيَدُلُّ على ذلك قَوْلُ الشاعر :

[الكامل]

وكأنّهُ لَهِقُ السَّرَاةِ كَأَنّهُ ماحاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ [1]

فالهاء اسْمُ كأنّ ، و(ما) زائدة ، و (حاجِبَيْهِ) بَدَلٌ مِن الهاء ، بَدَلُ البعض ، و (مُعَيَّنٌ) خبرُ كَأَنّ ، فقوله : (مُعَيَّنٌ) يَدُلُّك على أنّ الأوّل لَيْسَ فى نيةِ الطرح ، إذ لو كان كذلك لَقَال : مُعَيَّنان ، لِكَوْنِهِ خبَرًا عَنِ الحاجبين ، فَهُما مُثَنّيانِ ، وخبرُهما مثنّى مِثْلُهُما .

والبَدَلُ على أَرْبَعَةِ أقسام : بَدَلُ الشىء مِن الشىءِ ، وهُو هو كقولك مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ ، وَمِثْلُه : ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [2] .

وَبَدَلُ البعض كَقَوْلك : ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ ، وَصَرَفْتُ وُجُوهَها أَوَّلَها ، ومنه قوله : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [3] فمَنْ بدل من الناس بَدَلُ البعض ؛ لأَنَّ المستطيعَ بَعْضُ النَّاسِ لا كُلُّهم .

---

(١) البيت منسوب للأعشى فى الدرر اللوامع ٢/٢٢١ ، وبلا نسبة فى الكتاب ١/١٦١ ، وتذكرة النحاة ٢٤٧ ، والإفصاح ١٦٠ ، والاقتضاب ٣/٢٦٩ ، وابن يعيش ٣/٦٧ ، والنكت للأعلم ١/٢٨١ ، والبحر المحيط ٣/٨٦ ، والارتشاف ٣/٢٢١٢

(٢) سورة الفاتحة ١/ ٦ ، ٧

(٣) سورة آل عمران ٣/٩٧

وَبَدَلُ الاشْتِمَالِ كقولك : سُلب زَيْدٌ عَقْلُهُ أو ثَوْبُهُ ، ومِثْلُه ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ ﴾ (١) وقوله : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (٢) .

ومعنى الاشْتِمَالِ أَنْ يكونَ معنى الكلام الأوّل دالًا على الثانى ، وَبَدَلُ الغلط (٣) كقولك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ (٤) ، إما أَنْ يكُونَ أَرَدْتَ : مَرَرْتُ بحمارٍ فَغَلِطْتَ بالرجُل ، أَو تكون نسيتَ ، فَأَبْدَلْتَ ، وَمِثْلُ هذا البَدَلِ لا يكونُ فى القرآنِ ، ولا فى شعرٍ ؛ لأنّ القرآنَ أَنْزَلَهُ مَنْ لا يجوز عليه النسيان والغلطُ ، والشاعر لا يَعْمَلُ قصيدةً حتى يَنْظُرَ فيها .

والبدل يَجُوز فيه بَدَلُ المعرفة مِن النكرة ، والنكرة من المعرفة ، والمُظهر من المضمر ، والمضمر من المظهر .

والكوفيون لا يجيزون بَدَلَ النكرةِ من المعرفة حتى يُوصف ، قال الله تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ (٥) وعند البصريينَ جائزٌ .

* * *

(١) سورة البروج ٨٥/٤ ، ٥

(٢) سورة البقرة ٢/٢١٧

(٣) قال أبو حيان : وفى البسيط : وأما بدل الغلط فجوزه سيبويه وجماعة من النحويين . انظر : الارتشاف ٣/١٨٠١

(٤) قال سيبويه : هذا باب المُبْدَل من المبدلِ منه والمبدل يشرك المبدل منه فى الجر وذلك قولك : مررتُ بِرَجُلٍ حمار فهو على وَجْهٍ محال ، وعلى وَجْهٍ حسنٌ فأما المحالُ فأن تعنى أنّ الرجلَ حمارٌ وأما الذى يحسن أن تقول : مررتُ بِرَجُلٍ ، ثم تُبدلَ الحمارَ مكان الرجُلَ فتقول : حمارٍ ، انظر : الكتاب ١/٤٣٩

(٥) سورة العلق ٩٦/١٥ ، ١٦

[باب عطف البيان]

وَهُو أَنْ تُقِيمَ الأسماءَ غَيْرَ المأخُوذَةِ من الأَفْعَالِ مقامَ الأوصافِ المأخوذة من الأَفْعَالِ ، وذلك قولك : هَذَا أَخُوكَ زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بأخيك زَيْدٍ ، فَتُبَيِّنُ الأَوَّلَ بالثانى ، كما تُبيِّنُ بالصفة ، فهذا يُسمّى عطف البيان وتقدير هذا أنّ رَجُلًا لَهُ أَخَوان زَيْدٌ وبَكْرٌ ، ولا يَعْرِفُ أَحَدَهُما ، فإذا قُلْتَ مَرَرْتُ بأَخِيكَ زَيْدٍ اخْتصَّ مَنْ بَكْر .

والفرقُ بَيْنَ البَدَلِ والصفة أنّ العامل يَعْملُ فى الصفة وهو فى موضعه ويَعْمَلُ فى البدل وهو مَوْضع الثانى : تَقُولُ فى الصفة : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الظريف فالباء قد عَمِلَتْ فى الظريفِ وهى فى موضعها .

وَتَقُولُ فى البدلِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا رأسَهُ ، فَضَرَبْتُ عامِلٌ فى الرأسِ وَتَقْدِيرُهُ : ضَرَبْتُ رَأْسَ زَيْدٍ .

* * *

فصل من الصفة

تَقُولُ : مَرَرْتُ برجلين مسلم وكافرٍ ، ومسلمٌ وكافرٌ ، فالجرُّ على البدل ، وإن شئت على الصفة ، والرفعُ على القطعِ [١] من الأوّل كأنّك قُلْتَ : أحدُهُما مسلمٌ والآخر كافِرٌ .

وإن قلت : مَرَرْتُ بثلاثةِ رجالٍ مُسْلِمٍ وكافرٍ وعاقلٍ ، فإذا استوفيتَ هذه العِدَّةَ ، جاز الرفعُ والجرُّ كما مَضَى ، وإنْ قُلْتَ : مسلمٌ وكافرٌ ، ولم تستوف العِدَّةَ ، لَمْ تَجُزْ الصفةُ ؛ لأنّ الصفةَ أبدًا وَفْقَ الموصوف ، وإنْ كان مثنى أَوْ مجموعًا كانت كذلك فلا يجوزُ الآن إلّا الرفع تَقُولُ : مُسْلِمٌ وكافِرٌ على القطع من الأول ، وَتَقُولُ مَرَرْتُ بزَيْدٍ الظريفِ على الصفةِ ، والظريفَ على المدح كَأَنّك قُلْتَ : أعنى الظريفَ وَيَجُوزُ الظريفُ بالرفع والنصب ، وفى الظريف على المدح .

وكذلك تَقُولُ : مَرَرْتُ بزَيْدٍ الفَاسِقِ والفاسِقَ على الذم ، ومثلُهُ ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾ [٢] ، وَتَقُول : إنّى لأمُرُّ بالرجُل مثلِكَ ، ففى هذا خلافٌ بين النحويين ، فمذهبُ الأخفش [٣] أَنْ تَجْعَلَ الألف واللام فى الرجل زائدة ، وتصفه بِمِثْلِكَ ؛ لأنّ النية فيه الانفصال .

والألف واللام فى الكلام على أربعة أقسام : زائدة كقولهم :

[رجز]

.... أم العمرو [٤]

---

(١) يقول سيبويه : وتقول : مررت بأخَوَيْكَ الطويلِ والقصيرِ ، ومررتُ بأخويكَ الراكع والساجد ، ففى هذا البدل ، وفى هذا الصفة ، ومنه الابتداء كما كان ذلك فى مررتُ بِرَجُلَيْنِ صالحٍ وطالحٍ . انظر : الكتاب ٨/٢ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١٧٥٣/٣ ، والمساعد ٤١٣/٢ ، والأشمونى ٦٦/٣ - ٦٧

(٢) سورة المسد ٤/١١١

(٣) انظر : معانى القرآن للأخفش ٧/١

(٤) هذا جزء من بيت وتمامه

دارًا تَـعَـفّـتْ بَـعْـدَ أُمّ الْـعَـمْـرِو

والبيت بلا نسبة فى جواهر الأدب ٣٩٦ ، والارتشاف ٨٧٩/٢

والثانى أَنْ تكونَ للجنس كقولهم : كَثُر الدينارُ والدرهم ، **والثالث** للعهد كقولهم : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ تَقُولُ ذلك لِمَنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَهْدٌ ، **والرابع** للحضور كقولك : هذا الرجلُ ، ويأأيُّها الرجُل فى هذين الموضعين فقط .

وَمَذْهَبُ الخليل (١) زيادة الألف واللام فى مِثْلِكَ فتقديره عنده : بالرجل المثلك . ومذهب الأخفش أَجْوَدُ من وجهين : **أحدهما** زيادة حرف ملفوظ أَوْلَى من زيادة حَرْفٍ غير ملفوظ به . **والثاني** : أنَّ الألفَ واللام لاتجوزُ زيادتُها فى التقدير ؛ لأنّ للفظِ حكْمًا لَيْسَ للمعنى .

* * *

(١) انظر : رأى الخليل فى الارتشاف ٨٨٠/٢

[باب حروف النسق وهى عشرة]

الواوُ ، والفاءُ ، وَثُمّ ، وَأَوْ ، وَلَا ، وبَلْ ، وَلكِنْ ، وإمّا ، وَحتّى ، وَأَمْ ، فهذه الحروف كُلُّها تَعْطِفُ اسمًا على اسمٍ ، وَفِعْلًا على فِعْلٍ ، وتشرك الثانى فى إعراب الأوّل .

وأمّا معانيها فمختلفة فأوّلها الواو وهى على أَرْبَعَةِ أقسام : **واو العطف** جاءنى زَيْدٌ وَعَمْرٌو [١] ، **وواو القسم** : وَاللهِ لأَفْعَلَنّ ، **وَوَاوُ الحال** : جاء زَيْدٌ وأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ ، **وَوَاوٌ بمعنى مَعَ** : اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ وهذه هى الأصل أَىْ : واوُ الجمع ؛ لأنّ كُلّ واوٍ عاطِفَةٌ فهى واوُ الجمعِ ، وَلَيْسَ كُلمّا كانَ للجمع عَطْفًا ، ألا تَرَى أنّ الخشبةَ لَوْ كانَتْ مَعْطُوفَةً على الماءِ كانَتْ مَرْفُوعَةً .

واعْلَمْ أنّ النحويين قَدِ اخْتَلَفُوا هل العامل مُقدّرٌ مع هذه الحروف ، أو قد حُذِف فبعضُهُم يَقُولُ : مُقَدَّرٌ والدليلُ عَلَيْهِ نَصْبُهُ للفِعْلِ بعد حتى إذا قال : حَتّى يَقُومَ ، فلولا أنّ (أَنْ) مقدَّرَة بعد حَتَّى ماجَازَ النصبُ .

وبعضهم لا يُقَدّر العامِلَ بَعْدَ هذه الحروف دليلُهُ بأنّه يَقُول : لو كان مقدّرًا بَعْدَهَا لوَجَبَ النصبُ فى قولك : مازَيْدٌ قائمًا ؛ لأنّ معنى (ما) أَنْفِى ، وإنما حُذِفَ اقتصارًا ، واجترأ بِحَرْفِ العطف عَنْهُ .

والواو تُوجِبُ الجمعَ بَيْنَ الشيئين ، ولا تُوجب الترتيبَ [٢] ، وهذا مَذْهَبُ الأكثر [٣] ودليله مِنْ طريقِ القياسِ والسماعِ ، فَمِن طريق القياس أنّها

---

(١) انظر فى الحديث عن الواو : الارتشاف ١٨١٢/٣ ، والتسهيل ١٧٤ ، وشــفاء العليل ٧٧٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٨/٣ ، والمغنى ٣٥٤/٢ ، والجنى الدانى ١٦٠ ، ورصف المبانى ٤١٠ - ٤١٥

(٢) قال أبو حيان : وماذكره السيرافى والسهيلى من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا توجبُ تقديم ماقدّم لفظه ، ولا تأخير ماأخر لفظه غير صحيح لوجود الخلاف فى ذلك انظر : الارتشاف ١٨١٣/٣ ، وانظر : أيضا المغنى ٣٥٤/١ ، والأشمونى ٩١/٣

(٣) قال المالقى فى حديثه عن الواو : ولا تعطى الترتيب عند البصريين فإنه قد يكون الثانى فى العمل قبل الأول تارة ومعه أخرى .. وعند الكوفيين أنّها تعطى الترتيب كالفاء عند البصريين . انظر : رصف المبانى ٤١١

نظيرُ التثنية ، فكما أنّ التثنيةَ لاتُرتّب فَكَذَلِكَ العَطْفُ ، وإنَّما كانَ العطفُ نظيرَ التثنيةِ مِنْ قِبَلِ أنّ الاسمين إذا اتّفقا لم يَجُز إلَّا التثنيةُ كَقَوْلِكَ : جاءَنِى الزَّيْدَانِ ، ولا تَقُولُ : جاءَنِى زَيْدٌ وَزَيْدٌ .

فإن اختلف الاسْمانِ قُلْتَ : جاءَنِى زَيْدٌ وَعَمْرٌو ، وَلَمْ يَجُزْ إلَّا العطف وأمّا مِنْ طَرِيق السماع فَقَوْلُهُ تعالى : ﴿ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [١] وقال فى موضع آخر ﴿ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔـٰتِكُمْ ﴾ [٢] والقصةُ واحدة ، فَلَوْلا أنّ الواو لا ترتب لَمْ يَجُز هذا يَدُلُّكَ على ذلك قول الشاعر :

سقيت منه القوم واستقيتُ [٣]

والسّقى بعد الاسْتِقَاء ، وقوله تعالى : ﴿ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى ﴾ [٤] والركوع قبل السجود ، وكل هذا يدل على أنّ الواو لا ترتّب .

وَمن النحويين [٥] مَنْ يجوّزُ فيها الترتيب ، وَيَسْتَدِلُّ بقولِ سيبويه [٦] : مررت بِرَجُلٍ وحمارٍ إنْ شِئْتَ جعلته مرورًا واحدًا ، وإنْ شِئْتَ مَرَرْتَ بالرجلِ ثم بالحمار ، أو بالحمار ثُمَّ بالرجل ، فقد جوَّز فى أَحَدِ أقسامها أَنْ تَكُونَ : مَرَرْتُ بالرجُل ثُمَّ بالحمار بَعْدَهُ ، وأيضا فإنّ الظاهر فيه أَنْ يكونَ : مَرَرْتُ بالرَّجُلِ أولا ثُمَّ بالحمار اتباعا للفظ ، وَيَدُلُّ على ذلك ما روى أنّ عُمَرَ رَضى اللهُ عَنْهُ لمّا سمع قول الشاعر (هو سُحيم) :

---

(١) سورة البقرة ٥٨/٢

(٢) سورة الأعراف ١٦١/٧

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) سورة آل عمران ٤٣/٣

(٥) وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتيب ، وحكى عن قطرب وثعلب والربعى . انظر : الأشمونى ٩١/٣ ، والجنى الدانى ١٥٨

(٦) انظر : الكتاب ٤٣٧/١ - ٤٣٨

[الطويل]

....

كَفَى الشَّيْبُ والإسْلَامُ للمَرْءِ ناهِيَا[١]

قال : لَوْ بَدَأْتَ بالإسْلَامِ أوّلا لأَجَزْتُكَ ، فَلَوْلَا أنّها تُرتب لاسْتَوى عِنْدَهُ الأَمْرَان . وَيَدُلّ عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾ [٢] فَقَالُوا يارَسُول الله بِمَ نَبْدَأ فَقَالَ : ابْدَأُوا بما بَدَأَ اللهُ بِهِ [٣] .

قال : وَلَيْسَ في قوله : (سَقَيْتُ مِنْهُ القوم واستقيت) دَلِيلٌ ؛ لأَنّه جائز أَنْ يكون أخبر بِسَقْيِهِ الناسَ على حِدَة ، واستقابِهِ على حدة ، فهذا على كلامين .

وَلَيْسَ في قوله : ﴿ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى ﴾ [٤] دَلِيلٌ لجواز أَنْ يكونَ قَدْ تَعَبَّدُوا فى تلك الشـــريعة بجواز السجود قَبْلَ الركوع ، فَلَا يكون فيه دَلِيلٌ .

---

(١) هذا عجز بيت وصدره :

عُـمَـيْـرَةَ وَدِّع إنْ تَجَـهَّـزْتَ غـازِيـا

والبيت لِسُحيم عبد بنى الحسحاس فـــى ديوانه ١٦ والكتاب ٢٦/٢ ، ٢٢٥/٤ ، والإنصاف ١٦٨/١ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٣٢٥/١ ، وسر الصناعة ١٤١/١ ، والتصريح ٨٨/٢ ، والمغنى ١٠٦/١ ، والخزانة ٢٢٧/١ ، ١٠٢/٢ ، والبيان والتبيين ٤٠ ، والكامل للمبرد ٢٢٥/٢ ، وطبقات فحول الشعراء ١٨٧/١ ، وشرح اللمحة البدرية ٢٩٢/١ ، وابن يعيش ١١٥/٢ ، ومنسوب لتميم الرياحى فى النهاية لابن الخباز ٧٧٥/٣ ، وبلا نسبة فى شرح اللمع لابن برهان ٢٤٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٧٩/٢ ، والخصائص ٤٨٨/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٦ ، والأشمونى ١٩/٣ ، وأوضح المسالك ٢٥٣/٣ ، وتذكرة النحاة ٤٢٧ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٣٤٩ ، والاستغناء للقرافى ٤٠٢ ، والدرر اللوامع ١١٩/٢ ، والبحر المحيط ١٥/٦

(٢) سورة البقرة ١٥٨/٢

(٣) انظر : الحديث فى صحيح مسلم بشرح النووى ١٧٦/٨ - ١٧٧

(٤) سورة آل عمران ٤٣/٣

أَمّا الفاء (١) فَتُوجِبُ الترتيبَ (٢) بلا مُهْلَةٍ تَقُولُ : جاءَنِى زَيْدٌ فعمرٌو ، فعمرٌو جاء بَعْدَ زَيْدٍ بلا مهلةٍ ، والدليلُ على ذَلِكَ وقُوعها فى الجزاء جَوَابًا تَقُولُ : إنْ تُكْرِمْنى فإنّك كَرِيمٌ ، كما أنّ جَوابَ الجزاءِ لا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عن الشرطِ كذلك الفاء فى العطف .

والفاء على ثلاثة أقسام : عاطفةٌ ، وللجزاءِ ، وزائِدَةٌ فى قول الأخفش (٣) إذا قُلْتَ زيدٌ فَقَامَ ، وأما قوله :

[الطويل]

.... بَيْنَ الدَّخُول فَحَوْمَلِ (٤)

---

(١) قال سيبويه : هذا باب ماأَشْرَكَ بين الاسْمَيْن فى الحرف الجارّ فَجَريا عليه كما أشرك بينهما فى النعت فجريا على المنعوت .. ومن ذلك قولك : مررتُ بِزَيْدٍ فعمرٍو ، ومررت بِرَجُل فامرأة فالفاء أشركت بينهما فى المرور انظر : الكتاب ٤٣٨/١

(٢) قال أبو حيـــان : الفاء تشرك فى الحكم والثانى عقب الأول بلا مهلة هذا مذهب الجمهور ، وذهب الجرمى إلى أنها للترتيب إلا فى الأماكن والمطر فلا ترتيب تقول : عفا مكان كذا فمكان كذا (وإن كان عفاؤهما فى وقت واحد ، انظر : الارتشاف ١٨١٦/٣

(٣) انظر : معانى القرآن للأخفش ١٣٢/١ ، وانظر : أيضا المقتصد ٣١٣/١ ، وكتاب الشعر للفارسى ٣٢٦ ، والجنى الدانى ٧١ ، والمسائل الحلبيات ٧٨ ، وشرح الكافية للرضى ٣٦٧/٢

(٤) هذا جزء من بيت وتمامه :

قِفانَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبِيبٍ ومَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

والبيت لامرىء القيس فى ديوانه ١١٠ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٦٣/١ ، والمحتسب ٤٩/٢ ، وشرح الحماسة للتبريزى ٢٩٠/٢ ، ٢١٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٠٧/٣ ، وسر الصناعة ٥٠١/٢ ، وجمهرة اللغة ٥٦٧/١ ، ٥٨٠ ، والدرر اللوامع ١٦٦/٢ ، والتصريح ١٣٦/٢ ، والكتاب ٢٠٥/٤ ، والجنى الدانى ٦٣ ، ٦٤ ، والشعر والشعراء ٥١/١ ، والخزانة ٣٣٢/١ ، ٣/ ٢٢٤ ، ٦/١١ ، وكشف المشكل ٤٤٤/٢ ، ٤٦٣ ، ٥٠٩ ، وجمل الفراهيدى ٢٣٩ ، والإفصاح ٢٤٦ ، ٣٢٣ ، وابن يعيش ١٢٨/٢ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٥٩/١ و ٥٥٣/٢ ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٥٦ ، والكامل للمبرد ٢٥٠/١ ، وشروح سقط الزند ١٥٤٧/٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ٢١٤١/٣ ، وبلا نسبة فى الإنصاف ٦٥٦/٢ ، والصاحبى ١٤٢ ، وشفاء العليل ٧٨٢/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٨٦/٤ ، والأصول ٣٨٥/٢ ، والمستوفى لابن فرخان ٢/ ٢٧٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤١/٣ ، ٣٧/٤ ، والبيان لابن الأنبارى ٤٨١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٥٣ ، والأشمونى ٣٠٩/٣ ، والمغنى ١٦١/١ ، ١٦٢ ، ٣٥٦/٢ ، وأوضح المسالك ٣٥٩/٣ ، والمسائل المنثورة ١١٧ ، والقوافى للتنوخى ٧٥ ، ١٤٥ ، ١٥٦ ، والنكت الحسان ٣٠٢ ، وجواهر الأدب ٦٣ ، ومجالس ثعلب ١٠٤/١ ، والكشاف ٢٤٥/٣

فيجوز أَنْ تكونَ زائدة ، ويجوز أَنْ يكونَ الدخولُ اسما لمواضع ، فيكون بَيْنَ هذا وهذا وَقَدْ رُوى بالواوِ .

وفى الفِعْلِ مايُسْتغنى عن اثنين كَقَوْلِهم : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وعمرٌو ، والمالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، فلا يجوزُ مكانَ الواو غيرُها من حُروف العطف ؛ لأنّها أمُّ الباب ، ويدُلُّك على أنّها كذلك أنّ كُلّ حَرْفٍ فيه معنى العطف ومعنًى آخر كالفاءِ هى عاطفة ، وتكون لمعانٍ أُخَر .

والواو تدُلُّ على العطفِ مجرّدًا ، والواحدُ قبل الاثنين فلذلك كانت أمَّ الباب .

مِنْها ثُمّ [١] وهى توجب أنّ الثانى بَعْدَ الأوّل كالفاء ، إلّا أنّ فيها مهلةً [٢] ، يدُلُّك على ذلك أنّهم لم يُجازوا بها كما جَازُوا بالفاء .

والحروفُ على ضروب : على حَرْفٍ واحدٍ كواو القسم ، وبائِهِ ، فإذا كان هكذا كان مفتوحا لاغير ، إلّا أنّهم كَسرُوا مِن ذلك باءَ الإضافةِ ولامَها ، وَقَدْ مضى ذلك ، واللام تفتحُ مع المضمرِ على الأَصْلِ تَقُولُ : لَهُ مالٌ ، ومع الظاهر بالكسر ، فقيل ذلك للفرق بينها وَبَيْنَ لام الابتداء فى قولك : لِزَيدٌ .

فإن قيل فبالحركات يتبينُ الفرقُ ، وكان يُستغنى عن كسر اللّام قيلَ فى الأسماء مالم يبينّ فيه الإعرابُ كموسىً وعصًا ، وَأيْضًا فالوقفُ لا يكونُ على الحركة .

وأمّا اللّامُ فى ﴿ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ [٣] فإنّما كُسِرَتْ ؛ لأنَّها فى حيز الظاهر ؛ إذ التقدير : لأنَ يَغْفِرَ ، فـ (أَنْ وما بَعْدَها) فى موضع الغفران ، وَهُو جَرٌّ باللام .

---

(١) قال سيبويه : ومن ذلك قولك : مررت بِرَجُلٍ ثم امرأةٍ ، فالمرور هنا مروران وجعلتَ ثمّ الأوّل مبدوءًا به ، وأشركت بينهما فى الجر ، انظر : الكتاب ٤٣٨/١

(٢) قال أبو حيان : ثمَّ تُشرك فى الحكم وتُرتّبُ بِمُهْلةٍ ، وذهب الفراء فيما حكاه السيرافى عنه والأخفش ، وقطرب فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن الفرس فى مسائله الخلافيات عنه إلى أنّ ثُمّ بمنزلة الواو لا تُرتّب ، انظر : الارتشاف ١٨١٩/٣

(٣) سورة الفتح ٢/٤٨

وَقَدْ بُنى ماهو حَرْفٌ واحدٌ على السُّكُونِ ، وَذَلِكَ لامُ التعريفِ ، وَقَد اخْتَلَفَ النَّحْويُّونَ [١] فى التعريف بِمَ يكونُ ، فالخليلُ [٢] يَقُول : بالألفِ واللَّامِ كهَلْ وبَلْ .

وَمِنْهُم مَنْ يَجْعَلُ التعريف باللّام وَيَقُولُ : جىء بالهمزةِ لئلا يبتدأ بالسّاكن وَدَلِيلُ هذا القَوْلِ هو أنّ التعريفَ باللّام يُعاقِبُ التنوين فَلَا يَجْتَمِعان ، وكما أنّ التنوينَ على حَرْفٍ واحد كَذَلِكَ مُعاقبهُ ، فإنْ قِيلَ : لِمَ خُصَّتِ اللَّامُ بذلك ، ولِمَ كان التعريفُ بِحَرفٍ واحدٍ ، وجُعل ساكنًا ، وجُعل فى أوّل الكلمة دُونَ وسطها وآخرها .

والجوابُ أنّ اللَّامَ أَوْلَى مازيد ؛ لكثرة مايُدْغَمُ فيها من الحروف ، ألاَ تَراها تُدْغَمُ عِنْد السين ، والصاد ، والضاد ، والشين ، والراء ، والطاء ، والذال ، والفاء ، والظاء ، والتاءِ ، والراءِ ، واللامِ ، والنون .

وَزِيدَتْ ساكنةً ؛ لأنّ السّاكنَ كالميّت ، ولهذا لم يُعْتَدّ بِهِ فَصْلًا فى (أُقْتُل) فأتبعت الألف التاء ، وإنْ حَجَزَتِ القافَ بينهما .

وَزِيدَتْ على حَرْفٍ واحدٍ ، ليختلط بما بَعْدَها ، وتكون كالجزءِ مِنْهُ ؛ لأنّ للحرفِ الواحدِ حُكْمًا لَيْسَ للاثنينِ ، ألا تَرَى أَنَّهُم حَذَفُوا فى النَّسَبِ أَلِفَ التأنيثِ ، وتاءَ التأنيثِ فقالوا فى حُبلى : حُبْلَىّ ، وفى (طَلْحَة) : طَلْحِىّ ، وَلَمْ يَحْذِفُوا حَرْفَيْنِ بأن كانا للتأنيث ، فَأَبْدَلُوا واوًا فى قولهم :

---

(١) قال أبو حيان فى حديثه عن المعرف بالأداة : ذكر أصحابنا فيها مذهبين : أحدهما مذهب جميع النحاة إلا ابن كيسان أنها أحادية الوضع ، وهى اللام ، والألف ألف وصل جىء بها وصلة إلى النطق بالساكن والثانى : مذهب ابن كيسان أنّها ثنائية الوضع نحو : قد وهل وهمزتها قطع وهذا المذهب نقل ابن مالك أنّه مذهب الخليل ، انظر : الارتشاف ٨٧٦/٢

(٢) قال سيبويه : وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحد كقَدْ ، وأَنْ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى ، انظر : الكتاب ٣٢٤/٣

حَمْرَاوِىّ ، وَلَمْ يَقُولُوا : حَمْرِىّ كما قالوا : حُبْلِىّ فلهذا زادُوا اللاَّمَ مُفْرَدَةً ، وَجَعَلُوها أوّلا كما جَعَلُوها فى قولهم (لا) فاللَّام فى (لا) زَادُوها ؛ لأنّ الابتداءَ بالألِفِ لا يمكن وهى ساكِنَةٌ ، فكذلك زَادُوا الألفَ لمّا لم يمكن الابتداءُ باللّامِ ، وَقَدْ بَقِىَ ماهُو على حَرْفَيْنِ نحو : مِن ، وهَلْ ، وبَلْ وعلى ثلاثة : أنّ ، وعلى أربعة نحو : حتى ، وعلى خَمْسَةٍ نحو : لَكِنّ .

وأصلُ الحروف أَنْ تُبنى كُلها على السكون ؛ لأنّها كبعض الاسمِ أو الفعلِ ، فما حُرِّكَ منها فلالتقاءِ الساكنين .

وَمِنْها (أَوْ) وهى أبدًا لِأَحدِ الشيئين [(١)] تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ أَوْ عمرٌو ، وهى على **أربعة** أقسام : **للشك** : أَكَلْتُ خبزًا أَوْ تمْرًا ، **وللتخيير** : خُذْ درهمًا أَوْ دينارًا أى : أَحَدُهُما ، **والإباحَةِ** [(٢)] : جالس الحسنَ أَوْ ابن سيرين أَىْ : أَنْتَ مُباحٌ فى مجالَسَةِ هذا الضَّرْب من الناس ، والأَصْلُ فى الفَرْقِ بَيْنَ الإباحةِ والتخيير أنّ فى الإباحةِ أىّ الشيئين شاء فَعَلَ ، فَلَهُ فِعْلُهما جميعًا ، وفى التخيير لَهُ فِعْلُ أحدهما ؛ لأنّ الأصلَ فى الأَمْوالِ الحَظْر ، فإذا خَيَّرَك بَعْضَ ماله ، لم يجز أخذُ غيره ، وَلَيْسَ كذلك الجلوس .

وتكونُ **للإبهام** كقوله تعالى : ﴿ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [(٣)] وَمَعْنَى الإبهامِ هو أنْ يَلْبِسَ على السَّامعِ ، فإذا قال عِنْدِى زَيْدٌ أو عمرٌو فَهو يَعْلَمُ مَنْ عنده ، وإنّما يريدُ الإبهام للسامع ، فإن قيل البارى جلّت قدرته لا يريدُ الإلباس ، وإنّما يريدُ البيان ، قيل : قَدْ تَكُون المصلحة تارة فى الإلباس وتارة

---

(١) انظر فى معانى أو : الارتشاف ١٨٢٠/٣ ، ورصف المبانى ١٣١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٠٣/٣

(٢) قال سيبويه : هذا باب أو فى غير الاستفهام تقول : جالس عَمرا أو خالدا أو بشرا كأنّك قلتَ : جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنسانا بعينه ، انظر : الكتاب ١٨٤/٣

(٣) سورة الصافات ١٤٧/٣٧

في البيان كقوله تعالى : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ (١) وَلَمْ يبين بهذا الكلام ، وقد قال قوم : معنى أَوْ هاهنا معنى الواو (٢) ، وقال قوم (٣) : معناها بَل ، وهَذَا لا يَجُوزُ ؛ لأنّ الحرفَ إذا أمْكَنَ حَمْلُهُ على اللفظِ لَمْ يُحْمَلْ على غَيْرِهِ .

فأمّا قوله : ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (٤) ف (أو) هاهنا للإباحة ؛ لأنّك لو قُلْتَ : أطِع زَيْدا أَوْ عمرًا كُنْتَ مبيحًا لَهُ ذَلِكَ ، فإذا دَخَل النفى كان كَذَلِكَ لأنّ النفىَ على حَدّ الإيجاب .

وقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ (٥) أَوْ فيه للإباحَةِ أَىْ : إن مَثّلتُمُوهم بالمُوْقَدِ فهو مِثْلُهم ، أَوْ بالصَّيّب فهو مِثْلُهُ ، ﴿ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (٦) يَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ أو فيه للإباحة أَىْ مَثَّلْتُم قُلوبَهُم في القَسْوَةِ بالحجارة فهو مثلُها ، وإنْ مثلتُمُوها بما هو أَشَدّ مِن الحجارة فهو مثلُه ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ للإبهام .

ومنها (لَا) (٧) وهى في الكلامِ على **أَرْبَعَةِ** أقْسام : **زَائِدة** كقولك : ماقامَ زَيْدٌ ولا عمرٌو ، فالواوُ هى العاطفةُ وَ (لَا) دَخَلَتْ لمعنى النفى .

وإنْ كانَ الكلامُ إيجابًا لَمْ يَجُزْ لا تَقُولُ : قام زَيْدٌ ولا عمرو ، **الثانى** من أقسام (لا) النهى نحو : لا تَذْهَبْ ، **الثالث** : من أقسامها النفى نحو :

---

(١) سورة الإسراء ٨٥/١٧

(٢) ذهب إلى ذلك الأخفش والجرمى والأزهرى ، انظر : رأى الأخفش فى معانى القرآن ٣٤/١ ، ٤٩١/٢ ، ورأى الجرمى فى المغنى ٦٢/١ ، والجنى الدانى ٢٣٠ ، والأشمونى ١٠٧/٣ ، وانظر : رأى الأزهرى فى التهذيب ٦٥٧/١٥ - ٦٥٨ ، وانظر فى هذا الموضوع : الارتشاف ١٨٢٢/٣

(٣) ذهب إلى ذلك الفراء وأبو على ، انظر : رأى الفراء فى معانى القرآن ٧٢/١ ، ٣٩٣/٢

(٤) سورة الإنسان ٢٤/٧٦

(٥) سورة البقرة ١٩/٢

(٦) سورة البقرة ٧٤/٢

(٧) انظر فى الحديث عن لا : الارتشاف ١٨٢٧/٣ ، والمساعد ٤٦٨/٢ ، والتصريح ١٤٩/٢ ، والأشمونى ١١٢/٣ ، ورصف المبانى ٢٥٧ - ٢٥٩

لا رَجُل فى الدار . **الرابع** : العطف ومعناها أَنْ تنفى عن الثانى ماوَجَبَ وثَبَتَ للأوّل تَقُولُ : ضَرَبْتُ زيدًا لا عمرًا ، فالضربُ واقع بزيدٍ ،وَقَدْ نفيتَهُ عن عمروٍ ، ولهذا لايجوز : ماضربت زيدًا لا عَمْرًا ؛ لأنّك لم تثبت للأوّل شيئًا فَتَنْفِيه عن الثانى .

ومنها (بَلْ) [١] وهى للإضْرَاب كأنّك إذا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زيدًا بل عمرًا ، أَضْرَبْتَ عن ذِكْر زَيْدٍ ، وَأَوْجَبْتَ الضربَ لعمرٍو، وتكون فى الإيجابِ والنفى فإنْ قُلْتَ : مازَيْدٌ قائمًا بَلْ قاعدٌ لَمْ يَجُز فى قاعدٍ إلَّا الرفعُ ؛ لأنّك لَوْ نَصَبْتَ فَسَدَ المعنى .

ومنها (لَكِن) [٢] وهى للاستدراك تَقُولُ : ماقام زَيْدٌ لكن عمرٌو ، ولا تكونُ إلَّا بَعْدَ النفى إلَّا أَنْ تَخْرُج من قصةٍ إلى قِصَّةٍ كقولك : جاءنى عمرٌو ولكن زَيْدٌ لم يأتِ .

ومنها (أَمْ) [٣] وهى على ضَرْبَيْنِ : منقطعة ومتصلة ، فالمتصلة لها شرائط : أحدها : أَنْ تَكُونَ مع الهمزة وَحْدَها مِنْ حُرُوفِ الاستفهام كَقَوْلك : أقام زَيْدٌ أم عمرٌو ، وتكون مستدعيًا مِثْلَ أَنْ تعلَم أنّ شخصًا فى الدار فَتَقُولُ : أزيدٌ أم عمرٌو ، وَيُكون الكلامُ جملةً واحدةً ، فإذا دَخَلَتْ هذه الشرائطُ كان جوابُها كجوابِ (أيٍّ) ، فيكون بالتعيين .

فإن اختلَّ شرطٌ من هذه الشرائط فهى المنقطعة ، وجواب المنقطعة نَعَم أَوْ لا كجواب (أو) .

فإنْ أَجَبْتَ فيها بالتعيين كجواب المتصلة كان محالًا ، فأما قول الشاعر :

---

(١) قال سيبويه : وأمّا (بل) فَلِتَرْك شىء من الكلام وأخذ فى غيره ، انظر : الكتاب ٢٢٣/٤ ، وانظر : أيضا رصف المبانى ١٥٣ ، وارتشاف الضرب ١٨٢٥/٣ - ١٨٢٦ ، والمقتضب ١٥٠/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢٧٩/٢ ، والمغنى ١١٢/١

(٢) ذكر أبو حيان فى لكن خمسة مذاهب ، انظر : الارتشاف ١٨٠٦/٣

(٣) انظر فى الحديث عن أم رصف المبانى ٩٣ - ٩٥ ، والكتاب ١٦٩/٣

[الكامل]

كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ أَمْ رَأَيْتَ بواسطٍ غَلَسَ الظّلامِ من الرّباب خَيَالا [١]

يَحْتَمِلُ **وجهين** : **أَحَدُهُما** أَنْ تكونُ المعَادِلَة ، وقد حُذِفَتِ الهمزةُ من كَذَبَتْك للضرورة . والثانى : أَنْ تكونَ المنقطعة كقولهم : إنّها لإبل أَمْ شاءٌ .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ ﴾ [٢] فَيَحْتَمِلُ **ثلاثة** أوجه : **أحدها** أَنْ تكونَ زائدة أو تكون **معادلة** ، فيكون حَمْلًا على المعنى ، كأنّه لمّا قالوا (أَفَلَا تُبْصِرُون) قَالَ : أَمْ أنتم بُصراء فالتقديرُ : أىُّ هَذَيْن كأين منكم .

والثالث : أَنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَةً ، فأمّا قوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٧ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [٣] فهذه منقطعة والتقديرُ : بَلْ أيقولون افتراه ، فـ (بل) للإضراب عمّا تَقَدَّمَ ، والهمزةُ للاستفهام كما كان فى قوله : إنّها لإبلُ أَمْ شاءٌ بَلْ : أَهِىَ شاء .

وأمّا (أمّا) [٤] فهى مفتوحةٌ ومكسورةٌ فإذا كانت مفتوحةً ففيها معنى الشرط بلزومها الفاء : أمّا زَيْدٌ فَغَفَر اللهُ لَهُ والتقديرُ : مَهْمَا يَكُنْ من شىءٍ فغفر اللهُ لزيدٍ ، ثُمّ قدّم بَعْضُ ماكان بَعْدَ الفاء ، وهو زَيْدٌ قَبْلَها عِوَضًا من الحذف .

وأمّا المكسورة [٥] فلا تكون إلّا مكررة وأقسامها كأقسام (أو) لا فرق

---

(١) البيت للأخطل فى ديوانه ٤١ ، والكتاب ١٧٤/٣ ، واللسان (كذب) ٧٠٩/١ ، والمغنى ٤٥/١ ، والمقتضب ٢٩٥/٣ ، والكامل ٢٤٥/٢ ، والخزانة ٩،٧/٦ ، والتصريح ١٤٤/٢ ، ومعجم شواهد النحو ١٣٤

(٢) سورة الزخرف ٥١/٤٣ - ٥٢

(٣) سورة يونس ٣٧/١٠ ، ٣٨

(٤) قال سيبويه : وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء كأنّه يقول : عبدُ الله مهما يكن من أمره فمنطلق ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدًا ، انظر : الكتاب ٢٣٥/٤

(٥) انظر فى معانى إما المكسورة الهمزة : الارتشاف ١٨٢٣/٣ ، والتصريح ١٤٦/٢ ، والأشمونى ٩٠/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٥/٣ - ٣٦٦ ، والجنى الدانى ٥٣٢ ، ورصف المبانى ١٠٠ - ١٠٥

بَيْنَهما إلّا أنّ (أو) تَمْضِى صدر كلامك على اليقين ، ثُمّ يُدرِكُكَ الشَكّ ، فيرجِعُ الشكُّ إلى أوّلِ الكلامِ تَقُول : أقام زَيْدٌ أَوْ عمرو ، فقيام زَيْدٍ لم يكن شكًّا ؛ وإنَّما صَارَ شكًّا للشك فى عمروٍ .

وأمّا (إمّا) فتبتدئُ بِها شاكًّا تَقُولُ : ضَرَبْتُ إمّا زَيْدًا وإمّا عمرًا ، وَقَدْ اخْتُلِفَ فيها هَلْ هِىَ مِنْ حُرُوفِ العطف أَمْ لا ، فـ (أبو على) [(١)] لا يَجْعَلُها مِنْ حُرُوفِ العطف لشيئين : **أَحَدُهُما** : للابْتِدَاءِ بها ، وَحُرُوفُ العطفِ لا يُبتدأ بها . **والثانى** : دُخُول الحروفِ لِلْعَطْفِ عليها ، وحروفُ العطفِ لا يَدْخُلُ عليها مثلها .

وَمِنْهُم مَنْ يَجْعَلُها مِنْ حُرُوفِ العطف [(٢)] ، إذْ رَأَىَ مابَعْدَها تابعًا لِما قَبْلَها ، حَمَلَها على حروفِ العطف ، وَقَدْ جَاءَتْ فى الشعر بِلاَ (ما) فى قوله :

[المتقارب]

.... وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَما [(٣)]

أراد (وإمَّا) ، ومنها (حَتّى) وهى كالواو إلّا أنّها تُفارِقُها فى أنّ مابَعْدَها يكونُ مِنْ جِنْسِ ماقَبْلَها وَقَدْ مضى ذلك .

وأعلم أنّك تَعْطِفُ الاسْمَ على الاسْمِ إذا اتَّفَقا فى الحالِ نحو : قَامَ زَيْدٌ وعمرٌو ؛ لأنّ القيامَ يصحُّ منهما ، ولا تَقُولُ : مات زَيْدٌ والشمس ؛ لأنّها لا تُوصَفُ بالموت .

---

(١) انظر : الإيضاح العضدى ٢٨٩ ، والمسائل المنثورة ٤٠ - ٤١ ، وانظر : أيضا الجنى الدانى ٥٢٩ ، والمغنى ٥٩/١ ، وشفاء العليل ٧٧٧/٢ ، ورصف المبانى ١٠٠

(٢) من هؤلاء سيبويه ، انظر : الكتاب ٤٣٥/١ ، والارتشاف ١٨٠٧/٣

(٣) هذا عجز بيت وصدره

سَقَتْهُ الروَّاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ

والبيت منسوب للنمر بن تولب فى الكتاب ٢٦٧/١ ، ١٤١/٣ ، والنهاية لابن الخباز ٧٥٦/٣ ، ونظم الفرائد ١١٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٢٩/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك =

وتعطفُ الفِعْلَ على الفعلِ إذا اتّفقا فى الزمان نحو : قَامَ زَيْدٌ وقَعَدَ وَلَا تَقُولُ قام زَيْدٌ وَيَقْعُدُ ، فأمّا ماجَاءَ مِنْ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ ﴾ (١) فيجوزُ أَنْ يكونَ معناه : كَفَرُوا فيما مَضَى ، وهم الآن يَصُدُّون ، ولا يكونُ معطوفًا على الأوّل ، ويجوز أَنْ يَكُونَ أراد : يَكْفُرُون ثمّ أَسْقَطَ حَرْفَ المضارعةِ تخفيفًا وَجَازَ هذا ؛ لأنَّ المعنى الذى فيها معنى الجزاء ، والجزاءُ تُقرّب الماضى إلى الاستقبالِ ، ولا يَجُوزُ فى الأكثر عطفُ الفعلِ على الاسْمِ ، وقد جاء فى قــوله : ﴿ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقْبِضْنَۚ ﴾ (٢) فَعَطَفَ (يَقْبِضْنَ) على (صافَّاتٍ) وهو اسم ، وإنّما جاز ذلك ؛ لأنّ قوله (ويقبضن) فى معنى : قابضاتٍ ، ولا يُعطفُ اسمٌ على فِعْلٍ وقد جاء فى قوله :

[رجز]

يَقْصِدُ فى أَسؤُقِهَا وجَائِرُ (٣)

فَعَطَفَ (جائرًا) وهو اسْمٌ على (يَقصدُ) وهو فعلٌ .

* * *

= ٣٦٧/٣ ، وشواهد المغنى للسيوطى ١٨٠/١ ، ومجاز القرآن ٢٣١/٢ ، والخزانة ٢٥/٩ ، ٩٣/١١، ٩٤ ، ٩٥ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ،ابن يعيش ١٠٢/٨ ، وبلا نسبة فى البغداديات ٣٢٣ ، والأزهية ٤٧ ، وشفاء العليل ٧٩٠/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٤٠٢/٤ ، والخصائص ٤٤١/٢ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ٢٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٠ ، والجنى الدانى ٢١٢ ، ٥٣٤ ، والأشباه والنظائر ١٢٦/١ ، والمغنى ٥٩/١ ، ٦١ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٣٣/١ ، والدرر اللوامع ١٨٤/٢ ، والبحر المحيط ٢١٠/١

(١) سورة الحج ٢٥/٢٢

(٢) سورة الملك ١٩/٦٧

(٣) البيت بلا نسبة فى الخزانة ١٤٠/٥ ، والأشمونى ١٢٠/٣

فصـــــل

وتَعْطِفُ المُظْهَرَ على المُظْهَرِ كقولك : قَامَ زَيْدٌ وعمرٌو ، والمُضْمَرَ على المضمر كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُكَ وإيّاهُ ، والمظهر على المضمر : رَأَيْتُك وَزَيْدًا ، والمضمر على المظهر كقولك : قَامَ زَيْدٌ وَأَنْتَ كُلُّ ذلك جائِزٌ .

فإذا كانَ المضمرُ متصلًا مرفوعًا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَعْطِفَ عَلَيْهِ ، حتى تؤكّده تَقُولُ : قُم أَنْتَ وزَيْدٌ ، وإنَّما وَجَبَ التأكيدُ ؛ لأنّ الفِعْلَ مع الفاعل بِمَنْزِلَةِ الشىءِ الواحد فإذا قُلْتَ : قُم وَزَيْدٌ مِنْ غَيْرِ تأكيد تُوُهّم أنّك عَطَفْتَ اسمًا على فِعْلٍ ، وذلك لايَجُوزُ ، وإنّما لَمْ يجز أَنْ تَعْطِفَ الفِعْلَ على الاسْمِ ، ولا الاسْمَ على الفِعْلِ ؛ لأنَّ العطفَ نَظِيرُ التثنية ، فَكَما لاتُثَنّى اسْمًا مع فِعْلٍ ، ولا فِعْلًا مع اسْمٍ ، ولا اسمين مختلفين فكذلك لا تعطفُ اسمًا على فعلٍ ، ولا فِعْلًا على اسمٍ .

ويدُلُّكَ على أنّ الفعلَ والفاعلَ كالشىءِ الواحد فى أنّهم سَكّنُوا لَهُ ماقَبْلَهُ فى قَوْلهم : قُمْتُ ، وَضَرَبْتُ لِئلا يَجْمَعُوا بَيْنَ أربع متحركاتٍ ؛ لأنّ الفعلَ والمفعول لَيْسَا كالشىءِ الواحد ، وَيَدُلُّك على ذلك مجىءُ النون التى هى إعرابٌ فى الفعلِ بَعْدَ الفاعِلِ فى قولك : يَضْرِبان وَأَيْضًا قولهم فى النسب إلى كُتُبٍ : كُتُبِىّ .

وَيَدُلُّ على أنهما كالشىءِ الواحد أَيْضًا قولهم : حَبَّذا زَيْدٌ ، فحبّ فِعْلٌ ، و (ذا) فاعِلُهُ ، وَقَدْ جُعلا كالشىءِ الواحد أَلَا تَرَى أنّه لَايجُوزُ الفصلُ بينهما لاتقولُ : حَبّ فى الدار ذَا .

وقَدْ يَجُوزُ فى الشعر العَطْفُ على الضميرِ المتصل المرفوع بلا تأكيدٍ قال الشاعر :

[خفيف]

قُلْتُ إذا أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَملا [(١)]

فَعَطَفَ (وزهر) على الضميرِ فى (أَقْبَلَتْ) ، ولم يؤكّدها ، وتعطفُ على الضمير المتصل المنصوب ، ولا يَلْزَمُكَ التأكيدُ تَقُولُ : لَأَضْرِبَنَّك وزَيدًا ؛ لأنّ الفعلَ والمفعول لَيْسَا كالشىءِ الواحد ، فَلَا يَلْتَبِسُ بِعَطْفِ الفِعْلِ على الاسْمِ .

فأمّا المضمرُ المجرورُ فَلَا يَكُونُ إلّا مُتّصِلاً ، ولا يَجُوزُ أَنْ يُعطف عليه إلّا بإعادة الجارّ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَ وبزَيْدٍ ، ولا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِكَ وزَيْدٍ ، قال أبو عثمان [(٢)] : وإنّما لَمْ يَجُزْ هَذَا ؛ لأنّه لَا يَنْعَكِسُ كما يَنْعَكِسُ الظاهرُ إذا قُلْتَ : مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرٍو إنْ شِئْتَ قُلْتَ : بعمروٍ وزَيْدٍ ، وَلَا يَجُوزُ فى المضمر أَنْ تَعكِسَهُ فَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بزَيْدُوكَ .

وَأَيْضًا لَايَجُوزُ العطفُ عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ أَنّ المجرورَ يَقَعُ موقِعَ التنوين من الاسْمِ الأوَّلِ المُضَافِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ على التنوين ؛ لأَنَّهُ حَرْفٌ .

فإن قيل فالظاهر يَقَعُ مَوْقِعَ التنوين أَيْضًا وَأَنْتَ تَعْطِفُ عَلَيْهِ فَتَقُول : جاءنى غلامُ زَيْدٍ وعمرٍو ، فتعطفُ على زَيْدٍ ، وهو مجرورٌ واقعٌ موقع التنوين فالجواب أنّ للمضمر حكمًا لَيْسَ للمظهر ، وهو أَشْبَهُ بالتنوين ، ألا تَرَى أنّهم يَحْذِفُونَهُ فى النداء يَقُولون : ياغُلامُ أَقْبل ، ولا يجوزُ مِثْلُ هذا فى الظاهر إذا قُلْتَ : ياغُلامَ زَيْدٍ ، لايَجُوزُ حَذْفُ زَيدٍ ، كما حُذف الياءُ من غُلامِى .

وقال أبو على : إنّما لَمْ يَجُزْ أَنْ تَعْطِفَ على المضمر المجرور ، لأَنّهما كالشىء الواحد ؛ لأنّه لا يَجُوز أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهما بِغَيْرِ الظرف فى الشعر .

---

(١) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٣٢٠ ، والكامل للمبرد ٣٢٢/١ ، واللمع ١٨٤ ، ومعجم شواهد النحو ١٣٥ ، ٥٤٩ ، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٧٦/٣ ، والكتاب ٣٧٩/٢ ، والإنصاف ٤٧٥/٢ ، وابن عقيل ١٨٦/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، والأشمونى ١١٤/٣

(٢) انظر : رأى المازنى فى شرح اللمع ٢٦٥/١

فَأَمَّا قولُ مَنْ قَرَأَ ﴿ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾ (١) فَعَطَفَهُ على (بِهِ) (٢) فَقَدْ رَدّه قَوْمٌ لما مضى من الحجة .

وَوَجْهُ جَوَازِه أنّ الواو للقسم ، وجوابُ القسم (إنّ الله كان) ، وَيَجُوزُ أَنْ يكون أَعْمَلَ حَرْفَ الجرّ ، وهو محذوفٌ كقولهم : اللهِ لأَذْهَبَنَّ ، فأعمل حرفَ القسم ، وهو محذوف ، وَيَضْعُفُ إعمالُ حَرْفِ الجر ، وهو محذوفٌ ، وقد جاء فى الشعر عَطْفُ الظاهر على المضمر ، وَلَمْ يَعُدِ الجار فقال :

[البسيط]

فالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا   فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ (٣)

* * *

(١) سورة النساء ٤/١

(٢) قال ابن مجاهد : واختلفوا فى نصب الميم وكسرها من قوله : (والأرحام) فقرأ حمزة وحده : (والأرحام) خفضًا ، وقرأ الباقون : (والأرحام) نصبًا ، انظر : السبعة لابن مجاهد ٢٢٦ ، والكشف ١/٣٧٥ - ٣٧٦ ، والمبسوط ١٧٥ ، والحجة لابن خالويه ١١٨

(٣) البيت بلا نسبة فى الكامل للمبرد ٣/٣٩ ، والأشمونى ٣/١١٥ ، وابن عقيل ٢/١٨٧ ، والخزانة ٥/١٢٣ ، والإنصاف ٢/٤٦٤ ، والكتاب ٢/٣٨٣ ، وابن يعيش ٣/٧٨ ، والهمع ١/١٢٠، واللمع ١٨٥ ، والحجة لابن خالويه ١١٩ ، ومعجم شواهد النحو ٤١ ، ٣٠٠

[باب المعرفة والنكرة]

الاسْمُ على ضَرْبَيْـنِ : نَكِرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ ، فالنكرةُ مالَمْ يَخُصّ الواحدَ مِنْ جِنْسِهِ نحو : رَجُل وَفَرَسٍ أَلَا تَرَى أنّ هذا الاسْمَ لايَصْلُحُ للواحدِ بعينه .

ويُعتبرُ النكرةُ بشيئينِ بأَنْ يَحْسُنَ فيها لامُ التعريفِ نحو : الرَّجُل ، وَبِرُبَّ تَقُولُ : رُبَّ رَجُلٍ .

(كَيْفَ) نَكِرَةٌ ؛ لأنّ جَوَابَها نَكِرَةٌ تَقُولُ : كَيْفَ زَيْدٌ فَجوابُهُ صالحٌ . (مَنْ) تَصْلُحُ أَنْ تكونَ مَعْرِفَةً وَنَكِرَةً ، وَكَذَلِكَ : كَمْ ، وَأَيْن ؛ لأنّه يَصْلُحُ أَنْ تَقُولَ إذا قِيل لَكَ : أَيْنَ زَيْد ؟ : فى الدارِ ، وفى دارٍ .

وإذا قُلْتَ : زَيْدُ رَجُلٍ فهو نَكِرَةٌ لإضافتِهِ إلى النكرةِ ، كما اكتسى الأولُ من الثانى التعريف إذا أُضِيفَ إِلَيْهِ كذلك يُكْتَسى التنكير .

والنكراتُ بَعْضُها أَعَمُّ من بَعْضٍ ، فَأَعَمُّ الأشياءِ وَأَبْهَمُها شيءٌ [1] ، ومُحْدَثٌ أخصُّ من شيءٍ ؛ لأنّ كُلَّ مُحْدَثٍ شيءٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ شيءٍ مُحْدَثًا ، وَجِسْمٌ أخصُّ مِنْ مُحْدَثٍ ؛ لأنَ كُلّ جِسْم مُحْدَثٌ ، وَلَيْسَ كُلّ محدثٍ جِسْمًا ، وإنسانٌ أخصُّ من جِسْمٍ ؛ لأنّ كُلَّ إنسانٍ جسمٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ جسمٍ إنسانًا ، وعلى هذا تَجْرِى النكراتُ فى الإبهام والتخصيص .

والنكرةُ أَصْلٌ للمعرفة ؛ لأَنَّ الجُمَلَ التى تَقَعُ بها الفائدةُ نكراتٌ ، ولهذا إذا انضَمَّ فيما لا يَنْصَرِف إلى التعريف غَيرُهُ من العِلَل اعتُدّ به ثقلًا .

فأما المعرفةُ فهى **خَمسَةُ** أَضْرُبٍ : المضمرُ ، المُبْهَمُ ، والعَلَمُ ، وماتعرَّفَ بالألفِ واللام ، وماأُضِيفَ إلى واحدٍ مِنْ هذه الأربعة .

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٣٤/٢ ، وقال العكبرى : أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم نامٍ ثم حيوان ثم ماشٍ ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل ، انظر : الكليات لأبى البقاء العكبرى ٣٥٨ ، وانظر : أيضا الارتشاف ٨٠٨/٢ ، والتصريح ٩٣/١

وأعرفُها المُضْمَراتُ ؛ لأنّكَ لاتُضْمِرُها إلّا وَقَدْ عرّفْتَها ، ولهذا لم تُوصَفْ ، ويليها العَلَمُ وَهُو عِنْدَ سِيبويه [١] أَعْرَفُ من المُبْهَم قالَ : لأنّه مَعْرِفَةٌ بِمَوْضُوعِهِ ، وَعِنْدَ ابن السرّاج [٢] أنّ المبهمَ أَعْرَفُ ، فعلى قَوْلِ سيبويه يَجُوزُ أَنْ تَصِفَ العَلَمَ بالمبهم ؛ لأَنَّه أَعْرَفُ مِنْهُ ، وَمِنْ شَأْنِ الصفةِ أَنْ يكونَ مِثْلَ الموصوفِ أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ ولا يكونُ أَعْرَفَ مِنْهُ ، والأَلْقَابُ كأنفِ النَّاقَةِ ، والكُنى كأبى عبد الله يَجْرِيان مَجْرَى العلم .

وَيَلِي هذه المعارف مافيه الألفُ واللَّامُ ، ثُمَّ المضاف وهو على قَدْرِ ماأُضِيف إِلَيْهِ ، وإنّما كان العلمُ مَعْرِفَةً ؛ لأنّه عَلَمٌ لِمَا سُمّى به ، وكان يَجِبُ أَلَّا يُوصَفَ لأَنَّهُ معروفٌ ، فَلَمَّا كَثُرَتِ الأسماءُ احتيج إلى تمييزها فَوُصِفَ .

وكان المبهمُ معرفةً ؛ لأنّك تُشيرُ إليه ، وَتُعَرِّفُه بعينِك وقلبك ، ومافيه الألف واللام معرفةٌ ؛ لأنّك لا تَقُولُ ذلك إلّا لِمَنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَهْدٌ .

والمضافُ يَتَعَرّفُ بما أُضِيفَ إليه كُلٌّ ، وَأَجْمَعُون ، وجميعا ، وجُمع معارفٌ لِصِفَتِكَ بها المعارف ، (الذى) معرفة عُرّفت بصلتها ، والألف واللام فى (الذى) زائدة كما قَالُوا :

أُمّ الــعــمــرو [٣]

يُدلُّك على تَعْرِيفها بالصلةِ أنّ أخواتِها مَنْ وَما وأىّ تعرَّفْنَ بصلاتِهِنّ وَلَيْسَ فى أوّلهنّ لامُ التعريف .

والعزّى مَعْرِفَةٌ ؛ لأنّه اسْمُ عَلَمٍ لِصَنَمٍ مَعْرُوفٍ واللَّامُ زائدةٌ ، فأمّا أوصافُ هذه المعارف ، فإنّ العلم والمُضافَ يُوصَفانِ بثلاثةِ أشياء بما فيه الألفُ واللّامُ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ الظريفُ ، وعبدُ اللهِ العاقِلُ ، وَبِما أُضِيفَ إليه كقولك : زَيْدٌ

---

(١) انظر : الكتاب ٢/٥

(٢) انظر : الأصول ١/١٥٤

(٣) سبق تخريجه .

غُلامُ عَمْرٍو ، وَعَبْدُ اللهِ ذُو الجمّة ، وبالمبهمِ كقولك : زَيْدٌ هذا وَعَبْدُ اللهِ ذَلِكَ .

فأمّا مافِيه الألفُ واللَّامُ فَيُوصَفُ لشيئين بما فيه الألف واللام كَقَوْلِكَ الرجلُ العاقلُ ، وبما أُضِيفَ كقولك : الرجُلُ غُلامُ زَيْدٍ ، ولا تُوصَفُ بالمبهم ؛ لأنّ المبهمَ أَعْرَفُ منها .

وأمّا المبهمُ فَيُوصَفُ بما فيه الألفُ واللَّامُ حَسْب ؛ وإنّما وُصِفَ بذلك لأنّه يبينّ من حَيْثُ التبس ، فإذا قُلْتَ : هَذَا أَشَرْتَ إلى أَجْنَاسٍ ، ثُمَّ احتجت أَنْ تُبَيّنها بالألف واللام فَقُلْتَ : هذا الرجل وهذا الفرس لايَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ هذا وَصِفَتِهِ بشيءٍ لا تَقُولُ : مَرَرْتُ بهذا اليوم الرجُلِ ؛ لأَنَّ هذا قَدْ صارَ لاحتياجِهِ إلى مابَعْدَه كَلَام التعريفِ ، وكما لا يُفْصَلُ بَيْنَ لام التعريف ومابَعْدَها كذلك لا يفصلُ بَيْنَ هذا والرجُل ، وَأَمَّا المضمراتُ فلا توصف ؛ لأنها إذا أضمرت فقد عُرِفت فاستغنى عن وصفها .

* * *

فصـــل

المُضْمَراتُ معارفٌ وكُلُّها مبنيّة ؛ لأنّك لاتُضْمِرُها إلّا وَقَدْ تَقَدّم ذكرُ ماهى عائِدةٌ إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهتْ بَعْضَ الاسْمِ ، وَذَلِكَ لا يَسْتَحِقُّ إعرابًا ، وذلك قولك : زَيْدٌ ضربتُهُ .

والمضمراتُ على ضَرْبَيْنِ : مُنْفَصِلٌ ومتصلٌ ، واحتيج إليها للاخْتِصَارِ ؛ لأنّه كان يجبُ أَنْ تَقُولَ : زَيدًا ضربت زيدًا ، فيُعيدُ الاسمَ بِلَفْظِهِ ، فَثَقُلَ فِيه ذلك ، فجاءوا بِحَرْفٍ يَدُلُّ على الاسْمِ ، والمنفصلُ يكونُ فى المرفوع والمنصوب ولا يكونُ فى المجرورِ ؛ لأنّ المجرورَ لا يَقُومُ بِنَفْسِه .

فأمّا المرفوعُ فأنا للمتكَلِّم ، والاسْمُ الألفُ والنونُ [١] ،والألفُ التى بَعْدَ النون لبيان الحركةِ ؛ لأنّهم قَالُوا :إِنّهْ فجاءوا بهاءٍ للسّكت .

وقال سبحانه : ﴿ وَأَنَا ٱخْتَرْتُكَ ﴾ [٢] فَحَذَفَ الألفَ فعُلمت أنّها زائدة ، وكُلّما يتبينُّ إنّما يُبيّن بالهاء إلّا ثَلاثَة أَحْرُفٍ تُبَيَّنُّ بالألف وهى : أَنَا ، وجى ، هلا فإنّما بُنى (أنا) على الفتح ؛ لأنّه وَاقِعٌ موقعَ المتمكّن ، وقد بيّنت بالهاء وهو قليل .

وأمّا تثنية ضمير المتكلم وَجَمْعُهُ فـ (نحنُ) ، وإنما لم يُثَنّ وَلَمْ يُجمع على حَدّ التثنية ؛ لأنّ التثنيةَ إذا اختلفَ الاسمانِ فيها بَطَلَتْ ، وأنا للمتكلم ، فإذا ثنيت مَعَهُ غيرهُ فَقَد اختلفَ الاسمانِ ؛ لأنَّه ضمير المتكلم ، وضمير مخاطب ، أو غائب فلهذا قُلت : نحنُ .

وبُنِى (نا) على الفَتْحِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبيْنَ ضميرِ المخاطب ، وَزِيدَتْ الألفُ فيه دُونَ غَيْرِهِ لخفتها .

وَأَمّا ضميرُ المخاطبِ فإنّه بِفَتْحِ التاء للمذكر وَكَسْرِها للمُؤَنثِ ، فإذا ثَنّيْتَ قُلْتَ : أَنْتُما فَزِدْتَ ميمًا وألفًا مذكّرًا كانَ أَوْ مؤنثًا ، وإذا جَمَعْتَ

---

(١) انظر : شرح اللمع لابن برهان ٢٩٨/١

(٢) سورة طه ١٣/٢٠

المذكَّرَ زِدْتَ ميمًا وواوًا فقلتَ : أَنْتُمُوا وإنّما زِدْتَ حَرْفَيْنِ ؛ لأنّه لَيْسَ هو أسوأ حالًا من المؤنث ، وفى المؤنثِ تَزِيدُ حَرْفَيْنِ فَتَقُولُ : أَنْتُنَّ ، فكانَ المُذكَّرُ أَوْلَى بالزيادةِ ، والأكثرُ أَنْ تحذفَ الواوَ ؛ وإنّما حَذَفْتَ الواوَ كراهيةَ أَنْ يكونَ اسمٌ فى آخِرِهِ واوٌ قَبْلَها ضَمَّةٌ ، ولأنّه لا يلتبسُ بالواحِدِ ، لأنّ مَعَهُ ميمًا ، وَلَا بالتثنيةِ ؛ لأنّ التثنيةَ تكونُ بميم وألفٍ ، واسْتَخَفُّوا حذفَ الواو وإثباتُها الأَصْلُ

والاسم من (أَنْتَ) الألف والنونُ ، والتاءُ حَرْفُ الخطاب ؛ لأنّها لو كانَتْ اسمًا لَمْ تَخْلُ أَنْ تكونَ مَرْفُوعَةً ، أو منصوبةً ، أو مجرورةً ، فلا تكونُ مرفوعةً ؛ لأنّها لَيْسَتْ أَحَدَ الأقسام الخمسةِ المرفوعة ، ولا تكونُ منصوبةً ؛ لأنّ النَّصْبَ يَكُون بعَوَاملَ ، و(أنت) ليست فِعْلًا ، ولا فيها معنى فِعْلٍ ، وأيضًا فَلَمْ يتم قبلها الكلام ، فَيُنْصَبُ على الحالِ والتمييز ، ولا تكونُ مجرورةً ؛ لأنّ الجرّ يكونُ بالإضافة ، أَوْ بِحَرْفِ الجرّ ، فَلَيْسَ فيها شيءٌ من هَذَيْنِ ، فإذا لَمْ يَكُنْ لها موضعٌ مِن الإعْرَابِ كانت حرفًا ، ونظيرُها فى أَنَّها حَرْفٌ : الكافُ مِنَ (رُوَيْدَكَ زيدًا) [1] ؛ لأنّ الكاف فى (رُوَيْدَك) لا يكون اسْمًا ؛ لأنّها لَوْ كانت اسمًا لكانت منصوبةً بـ (رُوَيْدٍ) ، وهو لايتعدّى إلى اسْمَيْنِ ، وَقَدَ تَعدّى إلى زَيْدٍ .

وَمِثْلُ هذه الكاف فى ذَلِكَ ، وَأُولَئِكَ الكافُ حَرْفٌ لايكون اسمًا ؛ لأنّ (ذا) معرفةٌ لا يُنَكّرُ ، والمعارفُ لا تُضافُ .

وَأَمَّا الغائِبُ فَضَمِيرُهُ : هو [2] ، وتثنيتُهُ : هُما ، وَجَمْعُهُ : هُم والمؤنث : هُنّ والتثنية : هُما ، والجمع : هُنّ ، والهاء والواو من (هو) بمجموعِهما الاسْمُ ، وقال الكوفيون [3] : الاسْمُ الهاء وحدها ، وهذا غَيْرُ صحيحٍ ، فَإِن استدلوا

---

(١) قال سيبويه فى حديثه عن التاء فى أنت « .. وإنما تاء أنت بمنزلة الكاف ومما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب : أَرَأَيْتَكَ فلانا ماحاله ، فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع » انظر : الكتاب ٢٤٥/١

(٢) انظر : الكتاب ٣٥١/٢ ، والارتشاف ٨٢٧/٢

(٣) انظر : رأى الكوفيين فى الإنصاف ٦٧٧/٢ - ٦٧٨

بِحَذْفِ الواو من التثنية فإنّما حُذِفَتْ تخفيفًا ؛ لأنَّها زائدةٌ ، وَمِنْ ذَلِكَ إذا قُلْتَ : زَيدٌ قَامَ ، فَفِى (قام) ضميرٌ يَدُلُّك عَلَيْهِ ظُهُورُهُ فى التثنيةِ والجمعِ ؛ لأنّه مَعْلُومٌ أنّه لايكونُ فاعِلٌ أَقَلّ مِنْ واحدٍ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يكونَ الفاعلُ اثْنَيْنِ أَوْ أكثر ، فاحْتَاجُوا إلى تَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ ، وَلَمْ يَنْعَكِسْ هذا فى الواحِدِ ، وَيَظْهَرُ فى التثنيةِ والجمعِ مخافةَ أَنْ يَصِيرَ علامةَ التثنيةِ والجَمْعِ واحدةً .

وأمّا المنصوبُ المتصل فَنَحْو : الكاف فى (ضَرَبْتُكَ) ، وفى التثنية والجمع ضربتُكُما ، وضربتُكُم ، وللغائب : ضربتُهُ ، وضَرَبْتُهُما ، وضربتُهُم ، وللمؤنث ضربتُها ، وضَرَبتُهُما ، وضَرَبْتُهُنّ .

ومتى قدرت على الضميرِ المتصل لَمْ تأتِ بالمنفصل ؛ لأنّ المتصل أخصُّ. فأمّا المنصوبُ المنفصلُ فنحو : إيّاهُ وَتَثْنِيَتُهُ وَجَمْعُهُ إيّاهُما وإيّاهم ، وإيّاك ، وإيّاكُما ، وإيّاكم .

وقد اخْتُلِف فى (إيّاك) فَقَالَ قَوْمٌ [1] : إيّاك كُلُّها اسمٌ ، وقال آخرون : الكافُ اسْمٌ ، وَجِىء بـ (إيّا) لِتَعْتَمِدَ الكافُ عليها ، وَقَالَ آخرون : الكافُ حَرْفٌ ، و (إيّا) اسْمٌ مُضْمَرٌ ، والمضمراتُ لا تُضاف ، وَقَالَ آخرون : إيّا اسْمٌ ظاهِرٌ يُضافُ إلى المضمر ؛ لأنَّ المضمراتِ لا تُضافُ ، فهذه أربعةُ مذاهب وَلَيْس المنفصلُ سوى إيّا وَمَا جَاءَ مِنْهُ .

وأَمَّا المتصلُ فيكونُ مَرْفُوعًا ، وَمَنْصُوبًا ، وَمَجْرُورًا ، فالمرفوعُ نحو : قُمْ فالضمير الذى فيه مَرْفُوعٌ ، والتاءُ مِنْ ضَرَبْتُ ، وَقُمْتُ ، وَقُمتُما ، وقُمتُم ، والمنصوب نحو : الكاف فى أكرَمْتُك وَأَعْطَيْتُكَ .

---

(١) قال أبو حيان فى حديثه عن إياك : « ومذهب سيبويه أن الضمير هو «إيّا» وحده ، وما اتصل به حروفٌ تبين أحوال الضمير من تكلم وخطاب ، وغيبة ، وعزى إلى الأخفش ، واختاره الفارسى ، وذهب الفراء إلى أن هذه اللواحق هى الضمائر وإيّا دعامةٌ زائدة تعتمد عليها الضمائر ، وذهب الكوفيون غير الفراء إلى أنه بجملته هو الضمير يعنى (إيا) ولواحقه .. » ، انظر : الارتشاف ٢/٨٢٨

وَأَمَّا المجرورُ فنحو : بِكَ وَبِهِ ، وَأَمَّا (ضَرَبَنِى) فالياءُ هى الاسْمُ ، والنونُ جىء بها لتسلَم حركةُ الفِعْلِ لئلا يَنْكَسِر ، وَزِيدَتِ النونُ دُون غَيْرها لشبهها بِحُرُوف المدّ ، فإذا اجتمع ضميرُ المتكلّم والمخاطب والغائب قُدّم المتكلّمُ ثم المخاطبُ ثم الغائبُ إذا كان متصلًا نحو : الحاجةُ أُلْزِمُكَهَا ، وَأَبُو العباس لا يُرَتِّب .

وٱعلم أَنَّهُم يَسْتَغْنُونَ بالشىءِ عن الشىء مِنْ ذَلِك : حتى ، وَمُذْ وَمُنْذُ ، وَذُو فَلَمْ يُضِيفوها إلى المضمرات إذا اسْتَغْنُوا عنها بغيرها فلا يقولون : حَتّاه استغنوا بإليه ، ولا يَقُولون : مُذه استغنوا بامذه ، ولا يقولون ذُو استغنوا بصاحبه ، وأبو العباس يُجيز ذلك .

* * *

فصـــــل

(عسى) إذا اتّصَلَ بِها مُضْمَرٌ نحو : عَسَانا وَعَسَاكَ فَمَذْهَبُ سيبويه [(١)] أَنَّ مَوْضِعَ المضمر نَصْبٌ كما يكون بَعْدَ لَيْتَ ، وَمَذْهَبُ أبى العباس [(٢)] كمذهب سيبويه إلا أنّه يُضْمِرُ الفاعل . وَقَال الأخفش [(٣)] : مَوْضِعُ ذلك الضمير مَرْفُوعٌ كما تَقُولُ فى الظاهر إذا قُلْتَ : عَسَى زَيْدٌ .

فَأَمَّا (لَوْلَاكَ) وَ (لَوْلَاهُ) فموضع المضمر عند الأخفش رَفْعٌ كما يَكُونُ المظهر بَعْدَ لَوْلَا ، وقال سيبويه [(٤)] : هو جرٌّ بِلَوْلَا ، وقال أبو العباس : المذهبان خطأ ، والأجودُ أَنْ يأتىَ بالمنفصلِ كما فى التنزيل﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ ﴾ [(٥)]

فإذا أَدْخَلْتَ النونَ على إنّ وأخواتها فَقُلْتَ : إنّنى فالأجودُ أَنْ تُظهرَ النونات ، وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ إحدى النونات لاجتماعها .

وَقَدِ اخْتُلِفَ فى المحذوفةِ فمنهم مَنْ يَقُول : الوُسطى هى المحذوفةُ ومنهم مَنْ يقولُ : الأخيرة لِحَذْفِهم لها فى (لَيْتَ) إذا قلت : لَيْتى فى لَيْتَنى .

و (كأنّ) مثل إنّ يجوزُ فيها الحذفُ لاجتماع النونات ، وأمّا (لَعَلّ) فالحذف فيها أقلُّ من إنّ ؛ لأنّها لَمْ تَجْتَمِعْ فيها النونات ، وَيَجُوزُ حَذْفُها ؛ لأنّ اللّام من مخرج النون ، فكأنّ النونات قد اجتمعت . وأمّا لَيْتَ [(٦)] فالحذف فيها ضعيفٌ ؛ لأنّه لَيْسَ فى آخرها نونٌ ، ولا حَرْفٌ من مخرجِ النون ، وقد حُذِفَتْ فى الشعر حَمْلًا على أخواتها لئلا ينكسر الباب .

* * *

---

(١) انظر : الكتاب ٣٧٤/٢ - ٣٧٥

(٢) انظر : المقتضب ٧٠/٣ - ٧٣

(٣) انظر : رأى الأخفش فى معانى القرآن ١١٦/١ ، وانظر : أيضا المقتضب ٧٣/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢١/٢ ، والمغنى ١٥٣/١ ، والجنى الدانى ٤٦٧ ، والارتشاف ١٠٨٨/٢

(٤) انظر : الكتاب ٣٧٣/٢

(٥) سورة سبأ ٣١/٣٤

(٦) انظر : الكتاب ٣٧٠/٢ ، والارتشاف ٨٢٣/٢ ، والمساعد ٩٦/١

[باب النداء]

الاسْمُ المنادى أَحَدُ المفعولات إذا قُلْتَ : ياعَبْدَ الله كأنّك قُلْتَ : أُنَادِى عَبْدَ الله [(١)] ، وكُلُّ منادى فالنصبُ أَصْلُهُ ومابُنِىَ فَلِعلّةٍ ، وَهُو على ثَلاثَةِ أقسام مفرد كـ (يازَيْدُ) ، وَمُضاف كـ (ياعَبْدَ الله) ، ومشابهٌ للمضاف من أجل طوله كياضاربا زَيْدًا ، وياعِشْرِينَ رَجُلًا .

فَأَمَّا المفردُ فهو لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الكافِ من أدْعُوك وَأَشْبهها من ثلاثةِ أَوْجُهٍ مُفْرَدٌ كما أَنَّها مُفْرَدٌ ، وَمَعْرِفَةٌ كما أَنَّها مَعْرِفَةٌ ، وَمُخاطَبٌ كما أنّها كَذَلِكَ ، وبُنِى على حَرَكَةٍ ، لأنّ لها أَصْلًا فى التمكن وَحَرَكَتُهُ الضم ؛ لأنّ الفتحَ والكسرَ لَهُ إعرابٌ فَبُنِىَ على حَرَكَةٍ لَيْسَتْ لَهُ إعرابًا .

والمنادى على ضَرْبَيْنِ : اسْمٌ مَعْرِفَةٌ قَبْلَ النداءِ وَبَعْدَهُ نحو : يازَيْدُ وَقَد اخْتُلِفَ فى هذا التعريفِ فى هذا الاسْمِ هَلْ هذا التعريفُ الذى كان أَمْ تَعَرّفَ بالقصدِ فَمِنْهُم [(٢)] مَنْ قال هو التعريفُ الأوّل ، وَزَادَ بالقصدِ تَعْرِيفًا .

وَمِنْهُم [(٣)] مَنْ قال : ذلك التعريف قَدْ زَالَ ، وهذا تعريفُ القَصْدِ قال : لأنّ فى الأسماءِ مالا يُنَكَّرُ كالفرزدق ونحوه .

والثانى : ماكان قبل النداء نكرةً ، فإذا قَصَدْتَ قَصْدَه تعرّف تَقُولُ : يارجُلُ إذا أَرَدْتَ رَجُلًا بِعَيْنِهِ فهذا والذى قَبْلَهُ مضموم فى النداء .

فإنْ لَمْ تَقْصُدْ رَجُلًا بِعَيْنِهِ وَلكِنْ أَرَدْتَ أنّ كُلَّ مَنْ أَجابكَ فهو الذى نادَيْتَهُ فهذا منصوبٌ تَقُولُ : يارَجُلًا خُذْ بيدى .

---

(١) قال سيبويه : ومما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك : ياعبد الله والنداء كله .. كأنه قال : يا ، أريد عبد الله ، فحذف أريد وصارت يابدلا منها ، لأنك إذا قلت : يافلان ، عُلِمَ أنك تريده . انظر : الكتاب ٢٩١/١ ، وانظر : أيضا الارتشاف ٢٠٠٥/٣

(٢) قال ذلك ابن السراج . انظر : الأصول ٣٣٠/١

(٣) قال ذلك المبرد والفارسى ، انظر : المقتضب ٢٠٥/٤ ، وحاشية الإيضاح العضدى ٢٢٨ - ٢٢٩

فأمّا (الطويلُ) فإنّما نُصِب لِمُشابَهَتِهِ بالمُضافِ وَوَجْهُ التشبيه مِنْ ثلاثةِ أَوْجُهٍ أحدُها : أنّ الأوّلَ عامِلٌ فى الثانى ، والثانى مِنْ تمامِ الأوّلِ ، والأوّل يقتضى الثانى كما أنّ المضافَ كَذَلِكَ ، فلمّا أَشْبَهَهُ مِنْ هذه الوجوه حُمِلَ عَلَيْهِ فنُصب كَنَصْبِهِ .

فإنْ نادَيْتَ مَنْ اسْمُهُ زَيْدٌ وعمرٌو قُلْتَ : يازَيْدًا وعَمْرًا [١] أَقْبِل لطوله بالعطف ، فإنْ قُلْتَ : ياثَلَاثَةً وثلاثينَ [٢] فَجَعَلْتَ الاسْمَيْنِ اسمًا لِشَيءٍ واحدٍ نَصَبْتَ كما مضى ، فإنْ قَصَدْتَ قومًا عِدَّتُهُم هذه قُلْتَ : ياثلاثةُ وثلاثون اقْبِلوُا ضَمَمَتْ الاسْمَيْنِ كما لَوْ وَجَّهتَ الخطابَ إلى كُلّ واحدٍ من الاسْمَيْنِ .

فإنْ كان فى الثانى ألفٌ ولامٌ جاز لَكَ فيه الرفعُ والنصبُ تَقُولُ : ياثلاثةُ والثلاثينَ والثلاثونَ كقولك : يازَيْدُ والحارثُ والحارثَ .

والعامِلُ فى المنادى يا وأخواتها على الخَلَف من الفعلِ ، والدليل على أنّها تُشْبِهُ الفعلَ إمالَتُهُم لها ونصبُهُم الحال عَنْها ، وَتَعْدِيَتُهم لها تارةً باللّام وأخرى بغير لامٍ وَكُلُّ هذا يختصُّ بالفعلِ .

وَحُرُوف النداء خَمْسَةٌ : يَاوهى أُمُّ الباب ؛ لأَنَّها تَدْخُلُ فى جميعِ ضُرُوبِ النداء والندبة والاستغاثة ، وَأَيا وَهَيا ، وَأَيْ ، والهمزةُ ، فالأربعة الأولى : تُستعملُ للقريبِ والبعيدِ ، والهمزةُ تُسْتَعْمَلُ للقريب دُونَ البعيدِ .

وقَدْ يَجُوزُ حذفُ حَرْفِ النداء قَالَ اللهُ تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [٣] ويجوزُ حَذْفُ حَرْفِ النداء مِنْ كُلّ منادى لَمْ يَجُزْ أَنْ يَقَعَ وَصْفًا

(١) انظر : هذا المثال فى الكتاب ٣/٣٣٣ ، والارتشاف ٣/٢٠١٢

(٢) قال ذلك الفارسى ، انظر : المقتصد ١/٧٨١ ، والإيضاح العضدى ٢٣٤

(٣) سورة يوسف ١٢/٢٩

لـ (أيٍّ) ، فلا يَجُوزُ : رَجُلٌ أَقْبِل ، ولا هَذَا أقْبِل ، وإنَّما لَمْ يَجُزْ أَنْ يُحْذَفَ ياء من هذا ؛ لأنَّه كان الأصل أَنْ يكونَ الرجلُ وَصْفًا لأىٍّ فتَقُول : ياأيُّها الرجلُ فَحَذَفْتَ أيًّا ، والألف واللام ، وَلَوْ حَذَفْتَ (يا) لكان إجحافًا .

وَأَمَّا (هذا) فعلى ضَرْبَيْنِ : إنْ وَجَّهْتَ النداءَ نحوه جَازَ أَنْ تحذفَ ثانِيَهُ فَتَقُولُ هذا أقْبِل كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ أقْبِل ، وإنْ جَعَلْتَ (هذا) صفةً لأىٍّ فى الوصلِ أو وصلةً إلى نداءِ الرجل لَمْ يَجُزْ حَذْفُ حَرْفِ النداء ، كَما لَمْ يَجُزْ حَذْفُ (يا) من الرجل .

فإنْ وَصَفْتَ المضافَ أَوْ الاسْمَ الطويلَ بمضافٍ أَوْ مُفْرَدٍ لَمْ يَكُنْ فى الصفة إلَّا النَّصْبُ تَقُولُ : ياعـــبدَ اللهِ الظـــريفَ ، وياعَبْدَ الله ذا المالِ ، وكذلك التأكيد كقولك : ياأصحابَنَا أَجْمَعِينَ وكُلَّهُم .

فأما المفردُ فإنْ وَصَفْتَهُ بمضافٍ فالنصبُ لاغير تَقُولُ : يازيدُ ذا الجمّة [١] ، فإنْ وَصَفْتَهُ بمفردٍ كان لك فيه وجهان الرفع والنصب ، الرفع على اللفظِ ، والنَّصْبُ على الموضع [٢] .

فإنْ أَكَّدْتَ بمضافٍ لم يَكُنْ فيه إلَّا النصبُ تَقُولُ : ياتميمُ كُلَّهُم وكُلَّكُم [٣] ، فإن أكّدْته بمفردٍ كان كالْوَصْفِ تَقُولُ : ياتميمُ أجمعينَ وَأَجْمَعُون [٤] ، فَمَنْ قال كُلُّهُم جاءَ بِلَفْظِ الغيبةِ ؛ لأنّهم غُيَّبٌ ، وَمَنْ قال : كُلّكُم كأنّه وَاجَهَهُم بالخطاب .

فإنْ قِيلَ كَيْفَ جاز أَنْ تَصِفَ زَيْدًا ، وهو واقِعٌ موقعَ المبنىّ ، والمبنىّ لا يُوْصَفُ قيل لَهُ ؛ لأنَّ المنادى قَدْ أشْبَهَ الظاهَر يدُلُّك على ذلك أَنَّه قَدْ وَقَعَ

---

(١) انظر : المثال فى الكتاب ١٨٤/٢

(٢) انظر : الكتاب ١٨٣/٢

(٣) قال سيبويه : ... وقال الخليل رحمه الله : وسألته عن يازيدُ نفسَه ، وياتميم كُلَّكم ، وياقيس كُلَّهم ، فقال : هذا كُلّه نصبٌ ، كقولك : يازيدُ ذا الجمة .. انظر : الكتاب ١٨٤/٢ ، وانظر : أيضا الارتشاف ٢٠٢٤/٣

(٤) انظر : الأمثلة والحديث عنها فى الكتاب ١٨٤/٢

موقعَ الظاهر ويجوز أَنْ يقال : إنما وُصِفَ المنادى ؛ لأنّه فى الأَصْلِ معربٌ ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْه ماأَوْجَبَ له البناء ، فإذا وَصَفْتَ رُوعِى فِيهِ الأصلُ ، والأصلُ جوازُ الصفة .

فإنْ قُلْتَ : يازيدُ الظريفَ العاقلَ ، فإنْ جَعَلْتَ (العاقلَ) صفةً لزيد كان لك فيه الرَّفْعُ والنصبُ ، فإنْ جَعَلْتَهُ صفةً للظريف كان كإعرابِ الظريف .

وَتَقُولُ : يازيدُ حسنَ الوجه فَيَجُوزُ فى (حسنٍ) الرفع والنصب ؛ لأنّه مضافٌ لأنّك تَنْوى فى حَسَنٍ الانفصال ، فإنْ قُلْتَ (الحسنُ) لَمْ يَجُزْ فيه النصب [١] ؛ لأنّه مضاف .

وَأَمَّا العطفُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مالَوْ ابتَدَأْتَهُ بالنداء تَقُولُ : يازيدُ وعبدَ الله ويازيدُ وعمرٌو [٢] ، ويازيدُ وضاربًا عمرًا .

فإن كان المعطوفُ مفردًا ضَمَمْتَهُ ، وإنْ كانَ مضافًا أَوْ طويلًا نَصَبْتَهُ فإن كان فيه ألفٌ ولامٌ جاز فى المعطوف الرفعُ والنصبُ فالرفعُ على اللفظ ، والنصبُ على الموضع وذلك قولك : يازيدُ والحارثُ والحارثَ ، وقد اختُلف فى أيهما أجود ، فمذهب أبى عمرٍو [٣] أنّ النَّصْبَ أَجْوَدُ [٤] ؛ لأنّ الألفَ واللامَ يُعاقِبُ الإضافةَ كما أنّ المضافَ لا يكونُ إلّا منصوبًا فَكَذَلِكَ مافيه الألفُ واللّامُ .

وَقَالَ سِيبويه [٥] : الرَّفْعُ أَجْوَدُ ؛ لأنّه لَوْ لَمْ يَكُنْ فيه الألفُ واللامُ لَمَا كان إلّا مرفوعًا ، وَلَوْ كانَ كَمَا قَالَ أَبُو عَمْرٍو مِنْ أنّ الألفَ واللامَ كالإضافةِ لَمْ يَجُزْ فى (الحارث) إلّا النصبُ ، كما لايَجُوزُ فى المضافِ إلّا النصبُ .

---

(١) قال سيبويه : .. ومن ثم كان الخليل يقول : يازَيْد الحسَنُ الوجهِ ، قال هو بمنزلة قولك : يازَيْدُ الحسنُ . ولو لم يجز فيما بعد زَيْد الرفع ، لما جاز فى هذا ، انظر : الكتاب ١٩١/٢

(٢) انظر : المثال فى الارتشاف ٢٠٢٦/٣

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازنى النحوى المقرئ أحد القراء السبعة توفى سنة ١٥٤ هـ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٢٣٢/٢

(٤) انظر : رأيه فى شرح الكافية للرضى ١٣٩/١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٧٧/١

(٥) انظر : الكتاب ١٨٧/٢

وَأَمَّا قوله : ﴿ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ (١) تُقْرَأُ بالرفع (٢) والنصب على مامضى ففى النصبِ فى الآية ثلاثة أَوْجُهٍ : على الموضعِ ، وعلى أَعْنِى ، وعلى أَنْ يكونَ الواوُ بمعنى مع ، وفى الرفع **وجهانِ** : **أحدهما** أَنْ تَرْفَعَ على اللفظِ **والثانى** على المضمر فى (أوبى) وَقَدْ قامَ مَعَهُ مقام التوكيد .

وَتَقُولُ : يازَيْدُ زَيْدُ ففى (زَيْد) الثانى **ثلاثة** (٣) أوجه : **الضمُّ** بلا تنوين على البدلِ ، **والضمُّ** بالتنوين على أَنْ تَجْعَلَهُ عَطْفَ بيانٍ على اللَّفْظِ ، **والنصب** تجعله عَطْفَ بيانٍ على المَوْضِعِ .

فأما قول الشاعر :

[رجز]

إنِّـى وَأَسْـطـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرَا
لَقـائِلٌ يانَـصْـرُ نَـصْـرًا نَـصْـرَا (٤)

فنصر الأولى مضمومٌ على النداء ، وفى الثانى **ثلاثة** أوجه : **الضمُّ** بلا تنوين على البدل ، **والرفع** عطفُ بيانٍ على اللفظ ، **والنصبُ** على الموضعِ .

---

(١) سورة سبأ ١٠/٣٤

(٢) قال ابن الجزرى : وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من (والطيرُ) وهى رواية زيد عن يعقوب ، ووردت عن عاصم وأبى عمرو ، انظر : النشر ٣٤٩/٢ ، والمبسوط ٣٦١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٧٨/١ ، والبحر المحيط ٢٦٣/٧

(٣) انظر : هذه الأوجه فى الكتاب ١٨٥/٢ - ١٨٦

(٤) البيتان منسوبان لرؤبة فى ديوانــه ١٧٤ ، والكتاب ١٨٥/٢ ، ومعانى القــرآن للزجاج ٢/ ٢٣٨ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٨١٢/٢ ، وشفـاء العليل ٨١٢/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٦٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٤/٣ ، والخصائص ٣٤٠/١ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٣٤٨/١ ، ومجاز القرآن ٢٣٠/٢ ، والمغنى ٣٨٨/٢ ، وتذكرة النحاة ٤٢٠ ، والإفصاح ٢٠٢ ، وابن يعيش ٣/٢ ، والدرر اللوامع ٢٠٥/١ ، والكشاف ١٩٩/٣ ، ومنسوب لذى الرمة فى شذور الذهب ٤٣٧ ، وبلا نسبة فى إصلاح الخلل للبطليوسى ٦٩ ، والفصول الخمسون لابن معط ٢٣٦ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١١٩٥ ، والأصول ٣٣٤/١ ، ٣٣٥ ، والمقتضب ٢٠٩/٤ ، ٢١٠ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٣/٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٣٦ ، ومقاييس اللغة ٤٣٦/٥ ، والأشباه والنظائر ٢٥١/٢ ، والخــزانة ٢١٩/٢ ، وجمل الفراهيدى ٥٤ ، ومجمل اللغة ٨٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/١

وَأَمَّا **الثالث** فَلَا يَجُوزُ فيه إِلَّا النصبُ لأجلِ القافية ، وَنَصْبُهُ من **ثلاثةِ** أَوْجُهٍ : على **المصدرِ** كأنّك قُلْتَ : انْصُرْنِى نَصْرًا ، وَعَلى **الإغراءِ** كأنّك قلت : خُذ نَصْرًا ، والثالث : أَنْ تَجْعَلَهُ **عَطْفَ** بيانٍ على الموضعِ .

فَأَمَّا

[البسيط]

ياتَيْمُ تَيْمَ عَدِىٍّ ... ... (١)

فَيَجُوزُ فى (تَيم) الأوّل الضمُّ على النداءِ ، والنصبُ على وَجْهَيْنِ على أن تقدّر حَذْفَ المضاف من الأوّلِ كأنّك قُلْتَ : ياتيمَ عدىٍّ تْيمَ عدىٍّ . وَحَذَفْتَ (عدّى) الأوّلَ ، وَدَلّ الثانى عَلَيْه ، أَوْ تَجْعَلَ (تيمًا) الثانى لغوًا كأنّك قُلْتَ : ياتيمَ عدىّ ، ولايَجُوزُ فى (تيمٍ) الثانى إِلَّا النصبُ ؛ لأنّه مضافٌ وُصِفَ به مُفْرَدٌ .

وَتَقُولُ : يازَيْدُ بنَ عمروٍ (٢) ، فلَكَ فى (زَيْدٍ) وَجْهانِ : الضَمُّ والفتحُ فالضمُّ على الأَصْل ، والفتحُ على أَنْ تُتْبعَ حَرَكَةَ الدالِ حركةَ النون ، ولا يكون هذا إلا فيما كان صفةً بَيْنَ عَلَمَيْن ، وجاز هذا فيها ؛ لأنَّ الصفةَ

---

(١) هذا جزء بيت وتمامه :

ياتَيْمَ تَيْمَ عَدِىّ لا أَبَالَكُم ... لَا يُلْقِيَنَّكُم فى سَوْءَةٍ عُمَرُ

والبيت لجرير فى ديوانه ٢١١ ، والكتاب ٢٠٥/٢ ، ٥٣/١ ، والحلل لابن السيد ٢٠٩ ، والجمل للزجاجى ١٥٧ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٨٥٥/٢ ، والنوادر لأبى زيد ٤١١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والمستوفى لابن فرخان ٣٣٩/١ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٣٤٢/١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٤٠٣/٢ ، والخزانة ٢٩٨/٢ - ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٩٩/٤ ، ٣١٧/٨ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ١٦٤ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، والدرر اللوامع ١٥٤/٢ ، والكامل للمبرد ٢١٧/٣ ، والكشاف ٩١/١ ، والنكت للأعلم ٥٥٥/١ ، والبحر المحيط ٩٥/١ ، وبلا نسبة فى شرح اللمع لابن برهان ٣١٢/١ ، وشرح الكافية للرضى ٣٨٥/١ ، ٢٥٩/٢ ، والأصول ٣٤٣/١ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ٩٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٢٢ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، والمغنى ٤٥٧/٢ ، والاستغناء للقرافى ٢٢٧ ، ٢٣٣ ، والمسائل المنثورة ٩٠ ، والمطالع السعيدة ٢٨٥ ، وجواهر الأدب ٢٩٨ ، والمساعد ٥١٩/٢

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٢٠٣/٢ ، والارتشاف ٢٠١٣/٣

والموصوف كالشىء الواحد والإنسان لا يخلو من اسم علم لَهُ ولأبيه فكأنّك جمعتَ ثلاثة أشياء ، وَجَعَلْتَهُ كالشىء الواحد ، فثَقُلَ فخُفّف بالإتباع .

ولا يَجُوزُ أَنْ يُتبع فى : يا زَيْدُ ابنَ أخينا [١] ؛ لأنّ الإنسانَ قَدْ يَخْلُو مِنْ ابن أخٍ فلم يُجْمَعْ ثلاثةُ أشياءَ لوازم كما اجتمعت فى يازيدُ بنَ عمروٍ .

وإذا حَصَلَ (ابنٌ) صفةً بين عَلَمَيْنِ جاز فيه ثلاثةُ أشياء : أَنْ يُتبع فى النداء ، وَأَنْ يُحذَفَ التنوينُ ، وأن يُسْقِطَ الألفَ فى الخبرِ من الخط ، وإنّما حَذَفَها ؛ لأنّ الاسْمَيْنِ قَدْ صارا كالشىءِ الواحدِ فاستحقوا حَذْفَ الألفِ والتنوين ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [٢] فيمن لم يُنَوّن [٣] .

ويجوزُ أَنْ يكونَ حَذْفُ التنوين لالتقاء الساكنين ، ومَنْ نوّن جَعَلَ (عُزَيْرٌ) مبتدأً ومابَعْدَهُ خبرًا ، فَلَمْ يَقَعْ صفةً بَيْنَ عَلَمَيْنِ .

وَتَقُولُ : ياأَيُّها الرجلُ [٤] فـ (أىّ) منادى و (ها) عوض ممّا مَنَعَتْه (أىّ) مِن الإضافةِ ؛ لأنّها لا تكونُ فى غَيْرِ هذا الباب إلّا مضافةً ، و (الرجل) صِفَةٌ لـ (أىٍّ) ، ولا يَجُوزُ فيه إلّا الرفعُ ، وإنْ جَازَ فى غَيْرِهِ مِن المضاف النصبُ والرفعُ .

والمازنى [٥] يُجيزه وَهُو عِنْدَ النحويين خطأ قالوا ؛ لأنّ الحملَ على

---

(١) قال سيبويه : وأما يازَيْدُ ابنَ أخينا فلا يكونُ إلا هكذا ، من قبل أنك تقول : هذا زيدٌ ابنُ أخينا ، فلا تجعله اسمًا واحدًا كما تقول : هذا زَيْدٌ أخونا ، انظر : الكتاب ٢٠٥/٢ ، وانظر : أيضا الارتشاف ٢٠١٤/٣

(٢) سورة التوبة ٣٠/٩

(٣) قال ابن الجزرى : واختلفوا فى (عزير ابن) فقرأ عاصم والكسائى ويعقوب بالتنوين وكسره حالة الوصل ، ولايجوز ضمه فى مذهب الكسائى ؛ لأن الضمة فى (ابن) صفة إعراب ، وقرأ الباقون بغير تنوين . انظر : النشر ٢٧٩/٢ ، والسبعة لابن مجاهد ٣١٣ ، والكشف ٥٠١/١

(٤) انظر : المثال فى الكتاب ١٩٤/٢ ، والارتشاف ٢٠١٩/٣

(٥) انظر : رأى المازنى فى الأشمونى ١٥٠/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، ومعانى القرآن للزجاج ٩٨/١ ، ٢٢٩

الموضع حملٌ على التأويل ، ولا يُحملُ على التأويلِ مالَمْ يتم الكلامُ ، وأيضا قَدْ صَارَ كاسمٍ واحدٍ فلو نَادَيْتَ اسمًا مفردًا لَمْ يَكنْ إلّا مضمومًا ، وَأيْضًا فإنّ النداءَ كانَ يجبُ أَنْ يكونَ للرجل ، إلّا أنّه مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مانعٌ ، وهو كَوْنُ الألف واللّام فيه ، فأدخلتَ (أيًّا) للتوصل إلى نِدَائِهِ ، كما أَدْخَلْتَ الألفَ التى للوصل ، للتوصُّل إلى النطقِ بالساكن .

فلهذه الأوجه لَمْ يَجُزْ فى صفةِ (أىّ) إلّا ، الرفعُ قال : أبو على [١] رادًّا على المازنى : لا يخلو نَصْبُهُ لهذا الاسْمِ أَنْ يكونَ مِنْ جِهَةِ القياس أو السماع ، والسماع لَمْ يَرِدْ بِنَصْبِهِ ، والقياسُ يُوجِبُ الرفعَ لما ذكرناه من العلل .

وقال الأخفشُ [٢] : الرجلُ صِلَةٌ لأىٍّ ، وَلَيْسَ بصفةٍ كما يَقُولُ النحويون وتقديره عِنْدَهُ : ياأَيُّها هُو الرجُلُ ، وَقَدْ ردّ أبو علىّ على ذلك بأن قال : لَوْ كانَ صِلَةً لجازَ أَنْ يَظْهَر المبتدأ المحذوفُ فى مَوضْعٍ مِنْ المواضع .

وَأيْضًا فإنّ الصلةَ تَكُونُ بالجملتين وبالظرف ، وَلَمْ نرَهُم وصلوا (أيًّا) بواحدةٍ من الجمل إلّا بالابْتِدَاءِ والخبر على قَوْلِهِ ، وَأَيْضًا فإنّ الخبرَ لايُفيدُ إذا كان معرفةً ، وهاهنا الرجلُ فيه الألفُ واللامُ وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : هو الرجُلُ لَمْ يَكُنْ كلامًا مفيدًا وَأَيْضًا فَلَوْ كانَ صِلَةً لطالَ الاسمُ بِهِ ، وَنُصِبَ كما يُنْصَبُ الطويلُ .

فأما (ها) فقال أَبُو على : لا يكونُ عِوَضًا مِنْ حَذْفِ الإضافة ؛ لأَنَّ ماجاء مُضافًا أبدًا ، وماحُذِفَتِ الإضافةُ مِنْهُ لم يعوّض وهو كُلٌّ وَبَعْضٌ ، وَلَوْ عُوّض فى كُلٍّ وَبَعْضٍ لَوَجَبَ الحذفُ فى هذا الموضعِ ؛ لأنّه بابُ حَذْفٍ وهو عنده استئناف نداء آخر .

فإنْ جِئْتَ بِصِفَةٍ بَعْدَ الرجل فَقُلْتَ : ياأيها الرجلُ العاقِلُ [٣] رَفَعْتَ لأَنَّهُ صفة لمعربٍ ، ويجوز النصب على تقدير فعلٍ .

---

(١) انظر : المقتصد ٢/٧٧٧ - ٧٧٨

(٢) انظر : رأى الأخفش فى معانى القرآن للزجاج ١/٩٩ ، والأشمونى ٣/١٥١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٣٠

(٣) انظر : المثال فى الارتشاف ٣/٢٠٢٢

فإنْ كان الصفة مضت بَعْدَ الرجُلِ فالرفعُ جَيّدٌ ، والنصبُ جائِزٌ من ثلاثة أوجه : على نداءٍ آخر ، وعلى البدلِ مِنْ أيّ ، وعلى تَقْدِيرِ فِعْلٍ ،فإنْ كان فى الاسْمِ ألفٌ ولامٌ لمْ يَجُزْ نداؤُهُ ؛ لأنّ (يا) تُحدثُ فى الاسْمِ تَخْصِيصًا ، واللّامُ للتعريفِ ، ولايُجْمَعُ بَيْنَ تَعْريفَيْنِ .

فَأَمّا قَوْلُهم (ياأللّه اغْفِرْ لى) [(١)] فجوازه مِنْ ثلاثةِ أَوْجُهٍ : أَحَدُها أنّ الألفَ واللامَ قَدْ صارَتا فِيهِ كَبَعْضِ حُرُوفِهِ لِمَا لَمْ يَنْفَصِلْ عَنْهُ ، وَأَيْضًا فَلِكَثْرَةِ الاستعمال جَازَ فِيهِ مالا يَجُوزُ فى غَيْرِهِ .

وَأَيْضًا فإنّ اللّامَ فِيه عِوَضٌ مِنْ هَمْزَةِ (إلهٍ) فَكَمَا كانَتْ ثَبَتَتِ الهمزةُ لو نُودِىَ وهى فِيه فَكَذَلِكَ ماقامَ مَقَامَها فأمّا قَوْلُهُم :

[رجز]

فَيَا الـغُـلَامَـانِ الَّـلـذَانِ كَـرّا [(٢)]

فقليلٌ ولايجىءُ إلّا فى الشعرِ ، وَقَدْ زِيدَ فى اسْمِ الله تعالى ميمٌ عوضًا مِنْ (يا) فَقَالُوا : اللّهُمَّ ، ولا يَجْمَعُونَ بَيْنَهُما إلّا فى الشِّعْرِ ، لأنّه جَمْعٌ بَيْنَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ ، ولا يَجُوزُ هذا وقال الشاعر :

[رجز]

فاغْـفِـر لـنـا اللـهُـمّ يااللـهـما [(٣)]

---

(١) انظر : المثال فى الكتاب ١١٥/٢ ، واللمع ١٩٦ ، والارتشاف ٢٠١٧/٣

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشمونى ١٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٤٣/٤ ، والإنصاف ٣٣٦/١ ، والخزانة ٢٩٤/٢ ، والهمع ١٧٤/١ ، وابن عقيل ٢٠٦/٢ ، والأصول ٣٧٣/١ ، وابن يعيش ٩/٢ ، والمساعد ٥٠٣/٢

(٣) البيت منسوب لأبى خراش الهذلى فى الدرر ١٥٥/١ ، والخزانة ٢٩٥/٢ ، والتصريح ١٧٢/٢ ، وبلا نسبة فى البغداديات ١٥٩ ، والإنصاف ٣٤١/١ ، واللمع ١٩٧ ، وشفاء العليل ٨٠١/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٨٤/١ ، وشرح التسهيل ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣ ، والنوادر ٢٥٨ ، والمقتضب ٢٤٢/٤ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٥/٢ ، وضرورة الشعر للسيرافى ١٢٨ ، ويروى فى هذه المراجع برواية أخرى : « أقول يا اللهم يااللهما » .

وزيدت الميمُ مشددة كما أنّ (يا) على حَرْفَيْنِ ، وهى عوضٌ مِنْها ، وقال الفراءُ (١) : معنى الميم (أُمَّنا) ولايَجوزُ هذا ؛ لأَنَّهُم يَقُولون : اللَّهُمَّ أمّنا مِنْكُم بِخَيْرٍ ، فَلَوْ كانَ كما قَالَ الفراءُ كانوا قَدْ جَمَعُوا بَيْنَهُما ومعناهما واحِدٌ .

فأمَّا وَصْفُ هذا الاسْمِ وفيه الميمُ فَمِنْهُم (٢) مَنْ قال : يَجُوزُ وَصْفُهُ كما جَازَ أنْ يُوصَفَ وفيه ياء ، وهذه الميمُ عِوَضٌ مِنْ ياءٍ .

وسيبويه (٣) لايُجيزه قال أَبو على : المنادى كان يَجِبُ ألّا يوصف ؛ لأنّه وَقَعَ مَوْقِعَ المبنى ، والمبنيُّ لايُوصَفُ إلَّا أَنَّهُم وَصَفُوهُ لِشَبَهِهِ بالظاهر فى قَوْلِهِم : ياتميم كُلُّهُم فلمّا زَادُوا عَلَيْهِ حَرْفًا آخر امْتَنَعَ مِنَ الصفةِ لِشَبَهِهِ بالأصوات ، والأصوات لا تُوصَفُ ، ولا تُشْبِهُ الميمُ (يا) فَتَصِفُ مَعَها كما تَصِفُ مع (يَا) مِنْ قِبَلِ أنّك لا تَسْتَطِيع أنْ تَحْذِفَها وَأَنْتَ تُرِيدُ هذا المعنى ، كما تَحْذِفُ (يا) ، ولايتغيَّر الحكم . وَلَيْسَ فى ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ (٤) شاهِدٌ لجواز أَنْ يَكُونَ على نداءٍ ثانٍ .

فإنْ أَضَفْتَ المنادى إلى نَفْسِكَ فَقُلْتَ : ياغُلامِى وَيَا رَبِّى جَازَتْ لَهُ فيه أربعة (٥) أوجه : إثباتُ الياءِ وسُكُونُها لِنقل الحركةِ على الياءِ وفتح الياء ؛ لأَنَّ الاسْمَ قد صار على حَرْفٍ واحِدٍ ، فَضَعُف ، فقوّى بالحركة ؛ لأنَّه يُشبِهُ الكاف من غلامك ، وَتِلْكَ مَفْتُوحَةٌ .

وَيَجُوزُ أَنْ تقلِبَ الكسرةَ فَتْحَةً ، والياءَ أَلفًا فَتَقُول : ياغُلامَا أَقْبِل فخفّف أيضا ، والأَجْوَدُ أَنْ تَحْذِفَ الياءَ ، وَتَجْتَزِىءَ بالكسرةِ عنها ؛ لأنّه أوجز مِنِ غَيْرِ إخلالٍ .

---

(١) انظر : الارتشاف ٢٠١٧/٣

(٢) ذهب إلى جواز وصفه المبرد والزجاج ، انظر : المقتضب ٢٣٩/٤ ، ومعانى القرآن للزجاج ٣٩٤/١

(٣) انظر : الكتاب ١٩٦/٢

(٤) سورة الزمر ٤٦/٣٩

(٥) انظر : هذه الأوجه فى الارتشاف ٢٠٣٢/٣ - ٢٠٣٣ ، وشرح ابن عقيل ٢١٤/٢ - ٢١٥

ولك هذه الأوجه فى (ابن عمّ) و (ابن أمٍّ) وَيَجُوزُ فيهما وَجْهُ خامس وهو أَنْ تبنىَ الاسْمَيْنِ اسْمًا واحدًا كَخَمْسَةَ عَشَر فَتَقُول : ياابن أُمّ .

وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بعثمان البزاز تَصِفُ على الموضعِ دُون اللفظ ، وَتَقُولُ : يازيدُ الظريفُ والظريفَ ، والفرقُ بَيْنَهما أنّك وَصَفْتَ على اللفظِ في النداء؛ لأنّه قد اطرد الضمُ فى كُلّ منادى فَصَارَ كالفاعلِ المرفوع وَلَمْ يطرد أَنْ يكونَ كُلُّ اسْمٍ لايَنْصَرِفُ فلهذا وُصِفَ المنادى على اللفظِ ، وَلَمْ يُوصَفْ مالا يَنْصَرِفُ على اللفظ ، فإذا اضْطُرَّ شاعِرٌإلى تنوينِ المنادى فينوّنه ، فسيبويه [١] يَدَعُهُ على رَفْعِهِ ، وعيسى بن عمر [٢] قَالَ [٣] : إذا نوَّنْتَهُ عادَ إلى الأَصْلِ ، وأصله النصب وقد قالوا :

[الوافر]

سَلَامُ اللهِ يامَطَرٌ عَلَيْهَا ....[٤]

ويامطرًا ، وَيَجُوز فى النداء الزيادةُ والنقصان والتغييرُ ، فالزيادة كقولهم : ياثوبانُ ، والنقصان : يافُل يُريد : يافلانُ ، والتغيير : يافساقِ وياغدارِ للفاسقة والغادرة ، ويافُسق وياغُدر للفاسق والغادر ، وهذا يقال للمبالغ فى الفسق ، فإذا لم يبالغ قيل : يافاسِقُ ويافاسِقَةُ .

* * *

---

(١) انظر : الكتاب ٢٠٢/٢

(٢) هو : عيسى بن عمر الثقفى أبو عمر ، مولى خالد بن الوليد ، نزل فى ثقيف ، فنسب إليهم توفى سنة ٤٩ هـ وقيل سنة ١٠٥ هـ انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٢٣٧/٢ - ٢٣٨ ، وإنباه الرواة ٣٧٤/٢ - ٣٧٧ ، والفهرست ٤١ ، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٦ - ١٥٠

(٣) انظر : رأى عيسى فى الكتاب ٣٠٢/٢

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يامَطَرُ السَّلَامُ

والبيت منسوب للأحوص فى المقتضب ٢١٤/٤ ، والدرر ١٠٥/٢ ، ١٤٩/١ ، والتصريح ١٧١/٢ ، والخزانة ١٥٠/٢ - ١٥١ ، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل ٢٦٢/٢ ، والهمع ٨٠/٢ ، والإنصاف ٣١١/١ ، وشذور الذهب ١١٣ ، والأشمونى ١٤٤/٣ ، ومجالس ثعلب ٧٤/١

[باب الترخيم]

والترخيمُ حَذْفٌ يَلْحَقُ أَوَاخِرَ الأَسْمَاءِ فى النّداءِ تَخْفِيفًا ، وَإِنَّما يَجُوزُ تَرْخِيمُ الاسْمِ إذا اجْتَمَعَتْ فِيهِ شرائِطُ : أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا منادى على أَكْثَر من ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ مَضْمومًا مَعْرِفَةً ، وَإِنّما رُخّمَ هذا ؛ لأنّه قَدْ قَوِى بِإِخْرَاجِهِ مِن الإعرابِ إلى البناء .

وَأَمَّا النكرةُ والمضافُ [١] والطويلُ فَلَا يَجُوزُ تَرْخِيمُهُ ؛ لأنّه لَمْ يَقْوَ بالإخراجِ من الإعْرَابِ إلى البناءِ .

وَأَمَّا الثلاثى فإنّهُ لا يُرَخّم لأنّه أَعْدَلُ الأُصُولِ ؛ لأنّ الخماسى إذا رُخّم أُلْحِقَ بالرُّباعي ، وكذلك الرباعى إذا رُخّم أَشْبَه الثلاثى ، فإذا حُذِفَ من الثلاثى لَمْ يَكُنْ فى الأَسْماءِ مايُحْمَلُ عَلَيْهِ .

وإنّما كانَ أَعْدَلَ الأصولِ ؛ لأنّهم ابتدأوا بِحَرْفٍ ، وَسَكَتُوا على حَرْفٍ وَجَعَلُوا حَرْفًا حَشْوًا .

فأما ماآخِرُهُ تاءُ التأنيث فَيَجُوزُ تَرْخِيمُهُ وإنْ كانَ على ثلاثةٍ كَـ (ثُبةٍ) وَجازَ ذَلِكَ لِثَلاثَةِ أَشْيَاء : أَحدها : أنّ تاءَ التأنيث بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمّ إلى اسْمٍ ، وإنْ كانَ بِمَنْزِلَةِ اِسْمٍ ضُمّ إلى اسْمٍ فَنَحْنُ نَحْذِفُ الاسْمَ الثانى إذا رَخّمنا مثل بَعْلَبك ، وَحَضْرَمَوْت فكذلك هَذا .

وأَيْضًا فما كان على أَقَلّ مِنْ ثلاثةِ أَحْرُفٍ فَلَابُدّ مِنْ تَقْدِير حَذْفِ حرفٍ . وَأَيْضًا فإنّ تاءَ التأنيث لمّا كانَتْ فى الوَصْلِ تاءً ، وَفِى الْوَقْفِ هاءً كان تغييرًا ، والتغييرُ يؤنس بالتغيير ، فَحُذِفَتِ التاءُ لذلك .

فإنْ كانَ فى الاسْمِ تاءُ التأنيث لَمْ تَحْذِفْ فى الترخيمِ غَيْرها تَقُولُ فى

---

(١) قال سيبويه : « واَعلم أن الترخيم لا يكون فى مضاف إليه ولا فى وصف ؛ لأنهما غير منادين ولا يرخم مضاف ولا اسمٌ منونٌ فى النداء .. » انظر : الكتاب ٢/٢٤٠

تَرْخيم رَجُلٍ اسْمُهُ مَرْجانَة [١] : يَامَرْجَانَ أَقْبِل ، وَلَوْ لَمْ تَكُن التاءُ لَحَذَفْتَ الألفَ والنونَ ؛ لأنّهما زائدتانِ كالألفِ والنونِ فى عُثْمَانَ .

وَكَذَلِكَ تَحْذِفُهُما إذا سَمَّيْتَ رَجُلًا زَيْدَان أَوْ زَيْدُونَ أَوْ مُسْلِمَات تَحْذِفُ الزَّائِدَيْنِ ؛ لأنّهما زِيدَا معًا .

وهكذا إنْ سَمَّيْتَهُ بـ (كُرْسِىّ) حَذَفْتَ يائى النسب ، والترخيمُ على ضَرْبَيْنِ [٢] مِنْهُم مَنْ يَحْذِف مايُحذفُ وَيَتْرُكُ مابَقِىَ مِن الاسْم على حَرَكاتِهِ وَسُكُونِهِ كما كان قَبْلَ الحذفِ فَيَقُول فى (حارِثٍ) : ياحَارِ ، وفى (مَالِكٍ) : يامَالِ ، وفى (بُرْثُن) : يابُرثُ .

وَمِنْهُم مَنْ يَحْذِفُ وَيَدَعُ مابَقِىَ من الاسْمِ كاسمٍ لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شىءٌ فيضُمُّه فَيَقُولُ : ياحَارُ ، ويامَالُ والأوّل أكثر .

فإنْ كانَ قبْلَ الطرفِ حَرْفُ مدٍّ حَذَفْتَهُ مع الطرف إذا اجْتَمعَتْ فيه شرائِطُ : أَنْ يَكُونَ حَرْفَ مَدٍّ زائدًا ساكنًا ماقبْلَهُ مِنْهُ ، وَيَبْقَى بَعْدَ الحذفِ ثلاثةُ أَحْرُفٍ نَحْوُ : يامَنْصُ [٣] ، حَذَفْتَ الرّاءَ للترخيم ، وَحَذَفْتَ الواوَ لاجْتِمَاعِ الشرائط فِيه ، وَإنّما أَتْبَعْتَ الواوَ الرّاء ؛ لأنّك لمّا اتبعت الزائدَ الزائدَ كان إتباعُ الزائد الأصلى أَوْلَى .

فإنْ رَخَّمْتَ (عمّارًا) لَمْ يَجُزْ أَنْ تَحْذِفَ الألفَ ؛ لأنّه يَبْقَى بَعْدَ الحَذْفِ حَرْفَانِ .

---

(١) قال سيبويه : واْعلم أنّ هاء التأنيث إذا كانت بعد حرفٍ زائد لو لم تكن بعده حُذف ، أو بعد حرفين لو لم تكن بعدهما حُذفا زائدين ، لم يحذف ، من قبل أن الحروف الزوائد قبل الهاء فى الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف وذلك قولك : فى طائِفيّةٍ : ياطائفىَّ أقبل : وفى مرجانة : يامرجانَ أقبلى . انظر : الكتاب ٢/٢٤٤

(٢) انظر فى أنواع الترخيم الارتشاف ٢٠٦١/٣ ، واللمع ١٩٨ - ١٩٩

(٣) قال سيبويه : هذا باب يكون فيه الحرف الذى من نفس الاسم وماقبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعا وذلك قولك فى منصور : يامَنْصُ أقبل .. انظر : الكتاب ٢٥٩/٢ ، وانظر : أيضا الارتشاف ٢٠٥٨/٣

وهكذا لاتحذف الألفَ مِنْ مُخْتَارٍ ، وَمُنْقادٍ ؛ لأنّهما عَيْنَان أَصْلُهُا خَيَرٌ وقَوَدٌ ، وَلَيْسَا زائِدَيْن .

ولَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ (سِنَّوْر) [1] لَمْ تَحْذِفِ الواو ، وإنْ كانَت زائدةً ؛ لأنّ ماقَبْلَها مفتوحٌ ، وَلَيْسَ منها فَتَقُولُ على مَنْ قال : ياحَارِ : ياسِنَّوْ أَقْبِلْ بسكون الواو ، ومَنْ قال : ياحَارُ : ياسِنَا ؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها ؛ لأنّ كُلّ اسمٍ فى آخره واوٌ ، أوْ ياءٌ حُركتا وانْفَتَحَ ماقَبْلَهُما قُلِبَتا ألفًا كعصًا ، ورَحىً .

فإنْ كانَ قَبْلَهما ألفٌ قُلِبَتا همزةً ككِسَاء وَرِدَاء ؛ لأنّهما من الكِسْوَة والرِدْيَة .

وَلَوْ رَخَّمْتَ ثَمُودًا أَوْ عَجُوزًا قُلْتَ فيمن قال : ياحَارُ : ياثَمُو وياعَجُو ، وَفيمن قَالَ : ياحارِ ، ياثِمِى ، وَيَاعِجِى تَقْلِبُ الواوَ ياءً ؛ لأنّه لَيْسَ فى الكلام اسْمٌ فى آخرِهِ واو قَبْلَها ضَمَّةٌ .

وإذا حَصَلَ ذَلِكَ قَلَبُوا الواوَ ياءً ، والضمةَ كَسْرَةً ، وقالوا فى جمع دَلْو : أدْلٍ وَأَصْلُه : أَدْلُوٌ كفَلْسٍ وأَفْلُس ، وإنّما كَرِهُوا هذا الاسْمَ لِمَا يَلْحَقُهُ من التغييرِ بالتنوين والإضافةِ والنسبِ ونحو ذلك ، وَكأن يَثْقُلَ أَنْ يَقُولوا : أَدْلُوىٌ وأَدْلُوىً .

وَأَمَّا الفعلُ مِنْ يَغْزُو فلا يَثْقُلُ هذا فيه ؛ لأنّه لا يلحقُهُ مِنْ هذه الأشياء شىءٌ وهكذا المضمر كهُو قَدْ وَقَعَتْ فى آخِرِه واو قبلها ضَمَّةٌ ؛ لأنّه لا يَلْحَقُهُ التنوينُ ولا الإضافةُ .

فأمّا (أَخُوكَ) فَلَمْ تَقَعِ الواوُ فى آخرِهِ . وَتَقُولُ فى ترخيم حَوْلايا وبَرْدَرايا فِيمن قَالَ : ياحارِ : ياحَوْلَاىَ ، ويابَرْدَرَاى [2] ، ومَنْ قال ياحارُ قَلَبَها همزة لِتَحرُّكِ الياء وقبلها أَلِفٌ .

---

(١) قال سيبويه : هذا بابٌ تكون الزوائدُ فيه بمنزلة ماهو من نفس الحرفِ ، وذلك قولك فى قَنَوَّرٍ : ياقَنَوَّ أَقبل .. انظر : الكتاب ٢٦٠/٢

(٢) قال سيبويه : هذا باب تكونُ الزوائد فيه أيضا بمنزلة ماهو من نفس الحرف ، وذلك قولك فى رجل اسمُه حَوْلَايا أو بَرْدَرَايَا : يابَرْدرایَ أَقبلْ ، وياحَوْلاىَ أقبل .. انظر : الكتاب ٢٦١/٢

وتَقُولُ فى ترخيم دَاوُد : ياداوُ على مَنْ قال : ياحارِ ، ويا داؤ على ياحارُ .

فإنْ رَخَّمْتَ (طَيْلَسان) فِيمن كَسَرَ قُلْتَ على مَنْ قال ياحارِ : ياطَيْلَسَ أقْبِل ، وَلَمْ يَجُزْ على مَنْ قال : يَاحارُ ؛ لأنّه لَيْسَ فى الصحيح اسْمٌ على فَيْعِلٍ ، وهو فى المعتل كسَيِّدٍ وميّتٍ .

وقد أَجَازَهُ أبو سعيد ، وإنْ لَمْ يَكُنْ فى الأسماء مثله كما جاء مَنْصُ على مَفْعُل وليس مثله .

وَتَقُولُ فى رَجُلٍ اسْمُهُ (حُبْلَيَان) فِيمنَ قَالَ : ياحارِ : ياحُبْلَى أقْبل ، وَمَنْ قَالَ : ياحارُ لَمْ يَجُزْ ؛ لأنّه يحصل حُبْلَىُ ، فتحرك الياء وقبلها فتحة ، فتقلبُ ألفًا ، وَأَلِفُ فُعْلى لا تكونُ أبدًا منقلبة عن ياءٍ ، ولا واوٍ .

* * *

[باب الندبة]

وهى تفجُّعٌ وإعْلَامٌ أنّ النَّادِبَ قَدْ وَقَعَ فى أَمْرٍ عظيم [١] ، وَأَكْثَرُ مايتكلَّمُ بها النساءُ ، وَعَلَامتُها : يَاوَ وَا ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ غيرُهُما ، وَزِيدَ فى الآخر أَلِفًا لِمَدّ الصّوْتِ ، وَبَعْدَ الألِفِ هاء لِتبيين الألفِ فَتَقُولُ : وازَيْدَاهُ ، وإنْ شِئْتَ لَمْ تُلْحِقِ الألفَ والهاءَ واكتفيت بدلالة الحال تَقُولُ : وازَيْد .

ولا تَنْدُبُ نكرةً ، ولا مُبْهَمًا ؛ لأنّه لَا يَكُونُ لَكَ فِيهِ عُذْرٌ لا تَقُولُ : وَارَجُلاَهُ ، وَلَا وَاهَذَاهُ [٢] .

وَقَالُوا : وامَنْ حَفَر بِئْر زَمْزماهْ [٣] ؛ لأنّه مَعْرُوف ، وهو إسماعيل عليه السلام .

وإذا نَدَبْتَ اسْمًا مَوْصُوفًا أَوْقَعْتَ عَلَامَةَ النُدْبة عِنْدَ سيبويه [٤] على الموصوفِ ؛ لأنّه الذى يَلْحَقُهُ التغييرُ ، وَعِنْدَ يُونس على الصفة ؛ لأن الصفة والموصوف كالشىءِ الواحد ، وذلك قولك : وازَيْدٌ الظريف وَوَازَيْدُ الظريفاهُ عِنْدَ يونس [٥] .

وقال سِيبويه [٦] : لَوْ جَازَ هذا لجاز أَنْ تَقُولَ : وازَيْدُ الفارسُ البَطَلاَهُ ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ .

---

(١) قال سيبويه : هذا باب الندبة اْعلم أن المندوبَ مَدْعُوّ ولكنه مُتَفَجَّعٌ عليه ، فإن شئت ألحقت فى آخر الاسم الألف ، لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ؛ وإن شئت لم تُلحِق كما لم تلحق فى النداء . انظر : الكتاب ٢٢٠/٢ ، وانظر : أيضا الارتشاف ٢٠٤٠/٣ ، وشرح اللمع ٢٩٤/١

(٢) انظر : ذلك فى الكتاب ٢٢٧/٢ ، والارتشاف ٢٠٤٠/٣ - ٢٠٤١

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٢٢٨/٢

(٤) انظر : الكتاب ٢٢٥/٢

(٥) انظر : رأى يونس فى الكتاب ٢٢٦/٢ ، والمسائل البصريات ٦٨٠ ، والمقتضب ٢٧٥/٤ ، والأصول ٣٥٧/١ ، والأشمونى ١٦٩/٣

(٦) انظر : الكتاب ٢٢٥/٢

فإنْ نَدَبْتَ غُلَامَهُم قُلْتَ : واغُلَامَهُمُوه ، وَكَانَ الأصلُ : واغلامَهُمُونُوا ثُم زِدْتَ ألفَ النُّدْبَةِ فَصَادَفَتْ وَاوًا مَضْمُومًا ، فانْقَلَبَتِ الألفُ لانضمام ماقَبْلَها واوًا ، فاجْتَمَعَتْ واوانِ ، فَحُذِفَت الأولى ، وَأُبْقِيَت الثانية ؛ لأنَّها لمعنىً .

وَتَقُولُ : واغُلَامَكَاهُ لِلْمُذكّر ، واغُلامَكِيه (١) للمؤنث للفصل بَيْنَهُما .
فإنْ نَدَبْتَ غُلامَكَ فَعَلَى مَنْ قال : ياغُلام تَقُولُ واغُلَامَاهْ ، تَزِيدُ الألفَ ، فَتَفْتَحُ الميمَ ؛ لأنَّ الألفَ لا يَكُونُ ماقَبْلَها إلَّا مفتوحًا .

ومَنْ قال : ياغُلامِيَهْ قَالَ : وَاغُلامِيَاهُ ، فَلَمْ يَحْذِفْ شيئًا ؛ لأنَّ الياءَ متحركة ، فَلَمْ يَلْتَقِ ساكنان .

ومَنْ قَالَ : ياغُلامى لَهُ وَجْهَان : التحريك لالتقاء الساكنين فَتَقُولُ : واغُلامِيَاهْ ، أَوْ تَحْذِفُ لالتقائهما فتَقُولُ : واغُلَامَاهْ .

* * *

---

(١) انظر : المثال فى الكتاب ٢٢٤/٢ ، والارتشاف ٢٠٤٤/٣

[باب إعراب الأفعال وبنائها]

الأَفْعَالُ على ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ ، وَتَنْقَسِمُ بانْقِسَام الزمانِ : ماضٍ ، وحاضرٌ ، ومستقبلٌ ، وَأَصْلُ الإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ للأسْماءِ ، للحاجَةِ إلى ذَلِكَ ؛ لأنّها تكونُ فاعِلَةً وَمَفْعُولَةً ، وَمَجْرُورَةً ، فَأَرادُوا أَنْ يَفْصِلُوا بَيْنَهَا .

والأَفْعَالُ تَدُلُّ بصيغةٍ واحدةٍ على مَعَانٍ مختلفة ، فاسْتُغْنِيَ عَنْ إعْرَابِها ، وَإنّما أُعْرِبَ مِنْها مافى أوّله إحْدَى الزوائد الأَرْبَع لِمُضَارَعَتِهِ الاسْمَ ، وَوَجْهُ المضارعةِ بَيْنَهُما مِنْ ثلاثةِ أَوْجُهٍ : أَحَدُها أنّها تكونُ للحالِ والاسْتِقْبَالِ ، فإذا أَدْخَلْتَ عَلَيْها السينَ خَلُصَتْ للاسْتِقْبَالِ كما أنّ الاسْمَ إذا قُلْتَ : رَجُلٌ صَلُح لِكُلّ رَجُلٍ ، فإذا أَدْخَلْتَ عَلَيْه لامَ التعريفِ خَلصَ لِرَجُل بِعَيْنِهِ .

وَأَيْضًا فلامُ الابْتِدَاء الداخلةُ على الاسْمِ تَدْخُلُ عَلَيْه تَقُول : إنّ زَيْدًا لَيَقُومُ ، وَأيْضًا فإنّه يَقَعُ صفةً ، كما أنّ الاسْمَ يَقَعُ صفةً فلمّا أشبهه من هذه الوجوه أُعْرِبَ .

وَمَابَقِى من الأفعال مبنىٌّ ، وإنّما رُفِعَ المستقبلُ لِوقُوعِهِ موقعَ الاسْمِ سواء كان الاسْمُ مرفوعًا أَوْ منصوبًا أو مجرورًا تَقُولُ : مَرَرْتُ برجلٍ قائمٍ ، ثم تقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُوم ، وهذا رَجُل قائم ، ثم تقول : هذا رَجُلٌ يَقُوم فالفعلُ مرفوعٌ على كل حال .

وقال ابْنُ دُرَستويه [١] : الفِعْلُ يَرْتَفِعُ لِوُقُوعه بِنَفْسِهِ موقعَ الاسْـــمِ ،

---

(١) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوى أبو محمد صنف ، شرح الفصيح ؛ وغريب الحديث ؛ والمقصور والممدود توفى سنة ٣٤٧ هـ وانظر : ترجمته فى بغية الوعاة ٣٦/٢ ، وإنباه الرواة ١١٣/٢ ، والفهرست ٦٣ ، وطبقات النحويين ١١٦

وينتصبُ بِوقُوعِهِ مع غَيْرِهِ موقعَ الاسْمِ ، فإذا لَمْ يَقَعْ بنفسه موقعَ الاسْمِ ولا مع غيره أُعْطِىَ الجزمُ .

واسْتَحَقّ الرفعَ تَشْبيهًا بالابْتِدَاءِ ، فأمّا الماضى فَهُو مَبْنِىٌّ وَأَكْثَرُ بنائه على الفتحِ نحو : ضَرَبَ . وَقَدْ يُبنى على الضم إذا اتّصَلَ بِهِ ضميرُ الجمع نحو قامُوا ، وَذَهَبُوا . وَقَدْ يُبْنَى على السكون إذا اتَّصَلَ بِهِ تاءُ المتكلم أَوْ المخاطب أو نونُ جَمْعِ النساء نحو : قُمتُ وَقُمتَ وقُمنَ .

وَقَدْ تكونُ آخرُهُ ألفًا فلا يَبِينُ فِيهِ الإعرابُ نحو : قَضَا وَدَعَا ، وإنما اسْتَحَق الماضى البناءَ ؛ لأنّه الأَصْلُ ، وبُنِىَ عَلَى حركةٍ ؛ لأنَّه وَقَعَ موقعَ المضارع فى الصفةِ نَحْوَ : مَرَرتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ ، وَبِرَجُلٍ قَامَ .

والجزاء : إنْ تُكرِمْنِى أُكْرِمْكَ ، وإنْ أَكْرَمْتنى أَكْرَمْتُك ، وَجُعِلَت حَرَكَتُهُ الفتح لأنّه لَمْ يَخْلُ أَنْ يُضَمَّ أَوْ يُفْتَح أَوْ يُكْسَر ، فَلَمْ يُضم لثقل الضمة ، ولم يكسر ؛ لأنّ الكسرَ الطارئ لا يَدْخُلُ على الفعلِ ، فأولى ألا يَدْخُلَ عَلَيْهِ اللازم ، واللازمُ حركةُ البناء ، والطارئ حركةُ الإعرابِ .

وقال الفراء : إنّما بُنى على الفتحِ ؛ لأنّه أَوَّلُ ما يلى الواحدَ التثنية ، والتثنيةُ مفتوحةٌ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الواحدُ محمولًا عَلَيْها وهذا فاسِدٌ ؛ لأن الواحدَ الأَصْلُ ، والتثنيةُ فَرْعٌ عَلَيْهِ ، ولا يحملُ الأصلُ على الفَرْعِ .

وَيَجُوزُ أَنْ يكونَ بُنِىَ على الفتحِ ؛ لأَنَّ الفتحةَ أَخَفُّ من الضمة والكسرة ، وحركتُهُ تُشْبِهُ حركةَ الإعْرَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ لأَنَّ هاء السكت التى تَدْخُلُ المبنيّات لا تَدْخُلُهُ لا تَقُول : ضَرَبَهْ وَأَنْتَ تُريد السكتَ كما تَقُولُ : كَيْمَهْ ولِمَهْ ؛ وإنّما لم تَقُلْهُ لئلا يَلْتَبِسَ بالمفعول ، وقد اختُلف فى فِعْلِ الحال والمستقبل أيُّهما أسبق فمنهم مَنْ قال : المستقبل وَمِنْهُم مَنْ قال : الحال وَهُو أَوْلى ، وقال أبو سعيد إنَّما كانَ الأَصْلُ فى الفِعْلِ الذى فيه حُرُوفُ

المضارعةِ ألا تُعرّفَ ؛ لأنّه عامِلٌ فَلَوْ أدْخَلْنَا عَلَيْه عامِلًا لاحتاج عاملُه إلى عامِلٍ فكان يتسلسل .

واعلم أنّ أواخر الأفعال على **أَرْبَعَةِ** أقسام : **صحيح** نحو : يَضْرِبُ ويأكُلُ فهذا يُضَمُّ فى الرفع ، وَيُفْتَحُ فى النصبِ ، ويُسكّن فى الجزم تقول : هو يذهبُ ، ولن يذهبَ ، وَلَمْ يذهبْ .

الثانى : ماآخره واوٌ أَوْ يَاءٌ نَحْوَ : يَغْزُو أَوْ يَرْمِى فهذا يُسَكّنُ فى الرفع لِثِقَلِ الضمةِ على حُرُوفِ المد ، وَيُفْتَحُ فى النصبِ لِخِفَّةِ الفتحة وَيُحْذَفُ فى الجزمِ لئلا يكونُ لَهُ حُكْمُ المنصوب ، وإنّما حَذَفْتَ حَرْفًا من نَفْسِ الكَلِم فى الجَزْمِ ؛ لأنّ الجازمَ مثلُهُ مَثَلُ الدواء إنْ وَجَدَ خلطا رديًّا أَخَذَهُ ، وإلَّا أَخَذَ مِنْ نَفْسِ الذات ، وكذلك الجازم إنْ وَجَدَ حركةً حَذَفَها ، وإلّا حَذَفَ من الأصل .

الثالث : ماآخره ألف نحو : يَخْشَى وَيَرْضَى فهذا يَسْكُن فى الرفع والنصب وإنّما لَمْ يُفْتَح ؛ لأنّ الألفَ لا تتأتى فيها الحركة لا الخفيفة ، ولا الثقيلة ويحذفُ فى الجَزْمِ على مامضى .

الرابع : ماآخره نونٌ وهُوَ خَمْسَةُ أَمْثِلَة : يَضْرِبان وَتَضْرِبان وَيَضْرِبُون وتضربون وَتَضْرِبين ، فهذا إذا ثَنَّيْتَ فاعلَ الفعل أو جَمَعْتَهُ ، وَفَتَحْتَ النونَ مِنْ يَضْرِبُونَ تشبيهًا بجمع الأسماء فإن خاطبت المؤنثَ فتحت النونَ فى تَضْرِبين تشبيهًا بها ، وإن كانت واحدة ؛ لأن قبلها ياء مكسورًا ماقبلها ، فَأَشْبَه لذلك الزيْدينَ ، وَكُسِرَت النونُ من تضربانِ تشبيها بتثنية الأسماء ، والألف فى (تَضْرِبَان) والواو فى (تضربون) هما الفاعلتان بلا خلاف ، وأما الياء فى (تَضْرِبين) فهى فاعلة عند سيبويه [(١)] وتدل على التأنيث .

---

(١) انظر : الكتاب ١/٢٠ - ٢١

وَعِنْدَ الأخفش تَدُلُّ على التأنيثِ والفاعلُ مُضْمَرٌ ، فَأَمَّا النون فكانت أَوْلَى مازِيدَ ؛ لأنّها تُشْبِهُ حُرُوفَ المَدّ مِنْ قِبَلِ أنّ فيها غُنَّةً ، كما أنَّ فى تِلْكَ مَدًّا ، والنونُ أبدا يَصْحَبُ حروفَ المد .

وهذه الأمْثِلةُ الخمسةُ لَيْسَ فيها حَرْفُ إعْرَابٍ ؛ لأنّهُ لا يخلو أَنْ يكونَ حرفُ الإعراب الياءَ أَوْ الألفَ أَوْالنونَ ، فلا يكونُ الياء لجوازِ تسكينها للجزم والألفُ لا يُسَكّن ماقَبْلَها ، ولا يكونُ الألفَ ؛ لأنَّها الفاعلةُ ، وإعرابُ الفِعْلِ لا يكونُ الفاعِل ، ولا يكونُ النونَ ؛ لأنّه لَمْ يأتِ بَعْدَها .

وَأَيْضًا لا تَخْلُو أَنْ تكونَ النونُ إعرابًا للفِعْلِ أَوْ الفاعل ، فلا تكونُ للفاعِل لأنّه مبنيٌّ ، وَلَا تَكُونُ للفِعْلِ ، لِفَصْلِكَ بَيْنَهُما بالألفِ .

واعلم أنّ الماضى الثلاثى على ثَلاثَةِ أَمْثِلَة : فَعَل كضَرَب ، وفَعِل كعَلِمَ ، وفَعُل كظَرُفَ ، فأمّا فَعَل فَقَدْ جاءَ متعديا وغير متعدّ فالمتعدّى : ضَرَبَ ، وغير المتعدى جَلَسَ .

فَأَمَّا مُسْتَقْبَلُهُ فالأكثرُ فيه يَفْعِل كيَضْرِبُ وَيَجْلِسُ ، وَقَدْ يجىء فيه يفعُل كيَعْكُف .

ولا يجىء على يَفْعَل إلَّا أَنْ تكونَ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ أَحَدَ حُرُوف الحلق وهى الهمزة والهاء والحاء والخاء ، والعين والغين تَقُولُ : قَرَأَ يَقْرَأُ ، وَصَنَعَ يَصْنَعُ ، وَقَدْ يَجِيءُ فيها على الأَصْلِ قالوا : نَطَحَ يَنْطِحُ ، فإن كانت الفاءُ أَحَدَ حروف الحلق جاءَ على الأَصْلِ ، لِبُعْدِها عن الطرفِ كقولك : خَبَتَ يَخْبِتُ .

فإنْ كانت عينُ الماضى أَوْ لامُهُ مُعْتَلَّةً ياءً أَوْ واوًا أَوْ ألفًا كـ (غَوَى) وَرَمَى ، وَبَاعَ جَاءَ المستقبلُ فيما كان مِن الواو على يَفْعُلُ نحو : يَغْزُو ، وعلى يَفْعِل فيما كان من الياء نحو : يَرْمِى وَيَبِيع .

فإنْ كانت الفاءُ مُعْتَلَّةً نحو : وَعَدَ يَعِدُ [١] حَذَفْتَ الواوَ فى المستقبل تَقُول فى وَعَد : يَعِدُ ، وإنّما حَذَفْتَها لِوقُوعِهَا بَيْنَ الياءِ والكسرة ، فإنْ وَقَعَتْ بَيْنَ ياءٍ وضمةٍ ، وَبَيْنَ ياءٍ وفتحةٍ ثَبَتَت مثل : وَلَغَ الكلبُ يَوْلَغُ . وأما (يَطَأُ ويَسَعُ) [٢] فإنَّما حُذِفَتِ الواوُ ، وإنْ كانَتْ قَدْ وَقَعَتْ بَيْنَ ياء وفتحة ؛ لأنّ الأصلَ : يَوْطِئُ بالكسرة ، وإنّما فَتَحْتَ لمكان حَرف الحلق .

وإنْ كانت الفاءُ ياءً لَمْ تَحْذِفْ لخفتها تَقُولُ : يمن وييئس فلم تحذف الياء لخفتها .

فإنْ بَنَيْتَ مَفْعَلًا من المكانِ والزمانِ والمصدر قُلْتَ : مَضْرَبُ للمصدر بالفتح ومَضْرِب للزمان والمكان بالكسر للْفَصْلِ بَيْنَهُما هذا الأصل .

فإنْ جاءَ على غَيْرِ ذلك فَعَلَى غَيْر الباب نحو : المَرْجِع والمَحِيض والأصل المَرْجَع والمحاضُ .

والمُعْتَلُّ ألفًا يَجْرِى فى المصدر والمكان والزمان مَجْرَى الصحيح تَقُول : المَوْعَد والموزَنُ فى المصدر ، وفى المكان وفى الزمان : الموزِنُ والموعِدُ بالكسر .

وَأَمَّا (فَعِل) فَيَجِىءُ متعدّيًا وَغَيْر متعدٍّ فالمتعدّى كعَلِمَ ، وغير المتعدى كسَلِمَ .

ومن المعتلِّ : خَافَ وَهَابَ يدُلُّك على أنّه عَلَى يَفْعِل قولهم فى اسْمِ الفاعل مِنْهُ : خائِفٌ كما تَقولُ : عالِم .

وَأَمَّا مُسْتَقْبَلُهُ فبابُهُ على يَفْعَل ، وَقَدْ جاءَ عَلَى يَفْعِل فى أَرْبَعَةِ أفعال وهو : حَسِبَ يَحْسِبُ ، ونَعِمَ يَنْعِم ، وَيَئِس يَيْئِس ، وَبَئِسَ يَبْئِس ، وَقَدْ جاءَ الفتحُ فيهن هذا من الصحيح ، ومن المعتل : وَثِقَ يَثِقُ ، ووَمِقَ يَمِقُ ، ووَرِمَ يَرِمُ ،

---

(١) انظر : الارتشاف ١٥٢/١ ، والمخصص ١٦٦/١٤

(٢) انظر : الممتع ٤٣٤/٢ - ٤٣٥ ، والمنصف ٢٠٦/١ - ٢٠٧ ، والارتشاف ٢٢٢/١

ووَلِيَ ، وَوَرِىَ ، ووَفِقِ ، ووَرِعَ ، وورِثَ [١] .

وقد جاء على يَفْعُل قالوا : فَضُل يَفْضُل [٢] والأجود أَنْ يَكُونَ على فَضَل يَفْضُلُ ، وَتَقُولُ فى المصدر والمكان مَفْعِل بالكسر نحو : مَعْلِم وَمَحْسِب ، وَأَمَّا (فَعُل) فَلَمْ يجىء متعديا البتّة ومستقبلُهُ على يَفْعُل كظَرُف يظرُفُ ، واسم المكان والزمان والمصدر .

وَعَلَى مَفْعُل مثل المكرُم ، وَقَدْ جَاءَ فى المعتل المستثنى ، وَقَدْ يُبنى من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ مالَمْ يُسَمّ فاعله فهذا حكم الثلاثى .

فَأَمَّا الرباعى فَقَدْ جَاءَ متعديا وغير متعدٍّ فالمتعدى كدَحْرَج ، وغير المتعدى كـ (سَلْهَب) ، وَمُسْتقبلُهُ يجىءُ مضموم الأول للفرقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الثلاثى ، ومازَادَ على الرباعى فإنّما ضَمَمْتَ أَوَّلَ المستقبل فيما كان أربعةً وَفَتَحْتَ ماسِوَاهُ للفَصْلِ بَيْنَهُما ، وَخَصَصْتَ مالَمْ يكنْ رباعيا بالفتحِ لكثرته فى الكلام .

وَمِن العرب مَنْ يكسر حرف المضارعة فَيَقُول : تِضْرِب وتِعْلِمُ ، فإنْ كان مكان التاء ياءً لَمْ تَكْسِرْ ؛ لِثقل الكَسْرِ على الياء . فَأَمَّا اسْمُ الفاعل فهو يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ وهو كَجَلَسَ فهو جالِسٌ ، والأصلُ فى هذه الأشياء العاملة الفِعْلُ ثم اسم الفاعل ، ثُمَّ الصفةُ المشبهة باسْمِ الفاعل ، ثُمَّ أَفْعَلُ مِنْكَ .

فَأَمَّا الفعلُ فيعمل مقدّما ومؤخرا معتمدًا وغير معتمد ، وتحمُّل الضمير ثم اسْمُ الفاعل ، وهو يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ إنْ كانَ فِعْلُهُ يتعدّى كضَرَبَ فهذا يتعدّى فضاربٌ اسْمٌ للفاعل متعدٍّ .

---

(١) انظر : هذه الأمثلة فى الممتع ٤٣٤/٢ - ٤٣٥ ، والمنصف ٢٠٧/١ - ٢٠٨ ، والارتشاف ١٤٨/١ ، والكتاب ٥٤/٤

(٢) قال سيبويه : وقد جاء فى الكلام فَعِلَ يَفْعُلُ فى حرفين ، بنوه على ذلك كما بنوا فَعِلَ على يَفْعِلُ .. وذلك فَضِل يَفْضُلُ ومِتَّ تَموُتُ . وفَضَلَ يَفْضُلُ ومُتَّ تَمُوتُ أقيس . انظر : الكتاب ٤٠/٤

وإنْ كانَ الفعلُ لا يَتَعَدّى لَمْ يتعدّ اسْمُ الفاعل كَجَلَسَ فلنقصانه عنِ الفِعْلِ لَمْ يَعْمَلْ إلّا متقدّمًا .

وإذا جَرَى على غَيْرِ مَنْ هو له بَرَزَ الضميرُ ، ولا يثنى الضمير فيه ولا يجمع ثم الصفةُ وهى تنقصُ عن اسْمِ الفاعل؛ لأنَّها لا تَعْمَلُ إلَّا فيما كان مِنْ سَبَبِ الأوّل ، ولا يُفْصَلُ بَيْنَ الصفةِ وَبَيْنَ ماتَعْمَلُ فِيه؛ وإنّما عَمِلَتْ هذه الصفةُ لشبهها باسْمِ الفاعلِ مِنْ قِبَلِ أَنَّها تُثنّى وَتُجْمَعُ ، وترتّب ، كَمَا أنّ اسْمَ الفاعلِ كَذَلِكَ ، واسم الفاعل يَعْمَلُ ، فَوَجَبَ أَنْ تَعْمَلَ هذه الصفة .

وأنّ (أَفْعَلَ مِنْكَ) تَنْقُصُ عن الصفةِ ، ولا تَعْمَلُ فى ظاهِرٍ ؛ وإنّما تَعْمَلُ فى المضمرِ ولا تُثَنَّى ، ولا تُجْمَعُ ، فهذا ترتيب العوامل فى العملِ من الفعل ، واسْمِ الفاعل ، والصفة ، وَأَفْعَلُ منك .

ومما يَعْمَلُ عمل الفعل فَعَّال كَضَرّاب ، وفَعُول كَضَرُوب ، وَمِفْعَالٌ كَمِطْعَام ، وفعيل كَرَحِيم ، وَفَعِل كحَذِر ؛ فهذه الخمسةُ الأشياء تَعْمَلُ ؛ وإنَّما عَمِلَتْ لِمَا فيها من المبالغة ، فَإنْ لَمْ تكن فيها مبالغةٌ لَمْ تَعْمَلْ كجلَسَ تَقُولُ : هذا ضَرُوبٌ رُءوسَ القوم ، ورحيمُ الناس و

[الكامل]

حَذِرٌ أمورًا .... (١)

---

(١) هذا جزء بيت وتمامه :

حَذِرٌ أُمُورًا لا تُخَافُ وآمِنٌ مالَيْسَ مُنْجِيَةٌ من الأَقْدَارِ

والبيت منسوب لأبى يحيى اللاحقى فى العينى على الأشمونى ٢٩٨/٢ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٨٦ ، ومنسوب لابن المقفع فى الحلل لابن السيد ١٣١ ، وبلا نسبة فى شفاء العليل ٦٢٥/٢ ، والمقتضب ١١٥/٢ ، والكتاب ١١٣/١ ، وشرح الكافية للرضى ٤٢٢/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٨١/٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٣٨/٢ ، والمستوفى لابن فرخان ١٤٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٩٢/٢ ، والمساعد ١٩٤/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥/٢ ، ٢٢٥ ، ١٨١/٣ ، ١٢٩/٥ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١١٨ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٢٢٧/١ ، والأشمونى ٢٩٨/٢ ، والخزانة ١٥٧/٨ ، ١٦٩ ، وكشف المشكل ٤١٦/١ ، وابن يعيش ٧١/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٦٢/١ ، والنكت للأعلم ٢٤٧/١ ، واللمحة البدرية ٩٥/١ ، والبحر المحيط ٦٦/٥

وضرّابٌ زيدًا ومطعانٌ الخيلَ . وقد اختُلِفَ هل يتعدّى حَذِرٌ ، ورحيمٌ وماكان مثلهما فَمَذْهَبُ سيبويه (١) إعمالُهُما ، وَمِن النحويين (٢) مَنْ لا يُعْمِلُهُما ، واسْمُ المفعول فى العمل كاسْم الفاعل ، واسم الفاعل والمفعول يعمل إذا كان للحال أو الاستقبال ، فإن كَان لما مضى لَمْ يَعْمَلْ . وتقول : النساء يَضْرِبْنَ فهذا فى الرفع والنَّصْبِ والجزم علىِ حالٍ واحدة ، ولا تحذف النونَ لأنها فاعلة وضميرُ ودَليلُ التأنيث ؛ وإنّما سَكَنَتِ الباءُ ، وإنْ لَمْ يَجْتَمِعْ فيها أربعُ متحركات حَمْلًا على الماضى إذا قلت : النساء ضَرَبْنَ فسكنت الباء ؛ لئلا يجتمعَ أَرْبَعُ متحركات ، ولم يُسَكّن الضاد ؛ لئلا يبتدأ بالساكن ، ولم تسكّن الراء ؛ لتعرف بذلك وزن الكلمة ، ولم تسكّن النون ؛ لأنها فاعلة ، فلم يبق إلا سكون الباء .

* * *

---

(١) انظر : الكتاب ١/١١١ - ١١٣

(٢) من هؤلاء المبرد والمازنى والزيادى . انظر : رأى المبرد فى المقتضب ٢/١١٤ - ١١٥ ، والمازنى فى المساعد ٢/١٩٣ ، وانظر : تفصيل المسألة فى الارتشاف ٣/٢١٠٤

[باب الحروف التى تنصب الأفعال المستقبلة]

وَهِيَ على ثَلاَثَةِ أقسام : حَرْفٌ يَعْمَلُ ظاهِرًا وَلا يَعْمَلُ مُضْمَرًا ، وَحَرْفٌ يَعْمَلُ مضمرًا ولا يَعْمَلُ مظهرًا فى ذلك الموضع ، وَحَرْفٌ يَعْمَلُ مظهرا وَيَعْمَلُ مُضْمَرًا .

الأَوَّلُ مايُنصَبُ بأَنْ ، وَلَنْ ، [١] وَكَيْ ، وَإِذن . فأما (أَنْ) فعند النحويين أنّها إنّما عَمِلَ تشبيهًا بأنّ التى تَنْصِبُ الأسماء .

وَقَال قَوْمٌ : إنّما عَمِلَتْ لمّا قَوِيت بِنَقْلِها الفعلَ نَقْلَيْنِ إلى المصدرِ وإلى الاستقبال ، قال أَبو على : قول مَنْ قال : إنّما عَمِلَتْ تشبيها بأنّ الناصبة للاسْمِ خطأٌ ؛ لأنّه لا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ التشبيهُ مِنْ طَرِيقِ اللفظِ ، أَوْ مِنْ طريقِ المعنى ، أَوْ لأنَّها تَنْقُلُ الفِعْلَ إلى المصدرِ ، أو لأنّها تَنْصِبُ كما تَنْصِبُ أنّ ، ولا يَجُوزُ أَنْ يكونَ تشبيهًا من طريق اللفظ مِنْ قِبَلِ أنّ (أَنْ) الناصبة للفِعْلِ على حَرْفَيْنِ، والناصبة للاسْم على ثلاثة أحرف .

ولا مِنْ طريقِ المعنى ؛ لَأنّ تلك تَدْخُلُ على الابْتِدَاءِ والخبر ، وهذه تَدْخُلُ على الفعلِ ؛ لأنّه لَوْ كان كَذَلِكَ لَوَجَبَ أَنْ تَنْصِبَ (ما) ؛ لأنّها تَنْقُلُ الفِعْلَ إلى المصدر تَقُول : يُعْجِبُنى ماتَصْنَعُ أَىْ صَنِيعُكَ .

ولا لأنّها تَنْصِبُ كما تنصب أنّ ؛ لأنّه لَوْ كان كَذَلِكَ لوجب أَنْ يكونَ (إذن ولن) كذلك ، فلّما لَمْ تشبهها من هذه الوجوه ، لَمْ تكنْ مثلها ، وكان النصبُ فيها مسموعًا لا لعلّة .

---

(١) قال سيبويه : هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء ، اْعلم أن هذه الأفعال لها حروفٌ تعمل فيها فتنصبُها لا تَعمل فى الأسماء ، كما أنَّ حروف الأسماء التى تَنصبها لا تَعمل فى الأفعال ، وهى : أن ، وذلك قولك : أريد أن تَفْعَلَ . وكَىْ ، وذلك : جِئْتُك لِكَىْ تَفْعَلَ . ولَنْ ... انظر : الكتاب ٣/٥

فأمّا (لَنْ) فَعِنْدَ الخليل [١] أَصْلُها [٢] : لَا أَنْ ، ثُمَّ حُذِفَ الألفُ مِنْ (لَا) ، والهمزةُ من أَنْ ، فَبَقِىَ لَنْ ، وَفُعِلَ ذلك لِثِقَلِ العوامِلِ .

وَقال سيبويه [٣] : العملُ بلَنْ ، وَلَا أَصْلَ لَها غَيْرَ هذا ، وَرَدّ على الخليل وَقَالَ لَوْ كانَ كَمَا زَعَمَ لم يَجُزْ : زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ ؛ لأنّ مابَعْدَ (لا أَنْ) لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها .

وقال المنتصرُ [٤] للخليل : الحروفُ إذا تَغَيَّرتْ ، ودَخَلَ عَلَيْها مالَمْ يَكُنْ فيها تَغَيّر مَعْناها ، وَوَلِيهَا مالَمْ يَكُنْ يليها أَلَا تَرَى أنّ (لَوْ) يليها الفعلُ ، فإذا دَخَلَتْ عليها (لا) وَلِيَهَا الاسْمُ ، كذلك (أَنْ) فلمّا غُيّرت تَقَدَّمَ عَلَيْها مالَمْ يَكُنْ يتقدّم قبل التغيير وَعَمِلَتْ ؛ لأنّها تَنْقُلُ الفِعْلَ مِنْ المضىّ إلى الاستقبال .

قال أبو على : لَمْ تَعْمَلْ (لَنْ) لهذا لَوْ كان كَذَلِكَ لَعَمِلَتْ (لا) إذا قُلْتَ : لا تَقُم النصب ، وَلَمْ يَقُمْ ؛ لأنّها تَقْلِبُ الفعلَ إلى الاستقبالِ والنفى .

وأمّا (كى) فَقَدِ اختُلفَ فِيها فبعضٌ يُعْمِلُها بِنَفْسِها [٥] ، ولا يُقدّرُ معها

---

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدى البصرى أبو عبد الرحمن ، صاحب العربية والعروض ، وقد عمل أول كتاب « العين » المعروف المشهور .. توفى سنة ١٧٥ هـ ، انظر : ترجمته فى بغية الوعاة ١/٥٥٧ - ٥٦٠ ، وإنباه الرواة ١/٣٤١ ، والفهرست ٤٢ ، ومعجم الأدباء ١١/٧٢ ، ووفيات الأعيان ٢/٢٤٥ ، وطبقات النحويين واللغويين ٤٧ - ٥١ ، وأخبار النحويين للسيرافى ٥٤ - ٥٥

(٢) انظر : قول الخليل فى الكتاب ٣/٥ ، والخزانة ٨/٤٤١ ، والمقتصد ٢/١٠٥٠ ، ورصف المبانى ٢٨٥ ، وكتاب الشعر للفارسى ٧٦ ، والمغنى ١/٢٨٤

(٣) انظر : الكتاب ٣/٥

(٤) من هؤلاء المازنى . انظر : المقتصد ٢/١٠٥٠

(٥) قال أبو حيان فى حديثه عن كى : حرف باتفاق ومذهب سيبويه والأكثرين أنها تكون جارة بمعنى اللام ، وناصبة للمضارع فإذا نصبت فسيبويه يقول تنصب هى بنفسها والخليل والأخفش يقولان بأن مضمرة بعدها . انظر : الارتشاف ٢/١٤٧٩ ، وانظر : رأى سيبويه فى الكتاب ٣/٦ ، والأخفش فى معانى القرآن ١/١٢٧

(أَنْ) ودليلُه لِكَيْ (لَا) ، فَأَوْلَاها الحَرْفَ ، وَلَوْ كَانَت حَرْفًا لَمْ يلها حرفٌ .

وَمِنْهُم مَنْ ينصبُ بها بإضمار أَنْ ، وعَمِلَتْ لِنَقْلِها الفِعْلَ إلى الاستقبالِ والعرض وَأَمَّا (إذن) فلها ثلاثة أحوال : مَوْضِعٌ تَعْمَلُ فيه لاغَيْر ، وَمَوْضِعٌ لا تعملُ فيه ، وَمَوْضِعٌ تَعْمَلُ فيه تارةً ولا تعمل أخرى ، وإنّما كان لها هذا التصرف ؛ لأنّها فى الأفعال نظيرةُ (ظَنَنْتُ) فى الأسماءِ .

فالموضعُ الذى تَعْمَلُ فِيهِ إذن هو إذا اجْتَمَعَ مِنْهُ فيها أَرْبَعُ شرائط : تكونُ مُبْتَدأةً ، والفعلُ الذى بَعْدَها مُسْتَقْبلاً لا فِعْل الحالِ ، وتكونُ جوابًا ، ولا يكونُ مابَعْدَها مُعْتَمدًا على ماقَبْلَها متى نَقَصَ مِن الأربع شرائطَ لَمْ تَعْمَلْ ، لَوْ قُلْتَ : زَيْدًا إذن يَقُوم لَمْ يَجُزِ النصبُ ؛ لأنّه لَمْ يتقدّم مايكونُ (إذن) جوابًا له .

وَمِن النحويين [(١)] مَنْ جَعَلَ (إذن) تَنْصِبُ بإضمار (أَنْ) قال أبو على [(٢)] : لا يخلو أن تكون (أَنْ) مُقَدّرةً ، أوْ مَنْطُوقًا بها لِأَسْبَاب : **أَحَدُها** : أنّه لَوْ كانَ تقديرُها إذ أَنْ لم تكْتَبْ (إذًا) بالألف ، فَكَتْبُهُم لها إذًا بألِفٍ دليلٌ على أنّ (أَنْ) لَيْسَتْ منطوقًا بها .

وَأَيْضًا لَوْ كانَت منطوقًا بها لَمْ يَجُزْ إلّا أَنْ تعمل فى كُلِّ مَوْضِعٍ ، فإلغاؤُهُم لها فى مَوْضِعٍ دَلِيلٌ على أنّها لَيْسَتْ منطوقًا بها ، وَأَيْضًا لو كان تقديرها : إذْ أَنْ [(٣)] لَوَقَعَتْ جَزَاءً عن المبتدأ إذا كان مَصْدَرًا ، وَأَيْضًا لو كانَ

---

(١) حكى أبو عبيدة عن الخليل إضمار أَنْ بعد (إذن) وبه قال الزجاج . انظر : حكاية أبى عبيدة فى رصف المبانى ٦٩ ، والجنى الدانى ٣٦٣ وانظر : رأى الزجاج فى معانى القرآن ٦٣/٢

(٢) انظر : المسائل البصريات ٧٠٥/١

(٣) ذهب إلى أن (إذن) تقديرها : إذ أن الخليل . انظر : رأيه فى الارتشاف ١٤٨٤/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٢٣٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠/٤ ، والجنى الدانى ٣٦٣

تقديرُها (إذ أَنْ) لم يَقعْ بَعْدَهَا فِعْلُ الحالِ وَأَنْتَ تَقُولُ لِمَنْ يُحَدِّثُك : إذًا أَظُنُّكَ صادِقًا ولو كان أَصْلُها إذ أَنْ لَمْ يَقعْ بَعْدَها المبتدأُ وأَنْتَ تَقُول : إذًا زَيْدٌ يَقُومُ فلهذه العِلَل لَمْ تَكُنْ أَنْ الناصبةُ للفِعْلِ ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ عَمِلَتْ مُضْمَرَةً ؛ لأنّ (أَنْ) لا تُضْمَرُ إلَّا بَعْدَ حَرْفِ العطفِ واللام ، وَلَيْسَ شيءٌ مِنْ هَذَيْنِ هاهنا ، وإذا لَمْ تَكُنْ مقدّرة ولا منطوقًا بها كانت (إذًا) هى العامِلَةُ .

وَعَمِلَتْ (إذًا) لِنَقْلِهَا الفِعْلَ إلى الاستقبالِ والجزاءِ قال سيبويه [(١)] : هى جَوَابٌ وَجَزَاءٌ .

والموضعُ الذى لا تَعْمَلُ فيه إذا نَقَصَ مِن الشرائطِ الأربع شَرْطٌ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ ذلك والموضعُ الذى تَعْمَلُ فيه مَرَّةً ولا تعملُ أخرى إذا جاءَتْ بَعْدَ الواوِ والفاء تَقُول : إنْ تُكْرِمْنى أُكْرِمْكَ فإذًا أَزُورُك وَأَزُورَكَ ، وَقَدْ يَجُوزُ الجزمُ عطفا على أُكْرِمْك ، فهذا ماتَعْمَلُ فيه ظاهِرًا ولا تعملُ مُضْمرًا .

ولا تَظْهَرُ أَنْ بَعْدَ الواو ، والفاء ، وَأَوْ ، وَحَتّى فأمّا الفاءُ فإذا كانت جوابًا لسبعةِ أشياء : الأَمْر ، والنهى ، والاستفهامِ ، والعَرْضِ ، والنفى ، والتمنى والدعاء . وَأَمَّا الأمر : قُم فأُكْرِمَك ، والنهى ﴿ لَا تَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾ [(٢)] ، والاستفهام : أَيْنَ بَيْتُك فَأَزُورَكَ ، والعَرْضُ : أَلَاتنْزِلُ فَتَتحدَّثَ ، والنفى : ماأَنْتَ بِصاحبى فَأَخْدُمَكَ ، والتمنى : لَيْتَ لى مالًا فَأُنْفِقَهُ ، والدعاء : اللّهُمّ ارْزُقْنى بَعِيرًا فَأَحُجَّ عَلَيْهِ ، وَلَفْظُ الدعاءِ لفظ الأمر إلّا أنّه يُستعظم أَنْ يُقَال لله تعالى أمر .

والتقديرُ فى جميع ذلك : قُم فَأَنْ أكرمَك ، فـ (أَنْ) الناصبة فى جميع هذا مضمرةٌ ولا تَظْهَرُ ؛ لأنّها لو ظَهَرَتْ لَكنْتَ عاطِفًا اسْمًا على فِعْلٍ ،

---

(١) انظر : الكتاب ١٢/٣ - ١٣ ، ٢٣٤/٤

(٢) سورة طه ٦١/٢٠

وكان يَلْزَمُك أَنْ تُظْهِرَ (أَنْ) فى الأول ، وَلَمَّا لَمْ تَظْهَرْ (أَنْ) فى الأَوَّل لَمْ يَجُزْ إظهارُها فى الثانى ، ولا تنصبُ بالفاء ؛ لأنّها لا تختصُّ بالفِعْلِ دون الاسْمِ ، ومالا يختصُّ لا يعمل .

وَقَالَ الجرمى [١] : الواوُ والفاءُ هما النَّاصِبَتانِ للفِعْلِ فَيُقالُ لَهُ لو كان كذلك لجَازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْها واوُ العَطْفِ ، فَلَمَّا لَمْ تَدْخُلْ عليها عُلِمَ أنّها عاطفةٌ وإنّما جىء بها ، وبحتى ، وَأَوْ ، واللَّامَ بَدَلًا مِنْ أَنْ ؛ لأنّ عواملَ الأفعال ضعيفةٌ فَلَمْ تَعْمَلْ مَحْذُوفَةً إلَّا بِعِوَضٍ ؛ فإنْ قُلْتَ : أَقُومُ فَأُكْرِمُك لَمْ يَجُزِ النصبُ ؛ لأنّه وَاجِبٌ ، وإنّما يُنْصَبُ مابَعْدَ الفاء إذا كان غَيْرَ واجبٍ كالأَمْرِ ، والنهى والأشياء التى مضى ذِكْرُها ، ولمّا كانَ هَذَا الحكمُ فيها لَمَّا كان غَيْرَ واجبٍ ؛ لأنّه لمّا اخْتَلَفَ مَعْنَاهُ اخْتَلَفَ لَفْظُهُ ، والواجبُ لمّا لَمْ يَخْتَلِفْ معناهُ لَمْ يَخْتَلِفْ لَفْظُهُ واختلافُ اللفظِ أَنْ يكونَ أَمْرًا ، أَوْ نهيًا ، أَوْ ما أشبههما .

واتفاق اللفظِ كقولك : أقومُ فَأُكْرِمُك ، وَأَقُومُ وَأُكْرِمُك لَفْظُهُما واحِدٌ وقول الشاعر :

[الوافر]

.... وَأَلْحَقُ بالحجازِ فَأَسْتَرِيحا [٢]

---

(١) انظر : رأى الجرمى فى إصلاح الخلل ٤٩ ، وشرح الكافية للرضى ٥٤/٤ (ل) وابن يعيش ٢١/٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢١٤/١

(٢) هذا عجز بيت وصدره :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِى لِبَنِى تَمِيمٍ

والبيت منسوب للمغيرة بن حبناء بن عمرو الحنظلى فى شواهد المغنى للسيوطى ٤٩٧/١ ، والدرر اللوامع ٥١/١ ، وبلا نسبة فى أمالى الشجرى ٢٧٩/١ ، ومعانى القرآن للزجاج ٣٥٦/١ ، والمقرب لابن عصفور ٢٨٩ ، وشذور الذهب ٣٠١ ، والكتاب ٣٩/٣ ، ٣٢/٣ ، والرد على النحاة ١٤٥ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٩٤/٢ ، وشفاء العليل ٩٣٥/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٦٦/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠/٤ ، ٤٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٥٠/٣ ، والأصول ١٨٢/٢ ، ٤٧١/٣ ، ونظم الفرائد وحصر الشرائد ٢٠٦ ، والمقتضب ٢٢/٢ ، والمستوفى لابن فرخان ٧١/٢ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ٢٥٣ ، وضرورة الشعر للسيرافى ١٩٥ ، وإعراب =

وإنَّما جاءَ هذا فى الشعرِ للضرورة ، فأمّا قـــــوله تعالى : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ (١) فالرفع (٢) الوجه كأنّه قال : كُنْ فَهُو يكونُ ، ومَنْ نَصَبَ فَهُو ضعيف ؛ لأنّه لا يَخْلُو أَنْ يَأْمُرَ مَعْدُومًا ، أَوْ مَوْجُودًا ، ولا يكونُ موجودًا ، إذ لا فائِدَةَ فى أَمْرِ الموجود ، ولا يكون معدومًا ؛ لأنّ المعدومَ لا يُؤْمَرُ .

وإنّما نَصَبَ ابْنُ عامر على اللفظ ؛ لأنّ لفظَ (كُن) لفظُ الأمر ، وهذا لَفْظُهُ الأَمْرُ ، ومعناهُ الخبر كما قال سبحانه : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ (٣) والبارى سبحانه لا يَأْمُرُ نَفْسَهُ ، وإنّما مَعْنَاهُ : مَدّ الله كما تَقُولُ : غَفَرَ اللهُ لزَيْدٍ وَمَعْنَاهُ : لِيَغْفِرَ اللهُ لَهُ ، فَكَمَا جَاءَ لَفْظُ الأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الخبر كذلك جاء لفظُ الخبر وَمَعْناه الأمر فى غَفَرَ اللهُ لَهُ ، وجاز هذا ؛ لأنّ الأفعالَ كُلَّها جنسٌ واحدٌ .

وأما ﴿ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ (٤) فالنَّصْبُ جيد (٥) ؛ لأنّه عَطْفٌ على أَنْ نَقُول لَهُ كُن .

وَأَمَّا الواوُ فينصبُ إذا كان بمعنى الجمع تَقُولُ : لا تَأْكُلْ السمكَ وتشربَ اللبن أَىْ لا تَجْمَعْ بَيْنَهُما افْعَلْ كُلّ واحدٍ منهما على الانفرادِ ، والناصب (أَنْ) أيضا ، فإنْ قُلْتَ : وَتَشْرَبِ اللبن نَهَيْتَهُ عَنْهُما جميعا .

= القرآن للنحاس ٨٥/٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٩٤ ، والتبصـــــرة والتذكرة للصيمرى ٤٠٣/١ ، والأشمونى ٣٠٥/٣ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ٢٣٢/٢ ، والخزانة ٥٢٢/٨ ، والمغنى ١٧٥/١ ، وكشف المشكل ٥٣٦/٢ ، والإفصاح ١٨٤ ، والمسائل المنثورة ١٤٦ ، والنكت الحسان ١٤٩ ، وابن يعيش ٥٥/٧، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٤٤/٢ ، والكـــشاف ٥٥٧/١ ، والنكت للأعلم ١٥٢/١ ، ٧١٥ ، والبحر المحيط ٣٣٧/٣

(١) سورة البقرة ١١٧/٢

(٢) قال ابن مجاهد : واختلفوا فى قوله : (كن فيكونُ) فى نصب النون وضمها فقرأ ابن عامر وحده : (كن فيكونَ) بنصب النون قال أبو بكر وهو غلط وقرأ الباقون (فيكون) رفعا . انظر : السبعة لابن مجاهد ١٦٩ ، والنشر ٢٢٠/٢ ، والكشف ٢٦٠/١ ، والمبسوط ١٣٥ ، والبحر المحيط ٣٦٦/١

(٣) سورة مريم ٧٥/١٩

(٤) سورة النحل ٤٠/١٦

(٥) سبق تخريج قراءة (كن فيكون) .

وأما قوله : ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ ﴾ [(١)] فيحتمل أَنْ يكونَ موضعُ (تكتموا) نَصْبًا وَجزمًا [(٢)] ، فإذا كان نَصْبًا كانت الواوُ بمعنى الجمع كأنّه قال : لاتَجْمَعُوا بَيْنَ لَبْس الباطلِ وكتمانِ الحق ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ جزمًا ويكون نهيًا عَنْهُما والنون فى الموضعين تَسْقُطُ .

فأمّا قــــوله : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [(٣)] يُقْرَأُ بالرفع والنصب والجزم [(٤)] ، فَمَنْ نَصَبَ فمعناه : لَمْ يجتمع لهم الجهادُ والصبرُ ، ومَنْ جزم نَفَى أَنْ يكون وقع صَبْرٌ أو جهادٌ ، فإنْ قيل فَقَدْ جاهَدُوا فكيف نفاه ، قيل لمّا لَمْ يُقَارِنْهُ صَبْرٌ لَمْ يُعْتد بِهِ كما تَقُولُ : تكلَّمت ولم تتكلّم ، وَمَنْ رَفَعَ استأنفَهُ .

وأمّا (أَوْ) فتنصبُ إذا كانت بمعنى إلَّا أَن [(٥)] ، وَأَنْ الناصبة ، وإلاّ جىء بها لئلا يكونَ الفعلُ على التأبيد ، فإذا قُلْتَ : لألزمَنّكَ أو تُعطيَنى حَقّى ، فمعناه : إلّا أن تُعطينى حقى ، وَأَمّا (حتى) فَقَدْ مضى ذكرها .

وأمّا اللام فنحو قولك : ماقُمْتُ لأحدّثَك والتقدير : لأن أحدّثَك ، ولا تظهر (أَنْ) هاهنا ، وَتَقُولُ : قمتُ لأكرمَك ، والتقديرُ : لأن أكرمَك . ويجوز إظهار (أَنْ) مع الواجب ، ولا يَجُوزُ مع النفى مِنْ قِبَلِ أنّك تَقُولُ : زَيْدٌ سَيَفْعَلُ ، فإذا نَفَيْتَ هذا قُلْتَ : ماكان زَيْدٌ ليفعل ، فلو قُلْتَ : لأَنْ يَفْعَل لَكُنْتَ أَقَمْتَ حَرْفَيْنِ وهما اللّام وأَنْ مقام السين ، وهى حرفٌ واحدٌ ، فلهذا لم تظهر (أَنْ) فى النفى .

* * *

---

(١) سورة البقرة ٤٢/٢

(٢) انظر : البحر المحيط ١٧٩/١

(٣) سورة آل عمران ١٤٢/٣

(٤) انظر : البحر المحيط ٦٦/٣

(٥) قال سيبويه : واْعلم أنّ معنى ماانتَصب بعد أَوْ على إلّا أَنْ ، كما كان معنى ماانتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول : لألزمّنك أو تقضينى ، .. فالمعنى لألزمنّك إلّا أن تقضينى .. انظر : الكتاب ٤٧/٣

[باب الحروف التى تجزم]

وهى : لَمْ وَمَا زِيدَ عَلَيْها ، ولامُ الأمر ، ولا فى النهى ، فَأَمَّا (لَمْ) فنحو : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلمّا نحو : لَمّا يَقُمْ ، والنهى : لا تَقُمْ ، والأمر : لِيَقُمْ للغائب ، وإنْ كانَ مُواجِهًا حَذَفْتَ اللَّامَ اختصارًا ، وَقَدْ جاءَتْ مع المواجه قال الله تعالى : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾ [١] .

والفرق بَيْنَ لَمْ ولمّا أنّ (لَمْ) لا تَكْفِى فى الجواب لَوْ قالَ قائِلٌ : قامَ زَيْدٌ فَقُلْتَ : لَمْ ، لَمْ يَجُزْ حتى تَقُولَ : لَمْ يَقُم ، وَيَجُوزُ هذا فى لمّا تَقُولُ : لَقَدْ قامَ زَيْدٌ فَيَقُولُ : لمّا ، وإنْ شِئْتَ : لمّا يَقُمْ .

وَأَيْضًا فَبِدُخُول (مَا) عَلَيْها أَشْبَهت الظروفَ ، فَجَازَ أَنْ يُجازى بها تَقُولُ : لمّا قامَ قُمْتُ ، أَىْ : وَقْتَ قِيَامِهِ قُمتُ .

وإنّما عَمِلَتْ هذه الحروف الجَزْمَ ؛ لأنّ الأفعالَ لمّا لَمْ تَقَعْ بِنَفْسِها ولا مَعَ الحرفِ مَوْقِعَ الاسْمِ أُعْطِيَتْ أَضْعَفَ الإعْرَابِ وهو الجَزْمُ ، (لَمْ) تَنْفِى الماضى ، وَلمّا تَنْفِى ماقَرُب من الحال [٢] إذا قُلْتَ : قَدْ جَلَسَ فَقَدْ قَرَّبْتَهُ مِن الحال فَنَفْىُ هذا بـ (لمّا) فَتَقُول : لمّا جَلَس ، و(لَنْ) تَنْفِى المستقبل وَلا تَنْفِى ماأُرِيد به المستقبل ، وإنْ لَمْ تَكُنْ السينُ ، ولا سَوْفَ لكن يُراد : إنْ . و (ما) تَنْفِى فِعْلَ الحال ؛ وإنَّما يَعْمَلُ العاملُ فى الفعل المستقبل دون الحال ، وإنّما لَمْ يَعْمَلْ فى الحال ؛ لأنّه يشبهُ الأسماء ، وعواملُ الأفعال لا تعمل فى الأسماء .

* * *

---

(١) سورة يونس ٥٨/١٠

(٢) انظر فى الحديث عن لم ولما ومعناهما : الارتشاف ١٦٩١/٣ ، والكتاب ٢٢٠/٤ ، والمقتضب ٤٦/١ ، ورصف المبانى ٢٨٠ - ٢٨٥

[باب الشرط وجوابه]

إنّما أُفْرِدَ هذا الباب مِن الباب الذى قَبْلَهُ ؛ لأنّ ذلك يَعْمَلُ فى فِعْلٍ واحد وإنْ وأخواتها تَعْمَلُ فى فِعْلَيْنِ ؛ لأنّ حَرْفَ الشرط يَعْقِدُ الجملتين انْعِقَادَ الجملةِ الواحدةِ ، فلهذا أُفْرِدَ هذا الباب .

* * *

فصـــــل

والجزاءُ يَكُونُ بحُرُوفٍ وَأَسْماءٍ ، وَظُرُوفٍ ، فالحروفُ : إِنْ ، وإِذْ ما و (إِذْ) اسْمٌ فإذا أَدْخَلْتَ عَلَيْها (ما) صَارَ حَرْفًا ، والظروف : حَيْثُ مَا ، وَمَتى مَا ، وَأَيْنَ ، وَأَيُّ حِين ، وَأَنّى ، والأسماء : مَنْ ، وَمَا ، وَمَهْمَا ، وأيٌّ .

وأمّا (كَيْفَ) [١] فَلَا يُجازَى بها كما يُجازى بِمَتَى ؛ لأنّه لا يَلْزَمُ أَنْ يُجازى بجميعِ حُرُوفِ الاستفهام [٢] .

وَقَالَ قَوْمٌ : إنّما لَمْ يُجازَ بها : لِفَسَادِ المعنى لَوْ قُلْتَ : كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ ، لاقتضى أَنْ تكونَ على حَالَةِ كَيْفَ كان ، وهذا محالٌ لجواز أَنْ يكونَ على حالةٍ لا يُمْكِنُكَ أَنْ تكونَ على مِثْلِها .

وَقَالَ قَوْمٌ : إنّما لم يُجاز بها ؛ لأنّ جوابَ الاستفهام يكونُ معرفةً ونكرةً وهذه أَعْنِى : كَيْفَ ، لا يَكُونُ جوابُها إلّا نكرةً ، فلهذا امْتَنَعُوا أَنْ يُجازوا بها .

واخْتَلَفُوا فى (مَهْما) ؛ فَقَالَ الخليلُ [٣] : أصلُها (ما) ، وَزِيدَتْ عَلَيْها (ما) كما تُزَادُ على أَيْنَ ، وَمَتى فَصَارَتْ : مَامَا فَكَرِهُوا اجْتِماعَ اللَّفْظَيْنِ ، فَأَبْدَلُوا من الأَلِفِ هاءً ، والأولى اسمٌ ، والثانية حَرْفٌ .

وقال الأخفش [٤] : أَصْلُها زَجْرٌ كما تَقُول : صَهْ ، وجىء بـ (ما) للجزاء فالثانية اسمٌ ، وَقَالَ الكوفيون : مَهْمَا كُلُّها حَرْفٌ واحِدٌ مِثْل حَتّى .

---

(١) قال سيبويه : سألت الخليل عن قوله : كَيْفَ تَصْنَعْ أَصْنَعْ فقال : هى مستكرهة وليست من حروف الجزاء ، ومخرجُها على الجزاء ؛ لأن معناها على أىّ حال تَكُنْ أَكُنْ . انظر : الكتاب ٦٠/٣

(٢) قال أبو حيان : والجمهور على أنه لا يجزم بكيف خلافا للكوفيين وقطرب . انظر : الارتشاف ١٧٠٠/٣

(٣) انظر : قول الخليل فى الكتاب ٥٩/٣ ، والبغداديات ٣١٣ ، والمسائل العضديات ٤٥ ، والمقتضب ٤٧/٢ ، والأصول ١٥٩/٢ ، والخزانة ١٨/٩

(٤) انظر : رأى الأخفش فى المساعد ١٣٧/٣ ، والغرة لابن الدهان ٨٢/٣

وحروفُ الجزاء على **ثلاثة** أقسام : **قِسْمٌ** لا يَدْخُلُ عليها (ما) ، وهى مَنْ وأيٌّ ، وَمَا ، وَأَنَّى ، وَقِسْمٌ يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْه (ما) ، وإنْ شِئْتَ لَمْ تُدْخِلْها وذلك أَيْنَ ، وَمَتى وإنْ ، واخْتَلَفُوا فى (إنْ) إذا لَحِقَتها (ما) ، هَلْ يَلْزَمُها النون أَمْ لَا ، فَمِنْهُم مَنْ يَجْعَلُ النونَ لازمة ، ومنهم مَنْ لا يَجْعَلُها لازمةً ، وإنّما دَخَلَتِ النونُ ، وكَثُر دُخُولُها مع (إنْ) ، مِنْ قِبَلِ أَنّك إذا أكدّت الحرفَ كان تأكيدُ الفعل أَوْلَى .

القسم الثالث : حَيْثُما ، وإذْ مَا لابُدّ فيهما مِنْ زِيادَةِ (ما) ، وإنّما لَزِمَ دخُول (ما) فى هَذَيْنِ عِوَضًا مِنْ حَذْفِهم الإضافة ؛ لأنّ حَيْثُ ، وإذْ لاينفكّان مِن الإضافةِ ، فإذا جازُوا حَذَفُوا مايُضافُ إليه ؛ لأنّ الإضافةَ إيضاحٌ ، وبابُ الجزاءِ بابُ إِبْهَامٍ ، فلهذا حُذِفَتِ الإضافةُ ثم أدخلت (ما) عوضا منها .

وَأَيْضًا أنّ الفعلَ يَقَعُ بَعْدَ حَيْثُ مقامَ المُضَافِ وهو اسْمٌ ، والفعلُ إذا وَقَعَ مَوْقِعَ الاسْمِ كان مَرْفُوعًا ، فكان يُجْزَمُ بِحَيْثُ ، وَلَمْ يَجُز ؛ لأنّه تارةً يُطالِبُكَ بالرفعِ ، لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الاسْمِ ، وَلِأَجْلِ الجزاء يكونُ مَجْزُومًا ، ومحال أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ مَرْفُوعًا مَجْزُومًا ، فأدخلت لهذا .

وأصْلُ حُرُوف الجزاء (إنْ) ؛ لأنّ (إنْ) لا تَصْلُحُ لِغَيْر الجزاء ، وغيرُها يكونُ لها مَعَانٍ أخر ، فَلِهذا كانت أمَّ الباب [1] ، فَيَجُوزُ فيها مالا يَجُوزُ فى أخواتها من إيلائِها الاسْمَ ، فَيَقُولُون : إنْ زَيْدًا أكرمْتَهُ نَفَعَكَ ، ولا يَجُوزُ فى أخواتها أَنْ يَليهَا الاسْمُ .

---

(١) قال سيبويه : وزعم الخليل أنّ (إنْ) هى أمّ حروف الجزاء ، فسألته : لِم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرّفنَ فيكنَّ استفهاما ومنها مايفارقُه ما فلا يكون فيه الجزاءُ ، وهذه على أى حالٍ واحدة أبدا لا تفارقُ المجازاة ، انظر : الكتاب ٦٣/٣

وَأَيْضًا تَقُول : أَنْتَ ظالِمٌ إنْ فَعَلْتَ ، فَيَسُدُّ الكلامُ المتقدّم مَسدّ الجواب ولا يَجُوزُ مِثْلُ هذا فى أَخَواتِها . وإنّما جِيء بِحُرُوفِ الشرط اختصارًا من التكرير؛ لأنّك لَوْ قُلْتَ مكان : مَنْ يكْرِمْنى أُكْرِمْهُ : إنْ يُكْرِمْنِى زَيْدًا أُكْرِمْهُ ، أَوْ إن يُكْرِمْنى عمرٌو أُكْرِمْهُ ، فعَدَدْتَ وَكَرَّرْتَ لَطالَ الكلامُ ، فَجئْتَ باسْم يَسْتَوْعِبُ الجنسَ وهو : مَنْ ، فإذا جئتَ بـ (مَنْ) صَلَحَتْ لِكُلّ مَنْ يَعْقِلُ ، كما أنّ (ما) لجميع مَالَا يَعْقِلُ ، فلهذا جىء بحروف الشرط .

والشرطُ وجوابُهُ مَجْزُومان أَمَّا الشرطُ فَبالحَرْفِ ، وأمّا الجواب فيحتملُ أَنْ يَكُونَ العاملُ فيه (إنْ) ، وفعلُ الشرط ، أَوْ تَكُونُ (إنْ) عَمِلَتْ فيهما ، أو تكون (إنْ) عملت فى الشرط ، والشرطُ عَمِلَ فى الجواب .

وإنّما انْجَزَمَ الفِعْلانِ ؛ لأنّ حَرْفَ الشرط جَعَلَهُما كالشىءِ الواحد ، فطال الكلام ، فَخُفّف بالسكون .

* * *

فصـــــل

الشرطُ وَجَوَابُهُ على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ : مُسْتَقْبَلَيْنِ : إنْ تُكْرِمْنى أُكْرِمْكَ وهذا هو الأصل ؛ لأنّك تَعُدُّهُ بإيقاعِ الفِعْلِ تُجيزُهُ عَلَيْهِ وهذا مُسْتَقْبَلٌ .

وَقَدْ يكونانِ ماضيين : إنْ قامَ قُمْتُ ، وَجَازَ هَذا ؛ لأنّه لا إلباسَ فيه ، فاستُخِفّ بِحَذْفِ حَرْفِ المضارعة ، وَقَدْ يَكُونُ الأوَّلُ مُسْتقبلًا والثانى ماضيًا إن تَقُمْ قُمْتُ ، وَقَدْ يَكُونُ الأولُ ماضيًا والثانى مستقبلًا .

واعلم أنّ الجوابَ يَكُونُ أَحَدَ ثلاثة أشياء : فِعْلٌ : إنْ تكرمْنى أُكْرِمكَ ، والفاء إنْ تكْرِمْنى فَأَنْتَ كَرِيمٌ ، وإنّما احتجتَ إلى الفاءِ مِنْ قِبَلِ أنّ المبتدأ والخبر قَدْ وَقَعَ مَوْقِعَ الفِعْلِ متعلّقًا بِفِعْلِ الشرطِ ، والاسْمُ لا يتعلّقُ بالفِعْلِ ، واحتجتَ إلى معلّقٍ يُعَلِّقُ الاسْمَ بالفِعْلِ ، وكانت الفاءُ أَوْلَى مِن الواوِ وَثُمَّ ، أمّا الواوُ فلأنّها لا تُرتّبُ ، وَأَمّا ثُمَّ فَلِما فيها مِن التراخِى ، والفاءُ تُرتّبُ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ .

وَقَدْ يُحْـــذَفُ المبتدأُ بَعْدَ الفاء كثيرا كقوله : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ ﴾ (١) فالمعنى : هو ينتقم الله منه .

الثالث : إذًا وَقَدْ جُعِلَت جوَابًا تَقُول : إن يُصِبْك نُمُوء (٢) بَعْدَها إذًا أنت صابر ، وإذًا هاهنا المكانية ، ولا تكون الزمانية ، وموضع الفاء ومابعدها جَزْمٌ .

فإنْ عَطَفْتَ بَعْدَ الفاء فَقُلْتَ : إنْ تُكْرِمْنى فَأُكْرِمْكَ ، وأُحْسِنُ إليك جاز فى (أحسن) الرفع والنصب والجزم ، الرَّفْعُ على القطع ، والجَزْمُ عَطْفٌ على مَوْضِعِ الفاء ، والنّصْبُ تشبيهًا بالجواب بالفاء وَمِثْلُهُ :

---

(١) سورة المائدة ٩٥/٥

(٢) النَّمأ والنُّموء : القمل الصغار عن كراع . انظر : مادة (نمأ) فى اللسان ١٧٤/١

﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [١] يجوز فيه الرفع [٢] والنصب والجزم ، والنصب أَضْعَفُها .

(إذا) لا يُجازى [٣] بها ، وإنْ كانَ مَعْناها الجزاء مِنْ قِبَلِ أنّ مابَعْدَ حَرْفِ الشرط لايكون مُوقّتًا ، وما بَعْدَ إذًا مُوقَّتٌ ، يَصْلُحُ لزمانٍ مُعيَّن ، فَلِهٰذا لَمْ يُجازَ بها .

فأمّا الجوابُ فى ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [٤] فَيَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ مَحْذُوفًا ، ويحتملُ أن تَكونَ الواوُ زَائِدَةً ، ويكون الجوابُ ﴿ أذنت لربها وحقت ﴾ .

وَأَمَّا قوله : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ [٥] فيحتمل أن تكون الواوُ زائدةً [٦] ، ويحتمل أَنْ يكونَ الجوابُ محذوفًا والتقديرُ : جاءوها جاءوها ويحتمل أَنْ تكونَ كُرِّمُوا ، ثُمَّ حُذِفَتْ ، وَقَدْ حُذِفَ الشرطُ ، وأقيمت أشياءُ مقامَهُ وهى الأمْر ، والنهيُ ، والعرضُ ، والاستفهام ، والدعاء والتمنى وفُعِل ذلك **لشيئين أحدهما** : أنّ معنى الكلام معنى الشرط فى قولنا : قُم فأكرمْكَ ، **والثانى** : أنّ هذه الأشياءَ نائبةٌ عن الشرطِ وَحَرْفِهِ .

* * *

---

(١) سورة البقرة ٢٨٤/٢

(٢) قال ابن مجاهد : واختلفوا فى الجزم والرفع من قوله : ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى : (فيغفر لمن يشاء ويعذبْ من يشاء) جزما ، وقرأ عاصم وابن عامر : (فيغفرُ لمن يشاء ويعذّبُ من يشاءِ) رفعا . انظر : السبعة لابن مجاهد ١٩٥ ، والمبسوط ١٥٦ ، والنشر ٢٣٧/٢ ، والكشف ٣٢٣/١ ، وقراءة النصب هى لابن عباس والأعرج وأبى حيوة . انظر : البحر ٣٦٠/٢

(٣) قال سيبويه : وسألته عن إذًا ، مامنعهم أن يُجازوا بها ؟ فقال : الفعلُ فى إذا بمنزلته فى إذْ ، إذا قلت : أتذكرُ إذ تقولُ ، فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى . ويبينُ هذا أنّ إذا تجىء وقتا معلوما ؛ ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمر البُسْرُ كان حسنا .. انظر : الكتاب ٦٠/٣

(٤) سورة الانشقاق ٢/٨٤

(٥) سورة الزمر ٧٣/٣٩

(٦) انظر : الكتاب ١٠٣/٣

[باب التعجب]

والتعجب يكونُ بلفظين : ماأَفْعَلَهُ ، وَأَفْعِل بِهِ ، وَقَدْ حُمِلَ عَلَيْهما لفظان آخران وهُما : هُو أفْعَلُهُما ، وَهُو أفْعَلُ مِن هذا تَقُولُ : ما أحسنَ زَيْدًا وأَحْسِنْ بِزَيْدٍ ، وَهَذَا أَحْسَنُ مِنْ هَذَا ، وأَحْسَنُهُما .

فَكُلُّ موضعٍ تَعَجبتَ فِيهِ بـ (ماأَفْعَلَهُ) جَازَ فيه الألفاظُ الأُخر ، وكُلُّ مَوْضِعٍ تَعَجَّبْتَ فِيه بأشَدّ وَنَحْوِهِ لَمْ تتعجّب بالألفاظِ الأُخَر ، لا تَقُولُ : ماأعْوَرَهُ لعِلّةٍ تَقِفُ عَلَيْها فيما بَعْدُ ، ولكن تَقُولُ : ماأشَدّ عَوَرَه ، وَاشْدِد بِعَوَرِه ، وهذا أشدُّهُما عَوَرًا ، وَهَذا أشَدُّ عَوَرًا مِنْ هَذَا .

فَأَمَّا اللفظُ الأوَّلُ وهو : ماأَحْسَنَ زَيْدًا ، فَلَا تَخْلُو (ما) أَنْ تكونَ اسْمًا أَوْ حَرْفًا فلا تكونُ حَرْفًا ؛ لأنّها إمّا أَنْ تكونَ كافةً ، وَلَيْسَ هاهنا ماتَكُفّهُ ، أَوْ زائدةً والزائدةُ لا تكونُ أوّلًا ، أَوْ معَ الفعلِ بتأويلِ المصدر ، ولا تكونُ كذلك ؛ لئلا تَبْقَى (ما) بِغَيْرِ خبَرٍ ، أَوْ نافيةً وَلَيسَ هاهنا ماتَنْفِيه ، وَذَا المعنى غيرُ النفى ، فَبَقِيَ أنّها اسْمٌ ، فإذا كانت اسْمًا ، فلا تَخْلُو مِنْ أَنْ تكونَ بمعنى الذى ، أَوْ بمعنى شىءٍ ، فلا تكون بمعنى الذى عِنْدَ سيبويه [١] .

وَقَالَ الأخفشُ [٢] : هى بمعنى الذى ، فيجعلُ (ما) بمعنى الذى مُبتدأةً و(أَحْسَنَ) صلتُها ، والضميرُ الذى فى (أَحْسَن) راجعًا إلى الذى ، والخبر محذوفٌ لأنّه قَالَ : لَمْ نَرَ (ما) فى الخبر إلَّا مَوْصُوفةً ، أَوْ مَوْصُولةً ، وهذا عند سيبويه [٣] فاسِدٌ ، ومعنى (ما) عنده : شىءٌ ، وهو مبتدأ ، و (أحْسَن) خَبرُهُ ، و (زَيْدًا) مفعولٌ بِهِ ، وفى (أَحْسَن) ضميرٌ يَعُودُ إلى المبتدأ .

---

(١) انظر : الكتاب ٧٢/١ - ٧٣

(٢) انظر : معانى القرآن للأخفش ١٦٦/١ ، وانظر : أيضا المقتصد ٣٧٥/١ ، وأمالى ابن الشجرى ١٤٢/٢ ، ٢٣٧ ، والأصول ١٠٠/١ ، والمغنى ٢٩٧/١ ، والجنى الدانى ٣٣٧

(٣) انظر : الكتاب ٧٢/١ - ٧٣

فإنْ قِيل : هل يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ الشيءُ فتقولُ : شيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا قِيل ذلك لايَجُوزُ [١] مِنْ قِبَلِ أنّ التعجبَ بابُهُ الإِبْهَامُ ، و(ما) أَشَدُّ إِبْهَامًا مِنْ شَيءٍ ؛ لأنّها لاتُثَنّى ، ولا تُجْمَعُ ، والشيءُ قد يُثَنّى وَيُجْمَعُ .

فأمّا قَوْلُ الأخفش : أنّ (ما) بمعنى الذى ، فَلَا يَصْلُحُ ؛ لأنّ الخبر محذوفٌ ، وَلَمْ يَظْهَرْ هذا الخبَرُ فى قرآنٍ ، ولا شِعْرٍ ، وَلَوْ كانَ كما ذَكَرَ لَظَهَرَ فى بَعْضِ المواضع .

وَأَيْضًا فإنّ الصّلَةَ إِيضَاحٌ للموصولِ وَبَيانٌ لَهُ ، والتعجبُ بابُهُ الإبهام وَقَدْ قالَ المتقدمُون : التعجُّبُ فَقْدُ السَّبَبِ أَلَا تَرَى أَنَّا لَوْ رَأَيْنَا رَحىً تَدُورُ ، وَلَيْسَ شىءٌ يُدِيرُها لَتَعَجّبنا مِنْ هذا ، فإذا رَأَيْنَا مايُدِيرُها زَالَ العجبُ .

وَأَمّا قوله : لم نَرَ (ما) إذا كانَتْ خَبَرًا إلّا مَوْصُولَةً أَوْ مَوْصُوفَةً ، فَقَدْ حَكَى سيبويه [٢] عَنِ العربِ : دَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا أَىْ : نِعْمَ الدّقُّ ، وقد جاءت (ما) هاهنا غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ ، ولا مَوْصُولَةٍ .

وَأَمّا (أَحْسَنَ) بَعْدَ (ما) ، فَقَدِ اخْتَلَفَ النحويونَ [٣] فيه ، فقال الكوفيون : هو اسْمٌ ، واستدلوا بتصغيره ، وهو

[البسيط]

ما أُمَيْلِحَ ....[٤]

---

(١) قال سيبويه فى حديثه عن ما : وذلك قولك : ماأحسنَ عَبْدَ الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك شيءٌ أحسنَ عبدَ الله ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يتكلم به . انظر : الكتاب ٧٢/١

(٢) لم يحك سيبويه هذا المثال بالذات وإنما ذكر نظيرًا لذلك والذى ذكر هذا المثال هو المبرد . انظر : المقتضب ١٥٥/٤ . أما سيبويه فقد قال : ونظيرًا جعلهم ماوحدها اسما قول العرب : إنِّى مما أَنْ أصنعَ ، أى من الأمر أن أصنعَ ، فجعل ما وحدها اسما . ومثل ذلك غَسَلْتُه غَسْلًا نِعِمَّا أى : نِعْمَ الغسلُ . انظر : الكتاب ٧٣/١

(٣) انظر : هذا الاختلاف فى الارتشاف ١٨٩٤/٣ - ١٨٩٥ ، والإنصاف ١٢٦/١ - ١٢٧

(٤) هذا جزء بيت وتمامه :

ياما أُمَيْلِحَ غِزلَانًا شَدَنَّ لنا   مِنْ هَؤُلّيائِكُنّ الضالِ والسمُر

والبيت منسوب لكامل الثقفى فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٩٦١/٢ ، ٩٦٢ ، والخزانة =

وبأنّه لا يتصرف ، ولا يكون لَهُ مستقبل ، ولا اسْمُ فاعلٍ ، وتصحيحُه فى قَوْلِهم : ماأشدّ عَوَرَهُ ، وكُلُّ هَذَا ممّا يَدُلُّ على أنّه اسمٌ ، وقال البصريون : هو فِعْلٌ ، واستدَلّوا على ذَلِكَ باتصال الضميرِ بِهِ تَقُولُ : ماأَحْسَنَنِى كما تَقُولُ : ضَرَبَنى ، فَتَحمّلُهُ الضمير يَدُلُّ على أنّه فِعْلٌ ، وأيضًا فَبَقائِه على الفتحِ مِنْ غَيْرِ عارضٍ عَرَضَ يَدُلُّ على أنّه فِعْلٌ .

وَأَمَّا ماasْتَدَلّ به الكوفيون من أنّه اسْمٌ بالتصغير فى قولهم : مَا أُمَيْلِحَهُ فلا دَلِيلَ فِيه ؛ لأنّ هذا الفِعْلَ لمّا لَمْ يتصرَّفْ أَشْبَهَ بِذَلِكَ الأسماءَ ، فجاز التصغيرُ فيه ، وَأَيْضًا فإنّ التصغيرَ للملاحة التى هى المصدرُ .

وأما احتجاجُهُم بتصحيحه ، فالعِلّةُ فِيهِ أنّ التقديرَ فيه التشديد : اعْوَرّ ، واحْوَلّ وَهَذَا المدغَمُ يصحُ مثلُ اصْيَدّ .

وَأَمَّا احتجاجُهُم بِأَنَّهُ لا يتصرّف ، فإنّما امتَنَعَ ذَلِكَ فيه لأشياء : أَحَدُها أنّه جَرَىَ مَجْرَى المَثَل ، والأمثالُ لا تغيَّر ، وَأَيْضًا فإنّ التعجبَ إنّما يكون بما ثَبَتَ وَحَصَلَ ، ولا يكونُ فيما يُسْتَقْبَلُ ، ولهذا جاءَ بلفظِ الماضى .

وَأَيْضًا فإنَّ الجُمَلَ إذا أَرَادُوا أَنْ يُغَيّرُوا معانيها أَدْخَلُوا عَلَيْها الحروفَ نحو : قَامَ زَيْدٌ ، والتعجُّبُ أَرَادُوا لمّا نَقَلُوا مَعْنَاه أَنْ يكون بحرفٍ فحذفوا الحرفَ ، وَضَمَّنُوا الفِعْلَ معناه فَلَمْ يَتَصَرّف .

* * *

= ٩٣/١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ومنسوب للعرجى ومجنون ليلى وذى الرمة والحسين بن عبد الله فى الخزانة ٩٧/١ ، ومنسوب لعلى بن أحمد المغربى فى الخزانة ٣٦٣/٩ ، واللسان (شدن) ٢٣٥/١٣ ، وبلا نسبة فى اللسان (ملح) ٦٠٢/٢ ، والإنصاف ١٢٧/١ ، والهمع ١٩١/٢ ، والأشمونى ١٨/٣ ، ٢٦ ، والمغنى ٦٨٢/٢ ، وابن يعيش ١٤٣/٧ ، ومعجم شواهد النحو ٨٩ ، والبيت لمجنون ليلى فى ديوانه ١٦٨ ، أيضا .

فصـــــل

وَتَدْخُل (كان) بَيْنَ فِعْلِ التعجب وَ(مَا) فَتَقُولُ : ماكَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، والأكثرُ أَنْ تَكُونَ (كان) هاهنا (١) زائِدَةً مؤكّدَةً لا تَقْتَضِى خَبَرًا .

وَأَمَّا اسْمُهَا فَمِنْهُم مَنْ قالَ : لا تَحْتَاجُ إلى فاعِلٍ ؛ لأنّهُ لا حُكْمَ لَهُ ، وَمِنْهُم (٢) مَنْ قالَ : الفِعْلُ لا يَخْلُو من الفاعِلِ ، فَعَلَى هذا يكونُ فاعِلُهُ مُضْمَرًا ، وَقَدْ قالَ بَعْضُ النحويين (٣) فى (كانَ) هاهنا أنّها الناقصةُ ، ويكونُ (أَحْسَنُ) خَبَرَها .

وَقَدْ رَدّ ابن السرّاج (٤) هَذَا القَوْلَ مِنْ **ثلاثةِ** أوجه : **أَحَدُها** : أَنَّ فِعْلَ التعجُّبِ يكونُ بأَفْعَلَ ، وكانَ لَيْسَت على هَذَا الوزن ، **والثانى** : أنّ التعجُّبَ لا يكونُ مِن الجُمَلِ ، وإنّما يكونُ مِن المُفْرَدَةِ ، وكان واسمُها وخَبَرُها جُمْلَةٌ ، **والثالث** : قَالَ : لَيْسَ لِدُخُول كانَ هاهنا فائِدَةٌ ؛ لأَنّ التعجُّبَ يَكُونُ مِنْ زَيْدٍ ، ولا يكونُ مِنْ كان .

فَإِنْ قُلْتَ لأىّ شىءٍ دَخَلَتْ (كانَ) ، والفعلُ يَدُلُّ على المضى قِيلَ : لمّا لم يَتَصَرّفْ فِعلُ التعجّب كان مُضِيُّهُ كَلَا مضىٍّ ، واحْتَاجَ إلى مايَدُلُّ على مُضيّه وكان هذا الفِعْلُ أَوْلَى بالزيادةِ ؛ لأنّ كُلَّ فِعْلٍ ماضٍ فِيه معنى كَانَ فهى أُمُّ الأَفْعَالِ ، فعلى هذا لا يصحُّ ما أَمْسَى أَحْسَنَ زَيدًا .

وَقَدْ حُكِيَ عن العربِ : ماأَمْسَى أَبْرَدَها وهو قليل .

* * *

---

(١) قال أبو حيان : مذهب أكثر البصريين والكوفيين أنّ كان الداخلة بين (ما) وأفعل زائدة لا اسم لها ولا خبر واختاره الفارسى . انظر : الارتشاف ١٩٠٢/٣ ، وانظر : رأى الفارسى فى البغداديات ١٦٧ - ١٦٨ ، والبصريات ٢٩٤ ، وانظر : أيضا شرح اللمع لابن برهان ٤١٢/٢

(٢) ذهب إلى ذلك السيرافى وخطاب الماردى انظر : الارتشاف ١٩٠٣/٣ ، وانظر : رأى السيرافى فى إصلاح الخلل ٢١٧

(٣) قال ذلك الجرمى . انظر : رأيه فى المسائل البصريات ٢٩٤

(٤) انظر : الأصول ١٠٦/١ - ١٠٩

فصـــــل

ولا يَجُوزُ الفَصْلُ بَيْنَ ما وَفِعْلِ التعجُّب بالظَّرْفِ لا تَقُولُ : ما اليوم أَحْسَنَ زَيْدًا ؛ لأنّ ما كانَ مُتَعَلِّقًا بِأَحْسَنَ لَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهُ ؛ لأنّه فِعْلٌ لا يتصرّف .

وأمّا بَعْدَ (أَحْسَنَ) فَقَدْ أَجازَ بَعْضُهم الفَصْلَ بالظرفِ [1] ، وَبَعْضُهُم لَمْ يُجِزْهُ [2] ، فَمَنْ أَجَازَهُ قال : لَيْسَ فِعْلُ التعجب بأَضْعَفَ مِنْ هذه الحروف ونحن نَقُولُ : إنَّ فى الدارِ زَيْدًا ، فَنَفْصِلُ بَيْنَ إنّ واسْمِهَا بالظرفِ ، ومَنْ لَمْ يُجِزْهُ قال : الشيءُ إذا لَمْ يتصرّفْ فى نَفْسِهِ لَمْ يتصرّف فى مَعْمُولِه .

وَتَقُولُ : ماأَحْسَنَ ماكان زَيْدٌ بالرفع ، فَكَانَ هاهنا هى التامة ، وزَيْدٌ فاعلُها والتعجبُ مِنْ (مَا) الثانية ، فكأنّكَ مُتَعَجِّبٌ مِنْ كَوْنِ زَيْد ، وَلَا يَجُوزُ نصبُ زَيْدٍ ؛ لأنّ (ما) لا يكونُ لِمَا يَعْقِلُ ، فإنْ قُلْتَ : ماأطيبَ ماكان طَعَامَكَ جَازَ النصبُ فيه .

والتَعَجُّبُ إنّما يكونُ بالأَفْعَالِ الثلاثية دُونَ غيرها ؛ لأنّهم لا يَتَعَجّبُونَ إلّا بأَفْعَلَ والهمزةُ فيه زَائِدَةٌ ، فَبَقِىَ فَعَلٍ ، فَعَلَى هذا لا نَقُولُ : ماأدَحْرَجَه ؛ لأنّه على أكثر من ثلاثةِ أحْرُفٍ ، فإذا أَرَدْتَ التعجُّبَ مِنْهُ أَدْخَلْتَ أشدّ ونحوه عَلَيْه ، وتعجبتَ من مَصْدَر ذَلِكَ الفِعْل الرباعى فَقُلْتَ : ماأَشَدّ دَحْرَجَتَهُ .

إلّا أنهم قالوا : ماأَعْطَاهُ ، وَمَا أَوْلَاه وهما رُبَاعيان فَقِيل فى ذلك أنّ هذا جاء شاذًا عن القياسِ ، وقيل : إنّه نُقِلَ عَنْ أَعْطَى إلى عَطَا يَعْطُو إذا تناوَلَ .

وَفِعْلُ التعجُّب أَبَدًا غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وإنّما يَتَعدّى بهمزةِ النقل يَدُلُّك على ذلك أنّك تَقُولُ : ماأَضْرَبَ زَيْدا لعمروٍ .

وَتَقُولُ : ماأَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا ، وهذا على إعْمَالِ (أجْمَل) ؛ فإنْ أَعْمَلْتَ (أَحْسَن) قُلْتَ : ماأَحْسنَ وأَجْمَلَه زَيْدًا .

---

(١) أجاز ذلك الجرمى والفراء والأخفش والمازنى والزجاج والفارسى والأستاذ أبو على الشلوبين. انظر : هذه الآراء وتخريجها فى الارتشاف ١٩٠١/٣

(٢) لم يجز ذلك المبرد والزمخشرى ونسب ذلك الصيمرى إلى سيبويه . انظر : رأى المبرد فى المقتضب ١٧٨/٤ ، والزمخشرى فى المفصل ٢١٧ ، والصيمرى فى التبصرة ٢٦٨

فصـــــل

إذا كانت (ما) للتعجُّب رَدَدْتَ الفِعْلَ إلى نَفْسكَ قلت : ماأحْسَنَنى بنونين وياء ، وإنْ كانَتْ (ما) للنفى قُلْتَ : ماأَحْسَنْتُ ؛ فإنْ كَانَتْ للاسْتِفْهامِ قُلْتَ : ماأَحْسَنُنِى كَأنَّكَ قُلْتَ : أىّ شىءٍ منى حسنٌ .

* * *

فصـــــــل

فإن قيل مافى التعجب عندكم معناها شىءٌ ، فما المعنىِ فى قَوْلِ الناس ماأَعْظَمَ اللهَ ، وما الشىء ، قِيل : الشىء هو الناس ، ويجوز أَنْ يكون الشىءُ هو البارى جَلّ وعَزّ .

* * *

فصـــــل

قد ذكرنا أنّ ماكان على أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أحرف ، فلا يَجُوزُ التعجبُ منه إلا بأشدّ ونحوه فَنَذْكُرُ الآن الألوان والعيوب الظاهرة ، وَأَمّا الألوان فنحوُ : الصُّفْرَةُ والسَّوَاد فلا يجوزُ : ماأصْفَرَهُ ، وَلَا مَاأَسْوَدَهُ ، إلّا أَنْ يُريدَ بالسوادِ الرفعة ، وإنّما لَمْ يَجُزْ ذلك ؛ لأنّ الأصلَ : اصْفَرّ ، واسْوَدّ ، واصْفَارّ ، واسْوَادّ ، وهو على أَكْثَرَ مِنْ ثلاثةِ أحرف .

فأمّا العيوبُ فنحو : العَوَر ، والحَوَل لا تَقُولُ : ماأَعْوَرَه ، وَلَا ماأحْوَلَهُ ؛ لأنّ أصْلَهُ : اعْوَرّ ، واحوَلّ ، قال الخليلُ [١] : لَمْ يَجُزْ أَنْ يتعجبّ من العيوبِ ؛ لأنّها ثابتةٌ لا تُنْتَقَضُ ، فكما لا تَقُولُ : ماأَيْداه إذا تعجّبْتَ مِنْ يَده ؛ لأنّه لا يَزِيدُ ، فكذلك لا تَقُولُ : ماأعْوَرَهُ ، وهذه عِلّةُ الخليل ، فإنْ أَرَدْتَ التعجّبَ مِنْ هذه الأشياء فَعَلْتَ بها مافَعَلْتَ بالفعلِ الرباعى إذا تَعَجَّبْتَ مِنْهُ .

* * *

(١) انظر : الكتاب ٤/٩٨

فصــــل

فأمّا أَفْعِلْ بِهِ نحو : أَكْرِمْ بِهِ ، و﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [١] ومعناه ماأسْمَعَهُم ، وأَبْصَرَهم ، فَلَفْظُهُ لَفْظُ الأمْرِ ومعناه الخَبَرُ ، كما قال ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [٢] لَفْظُهُ لَفْظُ الأَمْرِ وَمَعْنَاهُ الخبر ، والبارى سبحانه لا يَأمُرُ نفسَهُ ، ولكنّه جَاءَ كما جَاءَ بلفظِ الخبر ومعناه الأمر كقوله : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ [٣] .

وبُنى (أَفْعِلْ به) على السكونِ مراعاةً للفظِ ، وهذا الفعلُ لايُثنى وَلَا يُجْمَعُ تَقُولُ : يازَيْدَان أَحْسِنْ بالعَمْرَين ، إنّما لَمْ يُثَنّ الضميرُ وَلَمْ يُجْمَعْ ؛ لأنَّ الفاعلَ ظاهِرٌ ، وهو الياء ، وماعَمِلَتْ فِيه وَمَوْضِعُها رفعٌ . قال الزجاج : مَوْضِعُ الجار والمجرور نَصْبٌ ، والفاعِلُ مضمرٌ ، والمعنى : ماأحْسَنَ قال : وَلَمْ يُثَنّ وَلَمْ يُجْمَعْ ؛ لأنّه قد جَرَى مَجْرَى المثل ، والأمثال لا تُغَيّر .

قال أبو على : قول الزجاج فاسِدٌ من طريق المعنى واللفظ .

* * *

---

(١) سورة مريم ٣٨/١٩

(٢) سورة مريم ٧٥/١٩

(٣) سورة البقرة ٢٣٣/٢

[باب حَبَّذا]

اعْلَم أنّ (حَبّ) فعلٌ ، وذا فاعلُهُ ، وَقَدْ غلّبت العربُ فيها معنى الاسْمِيّة ، وإنّما غَلَّبَت الاسْمِيَّةَ **لشيئين أحدُهما** : أنّ الاسْمَ مع مِثْلِهِ يُفيدُ **والثانى** : أنّنا لَمْ نَرَ فعلًا جُعل مع الفعل كالشىءِ الواحد ، وَقَدْ جُعِلَ الاسْمُ مع الفِعْلِ كذلك فَصَارَ هذا قُوةً للاسْمِ وَأَصْلُ (حَبّ) : حَبُبَ فَأُدْغِمَتِ الباءُ فى الباء يَدُلُّك على أنّه فِعْلٌ قَوْلُهُم فى اسْمِ الفاعل : حَبيب ، وَأَكْثرُ مايجىءُ اسْمُ الفاعل على فَعِيل لمّا كان على فَعُل نحو : ظَرُف فهو ظَرِيف .

وإنْ كانَ قَدْ جَاءَ على فَعِيل ، وَلَيْسَ على فَعُل نحو : عَلِيم وَقَدِير والأكثرُ الأوّل ، ولا يَجُوزُ الفصلُ بَيْنَ (حَبّ) و (ذَا) ؛ لأنّهما قَدْ صَارَا كالشىءِ الواحد [1] ؛ ولأنّ (ذا) قَدْ صَارَ كفاعلِ نِعْمَ ، فَكَما لَا يُفْصَلُ بَيْنَ نِعْمَ وفاعلها فَكَذَلِكَ حَبَّذا ، ولا يُؤنث ، وَلَايُثَنّى ، ولا يُجْمَعُ يُقال : حَبَّذا الزَّيْدان ، وحَبَّذا الزَّيْدُونَ ، وحَبَّذا الهندات كُلُّهُ بلفظٍ واحدٍ ، وإنّما لم يُثَنّ ، وَلَمْ يُجْمَعْ ، لأنّه قد جَرَى مَجْرَى المَثَل ، والأمثالُ لا تُغيّر ، ألا تَرَاهُم قَالُوا : أطْرِى فإنّك ناعِلَة [2] وإنْ كانَتِ المخاطبةُ للمذكّر . و (زَيْدٌ) يَرْتَفِعُ بَعْدَ حَبَّذا مِنْ ستة أوجه أحدها : أَنْ يكُونَ (حَبَّذا) مبتدأً ، وَزَيْدٌ خبرُهُ ، أَوْ زَيْدٌ مبتدأ وَحَبَّذَا خَبرُهُ ، أَوْ يَرْتَفِعُ زَيْدٌ بحبَّذا كله ، وَتُغَلَّبُ الفعلية ، أَوْ تَرْفَعُهُ بِحَبّ ، وتُلْغى ذا ، أَوْ تَرْفَعُ (ذا) بحبّ ، وزَيْدٌ يرتفع من الوجهين اللذين يرتفعُ بهما المقصود بالمدح والذم فى نِعْمَ وَبِئْسَ فهذه ستة أوجه ، فإن جئت بنكرة بَعْدَ حَبّذا نصبتها إنْ شِئْتَ على الحالِ [3] ، وإن شئت على التمييز .

* * *

(١) قال سيبويه : وزعم الخليل رحمه الله أنّ حَبّذا بمنزلة حبَّ الشىء ، ولكن ذا وحبَّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع . انظر : الكتاب ١٨٠/٢ ، وانظر : أيضا فى الحديث عن حبَّذا الارتشاف ١٨٨٩/٣ ، والمقتضب ١٤٣/٢ ، والأصول ١١٥/١

(٢) انظر : المثل فى جمهرة الأمثال ٤٥/١ ، ومجمع الأمثال ٢٨٢/٢

(٣) انظر : الارتشاف ١٩٨١/٣

[باب نعم وبئس]

وهما فِعْلان ماضيان دَلّا على المدحِ والذم ، يَدُلُّك على كونهما (١) فعلين أَنّ تأنيثهما كتأنيثِ الأفعال قال الشاعر :

[البسيط]

.... نِعْمَت زَوْرَقُ البلد (٢)

يصفُ ناقةً شَبَّهها فى غلظ خلقها وسرعتها بالزورق ، وأيضا بناؤهما على الفتح مِنْ غَيْرِ عارض عَرَضَ لهما ورفعهما للفاعل على كل ذلك دليلٌ على أنّهما فعلان ، وفى كل واحد (٣) أربع لغات نَعِمَ ، ونَعْمَ ، ونِعِمَ ، ونِعْمَ ، فَنَعِمَ مثل عَلِمَ وهو الأصل ، ونَعْمَ مُسَكّنٌ ميمُهُ ، ونِعِم اتبع النون كسرة العين ، ونِعْمَ مُسَكّنٌ من هذا وهو الأكثر فى الاستعمال ، ومثله : بِئْسَ ، وبَأَسَ ، وَبَئِسَ ، وبِئِس ، وفى كل ماكان ثانيه حرفًا من حروف الحلق وهى **ستة** : الهمزة ، والحاء والخاء والعين والغين والهاء أربعة أوجه اسمًا كان أو فعلًا ، فالاسم : فَخِذٌ وفَخْذٌ ، وفِخِذٌ ، وفِخذٌ ، والفعل : شَهِدَ ، وشَهْدَ ، وشِهِدَ ، وَشِهْدَ .

فإنْ كان فاعلُ نعم وبئس مؤنثًا حقيقيًا كنتَ فى إلحاق العلامة وتركها مخيّرًا تقول : نعمت المرأة هندٌ (٤) ، ونعم المرأة هند ، فمن ألحق العلامة

---

(١) ومذهب البصريين والكسائى أنهما فعلان وذهب الفراء وكثير من الكوفيين إلى أنهما اسمان . انظر : أمالى ابن الشجرى ١٤٧/٢ ، والإنصاف ٦٦/١ - ٨٠ ، والأشمونى ٢٦/٣ ، وشفاء العليل ٥٨٥/٢ ، والارتشاف ١٨٧١/٣

(٢) هذا جزء بيت وتمامه :

أَوْ حُرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ   دَعَائِمُ الزَّوْرِ نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ

والبيت منسوب لذى الرمة فى الديوان ١٧٤/١ ، واللسان (زرق) ١٤٠/١٠ ، والخزانة ٤٢٠/٩ ، ٤٢٢ ، وابن يعيش ١٣٦/٧ ، والمقرب ٧٢/١

(٣) انظر : هذه اللغات فى الارتشاف ١٨٧٢/٣

(٤) قال سيبويه : وأعلم أنّ نِعْمَ تؤنث وتذكر ، وذلك قولك : نِعْمَتْ المرأةُ ، وإن شئت قلت : نِعْمَ المرأةُ ، كما قالوا : ذهب المرأة ، والحذف فى نعمت أكثر . انظر : الكتاب ١٧٨/٢ - ١٧٩

فلأنّه فعل كسائر الأفعال ، ومن حذفها قال : لما كان لا يتصرف لم تلحق به علامة التأنيث ، فلذلك تقول : لنعم المولود ، فيدخل عليه حرف الجر ، فألا جعلتها اسمًا ، وإنما دخلت اللام على حد دخولها على الجمل ، فكأنه حكاها كما تقول إذا سميت رَجُلًا بـ (قام زيد) : مررت بـ (قام زيد) ، وهذان الفعلان لا يتصرفان ، لاتقول : ينعم ولا يبئس ، وإنما لم يتصرفا ؛ لأن من شأن المخبر أن يخبر بالشيء على ماهو به ، ولايكون له فيه مدح ولاذم ، ولا تعجب ، فلما دخل هذين الفعلين هذا المعنى وهو إنّك مخيرٌ ، وأنَّكَ مادحُ أو ذام لم يتصرّفا ، وفاعلهما على ثلاثة أقسام : ماكان معرّفًا بلامِ التعريف تَعْرِيف الجنس [١] نحو قولك : نِعْمَ الرّجُلُ ، وما أُضِيفَ إلى ذلك نحو : نِعْمَ غُلامُ الرجل .

الثالث : أَنْ يكونَ مُضْمرًا يُفَسّرُ بنكرة مَنْصُوبَةٍ نحو : نِعْمَ رَجُلًا التقدير: نِعْمَ الرّجُلُ رَجُلًا ، ولا يجوزُ إظهارُ هذا المُضْمَرِ ، وَقَدْ قَالَ أَبُو العباس المبرد [٢] : إنْ قُلْتَ نِعْم الرجلُ رَجُلًا كان (رَجُلًا) الثانى تأكيدًا للأوّل ، وإنّما وَجَبَ أَنْ يكونَ فاعلُ هذين الفِعْلَيْنِ على ماوَصَفْتُ ؛ لأنّ (نِعْمَ) أصْلٌ فى المدحِ ، وَبِئْسَ أصْلٌ فى الذم والشيءُ إذا أُرِيدَ تَفْخِيمُهُ أُبْهِمَ ، ثِمّ خُصّص كقوله تعالى : ﴿ أنه أنا الله ﴾ [٣]

فإذا ذَكَرْتَ الفاعلَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ من اسْمٍ مَقْصُودٍ بالمدحِ والذمِ تَقُولُ : نِعْمَ الرجُل زَيْدٌ ، فـ (زَيْدٌ) يرتفعُ من وجهين : أَحَدُهما بالابتداءِ ، ويكونُ ماقبله خبرًا له ، ولا يحتاج إلى عائدٍ من الجملة ؛ لأنّ زيدًا من الجنس ، فالذى له فى الألفِ واللام من الشياع هو العائد .

---

(١) حول الألف واللام فى نعم الرجل خلاف قال أبو حيان : وأل هذه ذهب الجمهور إلى أنها جنسية فقال قوم حقيقة فالجنس كله هو الممدوح وزيد مندرج فى الجنس لأنه فرد من أفراده .. وقال قوم هى جنسية مجازا جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ، وذهب قوم إلى أنها عهدية فى الذهن لا فى الخارج . انظر : الارتشاف ١٨٣٣/٣

(٢) انظر : المقتضب ١٤٨/٢

(٣) سورة النمل ٩/٢٧

والثانى أن يكون (زَيْدٌ) خبرَ ابتداءٍ محذوف تَقْدِيرُهُ : هو زَيْدٌ فَلِكُلّ واحدٍ مِن القولين وَجْهٌ ، فَوَجْهُ القَوْلِ الأول قوله تعالى : ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ (١) وَوَجْهُ القول الثانى قولهم : شَدّ مَا أَنّك ذاهِبٌ (٢) ، فـ (أَنّ) لايجوزُ الابتداءُ بها ، فلابُدّ من تقديرِ (هُو) فَتَقُول : شَدّ ماهو أَنّك ذاهبٌ ، ففاعل نِعْمَ وَبِئْسَ وَمُفَسّرهما ، والمقصودُ بالمدحِ والذم الثلاثة تكون من جنسٍ واحد ، ولهذا احتجتَ إلى تقديرِ المَثَل فى قوله تعالى : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ﴾ (٣) المنصوبُ نَصْبَ التمييز ، ومَثَلُ القوم هو المقصودُ ، فلابُدّ من أَنْ يكونَ مِنْ جِنْسِ الأوّل ثُمّ حُذِفَ ، وَأُقِيمَ القومُ مقامَهُ .

وسَاءَ أصلُهُ : سَوَأ ، فَلِتَحرّك الواوِ ، لانفتاحِ ماقبْلَها انْقَلَبت ألفا ، وأما قوله تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً ﴾ (٤) فجائز أَنْ يكونَ مِنْ هذا الباب ، ويكونُ التقديرُ : كَبُرَتِ الكلمةُ كلمةً ، ويكونُ (تخرجُ) صفةَ الكلمةِ الثالثة ، ثُمَّ حُذِفَ الموصوفُ ، وأقيمت الصفةُ مقامَه ، ويكون فى موضعِ رَفْعٍ ، ويجوز أَنْ يَكونَ التقديرُ : كَبُرَتْ مَقَالَتُهُم كلمةً تَخْرجُ ، ويكونُ (تخرجُ) فى موضعِ نَصْبٍ صفة الكلمة .

وَأَمَّا الذى فَلَا يَجُوزُ أَنْ يكونَ فاعلًا لنِعْمَ وبئس ، وإنْ كان فيه الألف ؛ لأنّهما لَيْسَ للجنس إلّا على قول مَنْ قال : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ (٥) ولايجوزُ نعم عبدُ الله زَيْدٌ ؛ لأنّ هذا الاسْمَ قَدْ صَارَ علمًا ، فإنْ كانَ مضافًا ، فهذان الفعلانِ لا يرفعان الأعلام ، فإنْ قُلْتَ : الزيدان نِعْما ، والزيدون نِعْمُوا ، فمنهم مَنْ أجاز تثنية الضمير وجمعه ومنهم من لم يُجِز .

* * *

(١) سورة ص ٣٨/٣٠

(٢) قال سيبويه : وسألته عن شَدَّ ما أنك ذاهبٌ وعزّ ماأنك ذاهب ، فقال : هذا بمنزلة حقا أنك ذاهبٌ .. وإن شئت جعلتَ شَدّ ما ، وعزّ ما كنِعْمَ ما ، كأنك قلت : نِعْمَ العملُ أنك تقول الحق . انظر : الكتاب ٣/١٣٩ - ١٤٠

(٣) سورة الأعراف ٧/١٧٧

(٤) سورة الكهف ١٨/٥

(٥) سورة الزمر ٣٩/٣٣

[باب عسى]

وَعَسَى فِعْلٌ ماضٍ غيرُ متصرّفٍ ، والدليلُ على أنّه فِعْلٌ اتصالُ الضمير بِهِ تَقُولُ : عَسَيْتُ كـ (رَمَيْتُ) ، وَقَدْ جَاءَ فيها عَسِيتُ بِكَسْرِ السين ، وإنّما لم يتصرّف هذا الفعلُ قال سيبويه (١) : عَسَى وَلَعَلَّ طَمَعٌ وإِشْفَاقٌ ، فكما أَنّ لعلّ لا تتصرّف كَذَلِكَ عَسَى ، وَجَميعُ الأفعال التى لا تتصرّف خَمْسَةٌ : لَيْسَ ونِعْمَ ، وَبِئْسَ ، وَفِعْلُ التعجُّبِ ، وَعَسَى وَقَدْ ذكرنا عِلَل ذلك فى أَمَاكِنِهِ .

واعْلَمْ أنّ (عَسَى) تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخبرَ فَتَقُول : عَسَى زَيْد أَنْ يَقُومَ إلّا أنّه لابُدّ مِنْ إِدْخَالِ أَنْ فى خَبَرِها ، لِيَدُلَّ على الاسْتِقْبَالِ ؛ لأنّ (أَنْ) تَنْقُلُ الفِعْلَ إلى الاستقبالِ ، وذلك أنّ (عسى) لَفْظُها ماضٍ ومعناها الاستقبال ، فلهذا لَزِمَتْهَا أَنْ ، ولا يَجُوزُ حَذْفُها منها إلا فى الشعر قال :

[الوافر]

عَسَى الهمُّ الذى أَمْسَيْتَ فيه ... يكونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ (٢)

معناه : أَنْ يَكُونَ ، فَحَذفَ (أن) مِنْ يَكُون للضرورة ، وأَنْ ومابَعْدهَا بمعنى المصدر معناه : عَسَى زَيْدٌ القيام .

ولايجوزُ التصريحُ بالمصدرِ ؛ لأنّه لايَدُلُّ على مايَدُلُّ عليه الفِعْلُ ، وقد جاء : عَسَى الغويرُ أبؤسًا (٣) يُريد : أَنْ يَبْأَسَ فجاء بمصدرِ المثل وجَمْعُهُ على

---

(١) انظر : الكتاب ٢٣٣/٤

(٢) البيت فى شعر هدبة بن الخشرم العذرى ٥٩ ، ومنسوب أيضا لهدبة فى الكتاب ١٥٩/٣ ، والكامل للمبرد ١٩٦/١ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، ١٢١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٤٣/١ ، ٤٤٤ ، والخزانة ٣٢٨/٩ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، والتصريح ٢٠٦/١ ، ومعجم شواهد النحو ٣١ ، ٢٧٤، وبلا نسبة فى الهمع ١٣٠/١ ، والمقتضب ٧٠/٣ ، وابن عقيل ٢٨١/١ ، والأشمونى ٢٦٠/١ ، ٢٦٤

(٣) قال الميدانى : الغُوَيْرُ تصغير غار ، والأبؤس جمع بُؤْس ، وهو الشدة وأَصْلُ هذا المثل فيما يقال من قول الزّباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على=

أَفْعُلٍ مثل : أَكْلُبٍ جمع كَلْبٍ ، فإن قُلْتَ : عسى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، فأَنْ وما بَعْدَها فى مَوْضِعِ رَفْعٍ بعسى .

واستغنيتَ بطولِ الكلام عن الخَبَرِ المَنْصُوبِ ، وَتَقُولُ : زَيْدٌ عسى أَنْ يَقُومُ فإنْ جَعَلْتَ فى عَسَى ضميرًا ثنّيت وَجَمَعْتَ ، فإنْ لَمْ تَجْعَلْ فيها ضميرا لم تُثن ، وَلَمْ تَجْمَعْ فَتَقُول إذا جَعَلْتَ فيهما ضميرًا : الزيدان عَسَيا أَنْ يَقُوما ، والزيدون عسوا أَنْ يَقُومُوا ، والهنداتُ عَسَيْنَ أن يَقُمْنَ [(١)] .

فإنْ لَمْ تَجْعَلْ فيها ضميرًا كانَتْ (عسى) بلفظٍ واحدٍ تقُولُ : الزيدان عسى أَنْ يَقُوما، والزيدون عسى أَنْ يَقُومُوا ، فَأَنْ فى الوجهِ الأوّل فى مَوْضِع نَصْبِ خَبَرِ عَسَى ، وهى فى الوجهِ الثانى فى مَوْضِعِ رَفْعٍ باسْمِ عسى ، فإنْ قُلْتَ : عَسَاكَ فَوَصَلْتَ بها الضميرَ ، فَقَد اخْتُلِفَ فى الضميرِ مامَوْضِعُهُ مِن الإعْرَابِ ، فسيبويه [(٢)] يَجْعَلُهُ مَنْصُوبًا ، وَيُفرّقُ بَيْنَ الظاهرِ والمُضْمَرِ قَالَ : لأنّ هذا ضميرُ المَنْصُوبِ ، وقال الأخفشُ [(٣)] : هو مرفوعٌ كما كانَ الظاهرُ، قَالَ : وإنْ كانَ هذا ضميرَ المنصوبِ فهو مَرْفُوعٌ ؛ لأنّ الضمائرَ يُتّسعُ فيها ، فيقَعُ المنصوبُ موضعَ المرفوع ، والمرفوع فى موضعِ المنصوب .

أَلَا تَرَى أنّك تَقُولُ : مَرَرْتُ بكَ أَنْتَ ، فأكدّتَ المجرورَ بضميرِ المرفوع وهكذا تؤكد المنصوبَ بالمرفوعِ قال أبو العباس [(٤)] : موضع الضمير نصبٌ بعسى والخبر محذوف ، ويُعملها عملَ لَعَلَّ .

= طريقه : « عسى الغويرُ أبؤسا » أى لعل الشر يأتيكم من قِبَلِ الغار . انظر : مجمع الأمثال للميدانى ٤٣١/٢ ، وانظر : أيضا جمهرة الأمثال ٤٥/٢ ، والكتاب ٥١/١ ، ١٥٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٣/١ ، وشرح الكافية للرضى ٢١٥/٤ (ل) و ٣٠٢/٢ (ب) والمقتضب ٧٠/٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٥١/١ ، والمسائل العسكرية ١٤٦ ، والإيضاح العضدى ٧٦ ، ومعانى القرآن للفراء ٤١٥/١ ، والمسائل العضديات ٦٥

(١) انظر : الأمثلة فى الكتاب ١٥٨/٣ ، والارتشاف ١٠٨٧/٢

(٢) انظر : الكتاب ٣٧٤/٢

(٣) انظر : معانى القرآن للأخفش ١١٦/١

(٤) انظر : المقتضب ٧١/٣ - ٧٢

واخْتَلَفُوا فى (لَوْلَا) إذا اتّصَلَ الضميرُ بها ، فالأخفشُ يَجْعَلُهُ مرفوعًا وسيبويه [١] يَجْعَلُهُ مَوْضِعَ جرّ ، وَيَجْعَلُ لها موضعَ الضمير عَمَلًا مُخالِفًا للظاهر ، وقال أبو العباس : المذهبان خطأ ، والأجودُ كما جاء فى التنزيل ﴿لولا أنتم﴾ [٢] فجاء بضمير المنفصل المرفوع .

وكاد مثل عَسَى فى رَفْعِها الاسْمَ وَنَصْبِها الخبرَ ، وشُبّهت (كاد) بعسى من أَجْلِ مقاربة الحال للاستقبال ، ولايَجُوزُ أَنْ تُدخلَ على خبرِ كاد أَنْ ؛ لأنّ فعلَ الحال لا تَدْخُلُ عَلَيْه أَنْ ، وَقَدْ جاءَ فى الشعر بأن قال :

[رجز]

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحا [٣]

فتارة شَبَّهُوا (عَسَى) بِكَادَ ، فَحَذَفُوا (أَنْ) من خبرها ، وتارة شبهوا كاد بـ (عسى) ، فَأَدْخَلُوا (أَنْ) فى خَبَرِها والأصل فى ذلك كله ماتقدّم .

* * *

(١) انظر : الكتاب ٣٧٣/٢

(٢) سورة سبأ ٣١/٣٤

(٣) البيت منسوب لرؤبة فى ملحقات ديوانه ١٧٢ ، والكتاب ١٦٠/٣ ، وابن يعيش ١٢١/٧ ، والخزانة ٣٤٧/٩ - ٣٥٠ ، والكامل للمبرد ١٩٥/١ ، وبلا نسبة فى المقتضب ٧٥/٣ ، والإنصاف ٥٦٦/٢ ، واللسان (مصح) ٥٩٨/٢ ، والمقرب ١٠٨

[باب كَمْ]

وهى اسْمٌ مبنىّ بُنِيَتْ لِأَجْلِ شيئين : إذا كانَت اسْتِفْهامًا ، فلتضمنها معنى حَرْفِ الاستفهام .

وإذا كانت خَبَرًا فلشيئين : أَحَدُهما : أنّ اللفظَ اللفظَ ، والثانى أنّها نقيضةُ رُبّ من أنّها للتكثيرِ ، كما أنّ (رُبّ) للتقليلِ ، والشىء يُحمل على نقيضِهِ ، كما يُحملُ على نظيرِهِ ، وهو اسمٌ للعدد يكون مابَعْدَها واحدًا وجمّعا فإذا كانَت اسْتِفْهامًا كان مابَعْدَها واحدًا منصوبًا ، وإنّما كان واحدًا ؛ لأنّه تمييزٌ ، والتمييزُ لا يَكُونُ إلّا واحدًا ، وكان منصوبًا ؛ لأنّه اسْتِفْهَامٌ ، والاستفهامُ يَطْلُبُ الفِعْلَ تَقُولُ : كَمْ رَجُلًا رَأَيْتُهُ ، فـ (كَمْ) فى مَوْضِع رفعٍ بالابتداء ، و (رأيتُه) الخبر ، و (رَجُلا) على التمييز منتصبٌ .

وإذا كانَت (كَمْ) خبرًا فما بَعْدَها مَجْرورٌ بالإضافةِ ، وتكونُ واحدًا وجمعًا ويجوزُ فى هذا القِسْمِ أَنْ تَنْصِبَ تَشْبِيهًا بالاستفهام ، وإنّما كان مابَعْدَها واحدًا وجمعًا ؛ لأنّها للعدد ، والعددُ قَدْ يَجُوزُ فيه الأمران تَقُولُ : كم رَجُلٍ جاءك فـ (كم) مبتدأة ، و (رجل) مَجْرورٌ بالإضافة بتقدير (مِن) ، و (جاءَك) الخبر وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : كَمْ رجالٍ .

فإنْ فَصَلْتَ بَيْنَ كَمْ إذا كانت خَبَرًا ، وَبَيْنَ المجرور كان النصبُ لاغير ؛ لأنّ الفصلَ بَيْنَ الجار والمجرور قبيح ، تَقُولُ : كَمْ فى الدارِ رَجُلًا [1] ، ولايجوزُ مثل هذا الفصل فى العددِ لا تَقُولُ : عِشْرُونَ لَكَ دِرْهَمًا؛ لأنّ (عشرين) عامِلٌ غَيْرُ متصرف ، وجاز هذا فى (كم) ؛ لأنّها قد مُنِعت التصرُّف ؛ لأنّها لا تكون إلّا مبتدأة فى اللفظِ ، وإنّما استحقّت هذا ؛ لأنّ

---

(١) قال ابن عصفور : ويجوز الفصل بين تمييزكم الاستفهامية وكم بالظروف والمجرور نحو قولك : كم فى الدار رجلا ، ولا يجوز الفصل بين تمييزكم الخبرية وبين كم إلا فى ضرورة شعر . انظر : الجمل لابن عصفور ٤٩/٢ ، والمقرب ٣٤١/٢ ، والمقتضب ٥٥/٣

معناها إمّا الاستفهام أو رُبّ ، وكلاهما لَهُ صَدْرُ الكلام ، وَبُنيت وَأَصْلُها الإعراب ، فَعُوّضت من هذا ، بأن فُصِل بَيْنَها وَبَيْنَ مُميزها ، ولمّا كانت (كم) اسمًا كانت مرفوعةً ، ومنصوبةً ، ومجرورةً فأمّا قول الشاعر :

[الكامل]

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ ياجَرِيرُ وَخَالَةً   فَدْعاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيّ عِشارِى [1]

فَيُروى بِرَفْعِ العمّة ، وَنَصْبِها ، وَجَرِّها ، فَمَنْ جَرّها جعل (كم) مبتدأً ، و (عمةً) جَرًّا بالإضافَةِ ، وَ(لَكَ) صفة لـ (عمة) و (ياجريرُ) اعتراضًا بالنداء ، و (خالة) عطفًا على عَمّة ، و (فَدْعاء) صفة ، و (قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشارى) الخبر .

ومَنْ نَصَبَها احتملَ النصبُ وَجْهَيْنِ : أحدهما أَنْ تكونَ على قولِ مَنْ نَصَبَ فى الخبر والثانى : أَنْ تكونَ استفهامًا ، ويضعف هذا مِنْ قِبَلِ أنّه لايَهْجُوهُ وهو يَسْتفهم ، وَقَدْ قالوا : يَجُوزُ على وَجْهِ الاستهزاء .

ومَنْ رفعها جعلها مبتدأةً والتقدير : كم مَرّةً عَمَّةٌ لك وقد حلبت مرارًا الخبر ، ففى هذا الوجه تكثير المرّات ، وفى الوجهين الآخرين تكثير العَمّات .

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه ٤٥١ ، والكتاب ١٦٢/٢ ، وأمالى المرتضى ٨٠/١ ، واللمع لابن جنى ٢٢٨ ، والحلل لابن السيد ١٧٩ ، والجمل للزجاجى ١٣٧ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٥١١/١ ، وشفاء العليل ٥٨٠/٢ ، وشرح الكافية للرضى ١٦٢/٣ (ل) وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٩ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٣٢٢/١ ، والتصريح ٢٨٠/٢ ، ومقاييس اللغة ٣٢٥/٤ ، والأشباه والنظائر ٢٥٥/٤ ، والخزانة ٤٨٨/٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ، ومغنى اللبيب ١٨٥/١ ، وكشف المشكل ٧٦/٢ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٤ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ١٢٤ ، والإفصاح ٢٢٢ ، والأفعال للسرقسطى ٥٠/٤ ، والمسائل المنثورة ٧٩ ، وابن يعيش ١٣٣/٤ ، والنكت للأعلم ٤٧٧/١ ، وبلا نسبة فى إصلاح الخلل للبطليوسى ٢٣١ ، ومعانى القرآن للفراء ١٦٩/١ ، والمقرب ٣٤٠ ، والفصول الخمسون لابن معط ٢٤٦ ، والتوطئة ٢٨٥ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤٢٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٧٠٧/٤ ، والأصول ٣١٨/١ ، والمقتضب ٥٨/٣ ، والمستوفى لابن فرخان ٧١/١ ، والمطالع السعيدة ٣٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩/٢ - ٥١ ، والمساعد ١١٠/٢ ، والفوائد الضيائية ١٢٩/٢ - ١٣٠ ، والهمع ٢٥٤/١ ، والموجز لابن السراج ٤٤ ، وقال الشنقيطى : استشهد به على مجىء تمييز كم الخبرية مجرورا مفردا . انظر : الدرر اللوامع ٢١١/١ ، ومنسوب أيضا للفرزدق فى نظام الغريب للربعى ١٧

وَتَقُول : بِكَمْ الثوبانِ المصبوغانِ ، فالثوبان مبتدأ ، والمصبوغان صفة ، و (بكم) الخبر ، فسؤالك عَنْ ثمنِ ثَوْبَيْـنِ مَصْبُوغَيْـنِ بأعيانهما . فإن جَعَلْتَهُما نكرتين كان للأوّل .

فإن نَكَّرت الثانى ونَصَبْتَهُ ، فالثوبان مبتدأ ، وبكم الخبر ، و (مصبوغين) نَصْبٌ على الحالِ ، وسؤالُك عن أُجْرَةِ الصبغ أو المصبوغ .

ومما يَجْرى مَجْرَى (كَمْ) فى أنّه يَجُرُّ مابعده كـ (أيٍّ) ، وأكثر ماتستعمل بـ (مِنْ) تقول : كأىّ مِنْ رَجُل ، فالكاف للتشبيه .

والأسماء على ضَرْبَيْنِ : اسْمٌ لَفْظُهُ ومعناه وَاحِدٌ كـ (زَيْدٍ) و (عمرٍو) ، واسْمٌ لَهْ لَفْظٌ وله معنى ، فلفظه مُوَحَّدٌ ومعناه على مايُراد به نحو : كَمْ ، ومَنْ ، وما ، وكُلّ ، وأىّ فمما جاء على لفظه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ ﴾ [(١)] فَوَحّد على لفظ مَنْ ، وممّا جاء على المعنى قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [(٢)] ، وقال الشاعر :

[الطويل]

تَعَالَ فإنْ عاهَدْتَنِى لا تَخُوننى   تَكُنْ مثل مَنْ ياذئبُ يَصْطَحِبانِ [(٣)]

* * *

(١) سورة الأنعام ٢٥/٦

(٢) سورة يونس ٤٢/١٠

(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه ٨٧٠ ، والكتاب ٤١٦/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣١١/٢ ، ومعانى القرآن للفراء ١١١/٢ ، والحلل لابن السيد ٤٠١ ، والجمل للزجاجى ٣٦٦ ، وشواهد المغنى ٥٣٦/٢ ، ٨٢٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ٥٨٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣٠٩/١ ، والأصول ٣٩٧/٢ ، والنهاية لابن الخباز ١٥٥/٢ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٥٢١/١ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافى ١٣٦/١ ، ومجاز القرآن ٤١/٢ ، والخزانة ٥٧٨/٧ ، ومغنى اللبيب ٤٠٤/٢ ، وكشف المشكل ٥٤٥/٢ ، والأضداد لابن الأنبارى ٣٣٠ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٣٦٢ ، والدرر اللوامع ٦٤/١ ، وطبقات فحول الشعراء ٣٦٦/٢ ، والبحر المحيط ٣٢٩/٢ ، وحاشية الخضرى ٧٦/١ ، وبلا نسبة فى معانى القرآن للزجاج ١٤٦/١ ، ومعانى الأخفش ٣٧/١ ، والصاحبى ٢٧٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/١ ، ٢٣٣ ، والتمام لابن جنى ٢٣ ، والمقتضب ٢٩٤/٢ ، ٢٥٣/٣ ، والخصائص ٤٢٢/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٨٥ ، والأشمونى ١٥٣/١ ، وابن يعيش ١٣٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٨/١ ، والكشاف ٥١٦/٢ ، وشرح جمل الزجاجى لابن هشام ٤١٥ ، واللسان (متن) ٤٢٨٠/٦ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٦ ، ومنسوب أيضا للفرزدق فى القرطبى ٤٣٥/١

[باب مالا ينصرف]

وَأَصْلُ الأَسْمَاءِ كُلّها الصَّرْفُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَدْخُلَها جَمِيعُ الإعْرَابِ ؛ لأنّها تَدُلُّ على معانٍ مُخْتَلِفَةٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، واحْتِيجَ إلى إعْرابِها ، فإنْ تَضَمَّنَتْ معنى الحروف كـ (أَيْنَ) ، أَوْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الفِعْلِ المبنى كـ (تَرَاكِ) بُنِيَتْ ، فإن اشْبَهَتِ الفِعْلَ مَنَعَتْ مَالَا يَكُونُ فى الفِعْلِ مِنْ الجر والتنوينِ ، وذلك أنّ الفِعْلَ ثقيلٌ ؛ لأنّه فَرْعٌ للاسْم مِنْ **وَجْهَيْنِ** : **أَحَدُهُما** لأنّه لايَتِمُّ مَعَ مثله كَلَامٌ **والثانى** : أنّ الفِعْلَ مَأْخُوذٌ مِن الاسْمِ ، وكُلُّ اسْمٍ حَصَلَتْ فِيه عِلّتان ، أو علّةٌ هى مقامُ علتين لَمْ يَدْخُلْهُ جَرٌّ ولا تنوينٌ .

والأسبابُ المانعةُ مِن الصَّرْفِ **تِسْعَةٌ** : **وزنُ** الفِعْلِ الذى يَغْلِبُ عَلَيْهِ ، أو يَخُصُّه ، وإنّما اعْتُدّ بِوَزْنِ الفِعْلِ ، لِثِقَلِ الفِعْلِ ، الدليل عليه أنّه ثقيلٌ تَخْفِيفُهُ بالحَذْفِ فى الجَزْمِ ، وهو على ثلاثةِ أقسام : قِسْمٌ يكثرُ فى الأسماءِ والأفعالِ نحو : ضَرَبَ مثالُهُ فى الأسماء كـ (جَمَلٍ وجَبَلٍ) وهذا عِنْدَ أكثر النحويين إذا سُمِىَ به انصرفَ ؛ لأنّه لَيْسَ يختصُّ بالفعلِ ، وعيسى بن عمر [(١)] لا يَصْرِفُ ذَلِكَ قال : لأنى لا أَصْرِفُ ماهو على وَزْنِ الفعل فالفعلُ أَوْلَى أَلَّا يُصْرَفَ وَأَنْشَد :

[الوافر]

أَنَا ابنُ جَلَا وَطَلّاعُ الثّنايا .... [(٢)]

---

(١) انظر : رأى عيسى بن عمر فى إصلاح الخلل ٢٧٦ ، وشرح الكافية للرضى ٥١/١ ، وماينصرف ومالا ينصرف للزجاج ٢٠ ، والكتاب ٢٠٦/٣ - ٢٠٧

(٢) هذا صدر بيت وعجزه :

متى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونى

وهو منسوب لسحيم بن وثيل اليربوعى فى الكتاب ٢٠٧/٣ ، وبلا نسبة فى الهمع ٣٠/١، وأمالى القالى ٢٤٦/١ ، والمقرب ٣١٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٦/٢ ، والمخصص ١٤٣/١٣، وابن يعيش ٦١/١ ، والأشمونى ٢٦٠/٣ ، وهو منسوب أيضا فى الدرر اللوامع ١٠/١

قَالَ : فلو لم يَعْتدُّوا بِوَزْنِ الفعل لَنَوَّن ، وَلَيْسَ فيما قالَ دليلٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سُمّى بالجملة ، والجملةُ إذا سُمى بِهَا حُكيتْ تَقُولُ فى رَجُل سَمَّيْتَهُ بـ(قامَ زَيْدٌ) : هَذَا (قَامَ زَيْدٌ) ، وَرَأَيْتُ (قامَ زَيْدٌ) ، وَمَرَرْتُ بـ (قامَ زَيْدٌ) وهكذا لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ (يَزِيدُ) [١] لَقُلْتَ : هَذَا يَزِيدُ ، وَمَرَرْتُ بـ (يزيدُ) وَرَأَيْتُ (يَزِيدُ) .

فإنْ سَمَّيْت بِإقْتَرَبَتْ قَطَعْتَ الألف ؛ لأنها لَيْسَت من الأسماء العشرة ولا مَصْدَرًا ، فَكُنْتَ تَقِفُ عليها : إقْتَرَبَهْ بالهاء ؛ لأنّها قَدْ صارَتِ اسمًا ولاتُصْرَفُ ؛ لأنّها لا تُشْبِهُ الأسماء ، فَلَوْ سَمَّيْتَ بـ (أُبْلُم) لَمْ تَصْرِفْ ؛ لأنّ مِثْلَه : أُقْتُل [٢] ، وإذا سَمَّيْتُهُ بأُقْتُل لَمْ تَصْرِفْ ؛ لأنّ الأمثلة تكثرُ فى الأفعالِ .

فإن سميْت بـ (يَضْرِبُ) وَنَحْوَهُ ممّا فيه حَرفُ المضارعَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ ، وهذا ممّا لا يكثرُ فى الأَفْعَالِ ، ولا يختصُّ ، ولكن يَشْتَرِكان فِيهِ نحو : أَحْمَدَ وَيَزِيد ، وتَغْلِب ، وَيَشْكُر ، ويعدُم ، فَغُلّب فيه الفعلُ ، فإنْ سمَّيتَهُ بـ(ضَرَّبَ)[٣] واسْتَضْرَبَ ، وَتَضَارَب لَمْ تَصْرِفْ وهكذا إن سَمَّيْتَهُ (يَضْرِب) فهذا مما يُغَلَّبُ على الفِعْلِ وَيَخْتَصُّ بِهِ ، وإنْ سَمَّيْتَهُ : ضارَبَ أَوْ قاتَل صَرَفْتَهُ ؛ لأنّ مثاله : طابَقَ ، وكَذَلِكَ إذا سَمَّيْتَهُ بـ (قِيْلَ) ؛ لأنّ مثاله من الأسماء فِيْلِ ودِيْك ، والأسماءُ التى لا تَنْصَرِفُ فى المعرفةِ والنكرةِ مالَمْ يكنْ منها أَحَدُ عِلّتَيْهِ التعريفُ والتأنيثُ بالألف الممدودة أَوْ المقصورة ، والجَمْعُ ، والمعدولُ مِنَ العَدَدِ ، والألفُ والنونُ المضارعتان لألفى التأنيثِ وللوصفِ كأحْمَر

(١) قال سيبويه : وإذا سميت رجلا بفعل فى أوله زائدة لم تصرفه نحو : يزيدَ ويَشْكُرَ وتغلبَ ويَعْمُرَ . وهذا النحو أحرى أن لا تصرفه ، وإنما أقصى أمره أن يكون كتنضُبٍ ويَرْمَعٍ . انظر : الكتاب ١٩٨/٣

(٢) انظر : الأمثلة فى الكتاب ١٩٨/٣ - ١٩٩

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٢٠٧/٣

الثانى : التعريفُ ومتى انضمَّ إليه العُجْمَةُ أَوِ العدلُ أَوِ التأنيثُ ، أو وزنُ الفعلِ لَمْ يَنْصَرِفْ فى المعرفةِ ، وانْصَرَفَ فى النكرةِ ؛ لأنّ عِلّةً واحدةً لا تَمْنَعُ الصرفَ ، وإنّما اعْتُدّ بالتعريفِ ثِقَلًا ؛ لأنّ الأوّل مِنْ حالاتِ الاسْمِ التنكير ، ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مايُعرِّفُهُ ، فَحَصَلَ التعريفُ فرعًا على التنكير .

الثالث : التأنيثُ وهو على ضَرْبَيْنِ : بِعَلَامَةٍ وَغَيْرِ عَلَامَةٍ ، فالذى بِغَيْرِ عَلَامَةٍ على ضَرْبَيْنِ : ثُلاثى وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ ، والثلاثى على ضَرْبَيْنِ : ساكن الأَوْسَطِ ومتحركُهُ ، فالسّاكِنُ كـ (هِنْد) ، ودَعْد فهذا الساكن الأوسط مِنْهُم[١] مَنْ يَصْرِفُهُ ، وَمِنْهُم مَنْ لا يَصْرِفُهُ ، فَمَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ قالَ : هو معرفة مؤنث ، ومَنْ صَرَفَ اعْتَقَدَ أنّ سُكونَ أَوْسَطِهِ خِفَّةٌ للاسْمِ ، فَقَدْ قاوَمَتِ الخفةُ أحدَ الشيئين ، وَمِنْهُم مَنْ يُنكِرُ هذا ، فيدخل عليه ثلاثة أشياء : أَحَدُها : نُوحٌ ، ولوطٌ[٢] ، فلَمّا كان الاسْمُ ثلاثيًا انصرف والثانى : صَرْفُهُم مُضَرًا ، والثالث : صَرْفُ الشاعر لهذا الاسْمِ فى قوله :

[المنسرح]

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ .... [٣]

---

(١) قال أبو حيان : إذا كان ساكن نحو : نُوح فأكثر النحاة على الصرف تحرّك الوسط أو سكن صرّح بذلك السيرافى وابن برهان وابن خروف ، وأجاز عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة وعبد القاهر الجرجانى فيه الصرف والمنع . انظر : هذه الآراء وتخريجها فى الارتشاف ٧٨٢/٢

(٢) قال سيبويه : وأما نُوحٌ ، وهُودٌ ، ولوطٌ فتنصرف على كل حال لخفّتها . انظر : الكتاب ٢٣٥/٣

(٣) هذا صدر بيت وعجزه :

دَعْدٌ ولم تُغْذَ دَعْدُ فى العُلَبِ

والبيت لجرير فى ديوانه ٦٥ ، واللسان (دعد) ١٦٦/٣ ، ومعجم شواهد النحو ٤١ ، ومنسوب لجرير أو عبد الله بن قيس الرقيات فى الاقتضاب ١٩٥/٣ ، وبلا نسبة فى الكتاب ٢٤١/٣ ، والمنصف ٧٧/٢ ، والخصائص ٦١/٣ ، وابن يعيش ٧٠/١ ، وشرح شذور الذهب ٤٥٦ ، والكامل ٣١٤/١ ، والبيت لعبد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ١٧٨

فَصَرَفَ (دَعْدًا) ، وَلَوْ لَمْ يعتدّ بالخفة لَمْ يَصْرِفْ .

فإنْ تَحَرَّكَ الوسطُ كامرأةٍ سميتها قَدَمًا أَوْ عِنَبًا ؛ لأنَّ الحركةَ قَدْ قامَتْ مقامَ الحرفِ الرابع ، كما قَامَ الحرفُ مقامَ الحركة فى الحَذْفِ فى قولهم : لَمْ يَغْزُ .

فإنْ سَمَّيْتَ بثلاثى صَرَفْتَه أىّ ثلاثى كان - إلّا أَنْ يكونَ على وزن فُعَل مَعْدُولا كـ (عُمَر) ، أو فُعَل كـ (ضُرَب) أَوْ ثُبَة ، أو يَضِع فهذه الأربعة : إذا سمَّيْت بها مذكرًا لَمْ تَصْرِفْه ، وما بَقِيَ من الثلاثى تَصْرِفُهُ إذا سمَّيْت بِهِ .

فإنْ سَمَّيْتَ امرأة بِزَيْدٍ ، فسيبويه [١] لا يَصْرِفُهُ ؛ لأنَ نَقْلَه من الخفيف إلى الثقيل علّة فَلَمْ يَنْصَرِفْ ، وعيسى [٢] يَجْعَلُهُ كهِنْد ، قَالَ : وَلَيْسَ هو بأسوأ حالًا من هِنْد ، فيصرفْ تارةً ، ولا يُصْرَفُ تارةً .

فإنْ سَمَّيْتَهُ بـ (حِمْص) لَمْ يَنْصَرِفْ فى المعرفةِ ، ولا فى النكرةِ ؛ لأنّ فى (حِمْص) التعريفَ والعُجْمَةَ والتأنيث ، فإن تَنَكّر بَقِيَ فيه علتان فَلَوْ سَمَّيْتَ امرأةً بنوح ، وَلُوط ، لَمْ يَنْصَرِفْ للعجمةِ والتعريف ، فإنْ سميّت بـ (هُود) من قولهم : سُورة هُود ، ثُمَّ حَذَفْتَ المضافَ وَأَقَمْتَ المضافَ إليه مقَامَهُ صَرَفْتَ ، وإنْ سَمَّيْتَهُ باسْمِ السورة فسيبويه [٣] لا يَصْرِفُ للتأنيثِ والتعريفِ ، وعيسى يَجْعَلُه كـ (هِنْد) .

وَأَمَّا مازَادَ على الثلاثى [٤] كـ (زَيْنَب) ، وعُقاب ، وَعَنَاق ، فإنّك لا تَصْرِفُ ذلك ، مذكرًا كان أَوْ مؤنثا ؛ لأَنَّ الحرفَ الزائد قَدْ قامَ مقامَ الهاء فى طَلْحَةَ .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٤٢/٣

(٢) انظر : رأى عيسى بن عمر فى شفاء العليل ٩٠١/٢ ، والكتاب ٢٤٢/٣ ، ومماينصرف ومالا ينصرف ٥١

(٣) انظر : الكتاب ٢٥٦/٣

(٤) قال سيبويه : وإذا سمّيت رجلا بسعادَ أو زَيْنَبَ أو جَيْأَلَ وتقديرها جَيْعَلُ ، لم تصرفه من قِبَلِ أن هذه أسماء تمكنت فى المؤنث واختص بها وهى مشتقة . انظر : الكتاب ٢٣٩/٣

فإنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ (ثلاث) فإنْ كانَ مِن الثلاثِ التى للمؤنث لَمْ تَصْرِفْهُ ؛ لأنّه على أربعة أحْرُفٍ ، وإنْ كانَ من ثلاثةٍ فى المذكر صَرَفْتَهُ .

وأما المؤنث بعلامةٍ ، فعَلَى ضَرْبَيْنِ : ألفٍ وهاءٍ ، والألفُ على ضَرْبَيْنِ مقصورة كحُبْلَى ، وسَكْرَى ، وممدودة كَحَمْرَاء ، وعُشَراء فهذا لا ينصرف معرفةً ، ولا نكرةً ؛ لأنّ فيه علتين التأنيث ولزوم التأنيث ؛ لأنّك لا تَقُولُ حُبْلٌ وحُبْلى كما تَقُولُ : قائمٌ وقائمة .

الضرب الثانى ماأنّث بالتاء كَطَلْحَة ، وَحَمْزَة ، فهذا لايَنْصَرِفُ فى المعرفةِ للتأنيثِ والتعريف .

فأمّا قائمةٌ فَتَصْرِفُها وإنْ كانَ اجتمعَ فيها الوصفُ والتأنيثُ ؛ لأنّ التأنيثَ غَيْرُ لازمٍ فَلَمْ يُعْتَدّ بِهِ .

والرابع : الألفُ والنونُ وهو على ضَرْبَيْنِ : وَصْفٌ ، وَغَيْرُ وَصْفٍ ، فالوصفُ كَسَكْرَان ، وَعَطْشان ، وكُلُّ ماكان مُؤَنَّثُهُ على فَعْلى كسَكْرَى ، وَعَطْشَى فهذا لايَنْصَرِفُ فى المعرفةِ والنكرةِ ؛ لأنّه وَصْفٌ وفيه الألف والنون ، وهما علتان .

فأما الوصفُ فهو ثقيلٌ ؛ لأنّه بَعْدَ الموصوف ، وَأَمَّا الألفُ والنونُ فهى تُشْبِهُ أَلِفَى التأنيث مِنْ جِهَةِ أَنَّها على غَيْرِ لفظ مُذَكّرِهِ تَقُولُ للمذكر سَكْرَان ، وَسَكْرَى للمؤنث ، كما أنّ حَمْرَاء للمؤنثِ وَأَحْمَر للمْذكرِ .

والقسم الثانى من الألف والنون ما يَلْحَقُ الأعلام ، وَلَمْ يَكُن له فِعْلٌ كَعُثْمان ، فهذا لا يَنْصَرِفُ للعلمية وزيادة الألف والنون ، فى اسم ألفا ونونًا ثم اشتققتَهُ ، فَوَجَدْتَ النونَ فيه أصلية صَرَفْتَهُ كرَجُلٍ سَمّيته بِسَمَّان أو حَسَّان [١] ، إنْ اشتققتَهُ من السَّمْن [٢] أو الحُسْن ، صَرَفْتَ الاسْمَ ؛ لأنّ

---

(١) انظر : هذه الأمثلة فى المقتضب ٣/٣٣٦ ، والتصريح ٢/٢١٧

(٢) قال سيبويه : وإذا سمّيت رجلا : طَحّان ، أو سَمّان من السمن ، أو تَبّان من التِّبْن صرفته فى المعرفة والنكرة ؛ لأنها نونٌ من نفس الحرف ، وهى بمنزلة دال حَمّادٍ . انظر : الكتاب ٣/٢١٧

النون مِنْ نَفْسِ الكلمة ، وَلَيْسَت زائدةً ، وإِنْ اشتققتَهُ مِن الحِسّ والسّم لَمْ تَصْرِفْ ؛ لأنَّ الألفَ والنونَ زائدتان .

فإن سمَّيْتَهُ بـ (رُمّان) [١] ، فَمِنْهُم مَنْ لا يَصْرِفُ ، ويعتبرُ زيادةَ الألف والنون وَمِنْهُم مَنْ يَصْرِفُ ، ويعتبرُ أكثر النبات ، وإنّه على فُعالٍ كحُماضٍ ونحوه فاللامُ أَصْلٌ .

فَإِنْ سَمَّيته بـ (أُصَيْلَال) [٢] جَمْعُ أَصِيل مُصَغّرًا لَمْ تَصْرِفْهُ ؛ لأنَ اللّام بَدَلٌ من النون ، فإِنْ سَمَّيْتَهُ بـ (زَيْدان) فَفِيه مَذْهَبان مِنْهُم مَنْ يحكى حالَ التثنية فَتَقُول : هذا زَيْدَانِ ، وَرَأَيْتُ زَيْدَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدَيْنِ ، ومنهم مَنْ يعربُ النون فَيَقُولُ : هذا زيدانُ ، ورأيتُ زيدانَ ، ومررتُ بزيدانِ ، ويلزمُهُ الألف على كُلّ حال ، وَيَجْعَلُه كاسْمٍ لاينصرف .

وَلَوْ سَمّيته بـ (زَيْدُون) [٣] فَمِنْهُم مَنْ يحكى حالَ الجمع ، فَيَجْعَلُهُ فى الرفع بالواو ، وفى النصبِ والجرِ بالياء ، والنونُ مفتوحةٌ كما هى فى الجمع .

ومنهم مَنْ يَجْعَلُ الإعرابَ فى النون وَيُلْزِمُها الياءَ ، ثم اختلفوا فَمِنْهُم مَنْ يَصْرِفُه وهم البصريون ، وَمِنْهم مَنْ لا يَصْرِفُه وهم الكوفيون ، فَتَقُولُ على مذهب البصريين : هذا زَيْدِينٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدِينًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِينٍ .

وهكذا لَوْ سَمَّيْتُه بـ (فِلَسْطِين) وَ (يَبْرِين) ، والزجاج يُجَوّزُ مكان الياء الواو فَيَقُولُ : هذا زَيْدُونٌ ، ورأيتُ زَيْدُونًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدُونٍ فَيَجْعَلُه كَزَيْتُون .

فإِنْ سَمَّيته بـ (مُسْلِماتٍ) [٤] ففيه **ثلاثة** مذاهب : **أَحَدُها** أَنْ تَحْكِي الجمعَ .

---

(١) قال أبو حيان : ولو سمّيت رجلا برُمَّان فمذهب الخليل وسيبويه منع صرفه ، لاعتقادهما زيادة النون ، ومذهب الأخفش صرفه ، لاعتقاده أصالة النون . انظر : الارتشاف ٧٧١/٢

(٢) انظر : المثال فى الارتشاف ٧٦٥/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٦١/١

(٣) انظر : هذه الأمثلة فى الكتاب ٢٠٩/٣ - ٢١٠ ، والارتشاف ٨٠١/٢

(٤) انظر : هذه المذاهب فى الارتشاف ٨٠١/٢

والثانى : أَنْ تَضُمَّ التاءَ فى الرفعِ ، وَتَفْتَحُها فى النّصْبِ والجر كالذى لايَنْصَرِفُ . **والثالث** : أَنْ تَضُمَّ التاءَ فى الرفعِ ، وَتَفْتَحُها فى النَّصْبِ ، وتكسرُها فى الجرِّ بغير تنوين وعلى الوجه الأول تَقِفُ على الهاءِ ، وعلى الوجهين الآخرين تقفُ على التاءِ ، وهكذا الخلاف فى عرفاتٍ ، وأَذْرعاتٍ .

السادس : الوصفُ إذا سَمّيتَ رَجُلًا بأَحْمرَ ، وَأَصْفَرَ لَمْ تَصْرِفْهُ بلا خلافٍ لوزن الفِعْلِ والتعريفِ ، فإنْ نكّرته فسيبويه [١] لا يَصْرِفُه ، ويَرُدّه إلى أَصْلِهِ ، وَأَصْلُهُ : صِفَةٌ ، والأخفشُ يَصْرِفُهُ قَالَ : لأنّه قد خرجَ عن الوصفِ بالتسمية فبقيت فيه عِلّةٌ واحدة .

قال المازنى : سَأَلْتُ الأخفشَ عَنْ هذِه المسألة فَقَالَ : اصْرِف قُلْت : كَيْفَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بنسوةٍ أَرْبَعَ فقال : اصْرِفْ فَقُلْتَ : أَلَيْسَ فيه وزن الفعل والصفة فقال : رَدَدْتُه إلى أصله ، وأصلهُ : العددُ فقلتُ : ألا فَعَلْتَ فى أَحْمَر مِثْل هذا ، فَلَمْ يأتِ بمقنع .

السابع : العَدْلُ وهو على ضَرْبَيْنِ : ماعُدِل عن المعرفةِ نحو : عُمَر . والثانى : ماعُدل عن النكرة نحو : مَثْنَى وَثُلَاث . الأوّل ماكانَ على فُعَل يجيء على خَمْسَةِ أقسام : اسم جنس نحو : نُغَر وجُرَذ ، وَمَصْدَر نحو : هُدًى ، وتُقى ، وجَمْعٌ كثُقَب ، وَوَصْف كحُطَم فهذه الأربعة يَدْخُلُ عليها الألفُ واللام ، وتنصرفُ فى كل حال . الخامس ماعُدل نحو : عُمَر وَزُفَر عُدِلَ عن عامِر وزافِرٍ فهذا لاينصرف للعدلِ والتعريفِ ، فإنْ نكرته صَرَفْتَهُ ، وإنّما اعتدّ بالعَدْلِ ثِقَلًا ؛ لأنّك تَنْطِقُ بمثالٍ ، وَأَنْتَ تُرِيدُ غَيْرَهُ .

وأمّا ماعُدِل عَن النكرةِ فهو فى العددِ من واحدٍ إلى عشرة ، وهو بلفظين تَقُولُ : جاءنى الناسُ مَثْنَى مَثْنَى ، وثناء ثناء ، وثلاثَ ثلاث إلى العشرة ، فهذا لاينصرفُ معرفةً ولا نكرةً .

---

(١) انظر : الكتاب ١٩٨/٣

وقد اختلفوا لِمَ لَمْ يُصرف ، فسيبويه [١] يَقُولُ : لأنّه وصفٌ ، وهو معدولٌ والدليل على أنّه وَصْفٌ قولــه تعالى : ﴿ أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [٢] فَوَصَفَ بالنكرةِ . وقال غَيْرُه [٣] : لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لأنّه مَعْدُولٌ وَجمعٌ ، وقال آخرون [٤] : لأنّه مَعْدُولٌ مِنْ جِهَةِ اللفظ والمعنى معًا ، فمن جهة كان اثنين ، فَجَعَلْتَهُ مثنى ، ومن جهة المعنى أنّك إذا قُلْتَ : اثنينَ دَلَّ على شخصين ، فإذا قُلْتَ : مثنى فَقَدْ جاءَ كثيرًا ؛ لأنّهم جاءوا اثنين اثنين .

الرابع : أنّه عُدِلَ [٥] فهذه عِلّة ، وعُدِلَ على غير جهة العَدْلِ ، لأنّ من شأن المعدول أَنْ يكونَ مِنْ مَعْرِفَةٍ كعُمَر ، فإن سميت بهذا المعدول من العدد صَرَفْتَه ، فأمّا أُخَرَ فإنّه [٦] لا يَنْصَرِفُ لوزنِ الفعل وأنّه مَعْدُولٌ عن آخَر من كَذَا ، وكذلك أُخَر لا ينصرفُ لِلْعَدْلِ والوَصْفِ .

* * *

---

(١) انظر : الكتاب ٢٢٥/٣

(٢) سورة فاطر ١/٣٥

(٣) ذهب إلى ذلك الأعلم . انظر : رأيه فى الارتشاف ٧٦٤/٢ ، والهمع ٢٧/١

(٤) ذهب إلى ذلك الزمخشرى . انظر : رأيه فى الكشاف ٤٦٧/١

(٥) ذهب إلى ذلك الفراء . انــــظر : رأيه فى معانــى القرآن ٢٥٤/١ ، وانظر : أيضا المساعد ٧/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٣٤/١

(٦) انظر : المثال فى الكتاب ٢٢٤/٣

وماكان على فَعَالِ يجيءُ على أربعة أقسام : اسْمٌ للفِعْلِ كنَزَالِ ، ومصدر كَحَلاقِ (١) ، وصفة كَبَدادِ (٢) ، وماعُدِل من الأعلام كحَذَامِ ، وقَطامِ ، وهذا الضرب أعنى : حَذَام بُنِىَ ، لمشابهته : نزَالِ من أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ : معرفة كما أنّه مَعْرِفَةٌ ومؤنث كما أَنَ (نزالِ) مؤنث قال الشاعر :

[الكامل]

.... دُعِـيَـتْ نَـزَالِ .... (٣)

ومعدول مِثْلُهُ ، واللفظُ كاللفظِ هذه لغة أهلِ الحجاز مبنيةٌ على الكسرِ على كلِ حال ، وعِلّتُهُم فى بنائِهِ : قالوا : لمَّا كان مؤنثا معرفة كان لايَنْصَرِفُ ، فإذا عُدِل فَقَدْ صارَتْ فيه علّة ثالثةٌ ، وَلَيْسَ بَعْدَ تَرْكِ الصرف إلَّا البناء .

والأصل أَنْ يؤنّث هذا الاسْمُ بالهاء ، فَحُذِفت ، وضُمّن معناها الاسم ، وبُنِى على الكسر لِعِلّتَيْنِ : إحداهما أنّه الأصل فى حَرَكَةِ التقاء الساكنين والثانى أنّ الكسرةَ مِنْ علامةِ التأنيث ، والاسم مؤنث .

فأما بنو تميم فَيَقُولُون : هذه حذامُ (٤) ، ورأيتُ حذامَ ، ومررتُ بحذامَ ، فيجعَلُونه كاسمٍ لايَنْصَرِفُ قالوا : لَوْ سَمَّيْتَ امرأةً بإسحاقَ ففيها ثلاث عِلَل ، فكذلك حَذَامِ فإن كان فى آخر هذا المثالِ راءٌ مِثْلَ : وَبَارِ ، فبنو تميم

---

(١) يوجد كلام فى الارتشاف عن هذه الكلمة منقول من المخصص. انظر : الارتشاف ٧٧٨/٢

(٢) انظر : الارتشاف ٧٧٨/٢

(٣) هذا جزء بيت وتمامه :

ولَنِعْمَ حَشْوُ الدّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ فى الذُّعْرِ

والبيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه ٨٩ ، والكتاب ٢٧١/٣ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وابن يعيش ٢٦/٤ ، والخزانة ٣١٧/٦ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، والإنصاف ٥٣٥/٢ ، والتصريح ٥٠/١ ، والمخصص ٦٧/١٧ ، والهمع ١٠٥/٢ ، وقد روى صدره فى بعض المصادر :

« ولأنتَ أَشْجَعُ من أُسامةَ إذ »

(٤) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٢٧٨/٣ - ٢٧٩ ، والارتشاف ٧٧٧/٢ - ٧٧٨

يختلفونَ في ذلك فبعضهم يَبْنِيهِ على الكسر كأهل الحجاز طلبًا للإمالة ؛ لأنّ من شَأنِهم الإمالة ، ومنهم مَنْ لايبنى كغَيرِهِ مما لَيْسَ فيه راء .

الثامن : العُجْمَةُ والأسماءُ الأعجميَّة على ثلاثةِ أقسام : مِنْها مايَدْخُلُ عليه الألفُ واللام [١] كـ (نَيْرُوز) ، وَرَاقُود ، وإِبْرَيْسَم ، فهذا يَنْصَرِفُ فى المعرفةِ والنكرةِ ولا يُعتدُّ بالعجمةِ فيه ، وكذلك إنْ سَمَّيْتَ بِهِ .

الثانى : ماكان على ثلاثةِ أَحْرُفٍ كنُوح ، وَلُوط [٢] فهذا يَنْصَرِفُ أيضا لخفته وسواء تحرَّك وَسَطُهُ أَوْ سَكَنَ ، الثالث : مازَادَ على ثلاثةِ أحرف كإبْرَاهِيم [٣] ، وَإِسْماعيل ونحوه فهذا لايَنْصَرِفُ للعجمة والتعريف ، فإنْ نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ .

وَيَعْقُوب [٤] على ضَرْبَيْنِ إنْ سَمَّيْتَهُ باسْمِ النبى - ﷺ - لَمْ تَصْرِفْهُ ، وإنْ سَمَّيْتُه بِذَكَرِ القَبَج [٥] صَرَفْتَهُ ، وهكذا إسْحاق إنْ كانَ مَصْدرًا صَرَفْتَهُ ، وإنّما اعتدت العجمة بقلا ، وكانت إحدى العلل المانعة من الصرفِ ؛ لأنها تثقل عَلَيْهم حيث لَمْ تَكُنْ مِنْ كلامِهم .

التاسع : التركيبُ وهو على ضَرْبَيْنِ : أحدهما : أن يُبنى الاسْمَيْنِ جميعا كَخَمْسَةَ عَشَر ، وإنّما يُبْنَى ؛ لأنّ الأَصْلَ : خَمْسَةٌ وَعَشَرَةٌ [٦] ، فَحُذِفَتِ الواوُ ، وضُمّن الاسمانِ معناها والثانى أَنْ يُبْنَى أَحَدُ الاسْمَيْنِ

---

(١) قال سيبويه : اْعلم أنّ كلَّ اسم أَعجمى أُعرب وتَمكّن فى الكلام فدخلته الألف واللام وصار نكرة ، فإنك إذا سمّيت به رجلا صرفته ، إلّا أن يمنعَه من الصرف مايمنع العربى وذلك نحو : اللِّجام ، والدِّيباج ، واليَرَندج ، والنَّيْرُوز ، والفرِنْد ، والزَّنْجَبيل .. انظر : الكتاب ٢٣٤/٣

(٢) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٢٣٥/٣ ، والارتشاف ٧٨١/٢

(٣) انظر : الكتاب ٢٣٥/٣

(٤) انظر : المثال فى المقتضب ٣٢٦/٣ ، والارتشاف ٧٨٣/٢

(٥) انظر : المعرب ٢٦١ - ٢٦٢ ، ومادة (قبج) فى اللسان ٣٥٠٨/٥ ، والقبج : هو نوع من الطيور .

(٦) انظر : هذا الكلام فى الكتاب ٢٩٧/٣ - ٢٩٨ ، والمساعد ٢٣/٣ ، والارتشاف ٧٧٣/٢

كقولك : هَذَا حَضْرَموتَ ، فبنيتَ حضرَ ؛ لأنّه قَدْ صَارَ حَشْوًا كالحاءِ من طَلْحَةَ ، وما قَبْلَها لايكونُ إلّا مفتوحا .

وكذلك إذا سَمّيْتَ رَجُلًا بـ (خَمْسَةَ عَشَر) ونحوه ، وأمّا (مَوْت) مِنْ حَضْرَموتَ فتضُمُّه فى الرفع ، وَتَفْتَحُهُ فى النصبِ والجر بغيْرِ تنوين كَطَلْحَة ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : هذا حضرموتٍ فتُعربُ حَضْرًا بما يَستحقُّهُ ، وتجرُّ مَوْتًا على كُلّ حال فأما (مَعْدِى كَرِب) [١] فياء (مَعْدِى) ساكنةٌ ، لِوقوعها وَسَطًا ، وأمّا (كَرِب) فَتَفْعَلُ بِهِ مافَعَلْتَ بـ (مَوْتَ) من حَضْرموت .

وإنْ شِئْتَ أضَفْتَهُ كما فَعَلْتَ بِحَضْرَموت ، إلّا أنّ كَرِب يُؤَنَّث تارةً ويذكّر تارةً أخرى ، فَمَنْ أنّثَهُ لَمْ يَصْرِفْ ، وَمَنْ ذَكَّرَهُ صَرَفَ .

فأمّا سِيبويه وعَمْرويه [٢] فهما مبنيّان ؛ لأنّ مِنْهُم مَنْ يَقُولُ : إنّه صَوْتٌ فبُنى لِذَلك ؛ لأنّ الأصواتَ كُلّها مبنيةٌ ، وَمِنْهُم مَنْ يقول إنّ (وَيْه) اسْمٌ أعجميّ ، وَبِناؤُهُ ؛ لأنّ فيه التعريف والتركيب ، فإنِ انْضَمَّ إليه العُجْمَةُ بُنِىَ ، لأنّ بالعلتين الأولتين يجبُ له ترْكُ الصرفِ ، فإذا انضافَ إلى تَرْكِ الصرف عِلّة أخرى بُنِىَ كما فُعِل بِـ (حَذَام) تَقُولُ : هذا سِيبَوَيه وسيبويهٍ آخرَ ، والاسْمُ مبنيٌّ على كُلّ حالٍ ، إلاّ أنّ التنوين يدخلُه فى حال التنكير ، وَلَيْسَ هذا تنوينُ الصرفِ ، وإنّما هو التنوينُ الذى يكون فَرْقًا بَيْنَ التعريفِ ، والتنكير كصَهٍ ، وايهٍ .

وَمِنْ هذا الباب : هو جارى بَيْتَ بَيْتَ [٣] وَتَساقَطُوا أَحْوَلَ أَحْوَلَ ، وَلَقِيتُهُ كَفَّةَ كَفَّةَ ، وإنْ شِئْتَ بَنَيْتَ الاسْمَيْنِ ، وإنْ شئتَ أدخلتَ اللام فقلت : كَفَّةً

---

(١) انظر : المثال فى الكتاب ٢٩٦/٣ - ٢٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٧/٢ ، والتصريح ٢١٦/٢

(٢) انظر : شرح اللمع لابن برهان ٤٦٧/٢ ، والارتشاف ٧٧٤/٢

(٣) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٣٠٢/٣ - ٣٠٣

لِكَفَّةٍ ، وهذا لايجوز أَنْ يُثنَى ، إلاّ أن يكونَ الاسمانِ واقعين موقع الحال أو الظرف .

فأمّا الجَمْعُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ : جمعٌ له مثالٌ فى الآحاد ، وَجَمْعٌ لا مثالَ له ، فالذى له مِثالٌ فيها نحو : قُفزان مثاله فى الآحاد : قُرْطان ، وفُلُوس مثاله فى الآحاد سُدُوس فهذا الضربُ لا يَمْنَعُه مِن الصرفِ شئٌ إلَّا مايَمْنَعُ الآحاد كرجُل سَمّيته بِصِبْيَة جَمْعُ صَبِيّ لا تَصْرِفُهُ للتعريفِ والتأنيثِ ، ولا تعتدُّ بالجمع فيه .

فأمّا الجمعُ الذى لا مِثالَ لَهُ فى الآحادِ ، فَهُو ماكان على مِثال مَفَاعِل [١] مثل : سَلاسِلَ وَمَساجِدَ ، وَمَفاعِيل مثل قَنَادِيل وَتَماثِيل ، وماكان مَفاعِلَ إلّا أنّه مُدْغَمٌ نحو دَوَابّ وَشَوابّ فهذا كُلُّه لايَنْصَرِفُ وإنّما لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لأنّه جَمْعٌ ، والجمعُ فَرْعٌ على الواحدِ هذا علّةٌ .

وَجَمْعٌ لا مِثال لَهُ فى الآحادِ علمٌ ثانيه ، وتقريبُ هذا الجمع أَنْ يقال : كُلّ جمع ثالث حروفه ألفٌ وَبَعْدَ الألف حَرْفَانِ وثلاثة أَحْرُفٍ أو حرف مُشَدَّدٌ ، فإنْ سَمَّيته بِصَياقِلَ [٢] فإنّكَ تَصْرِفُهُ ؛ لأنّه لا مِثالَ لَهُ فى الآحاد .

فإنْ أَدْخَلْتَ عَلَيْه الهاء صَرَفْتَهُ ؛ لأنّه قَدْ صَارَ لَهُ مثالٌ وهو عَبَاقِيَة وَحَزَابِيَة فإنْ سَمَّيْتَ رجُلًا بـ (مَسَاجِدَ) [٣] لَمْ تَصْرِفْهُ ، فإنْ نكّرْتَهُ فمِنْهُم مَنْ يَصْرِفُهُ؛

---

(١) انظر : الكتاب ٢٢٧/٣ ، والمقتضب ٣٢٧/٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ٤٥٤/٢ ، والأشمونى ٢٤١/٣ ، والمقرب ٣٠٧/٢ ، والارتشاف ٧٦١/٢

(٢) قال سيبويه : قلتُ : أرأيت صَياقِلةً وأشباهها ؛ لم صرفت ؟ قال : من قبل أن هذه الهاء إنما ضُمت إلى صَياقِلَ ، كما ضُمت مَوتْ إلى حَضرَ ، وكرِب إلى مَعْدِى فى قول من قال : مَعْدِيَكرِبُ وليس الهاء من الحروف التى تكون زيادة فى هذا البناء ، كالياء والألف فى صَياقِلَة ، وكالياء والألف اللتين يبنى بهما الجميعُ إذا كسّرت الواحد ، ولكنّها إنما تجىء مضمومة إلى هذا البناء كما تُضم ياء الإضافة إلى مَدائِنَ ومَساجِدَ بعدما يُفرغ فى البناء ، فتلحق مافيه الهاءُ من نحو : صياقلة بباب طَلْحَةٍ وتَمْرةٍ .. انظر : الكتاب ٢٢٨/٣ ، وانظر : أيضا المقتضب ٣٤٥/٣ ، والأصول ٩١/٢

(٣) قال أبو حيان : وفى حواشى مبرمان : النحويون إذا سمّوا رجلا بمساجد ، لم يصرفوه معرفة ولا نكرة إلا الأخفش إذا سمّي به رجلا صَرَفهُ قال أبو إسحاق : وهو القياس وكان الأخفش يقول : إنما مَنَعَهُ من الصرف : أنّه مثالٌ لا يقع عليه الواحد ، فلما نقلته ، وسمّيت به خَرَجَ من ذلك المانع .. انظر : الارتشاف ٧٦١/٢ - ٧٦٢

لأنه قَدْ زالَ الجمعُ بتسميتكَ بِهِ ، وَمِنْهُم مَنْ لا يَصْرِفُهُ يراعى اللفظ .

فأمّا (سَرَاوِيلُ) [١] فمنهم مَنْ يقولُ هو جَمْعُ سِرْوَالٍ [٢] ، وَمِنْهُم مَنْ يقول : هو واحِدٌ ، فَمِنْهُم مَنْ يَصْرِفُ ، وَمِنْهُم مَنْ لا يَصْرِفُ كما قلنا فى مساجِدَ إذا سُمى به .

وأمّا جَوَارٍ وغَوَاشٍ وكُلُّ ماعتلّتْ لامُهُ وهو جَمْعٌ تَقُولُ فيه : هذه جَوَارِىْ ، وَرَأَيْتُ جَوَارِىَ ، وَمَرَرْتُ بجوارِىْ الياء فى الرفع والجرّ ساكنة ، وفى النصبِ مفتوحةٌ غير منوّنة ، فإنْ سُمّى به إنسانٌ فمذهب سِيبويه [٣] فيه أنّه بَعْدَ التسمية كما كان قَبْلَها ، وَمَذْهَبُ يونس [٤] أنّه يَجْعَلُه فى الرفع مضمومًا وفى النصب والجر مَفْتُوحًا غير منوّنٍ تَقُولُ فى الرّفعِ : هذه جَوَارِىُ ، وَرَأَيْتُ جَوَارِىَ ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارِىَ ، وهكذا الخلاف فى قاضٍ إذا سُمّى به امرأة .

فأمّا التنوين فى جوارٍ ونحوه فَفِيه مَذْهَبان أَحَدُهُما : أَنْ يَكُونَ عِوَضًا من المحذوفِ من قِبَلِ أنّ الأصلَ فيه : جَوَارِىُ ، فَحُذِفَت الضمةُ لِثقَلِهَا على الياءِ وحُذِف التنوين ؛ لأنّ الاسْمَ لا يَنْصَرِفُ ، وذَهَبت الياءُ ؛ لأنّها فى أثقلِ الجموع ثم أُدْخِلَ التنوينُ عوضًا من هذه الحذوف .

والمذهب الثانى : أَنْ يكونَ لمّا حُذِفَتْ هذه الأشياء بَقِيَتِ الكلمةُ لا على وزنِ مفاعلَ ، ولا على وَزْنِ مفاعيلَ ، فانْصَرَفَتْ فيكون تنوينُه تنوين صَرْفٍ لا عوضًا من المحذوف .

---

(١) قال سيبويه : وأما سَراوِيلُ فشىء واحد ، وهو أعجمى أُعرب كما أعرب الآجُرُ ، إلّا أن سراويلَ أشبه من كلامهم مالا ينصرف فى نكرة ولا معرفة كما أشبه بَقَّمُ الفعلَ ولم يكن له نظير فى الأسماء ، فإن حقرتها اسم رَجل لم تصرفها كما لاتصرف عَناقَ اسم رجل . انظر : الكتاب ٢٢٩/٣

(٢) نقل ذلك عن العرب الأخفش وأبو حاتـــــم . انظر : الارتشاف ٧٦٣/٢ ، والمقتضب ٣٤٥/٣ - ٣٤٦ ، وابن يعيش ٦٤/١ - ٦٥ ، والأشمونى ٢٤٧/٣ ، والتصريح ٢١٣/٢

(٣) انظر : الكتاب ٣١٠/٣

(٤) انظر : رأى يونس فى الكتاب ٣١٢/٣

وَتَصْغِيرُ جميع الأسماء التى لاتَنْصَرِفُ مع صَرْفِها على **ثلاثةِ أقسام** : منها **مالا ينصرفُ** فى المكَبّر ولا المصغّر نحو : أَحْمَر وَحَمْراء ، فإذا صَغَّرْتُهما قُلْتَ : أُحَيْمر وَحُمَيْرَاء فَلَمْ تَصْرِفْ ؛ لأنّ العلّة التى من أَجْلِها لَمْ يَنْصَرِفْ أَحْمَرُ هى الهمزة وهى باقيةٌ وكذلك ماأشبهه مما فيه الألفُ والنونُ .

والضرب الثانى مالا يَنْصَرِفُ فى المُكَبَّر ، وَينْصَرِفُ فى المصَغّر نحو ماكان مَعْدُولًا كعُمَر لا تَصْرِفُهُ فى المكبر ، وَيَنْصَرِفُ فى المصغّر ؛ لأنّ العدلَ قَدْ زال . ومثلُهُ مَسَاجِدُ إذا صَغَّرْتَهُ قُلْتَ : مُسَيْجِداتٌ ، **والضربُ الثالث** : ماينصرفُ فى المكبرّ ولا ينصرفُ فى المصغّر ، وهو أَنْ تسمّى بـ (تَضَارُب) فَتَصْرِفُه ؛ لأنّ مثاله : تَدَابُر فى الأسماء ، فإذا صَغَّرْتَهُ أَسْقَطْتَ الألفَ ؛ لأنّها زائدةٌ ، فيجىء التصغيرُ : تُضَيْرِب فَيُشْبِهُ تصغير : تَضْرِب ويَضْرِب إذا سَمَّيْتَ به ، ثُمّ صَغّرتَهُ لم تصرفه ؛ لأنّ حَرْفَ المضارعة فيه .

وجميعُ مالايَنْصَرِفُ إذا أَدْخَلْتَ فيه الألف واللام ، أَوْ أَضَفْتَهُ انصرف ، وإنّما كان هكذا ؛ لأنّ الألفَ واللامَ والإضافةَ من خواصِ الأسماء ؛ وإنّما لم تنصرفُ هذه الأسماء ، لمشابهتها الأفعال ، فإذا زالَ الشبهُ عادَتْ إلى أَصْلِها فانصرفت ، فإن قيل فهَلّا انْصَرَفَتْ بِدُخُولِ حَرْفِ الجر ، وهى من خواص الأسماء قيل : لو فُعِل هذا لم يكن فى الأسماء مالاينصرف ، وأيضا فالألف واللام والإضافة يُعاقبُ التنوينَ ، والتنوينُ إذا كان فى الاسْمِ إذن يَصْرِفهُ ، وَلَيْسَ كذلك حروفُ الجر ، فإنْ أَدْخَلْتَ الألفَ واللامَ على خمسةَ عَشَر ونحوه ، كان على حالِه فِى البناء فإنْ أَضَفْتَهُ ففيه اختلافٌ بَيْنَهُم ، فَمِنْهُم مَنْ لا يَصْرِفُه ، ويبقيه على البناءِ ، ومنهم مَنْ يَصْرِفُهُ ، وَيُمكّنُهُ لأجلِ الإضافة .

* * *

فصـــــــل

وأسماءُ البلادِ [١] على **ثلاثة** أضْرُبٍ : **ضَرْبٌ** اعْتَزَمُوا على صَرْفِهِ كـ (حُنَيْن) و (بَدْرٍ) ، **وَضَرْبٌ** اعتزموا على تَرْكِ صَرْفِهِ كَعُمان ، وأصْبَهان ، **وضربٌ** صَرَفُوه تارةً ، وَلَمْ يَصْرِفُوه أخرى كـ (قُبَاء) و (دَابِق) ونحوهما ، ومَنْ اعتقد أنّه اسْمُ بَلْدَة لَمْ يَصْرِفْ للتعريف والتأنيثِ ، ومَنْ اعتقد أنّه اسْمُ بَلَدٍ صَرَفَهُ والأكثر فى (واسِط) الصرفُ .

وأسماء القبائل [٢] على **ثلاثة** أقسام : **قسم** نَسَبُوه إلى الأب كـ (نُمَيْرٍ) و (أَسَدٍ) ، **وقِسْمٌ** نَسَبُوه إلى الأم كـ (سَلُول) ، ويجوز أَنْ يُعتقد أنّه اسْمُ الأب والحى فيصرفُ ، **والثالث** : صُرف تارةً ، وَلَمْ يُصْرَفْ أخرى نحو : ثمودَ وَسَبَأ فَمَنْ صَرَفَ فهو اسْمُ الحى ، وَمَنْ لَمْ يَصْرِفْ اعتقدَ أنّه اسْمُ قبيلةٍ ففيه التعريفُ والتأنيثُ .

* * *

---

(١) انظر : فى أسماء البلاد الارتشاف ٧٨٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٧/٢ ، والكتاب ٢٥٠/٣ ، والمخصص ٤٢/١٧

(٢) انظر : فى أسماء القبائل الكتاب ٢٥٢/٣ - ٢٥٣ ، والمخصص ٤٣/١٧

[باب العدد]

والأصلُ فيه أَنْ تَقُولَ : واحدُ رَجُلٍ ، واثْنا رَجُلٍ كما تَقُول : ثلاثةُ رِجالٍ ثم اسْتَغْنَوا بِقَوْلِهِم : واحدٌ ، واثْنان عَنْ أَنْ يُضيفُوهُ لأىّ لفظ ذَلِكَ يَدُلُّ على مايَجِيءُ بَعْدَهُ ، فإذا أَضَفْتَ إلى الثلاثةِ ومابَعْدَها أَضَفْتَهُ إلى الجمع القليل وألفاظُ القِلّةِ أَرْبَعَةٌ : أَفْعُل كأَفْلُس ، وَأَفْعالٌ كأَجْمَالٍ ، وأَفْعِلَةٍ كأَجْرِبَة ، وفِعْلَة كصِبْيَة تَقُولُ : ثَلاثَةُ أَكْلُب ، وأَرْبَعة أَجْمالٍ ، وَخَمْسَةُ أَجْربة ، وسِتَّةُ صِبْيَةٍ ، ولايجوزُ أَنْ تَقُولَ : أرْبَعَةٌ جِمالٍ ؛ لأَنَّهُ جَمْعٌ كثيرٌ .

وإنّما أُضِيفَ إلى القِلّة ؛ لأنّ من الثلاثة إلى العشرةِ فى حيز القلّة ، فكرهوا أَنْ يُضيفوا القليلَ إلى الكثيرِ ، فيتناقضُ ، وَأَيْضًا يَجُوزُ حَذْفُ المضافِ ، وإقامة المضاف إليه مقامَهُ فَلَوْ أُضِيفَ إلى الكثيرِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَذْفُ المضاف ، وإقامةُ المضاف إليه مقامَهُ ماكان يَدُلّ الموجود على المحذوفِ ، ولا يجوزُ إضافةُ هذا العدد إلى الواحِدِ .

والمذكرُ من الثلاثةِ إلى العشرةِ بالهاء ، والمؤنثُ بغيرها ، وإنّما كان هكذا لأنّ الأصلَ كان قَبْل أَنْ تُرَكّب العَدَد على معدود أَنْ تقولَ : ثلاثةٌ أرْبَعَةٌ ثم جاءوا بالمذكّر أوّلاً ، فَأَعْطَوه هذا الحُكمَ ، ثُمّ جاء المؤنثُ بَعْدَه ، وقد سبق المذكر بالإلحاق بالهاء فَجَعَلُوه بغيرِ هاء ؛ ليفرقوا بينهما ، فوقع الفرقُ معكوسًا .

وَقَدْ قِيلَ : إنّما أُلْحِقَتِ الهاءُ بالمذكّر لِفَضْلِهِ على المؤنث كما قالوا : رَجُل عَلَّامَة ونَسّابة ، ولا يَقُولون فى المؤنث : امْرَأَةٌ نسّابة .

وإذا جُزْتَ العشرة ، فهو حَدُّ الكثير ، وَتَبْنِى الاسْمَيْنِ إما واحدًا تَقُول : عندى أَحَدَ عَشَرَ درهما . وثلاثةَ عَشَر رَجُلًا إلى تِسْعَةَ عَشَر رَجُلا ، ذلك مبنيٌّ إلا اثنى عشر ، فإنّه معربٌ ؛ لأنّه لَيْسَ فى كلامهم اسْمٌ مبنيٌّ مع اسْمٍ

أحدُهُما مثنى ، ولا مجموعٌ وبُنى ماسِوَى هذا ؛ لِتَضمّنِهِ معنى الحَرْفِ ، وهو الواو ، وكان الأصلُ : خَمْسَةٌ وعشرةٌ فحذفت الواوُ ، وضُمّن الاسمانِ معناها ؛ لأنّها تُشركُ بين الأوّل والثانى فلهذا يبنى الاسمان على الفتح ؛ لأنّه أخف الحركات .

فإذا صِرْتَ إلى المؤنث قُلتْ : إحدى عَشْرَةَ امْرأة ، وثلاثَ عَشْرَةَ امرأة تحذف الهاء من الأوّل ، وَتُثْبِتُها فى الثانى بعكسِ المذكر ، وفى عَشَرَة إن كان لمذكّرٍ فَتَحْتَ الشينَ ، وفى المؤنث لغتان أجودُهُما إسكانُ الشين ، وهى لغةُ أهل الحجاز ، وبنو تميم يكسرونها ، وهكذا تَقُول : ثنتان واثنتان للمؤنث أىُّ اللغتين شِئْتَ .

فأما (ثمانيَ عشرة) فيجوزُ فَتْحُ الياء حَمْلًا على ماقَبْلَهَا ومابَعْدَهَا ، ويجوزُ أَنْ يَسْكن استثقالًا للحركةِ على الياء ، وإذا صِرْتَ إلى العشرين والثلاثين إلى التسعين صُغْتَ له أسماء للجمع ، ويكونُ فى الرفعِ بالواو ، وفى النصبِ والجرِ بالياء ، والنون مفتوحة كنون الزَيدِين ، وَلَمْ يَكن له جمع ؛ لأنّه كانَ يَدُلُّ على مالا نهاية له ، ولا تثنية لأنّا كُنّا نَقُولُ : عَشَرتانِ ، وليس عشرون ونحوه جميعا لعشرة ، ومابعد العشرة نصب على التمييز إلى التسعة والتسعين .

فإن زدتَ على العشرينَ نَيّفًا أَجْرَيْتَهُ مُجْرَى ماكان من الثلاثةِ إلى العشرة تَقُولُ : خَمْسَةٌ وعشرون رَجُلا ، وَخَمْسٌ وَعشرون امرأة على هذا إلى تسعةٍ وتسعين وتِسْعٍ وتِسْعِين .

فإذا قُلْتَ : المائة فَسَّرْتَها بالواحدِ المجرور ؛ وإنّما كان كذلك ؛ لأنّ المائة قَدْ أَشْبَهَتِ العشرةَ ، وَأَشْبَهَتِ التِسْعِين ، فَأُعْطِيَتْ مِنْ كلّ واحدٍ شبهًا ، وَأُعْطِيَتْ من العشرةِ الجرّ ، وَمِن التِسْعِين الإفراد ، وَوَجْهُ المشابهة بيْنَ المائةِ والعشرة هو أنّ العشرةَ عَشْرَةُ آحادٍ ، كما أَنَّ المائةَ عَشْرُ عشراتٍ ، والتسعةُ تلى العشرة ، كما أَنَّ التِسْعِين تَلِى المائة ، فَلِهذا جُرّ الاسْمُ بَعْدَ المائةِ وأُفْرِدَ .

والمائةُ مُؤَنَّثَةٌ ، والألفُ مُذَكَّرٌ ، وَتَقُولُ : ثَلاثمائة دِرْهم فَتُفَسِّرُها بالواحِدِ إلى تسع مائة ، والأصل أَنْ تُفَسّرَ ذلك بالجميع ، كما تَقُولُ ثَلاثَةُ أَثْوابٍ ؛ لأنّ القياس أَنْ تُضِيفَ مابَعْدَ الثَّلاثِ وهذا شاذٌ ، إلّا أَنَّهم استخفُّوا بِطَرْحِ الجَمْعِ لنيابةِ الواحد مَنابَهُ ، وفى القرآن : ﴿ ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ [1] جاء بالجمعِ على الأصل ، والأَجْوَدُ : ثلاثمائةٍ بالتنوين ليكون (السنين) بدلًا من الثلاثمائة ، فَكَذَلِكَ أَلْفُ دِرْهَم الحكم فيه كالحكم فى المائةِ تَقُولُ : عَشْرَةُ آلافِ دِرْهَم ، فبيّنوا بالواحدِ المجرور ، كما تُفَسّرُ المائة ، فإذا أَرَدْتَ تَعْرِيفَ العددِ ، فإنْ كانِ مبنيًا مع اسْمٍ آخر عَرَّفت الأوّل تَقُول : الخمسةَ عَشَرَ دِرْهَمًا ، ولا تُعَرَّف [2] العَشْرُ ؛ لأَنّ الاسْمَ لا يُعرّف مِنْ وَجْهَيْن ، ولا يُعرّف الدرهمُ ؛ لأنّه مميّزٌ ، والمُمَيَّزُ لا يكونُ إلّا نكرةً ، والكوفيون يُدْخِلُون الألفَ واللّامَ على جميعِ هذا .

فإنْ كان العددُ مُضافًا عرّفت الاسْمَ الثانى ، فَيَتَعَرّفُ به الأوَّلُ تَقُولُ عَشْرَةُ أَثْوَابٍ ، فإذا عَرّفْتَها قُلْتَ : عَشْرَةُ الأَثْوَابِ ، والكوفيون [3] يَقُولُون :

---

(١) سورة الكهف ١٨/٢٥

(٢) قال ابن الأنبارى : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال فى خَمْسَةَ عَشَرَ درهما : الخمسةَ العَشَرَ دِرْهَمًا ، والخمسة العشرَ الدرهم ، وذهب البصريون إلى أنّه لايجوز إدخالُ الألف واللام فى العَشْر ، ولا فى الدّرْهَم ، وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال « الخمسة عشر درهما » بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد صح عن العرب مايوافق مذهبنا ، ولا خلاف فى صحة ذلك عنهم ، وقَدْ حَكَى ذلك أبو عمرو عن أبى الحسن الأخفش عن العرب ، وإذا صح النقل وجب المصير إليه ،.. وأَمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلةَ اسم واحد . انظر : الإنصاف ١/٣١٢ - ٣١٣

(٣) انظر : حكاية الكوفيين فى المخصص ١٧/١٢٥ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٧٧ ، وشفاء العليل ٢/٥٧٢ ، وابن يعيش ٦/٣٣ ، والارتشاف ١/٦٨٧ ، وقال ابن عصفور : وأهل الكوفة يجيزونه قياسا على الحسن الوجه وهذا خطأ ، لأنّه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة فى باب الحسن الوجه ، لأن الإضافة فيه غير محضة والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلا . انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٧

العَشْرَةُ الأَثْوَابِ وَيُشَبّهُونَهُ بالحسنِ الوَجْهِ ، وهذا عِنْدَ البصريين خَطَأٌ مِنْ قِبَلِ أنّ الاسْمَ لا يُعرّف مِنْ وَجْهَيْنِ فى أوّله وَوَسَطِهِ ، ولا يجوزُ العشرةُ أَثْوَابٍ ، تُعرّف العشرةَ ؛ لأنّ العشرةَ قَدْ صَارَتْ مَعْرِفَةً بالألفِ واللّامِ ، ونكرةً بالإضافة إلى النكرة فإذا وَرَدَ على البصريين شيءٌ مِنْ نحو : العشرةِ الأثوابِ جَعَلُوهُ وَصْفًا فقالوا : العَشْرَةُ الأَثْوَابُ ، والخمسةُ الدراهمُ .

وكذلك إنْ تَرَاخى العددُ ، عَرّفت الأجزاء أبدًا ، وَتَقُول : ثَلاثمائةُ أَلْف ألف الدِرْهَمُ ، فَقَدْ صارَتِ الثلاثُ مَعْرِفَةً بإضافَتِها إلى معرفةٍ ، وهكذا الحكمُ فى أجزاء الدرهم مِنْ أَنْصَافِهِ ، وَأَثْلاثِهِ تَقُولُ : نِصْفُ الدرهم [١] وقبضتُ ثُلثَ الدرهم .

وإنْ جئْتَ باسْمِ الفاعل من العدد فهو على ضَرْبَيْنِ أَحَدُهما : أَنْ يَكُونَ الأولُ غَيْرَ مخالفٍ للثانى نحو : ثالثُ ثلاثةٍ وخامسُ خَمْسَةٍ [٢] ، فَلَيْسَ فى الاسْمِ إلّا الإضافة لأنّه على تقدير : أَحَدُ ثلاثة .

والقسم الثانى : أَنْ يَكُونَ الأَوّلُ مخالفًا للثانى نحو : هذا خامِسُ أَرْبَعَةٍ وثامِنُ سَبعَةٍ فَلَكَ فى هذا وَجْهانِ : الإضافةُ تَقُولُ : هذا ثامِنُ سَبْعَةٍ ولك التنوين وَنَصْبُ مابَعْدَه تَقُول : هذا عاشِرٌ تِسْعَةً بمعنى هو صَيَّرَهم كَذَلِكَ ، ومِنْ هذا قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [٣] فلا يخلو (رَابِعُهُم كَلْبُهُم) مِنْ أَنْ يكونَ أَعْمَلَهُ إعمالَ الاسْمِ الفاعل بمعنى : يُرَبِّعُهُم ، أَوْ يَكُون رابعُهُم مبتدأ ، وكلبُهُمْ خَبَرُهُ ، والجملةُ فى مَوْضِعِ الحال ، أَوْ تكونُ الجملةُ فى مَوْضِعِ الصفة ، أَوْ يكونُ أرادَهُم ثلاثةً ، فَيُخْبِرُ عن عَدَدِهم ، أَوْ يَكُون أَرادَ رابعَهُم ، فَيَعْطِفَهُ على ما قَبْلَهُ بدليل قوله تعالى فيما بعد

---

(١) انظر : الارتشاف ٦٨٧/١

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٥٦١/٣ ، والمقتضب ١٨١/٢

(٣) سورة الكهف ٢٢/١٨

(وَثَامِنُهُم) فجاء بالواو ، ولا يجوز أَنْ يكونَ (رابعُهُم كلبُهُم) حالًا ؛ لأنّه لَيْسَ قَبْلَهُ عامِلٌ يعملُ فيه ، ولا معنى فِعْلٍ .

فإنْ قِيل أُقدِّر هَذَا ، أَوْ هؤلاء فلا يَجُوزُ ؛ لأنّه لَمْ يُشِر إليهم ، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ فى مَوْضِعِ الوَصْفِ مِنْ قِبَلِ أنّ (رابعَهُمْ) بمعنى رَبَّعَهُم وهو ماضٍ ، والماضى لا يعملُ عَمَلَ الفعلِ .

ولا يجوزُ أَنْ يكونَ ابتداءً وخبرًا على تقديرِ : وَرَابِعُهُم مِنْ قِبَلِ أَنَّ الوصفَ لا يحتاجُ إلى مُعَلّق يُعلّقُهُ بالأوّل لا تَقُولُ : جاءنى زَيْدٌ والظريفُ على الوصف ولايجوز أَنْ يكونَ أَرَادَهُم ثلاثةً ، فيخبرُ بذلك ؛ لأنّه لم يُرد أَنْ يُخْبِرَ أنّهم على تلك العِدّة يدُلّك على ذلك قوله : ﴿ رجما بالغيب ﴾ فإذا بَطَلَتْ هذه الأوجه ثَبَتَ أنّه أَرادَ (سَيَقُولُون ثلاثةٌ رابعُهُم) ، فيأتى بواوِ العطف يَدُلُّك على أنّ المرادَ العطف قوله (وَثَامِنُهُم) فجاء بالواو ، ليُعْلِمَ أَنّ ماقبله كذلك ، وإنّما حُذِفَتْ تَخْفيفًا ؛ إذ الدليلُ قَدْ قامَ بما مَعَنا من الواو .

فإن أَجَزْتَ العشرةَ فَقُلْتَ : هذه ثَلَاثَةَ عَشَر جاز أَنْ تَقُولَ : ثالثُ عَشَر ثلاثةَ عَشَر ، بَنَيْتَ الاسْمَيْنِ الأَوَّلَيْن ، ثُمَّ بَنَيْتَ الآخَرْين بَعْدَ ذلك .

ويجوزُ أَنْ تَقُولَ : هذا ثالثُ ثَلَاثَةَ عَشَر أَعْرَبْتَ الاسْمَ الأوّل وبنيتَ الاسمين الآخرين ؛ لأنّ ثلاثة أشياء لاتُبْنَى شيئًا واحدًا ، ويجوز أَنْ يُحْذَفَ عَشَر من الاسْمِ الأوّل ، وثلاثة من الاسْمِ الثانى فتقول : هذا ثالِثُ عَشَر .

* * *

[باب الجمع]

وهو على ضَرْبَيْنِ : قليلٌ وكثيرٌ ، فَأَمْثِلَةُ القليل أَرْبَعَةٌ : أَفْعُل كأَفْلُس ، وأَفْعال كأجْمال ، وأَفْعِلَةٌ كأَبْعِرَةٍ ، وفِعْلَةٌ كَصِبْيَة وماعَدَا هذا فهو مثالُ الكثير كَدَرَاهِم ، وكُعُوبٍ ، وَقَنَادِيلَ ، وَنَحْوَ ذلك ممّا سِوَى ماذكرنا .

والأصلُ فى كُلّ اسْمٍ أَنْ يَكُونَ لَهُ جَمْعٌ قليلٌ وكثيرٌ مثاله : كَعْبٌ جَمْعُهُ فى القلة : أَكْعُبٌ وفى الكثرة : كُعُوبٌ ، وَكِعَابٌ ، وَقَدْ جاءَتْ أَشْياءُ اجْتُزِئَ فيها بِأَحَدِ الجَمْعَيْن . فمِمّا اكتُفى بِجَمْعِ القليل فِيه : رَجُلٌ وأَرْجُل ، ومما اكتفي فيه بالجمعِ الكثير شِسْعٌ وشسُوع وَسَبُعٌ وَسِباعٌ لَمْ يَقُولُوا : أَشْسَاع ، ولا أَسْبَاع .

والأسماءُ الأصولُ التى لا زيادةَ فيها على ثلاثةِ أضرب : ثلاثية ورُباعية وخماسية ، فالثلاثيّة عشرة أبنية : فَعْلٌ : فَلْسٌ ، فَعَلٌ : جَمَلٌ ، فَعُل : عَضُدٌ ، فَعِلٌ : كَتِفٌ .

ثم تكسرُ الفاء ، وتُعاقب على العين الحركاتِ والسكون فَتَقُول : فِعْل : جِذْعٌ ، فِعَلٌ : عِنَبٌ ، فِعِلٌ : إِبِلٌ ، فِعُلٌ ليس فى الكلام .

ثم تَضُم الفاء وتعاقِبُ على العين الحركات والسكون فتقول : فُعْلٌ : قُفْل ، فُعَل : نُغَرٌ ، فُعِل لَيْسَ فى بناء الأسماء ، وإنّما يختصُّ الأفعال ، وقد حكى دُئِلَ [١] وهو اسْمُ دابّة [٢] ، وفُعُل : طُنُبٌ فالقسمة توجب اثنى عشر مثالا ، فيبطل منها : فِعُل وفُعِل .

---

(١) قال سيبويه : ليس فى الأسماء ولا فى الصفات فُعِل ولا تكون هذه البنية إلا للفعل . انظر : الكتاب ٢٤٤/٤ ، وانظر : نقلا عنه أدب الكاتب ٤٧٣ ، والاستدراك ٧-٨ ، والمنصف ٢٠/١ ، والرضى ٣٦/١ - ٣٧

(٢) قال ابن عصفور : أما دُئِلَ ورُئِمَ فلا حجة فيهما لاحتمال أن يكونا منقولين من (دُئِل) (ورُئِم) اللذين هما فعلان مبنيان للمفعول إلى الأسماء . انظر : الممتع ٦١/١

وَأَمَّا الرباعية فهى خَمْسَةُ أمثلة بلا خِلَافٍ وواحدٌ فيه خلاف فالخمسة فَعْلَلٌ : جَعْفَرٌ ، فِعْلِلٌ : زِبْرِج ، فِعْلَل : دِرْهَمٌ ، فُعْلُلٌ : بُرْثُنٌ ، فِعَلٌّ : قِمَطْرٌ والذى فيه خلاف : فُعْلُل : بُرْقُعٌ فهذا مثال لأبنية سيبويه (١) ، وَأَبْنِيَةِ الأخفش .

فأما الخماسية فهى أربعة بلا خلاف ، وواحد فيه خلاف ، فالأربعة : فَعَلَّلٌ سَفَرْجَل (٢) ، فَعْلَلِلٌ : جَحْمَرِشٌ (٣) ، فُعَلِّلٌ : قُذَعْمِل (٤) ، فِعْلَلٌّ : قِرْطَعْبٌ (٥) . والذى فيه خلاف : فُعْلَلِلٌ : هُنْدَلِعٌ فهذا مثالٌ لايُوجد عِنْدَ سيبويه وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ السراج (٦) ، فهذا شرحُ أبنية الأسماء الأصول .

فأما الأفعال فهى ثلاثيةٌ وَرُباعِيَّةٌ فالثلاثية : فَعُل : كظَرُف ، وفَعِلَ : كعَلِمَ ، وفَعَل : كضَرَب .

والرباعى تَدَحْرَج ، وَلَيْسَ فيها خماسى ، فأمّا جَمْعُ ماكان على فَعْل مفتوح الفاء ساكن العين ، وَلَيْسَ عَيْنُهُ واوًا ، وَلَا ياءً ، فَجَمْعُهُ فى القلة على أَفْعُل ، وفى الكثرة على فِعَال وفُعول : فَلْسٌ وأَفْلُس ، وكَعْبٌ وأَكْعُبٌ وفَرْخ وأَفْرُخٌ ، وَقَدْ جَاءَ أَفْرَاخ وهو قليل .

وتقولُ فى الكثرة : فُلُوس وكِعَابٌ ، وحدُّ القليل مابين الثلاثة إلى العشرة ، والكثير مافوق ذلك .

---

(١) انظر : الكتاب ٢٨٨/٤ - ٢٨٩

(٢) السَّفَرْجَل : ثمر أو نبات . انظـــــر : مادة (سفرجل) فى القاموس ٣٩٦/٣ ، والصحاح ١٧٣٠/٥ ، وانظر : أيضا الكتاب ٣٠١/٤ ، والارتشاف ١٣٥/١

(٣) الجَحْمَرِش : العجوز المسنة . انظـــر : مادة (جحمرش) فى اللسان ٥٥٣/١ ، والصحاح ٩٩٧/٣ ، والجمهرة ١١٣٤/٢ ، وانظر : أيضا الكتاب ٣٠٢/٤ ، والمنصف ٣٠/١ - ٣١

(٤) القُذَعْمِل : الناقة الشديدة ومن النـــساء القصيرة . انظــــر : مادة (قذعمل) فى اللسان ٣٥٦٠/٥ ، والصحاح ١٨٠٠/٥ ، والجمهرة ١١٥٠/٢ ، والمقاييس ١١٩/٥

(٥) القِرْطَعْبُ : قطعة من الخرقة . انظر : مادة (قرطعب) فى اللسان ٣٥٩٣/٥ ، والصحاح ٢٠١/١ ، والجمهرة ٢٢٣/٢ ، والمقاييس ١١٩/٥

(٦) انظر : الأصول ١٨٦/٣

وأما فُعَل فقد كُسّر على فِعْلان قالوا : نُغَر وَنِغْرَان (١) ، وصُرَد وَصِرْدان وقد شذّ منه شيءٌ فجاء على أَفْعال قالوا : رُطَبٌ وأَرْطاب ، ورُبَع وأَرْباع ، وَمَابَقِيَ من العشرةِ بَعْد فَعْلٍ وفُعَل فَجَمْعُهُ فى القلة على أفعال : كَجِذْع وأَجْذاعٍ ، وطُنُبٍ وأَطْنَابٍ ، وفى الكثرةِ على فعال وَفُعُول نحو : هِنْد وهُنُود ، وبُرْد وَبُرُودٍ ، وينتشر الجمع الكثير حتى لاينضبط .

وقد جاء فى زَمَنٍ : أَزْمُنٌ على الشذوذ وبابه أَزْمان كأَجْمال ، وهكذا يُجمعُ ماكان على فَعْل وعَيْنُه مُعْتَلَّة كبَيْتٍ ، وثَوْبٍ تَقُولُ فى القليل أَبْياتٌ ، وأثوابٌ كالثمانيةِ المذكورة ، وَأَمَّا فى الكثرةِ فما كان من الياء جاءَ على فُعُول كـ (بُيُوتٍ) ، وماكان مِن الواو جاء على فِعال كثيابٍ .

* * *

---

(١) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٥٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٠٢/٢ ، والمقرب ٤٦٤/٢ ، وابن يعيش ٢٠/٥ ، والتصريح ٣١١/٢ ، وشرح الشافية للرضى ٩٩/٢ ، والارتشاف ٤٠٢/١

فصـــــل

وَأَمَّا الثلاثى بزيادةٍ فإنْ كان على فِعال كحِمار ، أَوْ فُعال كغُراب ، أو فَعِيل كَرَغِيف ، وفَعُول كَقَتُود فهذه الأمثلة تُجمع فى القلة على فِعْلة نحو : خَمَسَة أَحْمِرَة ، وَسِتَّة أَغْرِبَة ، وسَبْعَة أَرْغِفَة ، وفى الكثرة على فِعْلَان وفُعلان أَوْ فُعُل نحو : قَضِيب وَقِضْبان ، ورغيف ورُغْفان ، ورُغُفٍ ، وحُمُرٍ .

* * *

فصــــــل

فأمّا فاعِلٌ فهو على ضَرْبَيْنِ : اسْمٌ وَصِفَةٌ ، فالاسْمُ نحو : غارِبٍ وَحَائِطٍ فَجَمْعُه : حِيطان [(١)] وَغَوارِبٌ ، فإنْ كانَ صفةً نحو : شاهِدٍ وصاحِبٍ فبابه أَنْ يُجْمَعَ جَمْعَ السلامةِ ، وَيَقِلّ تكِسيرُهُ ، وإنّما قلّ ذَلِكَ ؛ لأنّ الصفات مُشْبِهَةٌ للأفعالِ مِنْ قِبَلِ أنّ الأفعالَ يُوصفُ بها ، ويُخبرُ بها ، ويَرْجعُ فيها ضميرُها إلى الأوّل ، كما أنّ الصفات كذلك ، وَقَدْ ثَبَتَ أنّ الأفعالَ لا تُكَسّر ، فكذلك الصفاتُ لمشابهتها لها .

وَجازَ ذلِك ، وإنْ لَمْ يجيء فى الأفعالِ أيْضًا ؛ وإنْ كانت الصفاتُ تُشْبِهُ الأفعال ، فإنّها أسماءٌ فَكُسّرت كما كُسِّرت ، وَقَدْ كسّر هذا المثال الذى هو فاعل عِدّة وُجوه ، فَجَاءَ على فُعّال : شاهِدٌ وشُهَّادٌ ، وعلى فُعُول : عادِلٌ وعُدُول ، وعلى فاعِلٍ وفَعْل : رَاكِبٌ ورَكْبٌ ، وعلى فُعَلَةٍ : غازٍ وغُزَاةٌ ، وعلى فَعَلةٍ : كافرٍ وكَفَرَةٌ ، وعلى فِعال قائِمٌ وقيامٌ وقَدْ جَاءَ هذا المثال في جَمْعِهِ على أكثرَ مِنْ هذا ، ولا يمتنعُ جميعُ هذا من جميع السلامة وهو الأَصْلُ .

* * *

---

(١) انظر : المثال فى الكتاب ٦١٤/٣ ، وابن يعيش ٥٣/٥ ، والتصريح ٣١١/٢

فصـــــل

الرباعى لَهُ مِثالٌ واحِدٌ فى الجمعِ وهو مَفَاعِلُ وفَعَاعِلُ أَيُّهما شِئْتَ جَعَلْتَه تَقُولُ فى جَعْفَر : جَعَافِر ، وفى زِبْرِج : زَبارِج لا يتكسر شىءٌ مِنْهُ عن ذَلِكَ ، وكذلك يَجْرِى ما يلحقُ الأربعةَ مَجْرَى الأَرْبَعَة تَقُولُ فى كَوْثَر : كَوَاثِر ، وَفى جَدْوَل : جَدَاوِل وهما ملحقان .

فإن كان الاسْمُ خماسِيًّا وحُرُوفُهُ أُصُولٌ كُلُّها ، فلابُدَّ مِنْ حَذْفِ الحرفِ الأخير منه ، وإنّما حَذَفْتَ منه حرفًا ؛ لأنّه لا مِثَالَ يُجْمَعُ على لَفْظِهِ قبل الحَذْفِ ، وحُذِفَ الأخيرُ دون غَيْره ؛ لأنّه موضعُ التغيير فتَقُول فى سَفَرْجَل : سَفَارِج [١] ، وفى فَرَزْدَق : فَرَازِد [٢] ، وقيل فيه فَرَازِق وهذا شاذ .

فإن كان الخماسىُّ فيه زائدٌ حَذَفْتَهُ إنْ كان تَقُول فى مُغْتَسِلٍ : مَغَاسِل فتحذفُ التاءُ ؛ لأنّك لَمّا حَذَفْتَ من الأصليةِ كان حذفُ الزائد أَوْلَى ، فإنْ قِيلَ ألا تُحذِفَ الميم ، وأُثْبِتَ التاءُ قُلْتَ : الميمُ أَبْعَدُ مِن الطَرَف ، والحذفُ إنّما يَقَعُ بالطرَفِ وما قارَبَهُ ، وأيضا فإنَّ الميمَ لمعنى وهو اسْمُ الفاعلِ والمفعول ، والتاءُ لغير معنًى ، فَتُحذِف ماهو لغير معنًى .

فإنْ كان الزائد واوًا ، أَوْ ياءً ، أَوْ أَلفًا وَوَقَعَ رابعًا لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ ، وَقَلَبْتَهُ ياءً على كلِّ حالٍ ؛ لانكسارِ ما قَبْلَهُ ، وذلك قولك : جُرْمُوق وجَرَامِيق ، وَقِنْدِيل وَقَنَادِيل [٣] ، وشِمْلال وشماليل ، وإنّما لَمْ يُحْذَفْ حَرْفُ المد ، وإنْ كان زائدًا ؛ لأنّ له مثالاً فى الجمع نحو سَلَاطِين ورَوَاشِين .

* * *

---

(١) انظر : المثـــال فى الكتاب ٤١٧/٣ - ٤١٨ ، والمقتضب ٢٢٨/٢ ، وشفـــاء العليل ١٠٤٧/٣ ، والأشمونى ١٤٧/٤ ، ، والارتشاف ٤١٦/١

(٢) انظر : الأمثلة شرح الكافية الشافية ١٨٧٥/٤ ، وشفاء العليل ١٠٤٧/٣ ، الارتشاف ٤١٦/١

(٣) انظر : المثال فى الأشمونى ١٤٨/٤ ، والهمع ١٨٢/٢ ،وشفاء العليل ١٠٤٨/٣

فصـــــل

إذا كان فى الاسْمِ زائدان فهو على **ثلاثةِ** أَضْرُبٍ **أَحَدُها** : أَنْ يُزادَ لِغَيْرِ معنى نحو : دَلَنْظَى ، وَحَبَنْطَى ، فالحذفُ يَسْتَوِى فيهما أَيّهما شِئْتَ فاحْذِفْ ، فإن حَذَفْتَ النونَ قُلْتَ : حَباطٍ ، وَدَلَاظٍ ، وإنْ حَذَفْتَ الألف قُلْتَ : حَبَائِط [(١)] ، ودَلَانِظ .

والثانى ماكان إِحْدَى الزائِدَيْنِ فيه لمعنًى والآخرِ لِغَيْرِ معنىً ، فإنّك تَحْذِفُ ما كان لِغَيْرِ معنىً نحو : مُغْتَسَلَ تَقُولُ : مَغَاسِل [(٢)] ، **الثالث** : أَنْ يَكُونَ إذا حَذَفْتَ أحدَ الزائدينِ لَزِمَكَ حَذْفُ الثانى ، وإنْ حَذَفْتَ الآخر لم يَلْزَمْكَ حَذْفُ صاحبه فإنّك تَحْذِفُ هنا مالا يَلْزَمُكَ حَذْفُه حَذْفَ صاحبه ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فى عَيْضَمُوز : عَضَامِيز ، فَفِى عَيْضَمُوز زائدان الياء والواو ، فَلَوْ حَذَفْتَ الواوَ لَوَقَعَت الياءُ ثانيةً زائدةً فكان يجبُ حَذْفُها ، وإذا حَذَفْتَ الياء لم يَلْزَمْك حذفُ الواو ؛ لأنّها قد وَقَعَتْ رابعةً ، وحرفُ المد إذا وقع كذلك ثَبَتَ وَلَمْ يُحْذَفْ ، فكان حَذْفُ الياء لاغير ؛ لأنّ مع حَذْفِها يُؤْمَنُ حَذْفُ الواو ، ومع حذف الواو يَجِبُ حَذْفُ الياء .

وكُلّ اسْمٍ حَذَفْتَ مِنْهُ حَرْفًا ، فإنْ كان الحرفُ رابعًا من حُرُوفِ المد لَزِمَ العوضُ ؛ لأنّه قَدْ أُوقِعَ فى مَوْضِعِ التعويض وَذَلِكَ نحو : قنادِيل ، فإنْ كان غيرَ حرف مَدٍّ رابع فَأَنْتَ مخيّرٌ إنْ شِئْتَ عوّضْتَ من المحذوفِ ، وإنْ شِئْتَ لم تُعَوّض ، والعوضُ ياء قَبْلَ الطرف تَقُولُ فى سَفَرْجَل : سَفَارِج وإنْ شِئْتَ : سَفَارِيج ، وفى فرزدق : فَرَازِد وإنْ شِئْتَ : فَرازِيد .

فإنْ كانَ فى الاسْمِ تاءُ التأنيث وهو على فَعْلَة فهو على ضَرْبَيْنِ : اسمٌ

---

(١) انظر : الارتشاف ٤١٥/١ ، والكتاب ٤٣٦/٣ - ٤٣٧

(٢) انظر : نظير ذلك فى الارتشاف ٤١٤/١ ، والكتاب ٤٢٦/٣

وصفةٌ فإن كان اسمًا حرّكْتَ العين تقُولُ فى جَفْنَةٍ : جَفَنَاتٌ [١] ، فإنْ كانَ صفة لَمْ تحرّك العينُ تقُولُ فى خَذْلَة ، وَصَعْبَة : صَعْبَاتٌ وخَذْلاتٌ ، وإنّما حَرّكْتَ الاسْمَ وَأَسْكَنْتَ الصفةَ ، لخِفّةِ الاسْم ، وَثِقَلِ الصفة يَدُلُّك على ثقلها اعتدادُهُم بها ثقلًا ، وعِلّة فيما لا يَنْصَرِفُ ، وهذا الجمع أَكْثَرُ مايكون للقليل ، وَقَدْ يجىءُ للكثير قال الله تعالـــــــى : ﴿ وَهُمْ فِى ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ ﴾ [٢] وقال الشاعر :

[الطويل]

لَنَا الجَفَناتُ الغُرّ يَلْمَعْنَ بالضُّحى　　　وَأَسْيَافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا [٣]

وذُكِرَ أَنَّ النابغةَ عابَ على حسّان فى هذا البيت مواضع فقال : كان يَجِبُ أَنْ تَقُولَ مكان الجَفْنَاتِ : الجِفَانُ ؛ لأنّه يكثر جَفَناتِه ، ومكان يَلْمَعْنَ : يَبْرُقْنَ ، ومكان أَسْيَافُنا : سُيُوفُنا ، وكان يَجِبُ أَنْ يَقُولَ مكان يَقْطُرن : يَجْرِين أويَسِلْنَ .

وَأَمَّا بِنْتٌ وَأختٌ ، فمن النحويين [٤] مَنْ يقول أصلها : بَنْوَة وأُخْوَةٌ ثُمّ سَكّنْتَ ماقَبْلَ التاء ، وَأَلْحَقْتَ بنتًا بِجِذْعٍ ، وأختًا بقُفْلٍ وَبَعْضُهم يقول هذان الاسمان مؤنّثان بالصيغة ، ولا تُجْعَلُ التاءُ للتأنيث ؛ لأنّ ماقبل تاء التأنيث لا يكونُ إلَّا مفتوحًا ، واللام من أُخْتٍ واوٌ ، لقولهم : الإخوة .

فَأَمَّا بِنتٌ فاللامُ منها فيها اختلافٌ بَعْضُهُم يَقُول : واو لقولهم : البنوة ؛ ولأن أكثر ماتكونُ اللاماتُ إذا كانت مُعْتَلَّةً واوًا كابنٍ ، وأخٍ لقولهم البنوة والأُخوة .

---

(١) انظر : المثال فى الكتاب ٥١٨/٣

(٢) سورة سبأ ٣٧/٣٤

(٣) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه ٣٧١ ، والكتاب ٥٧٨/٣ ، والخزانة ١٠٦/٨ ، ١١٠ ، والكامل للمبرد ١٩٢/٢ ، والأشمونى ١٢١/٤ ، والمخصص ١٤٣/٧ ، ومعجم شواهد النحو ١٥٧ ، وبلا نسبة فى الخصائص ٢٠٦/٢ ، والمقتضب ١٨٦/٢

(٤) قال ذلك سيبويه . انظر : الكتاب ٣٦٠/٣ - ٣٦١

وَمِنْهُم مَنْ يجعلها ياءً ، ووزن بِنْتٍ عِنْدَ بعضهم : فِعْل لقولهم فى جَمْعِ مُذكرها أبناء كجِذْع وأَجْذَاع ، وَأَنْكَر أَبُو على ذلك ، وقال : لَيْسَ فى جمعهم دليل على أنّ وزنها فِعَلٌ ؛ لأنّه جَمْعٌ مشتركٌ تَقُولُ فى بُرْد ، وجَمَل : أَجْمالٌ وأَبْرَادٌ ، والصحيحُ أَنْ يكونَ وزنُها : فِعْلًا بتسكين العين لقولهم : بَنُون وَبَناتٌ ، فإنْ كانت العينُ مُدْغَمة لَمْ نَفُكّ الإدغامَ ؛ لِثِقَل التضعيف تَقُولُ فى سلّة : سلّات ، وفى ملّة : ملّاتٌ .

وإنْ كانَتِ العينُ مُعْتَلّةً واوًا ، أو ياءً كجَوْزَة ، وبَيْضَة لم تحرّك العينَ وإنْ كانْ ذَلِكَ اسْمًا ، لِثِقَلِ الحركةِ على حُرُوفِ العلة ، ولمّا كان يلزمُ من قلبها ألفًا ، فإذا أَرَدْتَ الجمع الكثيرَ فى جَفْنَةٍ ، وصَعْبَةٍ ونحوهما كان على فِعالٍ كجفانٍ ، وصِعابٍ .

* * *

فصـــــــل

فإن كان الاسْمُ على فُعْلة وجَمْعُهُ جمع السلامة فَلَكَ فيه ثلاثة أَوْجُهٍ ضَمُّ العينِ للإتباع وفَتْحُها ؛ لأنّها أَخَفُّ الحركات ، وسكونُها ؛ لأنّ السكونَ أخف من الحركةِ وذلك قولك في غُرْفَة : غُرُفاتٌ [١] ، وغُرَفاتٌ ، وغُرْفاتٌ ، وفي الكثير : غُرَف .

فأما (مُدْية) فَجَمْعُها في القلة : مُدَيَاتٌ لاغير ، لِثِقَلِ الحركة على الياءِ ، وفي الكثير : مُدًى ، وَأَمّا خُطْوَة وكُلْوَةٌ فَجمعُها : خُطَوَاتٌ ، ويجوزُ التسكينُ تخفيفًا من التثقيلِ ، فإنْ كان الاسْمُ على فِعْلَةٍ نحو : كِسْرَةٍ ففيها إذا جَمَعْتَها جَمْعَ السلامة ثلاثة أَوْجُهٍ : كِسَرَات ، وكِسِرَات ، وكِسْرَاتٌ [٢] ، وفي الكثير : كِسَرٌ والعلةُ فيه كالعلّةِ في غُرُفات ، ومثل كِسْرَة : سِدْرَة وسِدَرَاتٌ وسِدِرَاتٌ وسِدْرَاتٌ ، وفي الكثير : سِدَرٌ وسِدْرٌ ، وهذا يَجُوزُ في جميع المخلوقات إذا كان في واحِدِه الهاء نحو : تَمْرَة وتَمْرٍ ، وَشَعِيرَة وشَعِير ، وَقَدْ جاءَ في المصنوعات قالوا : سَفِينة وَسَفائن ، وعمامةٌ وعمائِمُ ، ولا يجوزُ على هذا جَفْنَةٌ وَجِفَنٌ ؛ لأنّها من المصنوعاتِ وَلَيْسَتْ من المخلوقات .

وَقَدْ جاءت ألفاظٌ جُمِعَتْ على غَيْرِ القياس من ذلك قالوا : لَيْلَةٌ ولَيَالٍ والقياس : لَيْلَاتٌ ، ومن ذلك : حاجةٌ وحوائج والقياس : حاجاتٌ ، ومن ذلك شِبْهٌ ومشابه ، وإنّما مَفَاعِل جَمْعٌ نحو : جَعْفَر وجَعَافِر ، والقياس أَنْ يُقال :

---

(١) انظر : هذه الأوجه في الكتاب ٣٩٧/٣ ، والمخصص ٨٢/١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥١/١ ، والمساعد ٦٦/١ - ٦٧ ، والأشموني ١١٧/٤

(٢) انظر : الأمثلة شرح الجمـــل لابن عصفور ١٥١/١ ، والارتشاف ٥٤١/١ ، والمقتضب ١٩٢/٢

أَشْبَاه كما يقال : أَجْذَاع ، ومن ذلك ذَكَرٌ قالوا : مَذَاكِير ، والقياس : أَذْكار ، وإنّما مفاعيل جَمْعُ الخماسِيّ إذا كان رابعُهُ حَرْفَ لينٍ مثل : شِمْلَال ومن ذلك : شَدٌّ وأَشَدٌ ، فمنهم مَنْ قال : إنّ أَشَدًّا جمع شَدٍّ مثل : قَدٍّ وأَقَدٍّ ، وَمِنْهُم مَنْ قال إنّه جمعٌ لا واحد له من لفظه ، فعلى هذا فأجر الجمع .

* * *

[باب القسم]

اعلم أنّ القسمَ خبرٌ يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، وهو يأتي توكيدًا [١] لخبر آخر ؛ فإنْ أَرَدْتَ ألّا تؤكّدَ قُلْتَ : قامَ زَيْدٌ ، وزَيْدٌ منطلقٌ ؛ فإنْ أَرَدْتَ تأكيدَ الجملتين أَقْسَمْتَ على ذلك فَقُلْتَ : واللهِ ماقامَ زَيْدٌ ، واللهِ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ولمّا كان القسمُ خبرًا جَاءَ على ما تجيءُ الأخبارُ من فِعْلٍ وفاعلٍ ، وابتداءٍ وخبرٍ ، فالفعلُ والفاعِلُ كقولك : واللهِ ماقام زَيْدٌ والتقدير أحلفُ باللهِ ، ثُمَّ حَذَفَ الفاعلَ للدلالةِ عَلَيْهِ .

والحروفُ التى تُوصلُ القسمَ إلى المُقْسَم بِهِ ثلاث : الباءُ [٢] وهى الأصل ؛ لأنّها تدخلُ على كُلّ مُقْسَم به مِنْ مُظْهَرٍ ، ومُضْمَرٍ تَقُولُ : بالله وَبكَ ، وَأَيْضًا فإنّ الباءَ بها يَصِلُ الفِعْلُ إلى مابَعْدَه تَقُولُ : أَحْلِفُ بالله ولا تَقُلْ : أَحْلِفُ والله ، والثانى : الواو ، وهى بَدَلٌ من الباء يَدُلُّك على أنّها بَدَلٌ من الباءِ أَنَّ الواو تَدْخُل على المُظهَرِ دُونَ المُضْمَرِ ، فَلَمَّا نَقَصَتْ عن الباءِ عَلِمْتَ أنّها بَدَلٌ مِنْها تَقُولُ : والله ولا تَقُول : وَهْ .

الثالث : التاءُ وهى بَدَلٌ من الواوِ ، ويَدُلُّك على ذلك أنّها لا تَدْخُلِ إلّا على اسم الله تعالى خاصة تَقُولُ : تالله ولا تَقُول : تالرّحمن ، وإنّما أَبْدَلَ التاءَ من الواو ؛ لأنّها قد أُبْدِلَتْ منها فى تُراث ، وَتُخَمة ، ومثله أَنْ يقال : أَسْنَوا إذا دَخَلُوا فى السنةِ أىّ سنة كانَتْ ، وأَسْنَتُوا إذا دَخَلُوا فى سَنَةِ الجَدْب فقط ؛ لأنّها بَدَلٌ من بَدَل ، وأُبْدِلت الواوُ من الباءِ ؛ لأنّها مِنْ مَخْرَجِها ؛ لأنَّ

---

(١) قال سيبويه : اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك . فإذا حلفتَ على فعلٍ غير منفى لم يقع لزمتْه اللامُ ولزمت اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة فى آخر الكلمة . وذلك قولك : واللهِ لأفعلنّ . انظر : الكتاب ١٠٤/٣

(٢) قال سيبويه : وللقسم والمقسَم به أَدواتٌ فى حُروف الجر ، وأكثرُها الواو ، ثم الباءُ يدخلان على كلِّ محلوف به . ثم التاءُ ، ولا تدخلُ إلا فى واحد ، وذلك قولك : واللهِ لأفعلنّ ، وباللهِ لأفعلنّ ، وتاللهِ لأكيدنّ أصنامكم » . انظر : الكتاب ٤٩٦/٣ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١٥٩٨/٣

الواوَ والباءَ والميمَ فى الشفتين ، والأصلُ فى القسمِ الباء والواو بَدَلٌ مِنْها ، والتاءُ بَدَلٌ من الواوِ

ولابُدّ للقسمِ مِنْ خَمْسَةِ أشياء : فِعْلٌ وحرفٌ يُعلّق القسم بالمُقْسَم بِهِ ، وشيءٌ يُقْسَمُ بِهِ ، وَيُقْسَمُ عَلَيْهِ ، وجوابُ القَسَم ، وَيَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ الفعلُ ثُمّ يحذفُ حَرْفُ القسم ، فإذا حَذَفْتَهُ جَازَ لَكَ أَنْ تَنْصِبَ فَتَقُول : اللهَ لأفْعَلَنّ ؛ لأنّ الفِعْلَ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ فَنَصَبَهُ كما قال الله تعالى : ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [١] .

ويجوزُ أَنْ تجرَّ الاسْمَ فتَقُول : االلهِ ، فتُعْمِل حَرْفَ الجرّ ، وهو محذوفٌ ، وهذا ضَعِيفٌ ، والثالث : أَنْ تُعوّضَ مكانَ حَرْفِ القسم همزةَ استفهام فَتَقُول : آللهِ وهذا لايجوزُ إلّا فى اسْمِ الله خاصةً ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ ، ويجوزُ أَنْ تحذفَ المُقْسَمَ بِهِ ، والمقسمَ عَلَيْهِ فتَقُول : لأَفْعَلَنّ .

ولابُدّ لِلْقَسَمِ مِنْ جَوَابٍ ، وجوابُهُ أحدُ أربعة أشياء : اثنان للإيجاب وهما إنّ واللام نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [٢] واللام نحو قولك : واللهِ ليقومنّ زَيْدٌ ، فَيَلْزَم الفعلُ اللّامَ والنونَ ، وَتَقُولُ : مِن رَبِّى ، ومُن رَبِّى بضم الميم وكسرها ، فَمَنْ كَسَرها جعلها الجارةَ ، ومَنْ رَفَعَها قَالَ : غَيّرتُها لدِخُولها فى القسم ، ومِنهم مَنْ قال إنّها مأخوذة من أَيْمُن .

وَتَقُولُ : أَيْمُن اللهِ لأَفْعَلَنّ كذا ، فـ (أَيْمن) مبتدأٌ ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُهُ : قَسَمِى ولأفعلَنّ الجواب ، وَأَيْمُن عِنْد البصريين [٣] اسْمٌ مفردٌ ، وألِفُهُ ألف وَصْلٍ ، وعند الكوفيين [٤] أنّه جمعُ يمينٍ ، وألفه ألفُ قَطعٍ ، والذى يَدُلُّ على أنّه واحدٌ أنّ أَفْعُلًا لا يكون جمعًا ؛ إلّا لمّا كان مؤنثًا نحو : شَمال وأَشْمُل ، ويدلُّك على أنّ ألفَ أَيْمُن ألفُ وَصْلٍ وصلُ الشاعر لها فى قوله :

---

(١) سورة الأعراف ١٥٥/٧ (٢) سورة العصر ٢/١٠٣

(٣) قال ذلك سيبويه . انظر : الكتاب ٥٠٢/٣ - ٥٠٣

(٤) قال ذلك الفراء من الكوفيين . انظر : رأيه فى الأزهية للهروى ٣ ، ورصف المبانى ٤٢ ، ٣٤٦ ، وإصلاح الخلل ١٩١ ، والارتشاف ١٦٠٣/٣

[الطويل]

.... لَيُمْنُ اللهِ لا نَدْرِى (١)

والأكثر فتحُ ألفِها ، وَقَدْ حكى يونس كَسْرَها .

وَتَقُول : إيهًا اللهِ لأَفْعَلَنَّ ، فَيَجْتَمِعُ ساكنان الأوّل حرفُ المدّ ، والثانى مُدْغَمٌ مثل دابّةٍ ، وإنْ شِئْتَ : إِيهَ الله ، فتحذفُ الألفَ ؛ لالتقاء الساكنينِ ، والهاءُ هاهنا هى الجارةُ لاسْمِ الله ؛ لأنّها بَدَلٌ مِن الواوِ ، فإنّك تَقُولُ : نَعَم والله ، يدلُّك على أنّها بَدَلٌ من الواو أنّهم لم يَجْمَعُوا بَيْنَهُما لا يَقُولون : اِى وَهَا الله ، وَتَقُولُ : والله ، والرحمنِ لأفعلنّ ، فَلَأَفْعَلَنّ جوابُ لو واللهِ عَطْفٌ على الأوّلِ ، وَلَيْسَ بِقَسَمٍ ثانٍ ، لَوْ كانَ كَذَلِكَ لاحتجتَ إلى جَوَابَيْنِ لِقَسَمَيْنِ .

القِسْمُ الثانى الذى من ابتداءٍ وَخَبَرٍ فهو نحو : لَعَمْرُو اللهِ لأَفْعَلَنّ ، فاللَّامُ لام الابتداءِ ولا يكونُ للقسمِ ؛ لأنّ عَمْرو الله قسمٌ ، ولا يجمعُ بَيْنَ قَسَمَيْنِ ، وعمرٌو : مبتدأ ، ولا يكون إلّا بفتحِ العين ، وفى غَيْرِ القسم تَقُولُ : العَمْرُو والعُمْرُ ، وَمَعْنَى عَمْرُ الله : بَقَاءُ الله ، فعمرٌو مصدرٌ وقد أَضَفْتَهُ إلى اسْمِ الله تعالى ؛ لأنَ المصدرَ يُضافُ تارةً إلى الفاعلِ ، وتارةً إلى المفعولِ ، وخبر الابتداء محذوفٌ سَدّ طُول الكلامِ مسدّه تَقْدِيرُهُ : لعمرُو الله قسمى ، ولأفعلنّ الجواب ، فإنْ حَذَفْتَ اللام من لعمرُو الله نَصَبْتَ عمرًا على المصدر ، فَعَلَى هَذَا يَجْرِى القسم .

* * *

---

(١) هذا جزء بيت وتمامه :

فقال فريقُ القومِ لمّا نَشَدتُهمْ نَعَمْ وفَريقٌ لَيُمْنُ اللهِ لا نَدْرِى

البيت لنصيب بن رباح البدوى فى ديوانه ٩٤ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٢٩٩/١ ، ٣٠٠ ، وأمالى القالى ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ ، ومغنى اللبيب ١٠١/١ ، وبلا نسبة فى الكتاب ٥٠٣/٣ ، والمنصف ٥٨/١ ، والإنصاف ٤٠٧/١ ، وسر الصناعة ١٠٦/١ ، ١١٥ ، ٣٨٣ ، والمقتضب ٨٨/٢ ، ٣٢٩ ، والهمع ٤٠/٢ ، والمخصص ١١٥/١٣ ، وابن يعيش ٩٢/٩ ، والأصول ٤٣٤/١

[باب الموصولات]

اعلم أَنَّ الأسماءَ على ضَرْبَيْنِ : اسْمٌ لا يحتاجُ إلى صلةٍ ، واسمٌ يحتاجُ إلى صلةٍ تبيّنُهُ ، الأوّل نحو : زَيْدٍ والرَّجُل فهذا الاسْمُ على ضَرْبَيْنِ : ضربٌ يَدُلُّ على نَفْسِهِ فقط نحو : زَيْدٍ فتَقُول : قَامَ زَيْد ، ولا يكونُ إلَّا لِوَاحِدٍ بِعَيْنِهِ ، والثانى يَدُلُّ على الجنس نحو : الرجُل والإنسان قَالُوا : كَثُرَ الدرهمُ والدِّينارُ ، وَلَيْسَ يريدُونَ دِرْهمًا واحِدًا ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [١] يريدُ الناس يَدُلُّك على ذلك اسْتِثْناؤُهُ جَلّ وعزّ مِنْهُم بقوله : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [٢] والكثيرُ لا يُسْتَثْنَ من القليلِ .

والضربُ الثانى مالا يَقُومُ بِنَفْسِهِ دُون صفة تُبيّنُهُ وَذَلِكَ يكونُ فى الأسماءِ والحروفِ ، والأسماءُ الموصولةُ ستة : الذى ، والتى وتثنيتهما وجمعُهُما ، ومَنْ ، وما ، وأيٌّ ، والألف واللام بمعنى الذى .

فَأَمَّا الذى فَفِيها لغاتٌ الذيُّ مشدَّدٌ [٣] ، الذِى مُخَفَّفٌ ، والذِ ، والذْ ، والألف واللام فيها وفى التى زائدةٌ ، وَلَيْسَتْ للتعريف يَدُلُّك على ذلك أنّ أخواتها وهى مَنْ ومَا وأيٌّ معارف لَيْسَ فيها لامُ التعريف ، وَقَدْ قَالَ الكوفيون [٤] : الذالُ من الذى وَمِنْ (ذا) هى اسمٌ ، وهذا خطأ يَدُلُّك على ذَلِكَ تصغيرهُمُ الذى : اللُّذَيَّا وَلَيْسَ يُصَغَّرُ ماهُو أَقَلّ من ثلاثةِ أحرف ، وأمّا (ذا) فقال الكوفيون هو مُضْمَرٌ والألف فيه زائدةٌ ، والذى يَدُلُّ على أَنَّه ظاهر ، وَلَيْسَ

---

(١) سورة العصر ٢/١٠٣

(٢) سورة العصر ٣/١٠٣

(٣) انظر : هذه اللغات فى الأزهية ٣٠١ - ٣٠٩ ، ومادة (لذى) فى الصحاح ٢٤٨١/٦ - ٢٤٨٢ ، والارتشاف ٨٩١/٢

(٤) انظر : رأى الكوفيين فى الإنصاف ٦٦٩/٢ ، والارتشاف ٨٩١/٢

بمضمر تصغيرهم له ذَيَّا ، وَأَنَّه يُوصفُ به تقول : مَرَرْتُ بذا الرجل ، وبزيدٍ هذا ، وهذه الأشياء لا تكون للمضمرات .

وتَثْنِيَةُ الذى : اللّذان فى الرفع ، واللّذَيْنِ فى النصب والجر ، وَجَمْعُ الذى : اللذين بالياءِ فى كُلّ حال ، وَقَدْ حُكِيَ اللّذُون [١] بالواوِ فى الرَّفْعِ والتثنية مُعْرَبَةٌ ، والجمعُ مبنيٌّ ، وإنّما كان كذلك مِن قِبَلِ أنّ الذى وأخواتهُ أسماءٌ نواقِصُ لا تتم إلّا بِصِلَاتٍ ، فَأَشْبَهَ ذلك الجيمَ من جَعْفَر ، فكما أنّ الجيمَ لا يستحقُ إعرابًا كذلك الذى وأخواتُها ، فإذا ثنيت فَقَدْ زالَ شَبَهُ الحرف بالتثنية ؛ لأنّ الحروفَ لاتُثَنّى فإذا جُمِعَتْ فهذا الجمعُ جَمْعُ التكسيرِ ، وجَمْعُ التكسيرِ يَجْرِى مَجْرَى الواحِدِ ، والواحدُ مبنيٌّ يدُلُّك على ذلك صفتُهُ بالواحِدِ فى قوله تعالى : ﴿ أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ [٢] فكما أنّ الواحدَ مَبْنِيّ فكذلك ماأشبهَه .

وَأَمّا التى فَتَثْنِيَتُها فى الرَّفْعِ : اللَّتانِ ، وفى النصبِ والجر : اللّتيْنِ وَجَمْعُها اللَّاتى واللّائى ، وَجَمْعُ اللَّاتى : اللَّواتى .

وَأَمَّا (مَنْ) فعلى ثلاثةِ أضرُبٍ : للاسْتِفْهام : مَنْ عِنْدَك ؟ ، والجزاء مَنْ يُكرمنى أُكْرِمْهُ ، وبمعنى الذى : مَنْ عِنْدَك أُكْرِمُهُ ، فإذا كانَت استفهامًا أَوْ جَزَاءً لَمْ تَحْتَجْ إلى صلةٍ ؛ لأنّ الصلةَ إيضاحٌ ، والجزاء إبهامٌ ، وكذلك الاستفهامُ إذا كانَتْ بمعنى الذى احتاجت إلى صلةٍ ، وأمّا (ما) فَقَدْ ذكرت أقسامها فى بابها .

---

(١) انظر : هذه اللغة فى الكتاب ٣/٤١١ ، والنوادر لأبى زيد ٣١٧

(٢) سورة البقرة ٢/٢٥

وأما (أيٌّ) فهى على ثلاثةِ أقسام : للجزاءِ وللاسْتِفْهامِ ، وبمعنى الذى [١] وهى مُعْرَبَةٌ فى سائرِ الأحوال ، إلّا أَنْ تكونَ بمعنى الذى ، وَقَدْ حُذِف الابتداء مِنْ صلتها ، فَفِى هذا الموضع تُبنى ، وإنّما بُنِيَتْ فى هذا الموضعِ ؛ لأنّ العائِدَ يبيّنها ، وَيُوضحُها ، فَلَمَّا حُذِفَ العائِدُ ، وَجَب بناءُ الاسْمِ ، كما أنّ قَبْلُ وبَعْدُ إذا حُذِفَ المضافُ منهما ، بَنَيْتَها ، فكذلك أىّ ، فإنْ قِيلَ فَقَبْلُ وبَعْدُ لا يُشْبِهُ أىّ مِنْ قِبَلِ أنّ قَبْلُ وبَعْدُ إذا أُضِيفَتَا أُعْرِبتا ، وإذا قُطِعَتا عن الإضافةِ بُنِيَتَا ، وأىٌّ تُبْنَى وإنْ أُضِيفَتْ ، فالجوابُ أنّ الإضافةَ لا تُوجِدُ لِقَبْلُ وبَعْدُ الإعرابَ ، ولا حَذْفُ المُضَافِ يُوجبُ لهما البناءَ ؛ وإنّما يُبْنَيانِ لأَنَّ الإضافةَ مُرادةٌ ، فكأنّك تَعَلّقتَ ببَعْضِ الاسْمِ ، يَدُلُّك على أَنَّ الإضافة لاتُوجِبُ للاسْمِ الإعرابَ قولهم : كَمْ رَجُلٍ فـ (كَمْ) مضافةٌ ، ومع هذا لَمْ تُعْرَبْ وأىٌّ إذا أُضِيفَتْ ، وَحُذِفَتْ الصلةُ منها لم تُفِدْ .

وَقَدِ اخْتُلِفَ فى قوله : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [٢] قُرِئت أَيُّهم بالرفعِ والنصبِ [٣] ، فالنصبُ (بِنَنْزِعَنّ) والرفعُ من **ثلاثة** أوجه **أَحَدُها** قول سيبويه [٤] أَنْ يكونَ تَقْدِيرُهُ : أَيُّهُم هو أَشَدُّ ، ثُمَّ حُذِفَ المبتدأُ ، وهو العائِدُ إلى أىّ ، فَبَنَاهُ كما مضى .

والثانى : قَالَ يُونس [٥] : الفعلُ مُعَلّقٌ وَلَمْ يَفْعل فى لَفْظِ أىّ كما تَقُول عَلِمْتُ أَيّهم فى الدار ، وَمَعْنَى (لَنَنزِعَنّ) عِنْدَهُ : لنستخرجَنّ حتى يصح تَعْلِيقُهُ .

---

(١) أنكر ثعلب أن تكون (أى) بمعنى الذى . انظر : رأيه فى المغنى ٧٨/١ ، والتصريح ١/ ١٣٥، والأشمونى ١٦٥/١ ، والارتشاف ٨٩٨/٢

(٢) سورة مريم ٦٩/١٩

(٣) انظر : القراءة فى البحر ٢٠٨/٦ ، ٢٠٩ ، والكتاب ٣٩٩/٢

(٤) انظر : الكتاب ٣٩٩/٢ - ٤٠١

(٥) انظر : رأى يونس فى الكتاب ٣٩٩/٢ - ٤٠٠ ، والارتشاف ٩٠٤/٢

الثالث : هو مَذْهَبُ الخليل [١] قال أَبُو علي : هو حكاية كأنّه قَالَ : أَىْ يُقالُ لَهُ أيُّهم أشدُّ ، وَجَمِيعُ الموصولاتِ والأَسْمَاء التى يُسْتَفْهَمُ بها ، والتى يُجازى بها مبنيةٌ إلا أيًّا وَحْدَها ، وإنّما أُعْرِبت دُون أَخَواتِها ؛ لأنّها تكونُ لما يَعْقِلُ ، وَلِما لَا يَعْقِلُ ، ومَنْ لما يَعْقِلُ ، وما لما لا يَعْقِلُ فَلَمَّا صَلُحَتْ للشيئين أُعْرِبت .

قال أبو على [٢] : أُعْرِبت ؛ لأنّها بَعْضُ مايُضافُ إليه ، فَحُملت على البعض ، والبعضُ مُعْرَبٌ ، والذى ، والتى ، وأىٌّ ، والألف واللام يكون لما يَعْقِلُ ولما لا يَعْقِلُ ، ومع هذا فهى مبنيّةٌ إلّا أيًّا .

وأمّا الألفُ واللامُ فى الضّاربِ [٣] والشّاتمِ فهى بمعنى : الذى ضَرَبَ ، وَقَدِ اخْتُلِفَ هَلْ يَعُودُ العائدُ إلى الألفِ واللامِ ، فمنهم مَنْ يَقُولُ أنّ العائِدَ يَعُودُ إليها ؛ لأنّها نابَتْ عن الذى ، وَمِنْهُم مَنْ يَقُول : العائِدُ يَعُودُ إلى الذى أَوْ إلى معناها ، ولا تكونُ صلاتُ هذه الأسماء إلا جُملةً ، أَوْ ظرفًا ، وإنّما لم يُوصلْ ، لأنّ هذه حروفٌ لا يعودُ إليها شىءٌ ، وإنما يَعُودُ إلى الذى بالمفردِ ؛ لأنهم أَرَادُوا أَنْ يَتَوَصَّلُوا إلى صِلَةِ المعارف بمعنى الجُمَل فَلَمْ يُمكِنْهُم ذلك لأنّ الجملَ نكراتٌ ، فجاءوا باسْمٍ ناقصٍ لا يتم إلّا بصلةٍ .

ووَصَلُوه بالجملةِ ، لِيكون قَدْ توصَّلوا إلى صفةِ المعارف بالجملةِ ، ومثل ذلك : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذى مالٍ أَرَادُوا أَنْ يَصِفُوا بالأجناسِ ، فَلَمْ يُمْكِنْهُم ذلك ؛ لأنّ الأجناسَ هى الموصوفة ، فَجَاءُوا بِذِى ، لِيُمْكِنَهُم أَنْ يَصِفُوا بمالٍ ، ولا تكون الصفةُ إلَّا جُمْلَةً خَبَرِيَّةً تَحْتَمِلُ الصدقَ والكــذبَ تَقُول :

---

(١) انظر : رأى الخليل فى إعراب القرآن للنحاس ١٤/٣ ، والأصول ٣٢٤/٢ - ٣٢٥ ، والأشمونى ١٦٦/١

(٢) انظر : كتاب الشعر للفارسى ٤١٦ - ٤١٨

(٣) انظر : فى الحديث عن الألف واللام فى الضارب الارتشاف ٩٠٠/٢

مَرَرْتُ بالذى أَبُوهُ منطلقٌ ، ولو قُلْتَ : مَرَرْتُ بالذى قَدْ قَامَ ، أَوْ لَيْتَهُ قَامَ ونحو ذلك من الأمرِ والنهيِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لأنّ ذلك لا يَصْلُح فيه صدقٌ ولا كذبٌ ، ولابُدّ من عائدٍ يَعُودُ من الصلةِ إلى الموصولِ لَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بالذى عمرٌو منطلق لَمْ يَجُزْ فإنْ قِيلَ : إليه أَوْ مَعَهُ صَحّ .

فإنْ كانت الصلةُ فِعْلًا ، وكان الضميرُ متصلًا بِهِ كان حذفُه وثباتُه جائِزًا تَقُولُ : ضَرَبْتُ الذى ضَرَبْتَهُ ، والذى ضَرَبْتَ ، وإنّما جَازَ حَذْفُ العائد ؛ لأنّه قَدْ صارَ أربعةَ أشياءِ بمنزلةِ اسْمٍ واحدٍ ، فَأَرَادُوا تخفيفَ شيءٍ مِنْهُ ، فَلَمْ يَجُزْ حَذْفُ الذى ؛ لأنّه هو الموصولُ ، ولا حَذْفُ الفِعْلِ لأنّه للصلةِ ، ولا حَذْفُ الفاعِلِ ؛ لأنّ الفِعْلَ لا يَخْلُو من فاعلٍ ، فَلَمْ يَبْقَ إلّا حَذْفُ المفعول .

فإنْ كان العائِدُ متصلًا بِحَرْفِ الجرّ نحو : مَرَرْتُ بالذى مَرَرْتَ [1] بِهِ ، لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ ؛ لأنّه لَيْسَ متصلًا بالفعلِ فيثقُلُ ، ولا يجوزُ تقديمُ الصلة على الموصول لو قُلْتَ : جَاءَنى أَبُوه منطلق الذى لَمْ يَجُزْ ، ولا تعملُ الصلةُ فى الموصول ، ولا فى شيءٍ قَبْلَهُ لَوْ قُلْتَ : الذى زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ على أَنْ تَجْعَلَ الذى مَفْعُولًا لـ (ضَرَبْتُ) لَمْ يَجُز ، ولا يُفْصَلُ بَيْنَ الصلةِ والموصول بالأجنبيّ .

واعلم أنّك لا تَعْطِفُ على الاسْمِ ، ولا تُؤكدُهُ ، ولا تَصِفُهُ ، ولا تُبْدِلُ منه حتى يتم بِصِلَتِه لو قُلْتَ : جاءنى الذى أَبُوه وعمرٌو منطلق لَمْ يَجُزْ ؛ لأنّك قَدْ عَطَفْتَ على الاسْمِ قَبْلَ أَنْ يَتمّ وَصِحَّتُها أَنْ تَقُول : جاءنى الذى أَبُوه منطلقٌ وَعمرٌو ، وَلَوْ قُلْتَ : جاءنى الذى أَبُوه الظريفُ منطلقٌ على أَنْ تَجْعَلَ الذى صفة للذى ، لَمْ يجز ؛ لأنّك قَدْ وَصَفْتَهُ قَبْلَ أَنْ يتم ، وصحتها أَنْ تَقُول : جاءنى الذى أَبُوه منطلق الظريفُ .

---

(١) فى هذه الصورة ذكر أبو حيان أنه يجوز حذف الضمير وهو عكس مراد المؤلف . انظر : الارتشاف ٢/٩٠٦ ، وانظر : أيضا المساعد ١/١٥٢ ، وشرح ابن عقيل ١/١٧٣ ، والأشمونى ١/١٧٣

وَتَقُول : مَرَرْت بالضّارِبينَ زَيْدًا أَجْمَعِين ، وَلَوْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بالضاربين أَجْمَعِين زَيْدًا لَمْ يَجُزْ ؛ لأنّك قَدْ أكدّتَ الاسْمَ قَبْلَ تمامِهِ ؛ لأَنّ زَيْدًا من تمامِهِ ، وَتَقُولُ : مَرَرْتُ بالضاربينَ زَيْدًا إخْوَتِكَ ، ولا تَقُولُ : مَرَرْتُ بالضاربينَ إخْوَتِك زَيْدًا ؛ لأنّك لاتُبدلُ من الاسْمِ ، وقد بقيت منه بَقِيَّةٌ .

وَتَقُولُ : ضربتُ الذى قَامَ غُلامُهُ زَيْدٌ ، وإنْ شِئْتَ زَيْدٌ ، وإنْ شِئْتَ زَيْدًا ، أَمَّا الرفعُ فَعَلَى البدلِ من الغلام ، وَأَمَّا النصبُ فعلى البدلِ من الذى ، وأمّا الجرُّ فعلى البَدَل من الهاء فى غُلامِهِ .

فإنْ قُلْتَ : جاءنى الذى يَوْمَ الجمعةِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لأنّ ظروف الزمان لا تكون صلاتٍ للجُثث ، كما لا تَكُونُ أخبارًا عَنْهَا ، فإنْ قُلْتَ : مَرَرْتُ بالقيامِ الذى يَوْمَ الجُمْعَة جازَ ؛ لأنّ الذى صَارَ مَصْدرًا بصفَتِك المصدرية ، والمصدرُ قد تكون صِلَتُه ظَرْفَ الزمانِ كما يكون ذَلِكَ خَبَرًا لَهُ تَقُولُ : القائمان الزيدانِ كما تَقُولُ : اللذان قامَا الزيدانِ .

وَتَقُولُ : القائِمُ أَخَوَاهُ زَيْدٌ ، فَتُوحّد اسْمَ الفاعِلِ كما توحّد الفعلَ إذا قُلْتَ : الذى قامَ أخواه زَيْدٌ .

وَأَمَّا الحروف الموصولة فهى ثلاثة : ما المصدرية فى نحو : يُعْجِبُنى ماصَنَعْتَ أَىْ : صنيعُك ؛ وأن الناصبة للفعل فى نحو : أريدُ أن يذهبَ ، وأَنْ الناصبة للاسْمِ وقد ذُكِرَت ، وَتَقُولُ : أريدُ أن يذهبَ فَتُكْرِمَ زَيْدًا ، فتنصبُ (تكرم) عطفا على يذهبُ ؛ لأنّه تصحُّ الإرادةُ فيهما ولو قُلْتَ : أَرِيدُ أَنْ يَقُومَ فَيَقْعُدُ لَمْ يَجُزْ فى (يقعدُ) إلّا الرفع ؛ لأنّه لايصح قيامُهُ وقُعُوده فى حالٍ واحدةٍ ، والفعلُ الواقعُ قَبْلَ أَنْ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ إذا كان مما لَمْ يَقَعْ نحو : أَشْفَقْتُ ، وطَمِعْتُ كان بَعْدَهُ أَنْ الناصبة للفِعْلِ لاغير تَقُول : أشفقتُ أَنْ يَقُوْمَ ، وَرَجَوْتُ أَنْ يَذْهَبَ .

وإذا كان الفعلُ من باب ظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ جاز أَنْ تقعَ بعده أَنْ المُخَفّفَة من الثقيلةِ والناصبةُ للفِعْلِ ، وإذا كان الفعلُ مما قد عُلِمَ وثبتَ كان بعده أَنْ المخَفَّفة مِن الثقيلة ، والثقيلةُ تَقُولُ : عَلِمْــــتُ أنّك منطلقٌ ، وفى التنزيل : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ (١) فهذا حكم أَنْ .

واعلم أَنَّ المصدرَ أَصْلٌ للفِعْلِ ، وقد ذُكِرَ ذلك ، والفرقُ بَيْنَ المصدرِ واسْمِ الفاعل أنّ المصدرَ يُضافُ إلى الفاعلِ والمفعول بِهِ ، واسْمُ الفاعلِ لا يُضاف إلى الفاعلِ ، والمصدر يَعْمَلُ لأىّ زمانٍ كان ماضٍ ، أَوْ حاضرٍ ، أَوْ مستقبلٍ ، واسْمِ الفاعل لا يَعْمَلُ إذا كان لِما مَضَى ، والمصدرُ يَعْمَلُ مُعْتمدًا كان أَوْ غَيْر مُعْتَمِدٍ ، واسْمُ الفاعل لا يَعْمَلُ ، أَوْ يَعْتَمِدُ ، واسْمُ الفاعلِ يَتَقَدّمُ عَلَيْه مايَعْمَلُ فيه والمصدر لايتقدم عَلَيْـهِ مايَعْمَلُ فيه ، واسْمُ الفاعل يُضْمَرُ الفاعلُ فيه، والمصدر يُحذف الفاعلُ منه ، فهذه خمسة أوجه يُفارق اسم الفاعل فيها المصدر .

واعلم أَنَّ المصدرَ يَعْمَلُ عملَ فِعْلِه الذى أُخِذَ مِنْهُ ، إذا حَسُن ، أو يُقَدّرُ بأَنْ والفعل تَقُولُ : أَعْجَبَنى ضَرْبُ زَيْـدٍ عمرًا ، والتقديرُ : أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا .

والمَصْدَرُ فى عَمَلِهِ ثلاثة أَضْرُب : ضَرْبٌ يُنَوَّنُ فيظهرُ لك إعرابُ الفاعل والمفعول تَقُولُ : أَعْجَبَنِى ضَرْبٌ زَيْدٌ عمرًا إذا كان زَيْدٌ فاعلًا ، وضَرْبٌ زَيْدًا عمرٌو إذا كان زَيْدٌ مَفْعُولًا ، وهذا هو الأصلُ فى المصدر .

ثم تليه الإضافةُ فَتُضِيفُ تارةً إلى الفاعلِ ، وتارةً إلى المفعول فتجرُّهُما فَتَقُولُ : أَعْجَبَنِى ضَرْبُ زَيْدٍ عمرًا ، فَقَدْ أَضَفْتَ إلى الفاعلِ ، وضَرْبٌ زَيْدٍ عمرٌو قَدْ أَضَفْتَ إلى المفعولِ .

---

(١) سورة طه ٨٩/٢٠

فإن عطفتَ على هذا المضاف المجرور ، فَأَنْتَ بالخيار إنْ شِئْتَ عَطَفْتَ على اللفظِ ، وإنْ شِئْتَ على الموضع تَقُولُ : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ ، وعمرٍو خالدًا ، وإنْ شِئْتَ وعمرٌو ، هكذا الصفة تَقُول : عَجِبْتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ الظريفِ والظريفُ خالدًا ، فإنْ أَدْخَلْتَ الألفَ واللامَ على المصدر ظَهَرَ لَكَ إعرابُ الفاعل ، وإعرابُ المفعول تَقُولُ : عَجِبْتُ من الضرْبِ زَيْدٌ عمرًا ، إذا كان زَيْدٌ فاعلًا ، ومن الضَّرْب زيدًا عمرٌو إذا كان عمرٌو فاعلًا ، وهذا أقلُّ من التنوين ، ومن المضاف .

قال أبو على [١] : لَمْ أَرَ على كثرةِ ما فى القرآن من إعمال المصادر مصدرًا أُعْمِلَ وفيه الألف واللام .

* * *

(١) انظر : المقتصد ٥٦٣/١ - ٥٦٤ ، والإيضاح العضدى ١٦٠

[باب النونين]

وهما الخفيفةُ والثقيلةُ ، فإذا أَرَدْتَ تَأْكِيدَ الفِعْلِ أَدْخَلْتَ عَلَيْه إمّا الخفيفةَ وَإمّا الثقيلةَ ، والثقيلةُ أَشَدّ توكيدًا من الخفيفةِ تَقُولُ فى الخفيفة : هَلْ تَقُومَنْ ، وفى الثقيلةِ : هل تَقُومَنَّ ، والفعلُ مَعَهما مبنيٌّ ، وإنّما يُبنى ؛ لأنّ النونَ قد أَحْدَثَتْ فِيه معنىً فَصَارَتْ كَبَعْضِ الفِعْلِ وَحَصَلَ آخرَ الفِعْلِ حشوٌ ، والحشو لايَسْتَحِق إعرابًا .

وهذه النون تدخلُ فى الأَمْرِ : اضْرِبَنْ زَيْدًا ، وفى التمنى : لا تَشْتِمَنْ عَمرًا ، وفى الاستفهام : هَــــلْ يَقُومنّ ، وفى الشرط ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ ﴾ (١) وفى القسم : والله لَيذْهَبَنّ ، وفى كل المواضع أَنْتَ مخيّر إنْ شِئْتَ أَدْخَلْتَ النونَ ، وإنْ شِئْتَ لَمْ تُدْخِلْها ، أَمَّا فى بابِ القسم ، فإنّه لابُدّ من إدخالِ النون وإنّما لَزِمَت فى القسمِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَعْنَيين : وهو قولك : إنّ زَيْدًا لَيَقُوم فهذا خَبَرٌ ، وفى القسمِ : إنّ زَيْدًا ليقومنّ ، فَلَوْ لَمْ تُدْخِلْ النونَ لم يُفرق بَيْنَ القسمِ وغيره .

والمُعْتلّ من الأفعال يَجْرى مَجْرى الصحيح تَقُول : ارْمِينْ زَيْدًا كما تَقُولُ : اضْرِبَنْ زَيْدًا ، واعلم أَنّ كُلّ موضعٍ جازَ لَكَ أن تؤكّد بالنون المشدّدة فإنَّ الخفيفةَ تَدْخُلُه تَقُولُ : هَلْ تَذْهَبنّ ، وهل تذهبنْ إلا فى موضعين فإنه لا توكيد إلّا بالمشددة وهما الأمر للاثنين : اضربانّ زَيْدًا ، والجمع : اضْرِبُنّ

وإنّما لَمْ تَدْخُلِ المُخَفَّفةُ هاهُنا من قِبَل أنّك لا تَجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ وهما الألفُ والنونُ المخففة ، أَوْ الأولى مِن الثقيلةِ وَتَقُولُ فى الجمع : اضربُنّ زَيْدًا وفى التثنية : اضْرِبَانّ زَيْدًا ، وفى الواحدة : اضْرِبنّ زَيْدًا ، فالفعلُ فى هذا كُلّه مبنيٌّ ، وَقَدْ حُذِفَت النونُ التى كانَتْ دَلِيلًا للــرفعِ ، لمّا كان الفعلُ مَبْنِيًّا

---

(١) سورة مريم ٢٦/١٩

وحَذَفْتَ الواوَ والياءَ من الفِعْلِ المستقبل فى قولك : يَضْرِبُنّ وَتَضْرِبِنّ لالتقاء الساكنين ، فَأبْقَيْتَ الكسرةَ والضمةَ يَدُلّانِ على المحذوف ، ولا يجوزُ على هذا حَذْفُ الألف من يَضْرِبانّ ، لئلا يلتبسَ بالواحدِ إذا قُلْتَ : ليَضْرِبنّ .

فإنْ وَقَفْتَ على هذه الأشياء المذكورة ، فالخليل وسيبويه [(١)] يَرُدّانِ المحذوفَ وهو الواوُ والنونُ ، والياءُ والنون ، وهذه النون التى كانت فى الرفع ، وَأَمَّا يونس [(٢)] فيقول : اضْرِبِى ، واذْهَبُوا يقفُ على الواو والياء ، ولا يَرُدُّ النون ، فإن انْفَتَحَ ماقَبْلَ الواوِ والياء لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُما ؛ لالتقاءِ الساكنينِ ، كما جازَ لَكَ فى الأوَّلِ فَتَقُول : اخْشَوُنّ عمرًا ، واضْرِبَنّ زيدًا ؛ وإنّما حُرّكِتْ هاهنا ، ولم تحذفْ مِن قِبَلِ أنّ الضمةَ والكسرةَ فى الأوّل تَدُلُّ على المحذوف ، والفتحةُ هاهنا لا تَدُلُّ على الواوِ والياء ، تقول فى جمع المؤنث : اضْرِبْنانِ زَيْدًا ، تَفْصِلُ بَيْنَ النونين بالألف كراهية اجتماع الأمثال ؛ لأنّه كان اضربنّ فَأَدْخَلْتَ النون المشدَّدة فَصَارَ مَعَكَ ثلاثُ نونات فثقلَ ذلك ، فَفَصَلُوا بالألف بَيْنَهُما ، كما فَصَلُوا بَيْنَ الهمزتينِ بالألف فى ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [(٣)] .

وإذا وَقفْتَ على النونِ المخففة أَبْدَلْتَ منها ألفًا ، كما أَبْدَلْتَ من التنوين فِى الاسْمِ فى حالِ النصب ، فإنْ لَقِيَ النونَ الخفيفةَ ساكِنٌ حَذَفْتَها لالتقاءِ الساكنين ، وَلَمْ يَجُز أَنْ تُحركها تَقُولُ : اضربِ الرجُلَ وكان الأصلُ : اضْرِبا الرّجُل .

وأمّا التنوين فى الاسْمِ ، فيجوزُ تحريكُهُ لالتقاءِ الساكنين ، وَيَجُوزُ حَذْفُهُ

---

(١) انظر : الكتاب ٥٢٢/٣

(٢) انظر : رأى يونس فى الكتاب ٥٢٢/٣ - ٥٢٣ ، والمساعد ٦٧٥/٢ ، وشرح الكافية للرضى ٤٠٧/٢ ، والأشمونى ٢٢٧/٤

(٣) سورة البقرة ٦/٢

تَقُولُ : زَيْدٌ العاقِل ، فالتحريك أجود ، وَيَجُوزُ : زَيْدُ العاقلُ بِحَذْفِ التنوينِ، وَلَمْ يَجُزْ مِثْلُ هذا فى الفِعْلِ ، وَقَدْ يَدْخُلُ نونُ التوكيد فى غَيْرِ المواضع المذكورة قبل نحو الجزاء والخبر وغير ذلك فاعرفه .

* * *

[باب النسب]

إذا نَسَبْتَ إلى الاسْمِ فهو على ضَرْبَيْـنِ : تَدَعُهُ على حَالِهِ وَتَزِيدُ ياءً مُشَدَّدَةً مَكْسُورًا ماقَبْلَها فَتَقُولُ فى زَيْدٍ : زَيْدِيٌّ ، وَفِى جعْفَر : جَعْفَرِيٌّ ، وإنّما زِدْتَ ياءً مشدّدَةً ؛ لِيَكُونَ فَرْقًا بَيْنَ ياءِ الإضافَةِ ، وَياءِ النسب ؛ لأنّك لَوْ قُلْتَ : زَيْدِى لَفُهِمَ أنّكَ أَضَفْتَهُ إلى نفسِكَ .

وَيَاءُ النسبِ يَتَغَيَّرُ مَعَها حُكمُ الاسْمِ أَلَا تَرَى أنّك تَقُولُ : زَيْدٌ فَهَذا اسْمٌ علمٌ ، فإذا زِدْتَ الياءَ أَخْرَجْتَهُ على معنى الصِّفَةِ ، وكان علمًا فصار مُشْتَرَكًا ، وَلَا مَوْضِعَ لهذه الياء عِنْدَ البَصْرِيين ؛ لأنّها قَدْ صَارَتْ كالراءِ من جَعْفَر ، والهاءِ مِنْ طَلْحَةَ ، والكوفيون يَقُولُون مَوْضِعُها جرٌّ .

الضربُ الثانى الذى يُغَيَّرُ فى النسبِ على أقسام **أَحَدُها** : أَنْ يَكُونَ آخِره أَلِفًا ، فإذا كانَ كَذَلِكَ فهو على أَضْرُبٍ : أَحَدُها : أَنْ تَكُونَ ثالثةً كَعصًى [١] وَرَحىً فالنسبُ إليها تُقْلَبُ الألفُ واوًا سواء كانت الألفُ منقلبةً عن ياءٍ أَوْ عَنْ واوٍ ، فَعَصًا من الواو ، وَرَحَى من الياء كقولك : عَصَوَان وَرَحيان ، وإنّما لم تُرَدّ (رَحَى) إلى الياءِ فى النسب ، لاجتماع الياءات ، فكان يجىءُ مِنْهُ رَحَيِيٌّ ، فَثَقُلَ اللفظُ عَلَيْـهِم ، فَقَلَبُوا الألفَ واوًا .

فإنْ كانَت الألفُ رابعةً ، فلا تخلو أَنْ تكونَ للتأنيث كحُبْلَى ، أو أصلية كَمَرْمى ، أَوْ مُلْحَقَة كَمعْزَى .

فأمّا إنْ كانَت للتأنيثِ فالأجودُ أَنْ تَحْذِفَها فى النسبِ ، كما تَحْذِفُ تاءَ التأنيث فَتَقُول : حُبْلِيٌّ ، وَدُنْيِيٌّ ، وَيَجُوزُ : حُبْلَوِيّ وَدُنْيَوِىّ تَقْلِبُ الألفَ واوًا

---

(١) قال سيبويه : هذا باب الإضافة إلى كل شىء من بنات الياء والواو .. تقول فى هدى : هَدَوِيّ وفى رجل اسمه حصى : حَصَوِيّ ، وفى رجل اسمه رحى : رحوى . انظر : الكتاب ٣٤٢/٣ ، وانظر : أيضا المقرب ٤١٤/٢ ، ،شرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/٢

تشبيها بمَرْمَوِىّ ، وَيَجُوزُ : حُبْلاوِىّ (١) ، ودُنْياوِىّ تَشْبِيها بحَمْراوِىّ ، وَوَجْهُ الشبه أنّهما عَلاَمَتا تأنيثٍ ، فلّما قُلبت الهمزةُ واوًا فى حَمْرَاءَ كَذَلِكَ قَلَبْتَهَا فى حُبْلَى .

فأما الألفُ الأصليةُ فى نحو : مَرْمَى ومَغْزَى فالأجودُ أَنْ تَقْلِبَها واوًا ولا تَحْذِفُها فَتَقُول : مَرْمَوِىّ (٢) ، ومَغْزَوِىّ ، وَيَجُوزُ حَذْفُها تَشْبِيهًا بحُبْلى تَقُولُ : مَرْمِىٌّ .

وَحُكْمُ الملحق كحكم الأصل تَقُولُ : مَغْزَوِىّ ، وَيَجُوزُ : مَغْزِىّ ، والأجودُ إثباتُ الألفِ ، فإنْ كانَت الألفُ خامسةً : كقَرْقَرى ، فلابُدّ مِنْ حَذْفِ الألف تَقُولُ : قَرْقَرِىٌّ (٣) ، وإنّما وجَبَ الحذفُ ؛ لأنّك كُنْتَ فى الرابعة مخيّرًا بيْنَ الحذفِ والإثبات ، فلمّا وَقَعَتْ خامسةً وَجَبَ الحذفُ .

الثانى : ممّا غيّر فى النسبِ ماكان فى آخرِهِ تاءُ التأنيث نحو : طَلْحَة ، ومَسْلَمة فلابُدّ فى النسبِ مِنْ حَذْفِ التاء فَتَقُولُ : مَسْلَمِىّ ، وطَلْحِىٌّ ، وإنّما حُذِفَتْ لئلا تَقَع علامةُ التأنيث حَشْوًا فى الكلمةِ ، وهى لا تكونُ حَشْوًا ، وإنما تكون طرفًا فكنتَ تَقُولُ : مَسْلَمَتِىٌّ ، وَأَيْضًا حَذَفْتَ لئلا يجتمعَ فى الاسْمِ علامتا تأنيث ، إذا نَسَبْتَ إلى مكةَ ، فَكُنْتَ تَقُولُ : مَكّتِىٌّ ، وَقَدْ قِيل تاءُ التأنيث تُشْبِهُ ياءَ النسب ، أَلَا تَرَى أنّ الهاءَ تَخْرُجُ بها من الواحدِ إلى الجمعِ نحو : شَعِيرَة ، وَشَعِير ، وكذا النسبُ تَقُولُ : زِنْجِىٌّ وَزِنْجٌ فلما اشْتَبَها لَمْ يُجْمَعْ بَيْنَهُما .

---

(١) انظر : هذه الأوجه فى (حُبْلى) فى شرح الجمل لابن عصفور ٣١٩/٢ ، والأصول ٧٤/٣، والمقرب ٤١٧/٢ - ٤١٨ ، والكتاب ٣٥٢/٣ - ٣٥٣

(٢) انظر : نظير ذلك فى الكتاب ٣٥٣/٣ ، والارتشاف ٥٥٣/١

(٣) قال سيبويه : هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألف وكان على خمسة أحرف تقول فى حُبارى : حُبارِىٌّ وفى جمادى : جمادىّ ، وفى قرقرى : قَرقرىّ . انظر : الكتاب ٣٥٤/٣ ، وانظر : أيضا الأصول ٧٥/٣

الثالث : ماكانَ مِن الأَسْماءِ على فَعِل نحو : نَمِرٍ وشَقِرٍ ، فإذا نَسَبْتَ إلى مِثْلِ هذا فَتَحْتَ عَيْنَه ، وَنَقَلْتَ نَمِرًا إلى نَمَرٍ ثُمّ نَسَبْتَ فَقُلْتَ نَمَرِيٌّ وشَقَرِيٌّ (١) ، وإنّما غَيّرتَ هذا الضربَ ، لئلا تَجْتَمِعَ الياءاتُ والكسراتُ في كلمةٍ لَيْسَ فيها إلا حَرْفٌ واحدٌ ساكنٌ ، فإنْ تَعَدّلت الكلمةُ ، وكانَ فيها أَكْثَرُ مِنْ حَرْفٍ نحو : تَغْلِب وَقَاضٍ فَمَذْهَبُ سيبويه (٢) : تَغْلِبيّ لا يُغَيّر ، لأنّه لَمْ تَكْثُرِ الكَسراتُ ، لأنّ التاءَ مفتوحةٌ ، والغينَ ساكنةٌ ، ويجوزُ أَنْ يُنْقَلَ تَغْلِبُ إلى تَغْلَبَ ، وَيُنْسَبُ إليه كما فَعَلْتَ إذا نَسَبْتَ إلى نَمِرٍ .

وتَنْسِبُ إلى قاضٍ ، تحذفُ الياءَ من قاضٍ ، لالتقائِها مع يائى النسب ؛ لأنّ الأُولى مِنْ يائى النسبِ ساكنةٌ ، ويجوزُ أَنْ تَقْلِبَ قاضٍ إلى قاضِيَّ فَتَقُولُ : قاضَوِيٌّ (٣) ، فإنْ كانَتْ خامسةً كياء مُشْتَرى ، وَمُسْتَقْضَى فلابُدّ مِنْ حَذْفِها ، كما حَذَفْتَ الألفَ من قَرْقَرى فَتَقُول : مُشْتَرِيٌّ ومُسْتَقْضِيٌّ .

الرابع : ماغيّر فى النسبِ كُلُّ اسْمٍ وَقَعَتْ فى آخِره هاءٌ ، وَقَبْلَها أَحَدُ حروف المدّ الواو ، والياء ، والألفُ كحَنِيفة ، وَخُرَيْبَة ، وَجُهَيْنَة ونحوه فَأَمّا الياءُ فَلَابُدّ مِنْ حَذْفِها مع الهاء ، فَيَبْقَى مِنْ حَنِيفة بَعْدَ حَذْفِ الهاء والياء حَنِفٌ مثل نَمِر فَتَقُول : حَنَفِيٌّ (٤) كما تَقُولُ : نَمَرِيٌّ لابُدّ من هذا ، وَقَدْ شَذّ من هذا شيءٌ فَقَالُوا فى السّليقة : سَلِيقيّ (٥) ، والخُرَيْبَة (٦) : خُرَيْبِيّ ، وَلَيْسَ ذلك

---

(١) قال سيبويه : وماجاء من فَعِل بمنزلة (فَعَل) قولهم فى النّمِر : نَمَرىّ وفى الحبطات حَبَطِيّ وفى شقرة : شَقَرى ... انظر : الكتاب ٣٤٣/٣ ، وانظر : أيضا شرح الشافية للرضى ١٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٦/٢ ، والأشمونى ١٨١/٤ ، والارتشاف ٥٦٢/١

(٢) انظر : الكتاب ٤٠/٣ - ٤٢

(٣) انظر : المثال فى شرح الكافية الشافية ١٩٣٤/٤ ، وشرح الشافية للرضى ٤٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٩/٢ ، والارتشاف ٥٥٠/١

(٤) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٥٥٨/١ ، وشرح الشافية للرضى ٢٠/٢ ، والمساعد ٣٦٥/٣ ، والمقتضب ١٤٥/٣ ، والتصريح ٣٣٠/٢ ، والأشمونى ١٨٦/٤

(٥) انظر : المثال فى شرح الشافية للرضى ٢٨/٢ ، والمخصص ٢٤١/١٣ ، والتصريح ٣٣١/٢ ، والمقرب ٤٢٣/٢

(٦) قال سيبويه : وقالوا فى خُرَيْبة : خُرَيْبِيّ ، وقالوا : سَلِيقيّ .. انظر : الكتاب ٣٣٦/٣ ، وانظر : أيضا المخصص ٢٣٧/١٣

بقياسٍ ، والقياس الأوّل ، فإنْ كان قَبْلَ الطرفِ ياءٌ وَلَيْسَ فى الاسْم تَاءُ التأنيثِ ثَبّت كثَقِيفٍ ، وتميمٍ ، فإثباتُ الياء هى الأصل ، والقياسُ ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ الياء فَقَالُوا : ثَقَفِىّ ، وقُرَشِىّ ، وهُذَلِىّ وَأَبُو العباس [١] يَجْعَلُ هذا قياسا ، لِكَثْرَتِهِ ، وسيبويه [٢] لا يَقُول ذلك إلَّا فيما سُمِعَ .

فأمَّا الواوُ والألفُ فَلَا يَجُوزُ حَذْفُها ، وإنْ كانَ فى الاسْم تاءُ التأنيث حذفتَها فَيُنْسَبُ إلى الخُرابة والنوبَة : خُرَابِىّ ونُوبِىٌّ ، وَيُنْسَبُ إلى شَدِيد : شَدِيدِىّ [٣] ، ولايجوزُ حَذْفُ الياء ، لئلا تلتقى الدالان ، وهكذا يُنْسَبُ إلى طَوِيلة ، وحُوَيْزَة : طَوِيلىٌّ ، وحُوَيْزِىٌّ ، لئلا ينقلبَ الواوُ ألفًا .

فإنْ نَسَبْتَ إلى آيَةٍ ، وَطايَةٍ وغَايَةٍ فَفِيه ثلاثةُ [٤] أَوْجُه أَحَدُها : آيِىٌّ ، ويجوزُ أَنْ تَهْمِزَ فَتَقُول : آئىٌّ مِثْل كِسَائِىٌّ ، وَيَجُوزُ قَلْبُ الياء وَاوًا فَتَقُول : آوِىٌّ كما تَقُول : كِسَاوِىٌّ .

الخامسُ مما غُيّر ماكان آخرُهُ همزةٌ ، وَهُو فى الكلامِ على أَرْبَعَةِ أقسام : للتأنيث مِثْلُ : حَمْرَاء ، وَأَصْلِيّةٍ مثل : قُرّاء ، وَمُنْقَلِبَة عن حرف أصلى كَكِسَاء ، والإلحاق كَعِلْبَاء ، وكُلُّ هذه الهمزات يَجُوزُ فى النسبِ إقْرَارُها ، ويجوزُ قلبُها واوًا فَتَقُولُ : قُرَّائِىٌّ وَقُرَّاوِىٌّ [٥] ، وَهُو ضعيف ، وَكِسَائِىٌّ وَكِسَاوِىٌّ وهو أَجْوَدُ مِنْ قُرَّاوِىّ ، وَعِلْبَاوِىٌّ [٦] وهو أَجْوَدُ من كِسَاوِىّ .

---

(١) انظر : المقتضب ١٣٣/٣

(٢) انظر : الكتاب ٣٣٧/٣ ، ٣٨١

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٣٣٩/٣

(٤) انظر : هذه الأوجه فى الكتاب ٣٥٠/٣ - ٣٥١

(٥) انظر : الأمثلة فى شرح الشافية للرضى ٥٤/٢ - ٥٥ ، والتصريح ٣٣٢/٢ ، وابن يعيش ١٥٥/٥ ، والمقرب ٤١٨/٢

(٦) قال ابن مالك فى شرحه لهمزة الممدود : وحُكْمُ همزة الممدود فى النسب حكمها فى التثنية ... فإن كانت منقلبةً عن أصْلٍ أو زائدة للإلحاق جازَ فيها أَنْ تَسْلَمَ وأن تقلب واوًا كما فُعِل فى التثنية فيقال : كِسَائِىّ وكِسَاوِىّ وعَلْبَائِىّ وعَلْبَاوِىّ كما قيل فى التثنية : كِسَاءَان وكِسَاوَان ، وعَلْبَاءَان ، وعَلْبَاوَان . انظر : شرح الكافية الشافية ١٩٥٠/٤ - ١٩٥١ ، وانظر : أيضا التصريح ٢/ ٣٣٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/٢ - ٣٢١ ، والمساعد ٣٥٨/٣ ، والهمع ١٩٤/٢ ،=

فَأمَّا هَمْزَةُ التأنيث فَلَا يخلو أَنْ تُحذفَ ، أَوْ تَقْلِبَهَا حَرْفًا مِنْ حُرُوف المدّ ، فلا يجوزُ أَنْ تَحْذِفَ علامةَ التأنيث كما حَذَفْتَها مِنْ طَلْحَةَ ؛ لأنّ الهاءَ مِنْ طَلْحَةَ هى حَرْفٌ ، فجاز حَذْفُها ، وَحَمْرَاء حَرْفَان هَمْزَةٌ وَأَلِفٌ فَلَمْ يَجُزْ أَنْ تَحْذِفَ حَرْفَيْنِ ، فيختلُّ معنى الكلمة ، فَوَجَبَ أَنْ تقلبَ الهمزةَ حَرْفَ مَدٍّ ، فَلَمْ يَجُزْ قلبُها ياءً ؛ لأنّ الياءَ مما يؤنّثُ بها ، ولا يَجُوزُ أَنْ تقلبها ألفًا ، لئلا تَجْتَمِعَ الأمثالُ ، فبقى أَنْ تَقْلِبَها واوًا فَتَقُول : حَمْرَاوِىّ [(١)] وَزَكَرِيّاوِىّ ، فَى من يَمُدّ زكريّا ، ومَنْ قصره حذفَ الألفَ ؛ لأنّها خامسةٌ .

وَتُحْذَفُ الياءُ المشدَّدَة ، وَتَدَعُ مكانها يائى النسب فَتَقُول : ذَكَرِىٌّ ، وَمِثْلُ هذا إذا نَسَبْتَ إلى دَيْنِىّ ، تحذفُ الياءَ المشددة ، وتدع مكانها يائى النسب ، فيجىءُ اللفظُ مثل لفظ الأول .

فإنْ نَسَبْتَ إلى صَبِىّ وَعَلِىّ فَلَكَ فيه وجهان إن شئت : صبيّىٌّ وعَلَيّىٌّ فى من جَمَعَ بَيْنَ أَرْبَعِ ياءات ، ومَنْ كَرِهَ هذا حَذَفَ الياءَ الزائدة ، فيبقى : صَبِىٌّ وعلىٌّ ، فتنقلُهُ إلى صَبًا وعَلًا ؛ لأنّه قَدْ صَارَ من باب نَمِرٍ فَتَقُول : صَبَوِىّ وعَلَوِىّ .

فإنْ كانَ قَبْلَ الطَرَفِ ياءٌ مُشدَّدَةٌ نحو : حُميّر ، وَأُسَيّد ، فإذا نَسَبْتَ إلى مِثْلِ هذا ، حَذَفْتَ الياءَ المتحركة فَتَقُول : أُسَيْدِىّ [(٢)] وحُمَيْرِىٌّ ، وإنّما

= والأشمونى ١٨٨/٤ - ١٨٩ ، وشرح الشافية للرضى ٥٤/٢ - ٥٥ ، والمقتضب ١٤٩/٣ ، وانظر : هذه القضية فى أماكن متفرقة من الكتاب ٣٥٧/٣ ، ٣٥٥ ، ٣٤٩

(١) انظر : المثال فى الارتشاف ٥٥٤/١ ، والكتاب ٣٤٩/٣ ، والأصول ٦٦/٣ ، والمقرب ٤٢٠/٢ ، وابن يعيش ١٥٥/٥ - ١٥٦ ، والمقتضب ١٤٩/٣ ، وشرح الشافية للرضى ٥٤/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢٠/٢

(٢) قال سيبويه : هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولى آخره ياءين مدغمة إحداهما فى الأخرى وذلك نحو : أُسَيّد وحُمَيّر ولُبَيّد .. انظر : الكتاب ٣٧٠/٣ - ٣٧١ ، وانظر أيضا الارتشاف ٥٥٧/١ ، والأشمونى ١٨٥/٤ ، وشرح الشافية للرضى ٣٢/٢

حَذَفْتَها لئلا تجتمعَ الياءُ والكسراتُ ، فيجيءُ : حُمَيْرِىّ ، وَحَذَفْتَ المتحركة دُون الساكنة ؛ لأنّك لَوْ حَذَفْتَ الساكنة لَمْ يزلْ ثِقَلٌ بذلك ، فكان يجيءُ حُمَيْرِىّ ، فإنْ نَسَبْتَ إلى مُهَيِّم لَمْ تَحْذِفْ مِنْهُ شيئًا والعلة فيه مامضى .

الأساس أَنْ يكونَ الاسْمُ ثلاثيا قَدْ حَذَفْتَ مِنْهُ حرفًا ، فلا يَخْلُو أَنْ يكونَ الحذفُ وَقَعَ على الفاءِ كعِدَة أَصْلها وَعْدةٌ ، وشِيَةٌ أصلها : وَشْيَةٌ ، أو العين كَشِيَةٍ ، أَوْ اللام كيَدٍ ، وابْنٍ ، فإنْ كانَ المحذوفُ الفاء ، وَقَدْ بَقِى الاسْمُ على حَرْفَيْنِ صحيحين لم يُرد المحذوف ، وقُلِبَ عِدِىٌّ [(١)] ، لبُعدها من الطرف .

وإنْ كانَ قَدْ بَقِىَ بَعْدَ الحذف على حَرْفَيْنِ أحدهما حرف مَدٍّ كشِيَةٍ ، فلابُدّ من رَدّ المحذوف ، فَعِنْدَ سيبويه [(٢)] إذا رَدّ المحذوفَ رَدَّ حَرَكَتَهُ فَيَقُول : وَشَوِىٌّ ؛ لأَنَّهُ صَارَ مِثْلَ نَمِر ، والأخفش [(٣)] يَقُولُ : إذا رَدَدْتَ المحذوف رَدَدْتَ الكلمةَ إلى أَصْلِها ، وأصلها : وُشْيَةٌ بسكون الشين فتَقُول : وُشْيِىٌّ .

وإنْ كانَ المحذوفُ هو العين لَمْ يُرَدّ ، وإنّ كانَ المحذوفُ اللام ، فلابُدّ من الردّ فَتَقُول فى يَدٍ وأصلها فَعْلٌ : يَدِيِىٌّ ، فإنْ كانَ المحذوفُ قد رُدّ فى التثنيةِ والجمعِ ، فلابُدّ من رَدّهِ فى النسبِ كأخٍ : أَخَوِىٌّ [(٤)] ؛ لأنّك تَقُولُ فى التثنية : أَخَوَان ، وإنْ كان المحذوفُ مارُدّ فى التثنية والجمع فالنسبُ أَقْوَى على الردّ ، فَتَرُدُّ فيه فَتَقُول : يَدِيِىّ .

---

(١) قال سيبويه : هذا باب الإضافة إلى ماذهبت فاؤهُ من بنات الحرفين وذلك عِدَةٌ وزِنَةٌ . فإذا أضفت قلت : عِدِىّ وزِنِىّ . انظر : الكتاب ٣٦٩/٣ ، وانظر : أيضا المساعد ٣٧٠/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/٢ ، والمقتضب ١٥٦/٣ ، وشرح سيبويه للرمانى ١٩٩/١ ، والأصول ٨٠/٣ ، والتصريح ٣٣٥/٢

(٢) انظر : الكتاب ٣٦٩/٣ - ٣٧٠

(٣) انظر : رأى الأخفش فى شرح الشافية للرضى ٦٠/٢ ، والأصول ٨٠/٣ ، والأشمونى ١٩٧/٤ ، والتصريح ٣٣٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/٢ ، والمقتضب ١٥٦/٣ ، والارتشاف ٥٦٥/١

(٤) انظر : المثال فى الكتاب ٣٥٩/٣ ، والتبصرة والتذكرة ٥٩٩/٢ ، والأصول ٧٦/٣ ، والأشمونى ١٩٣/٤

ولَكَ فى النسبِ إلى ابْنٍ وابْنَةٍ وَجْهَان إنْ شِئْتَ قُلْتَ : ابْنِيٌّ ، وإنْ شِئْتَ حَذَفْتَ هَمْزَةَ الوصلِ وَرَدَدْتَ المحذوفةَ فَقُلْتَ : بَنَوِىّ [١] ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ فى بِنْت : ابْنِيٌّ وَبَنَوِىّ فعلى هذا يَجْرِى قياسُ ماحذفت فاؤه وَعَيْنُهُ وَلَامُهُ .

وإنْ نَسَبْتَ إلى جَمَاعَةٍ رَدَدْتَهُ إلى الواحِدِ ، وَنَسَبْتَ إليه كما نسبت إلى الواحدِ فَتَقُول فى النسبِ إلى زَيْدُون ومُسْلِمون : زَيْدِىّ ومُسْلِمِىٌّ .

فإنْ سَمَّيْتَ بالجمعِ لَمْ تُغَيِّرْهُ وَتَرَكْتَهُ بحالِهِ فَقُلْتَ فى رَجُلٍ اسْمُهُ زَيْدُون زَيْدُونِىٌّ ، وَفِى المدائن : مَدَائِنِىّ [٢] ؛ لأنّه قَدْ صَار اسمًا لهذه البُقْعَة ، وإنّما رَدَدْتَ الجمعَ إلى الواحِدِ ؛ لأنّك لَوْ قُلْتَ : زَيْدُونِىّ فى النسبِ إلى الجمع ، لَجَمَعْتَ فى اسْمٍ واحدٍ إعْرَابَيْنِ الواحد وياء النسب ، وهكذا المثنى يُرَدُّ إلى الواحدِ تَقُولُ فى مُسْلِمان : مُسْلِمِىّ [٣] ؛ لئلا يُجمع بَيْنَ إعرابين .

وَقَدْ قَالُوا فى النسبِ إلى البَحْرين : بَحْرانِىّ . قال سيبويه [٤] : بَنَوا اسمًا على فَعْلان وَنَسَبُوا إليه ؛ لأنّهم أرادُوا أَنْ يفرقُوا بَيْنَ النسبِ إلى تثنيةِ البحر ، وَبَيْنَ النسبِ إلى مَوْضعٍ اسْمُهُ البحرين .

فإنْ نَسَبْتَ إلى فِلَسطين ، وَقِنَّسْرِين قُلْتَ : فِلَسْطِينِىّ ، وَقِنّسْرِينِىّ هذا على مَنْ جَعَلَ الإعرابَ فى النونِ ، ومَنْ لم يَجْعَلِ الإعراب فى النون قال : فِلَسْطِىّ وَقِنّسْرِىّ [٥] ، فإنْ نَسَبْتَ إلى عِشْرِين ونحوها من العدد لَمْ يَجُز ذلك إلّا أَنْ تَجْعَلَهُ اسْمًا فَتَقُولُ فى النسبِ إلى عِشْرِين : عِشْرِينِىّ ،

---

(١) انظر : هذه الأوجه فى الارتشاف ٥٧٠/١ ، والكتاب ٣٦١/٣ ، وشرح سيبويه للرمانى ٦٧/٢ ، والأصول ٧٧/٣

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٣٨٠/٣ ، وشرح سيبويه للرمانى ٢٤٢/١ - ٢٤٣ ، والمخصص ٢٤٧/١٣ - ٢٤٨ ، والأصول ٧١/٣ ، والارتشاف ٥٧٤/١

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٣٧٢/٣ ، والمقتضب ١٦٠/٣

(٤) انظر : الكتاب ٣٣٦/٣

(٥) انظر : المثال فى الكتاب ٣٧٢/٣

ولا يلتبسُ بالنسب إلى عشرة ؛ لأنّه قَدْ صَارَ اسْمًا لشيءٍ بِعَيْنِهِ ، وهكذا ينسبُ إلى خَمْسَةَ عَشَر إذا كان اسمًا لشيءٍ ، وَتَنْسِبُ إلى الاسْمَيْنِ المركبين نحو : حَضْرَمَوْت ، وَبَعْلَبَكّ إلى الأوّل مِنْهُما فَتَقُول : حَضْرِيٌّ [١] وبَعْلِيّ .

فإنْ نَسَبْتَ إلى اسْمٍ مُضَافٍ نحو : غُلَام زَيْدٍ وَصَاحِب عَمْرٍو فالنسبُ أَيْضًا إلى الأوّل ، إلّا أَنْ يخاف اللبس ، فينسبُ إلى الثانى فتقول فى النسب إلى ابْنِ الزّبَيْر ، وابْنِ العَبّاس ، زُبَيْرِيٌّ وَعَبَّاسِيٌّ ، وَقَدْ قالوا فى النسب إلى ابن كُراع [٢] : كُراعِيّ على هذا .

ورُبّما حَذَفَتِ العربُ من حُرُوفِ الاسْمِ الأول والثانى ، وَرَكَّبَتْهُ وَجَعَلَتْهُ اسمًا واحدًا قَالُوا فى عَبْدِ القيس : عَبْقَسِيّ [٣] ، وَعَبْدِ الدار : عَبْدَرِيٌّ ، وفى حَضْرَمَوْت : حَضْرَمِيّ ، وفى عَبْدِ شَمْس : عَبْشَمِيّ ، وَلَيْسَ هذا مما يُقاسُ عليه إنّما يقالُ فيما سُمِعَ ، وهى هذه الأحرف ، فَصَارَ هذا الضربُ من المضاف على ثلاثةِ أقسام : تارة يُنسبُ إلى الأوّل إذا لَمْ يَخف اللبسَ ، وتارة نُسب إلى الثانى إذا خِفْتَ اللبسَ ، وتأخذُ من حُرُوفِ الاسْمَيْنِ على مامضى .

فإنْ نَسَبْتَ بائعَ الخبزِ والبزّ وما أشبه ذلك صُغْتَ اسمًا على فَعَّال فَقُلْتَ خبّاز ، وَبزّاز ، وهو كثير ، ومع كثرته لَيْسَ بقياسٍ ، لا تقولُ فى بائعِ الدقيق دَقَّاق ، وإنّما تَقُولُ : دقيقيٌّ على القياس ، وإنْ كان يكثرُ عِنْدَهُ الخُبْزُ ، واللّبَنُ ، والتمرُ وهذه الأشياء قُلْتَ : لابنٌ وتامرٌ [٤] ونحوه .

---

(١) انظر : الأمثلة فى الارتشاف ٥٤٧/١ ، والكتاب ٣٧٤/٣ ، والمقتضب ١٤٣/٣ ، والمقرب ٤١١/٢

(٢) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٣٧٥/٣ ، والمخصص ٢٤٤/١٣ ، والمقتضب ١٤١/٣ ، والمقرب ٤١١/٢

(٣) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٣٧٦/٣ - ٣٧٧ ، والارتشاف ٥٤٩/١ ، والمقتضب ١٤٣/٣، والمخصص ٢٤٥/١٣

(٤) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٣٨١/٣ ، وشرح سيبويه للرمانى ٢٥٢/١ - ٢٥٣ ، وشرح الشافية للرضى ٨٤/٢ ، والمقرب ٤٠٩/٢

واعلم أنّ الشذوذَ فى النسب كثير ، ولهذا قدَّمَه سيبويه [١] على ماهو قياس ، وإنّما كَثُر ؛ لأنّك تُغَيِّرُ الاسْمَ فيه تغييرين يكون اسمًا فيصيرُ صفةً ويكون اسْمَ مكان فيصيرُ اسمَ رَجُلٍ ،مثاله أَنْ تَنْسِبَ إلى الكوفة فَتَقُول كُوفِيٌّ ، فَقَدْ كانَ اسمًا وَهُو صِفَةٌ الآن ، وَتَقُولُ : رَجُل كُوفيّ ، وكانَ هذا اسْمَ البَلَدِ ، فصار اسْمَ الرجل ، فلهذا قَوِىَ على التغيير ، فَمِمّا غُيِّرَ قالوا فى الطويل الرَّقَبَة واللِّحْيَة : رَقَبانِىّ ولِحْيَانِىّ [٢] والأصل : رَقْبِىٌّ وَلِحْيِىٌّ .

وقالوا فى النسب إلى الحيرة : حِيرِىٌّ [٣] ، والقياسُ : حارِىٌّ ، وإلى أَمْسِ : أَمْسِىٌّ ، وإلى زَبِينَة : زَبانِىٌّ [٤] ، وإلى بَنِى الحُبْلَى حىٌّ من الأنصار : حُبَلِىٌّ [٥] والأصل : حُبْلِىّ ، وقالوا فى النسبِ إلى السّهْل : سُهْلِىّ [٦] فرّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النسب إلى رَجُل يُسمّى سَهْلًا ، وإلى الدّهْرِ : دُهْرِىٌّ فرّقوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ يقول بالدَّهْر .

وقالوا : شَأْمٍ ، وتِهامٍ [٧] ويمانٍ والأصل : شأمِىٌّ ، وتهامِىٌّ ، وَيمانِىٌّ ، فَحَذَفُوا إحدى اليائين ، وَأَبْدَلُوا منها الفاء وَرُبّما جَمَعُوا بَيْنَ الألف ، وَبَيْنَ يائى النسب فَقَالُوا : يَمَانِىٌّ ، وَتِهامِىٌّ وهو ضعيف ، فكُلُّ هذا مع كَثْرَتِهِ لَيْسَ بقياسٍ ، وإنما يُتْبَعُ فيه السماع وكُلُّهُ إذا سَمَّيْتَ به كان على القياسِ ، ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا بحُبْلى أو الحيرة قُلْتَ : حُبْلِىّ وحارِىّ فعلى هذا فَأَجْرِ هذا الباب إن شاء الله .

* * *

---

(١) انظر : الكتاب ٢٣٥/٣ - ٢٣٦

(٢) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٣٨٠/٣ ، والمخصص ٢٤٢/١٣ ، والمقرب ٤٢٢/٢

(٣) انظر : المثال فى الارتشاف ٥٧٨/١

(٤) انظر : المثال فى الكتاب ٣٣٥/٣ - ٣٣٦

(٥) انظر : المثال فى الكتاب ٣٣٦/٣

(٦) انظر : المثال فى الكتاب ٣٣٦/٣

(٧) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٣٣٧/٣ - ٣٣٨

[باب التصغير]

قَالَ سيبويه : سَأَلْتُ الخليلَ على أىّ شىءٍ بَنَيْتَ التصغير فقال على : فُعَيْل ، وفُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل على تَصْغِير : فَلْس ، ودِرْهِم ، وَدِينار .

وكان يتعاملُ بالثلاثةِ فى ذلك الوَقْتِ ، والتصغيرُ على ثلاثةِ أقسامٍ : تقليلُ الكثير كدُرَيْهمات فى تصغير دَرَاهِم ، وَتَصْغِيرُ كبيرٍ كجُبَيْل فى تصغير جَبَل ، وَتَقْرِيبُ مابَيْنَ الشيئينِ كقولك : السماء فُوَيْقَنا قال سيبويه [(١)] : التحقيرُ والتكسيرُ من وادٍ واحد .

وَوَجْهُ الشبهَ بَيْنَهُما أنّ ثالثَ التصغيرِ [(٢)] حَرفُ لينٍ تَقُول : دُرَيْهِمٌ فثالثهُ الياءُ ، وَتَقُولُ فى التكسير : دَرَاهِم فَثالِثُهُ أَلِفٌ ، وَأَيْضًا فَمَا قَبْلَ ثالثِ التصغيرِ مَفْتُوحٌ ، كما أنّ التكسيرَ كَذَلِكَ ، ومابَعْدَ الثالثِ مَكْسُورٌ كما أنّ التكسيرَ كذلك ، وَيُخَالفهُ مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهما أنّ أوّلَ التصغير مضمومٌ وَأَوَّلُ التكسيرِ مَفْتُوحٌ ، وثالث التكسير ألفٌ ، وثالثُ التصغير ياءٌ .

فمثالُ فُعَيْل للثلاثى نحو : كَلْبٍ ، وفَلْسٍ تَقُولُ : فُلَيْسٌ وكُلَيْبٌ تضمُّ أوّلَ الاسْمِ ، وَتَفْتَحُ الثانى ، وتُحدثُ ياءً ساكنةً ، ومثالُ فُعَيْعِل لما كان رباعيا تَقُولُ فى جَعْفَر : جُعَيْفر ، وفى جَدْوَلٍ : جُدَيْوِلٌ ، ومثال فُعَيْعيل لمّا كان على خَمْسَةِ أَحْرُفٍ ، ورابعُهُ واوٌ نحو : جُرْمُوق ، أَوْ يَاء نحو : قِنْدِيل ، أَوْ أَلِفٌ نحو : شِمْلَال تَقُولُ فى تصغير هذا الضرب : جُرَيْمِيقٌ ، وَقُنَيْدِيلٌ [(٣)] ، وشُمَيْلِيلِ ، تَقْلِبُ الواوَ والألفَ ياءً ؛ لِكَسْرَةِ ماقَبْلَها ، فإنْ كانَ فى آخرِ

---

(١) انظر : الكتاب ٤١٧/٣

(٢) انظر : أوجه الشبه فى الكتاب ٤١٦/٣

(٣) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٤١٦/٣

الاسْم تاءُ التأنيث صَغّرْتَ الصدرَ وَتَرَكْتَ علامةَ التأنيثِ كحالِها تَقُول فى طَلْحَة : طُلَيْحة ، وفى حَمْزَة : حُمَيْزة .

وهكذا إنْ كانَ فى آخِرِ الاسْم أَلِفُ التأنيثِ المقصورة أَوِ الممدودة ، تَرَكْتَ الألفَ بحالها مفتوحًا ماقَبْلَها ، وصَغّرتَ تقول : فى حُبْلَى : حُبَيْلَى [١] ، وفى حَمْراء : حُمَيْراء ، فإنْ كانَتْ لِغَيْرِ التأنيث كَسَّرتَ ماقَبْلَها تَقُولُ فى مِعْزَى : مُعَيْزٌ [٢] وفى أَرْطَى : أُرَيْطٌ .

فإذا أَوْقَعْتَ الألفَ خامسةً ساكنةً حَذَفْتَها لاغير تَقُول فى قَرْقَرى : قُرَيْقِرٌ [٣] فإنْ كانَ مَعَكَ زائدان أحدُهُما : لمعنىً ، والآخر لغير معنًى ، حَذَفْتَ الذى لِغَيْرِ معنًى فَتَقُول فى مُغْتَسِل : مُغَيْسِلٌ .

فأمّا دَلَنْظى وقَلَنْسُوة فَمَعَكَ زائدتان : النونُ والواو فى قَلَنْسُوَة ، والنون والألف فى دَلَنْظَى ، فاحْذِفْ أيّهما شِئْتَ ، فإنْ حَذَفْتَ النونَ قُلْتَ : قُلَيْسِيَة [٤] وفى دَلَنْظِي : دُلَيْظٌ ، فإنْ حَذَفْتَ الثانى قُلْتَ : قُلَيْنِسَةٌ ودُلَيْنِظٌ .

فأمّا الخماسيّة الأُصُول ، فلابُدّ من حَذْف الحرف الأخير ، ليكون له مثالٌ فى التصغير تَقُولُ فى سَفَرْجَل : سُفَيْرِج [٥] تحذفُ اللامَ ، ولك فى كُلّ ماحَذَفْتَ مِنْهُ حَرْفًا أَنْ تُعوّضَ ماقَبْلَ الطرفِ ، وإنْ شِئْتَ لَمْ تعوّض تَقُولُ فى سَفَرْجَل : سُفَيْرِج وفى فَرَزْدَق : فُرَيْزِدٌ .

فأمّا (حُبارَى) [٦] ففى تصغيـره **ثلاثة أوجه : حُبَيْرَى** على مَنْ حَذَفَ

---

(١) انظر : المثال فى الكتاب ٤١٨/٣

(٢) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٤١٩/٣

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٤١٩/٣ ، والمقتضب ٢٥٩/٢ ، والتصريح ٣٢١/٢

(٤) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٤٣٦/٣

(٥) انظر : المثال فى الكتاب ٤١٧/٣

(٦) قال سيبويه : ومما لايكون الحذف ألزم لإحدى زائدتَيْه منه للأخرى حُبَارَى ، إن شئت قلت : حُبَيْرَى كما ترى ، وإن شئت قلت : حُبَيِّرٌ ؛ وذلك لأنّ الزائدتين لم تجيئا لتُلحقا الثلاثة بالخمسة ... انظر : الكتاب ٤٣٦/٣ - ٤٣٧ ، وانظر : أيضا المقتضب ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ ، والأصول ٤٧/٣ ، والمقرب ٤٥٠/٢ ، والارتشاف ٣٤٤/١

الألفَ الأولى ، وهى أَوْلَى بالحذفِ ؛ لأنّها زِيدَتْ لغير معنىً ، ولا يجوزُ أَنْ تُعوّضَ من المحذوفِ هاهنا ؛ لأنّ العِوَضَ يَقَعُ قَبْلَ الطرفِ ، وهو ساكِنٌ فيلتقى ساكنانِ ، فلهذا لَمْ يُعَوِّضُوا .

والوجه **الثانى** أَنْ تَقُولَ : حُبَيِّر ، فَمَنْ حَذَفَ الألفَ الثانيةَ التى هى للتأنيثِ وَجَازَ حَذْفُها وإنْ كانَتْ لمعنىً ؛ لأنّهم قَدْ حَذَفُوا فى قُرَيْقر من قَرْقَرَى كما حَذَفُوها فى النسبِ ، فلما اجْتَرَوا على حَذْفِها فى هذا الموضعِ وهى للتأنيث كذلك حَذَفُوها من حُبارى ، وإنْ كانَتْ للتأنيثِ .

الثالث : وهو مذهب أبى عَمْرٍو [١] تَقُولُ : حُبَيْرَةٌ تُعوّض من ألفِ التأنيث لمّا كانت لمعنىً ، وإنّما أَثْبَتَّ التاءَ ، وَلَمْ تُثْبِتِ الألفَ ؛ لأنّ التاءَ بمنزلةِ اسْمٍ ضُمّ إلى اسْم ، فإنْ كانَ فى الاسْمِ ألفٌ ونونٌ زائدان ، فإنّك تُصغّر الصدرَ ، وَتَدَعُ الألفَ والنون بحالها إن كانت العربُ لم تُكَسّرْهُ ، تَقُولُ فى عُثمان : عُثَيْمان [٢] ، وَفِى زَعْفَران : زُعَيْفِران ؛ لأنّهم لَمْ يَقُولوا : عَثَامِين ، وَلَازَعافِير .

فإنْ كانَتِ العربُ قَدْ كَسّرتُه قَلَبْتَ الألفَ فى التصغيرِ ياءً كما قَلَبْتَ فى الجمعِ تَقُولُ فى تَصْغِير سَرْحان : سُرَيْحين [٣] ، وفى سُلْطان : سُلَيْطين ؛ لأنّهم قَدْ قالوا : سَرَاحِين .

فإنْ كانت عينُ الثلاثى مُعْتَلَّةٍ ، فإنْ كانَتْ واوًا ، أَوْ ياءً ظَهَرَتا فى التحقيرِ تَقُولُ فى جَوْزَة : جُوَيْزَةٌ [٤] ، وفِى بَيْضَة : بُيَيْضَةٌ ، فإنْ كانَت العينُ أَلفًا فلا تَخْلُو أَنْ تكونَ مُنْقَلِبةً عن ياءٍ ، أَوْ واوٍ مجهولةٍ لايُعلم لها أصل.

---

(١) انظر : مذهب أبى عمرو فى الكتاب ٤٣٧/٣ ، والمقتضب ٢٦٠/٢ ، وشرح الشافية للرضى ٢٤٤/١ ، والأصول ٤٧/٣

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٤٠٦/٣

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٢١٧/٣ ، والارتشاف ٣٣٠/١ ، والمقتضب ٢٦٤/٢ ، والأصول ٤١/٣ ، والمقرب ٤٥٤/٢

(٤) قال سيبويه : هذا باب تحقير كل اسم كانت عينه واوًا وكانت العين ثانية أو ثالثة ، أما ماكانت العين فيه ثانية فواوهُ لا تَتَغَيّر فى التحقير ؛ لأنها متحركة فلا تُبدَل ياء لكينونة ياء التصغير=

فإنْ كانَتْ من ياءٍ رَدَدْتَها إلى الياءِ تَقُولُ فى ناب : نُيَيْبٌ [١] لقولك : أَنْيَابٌ وَنَيبٌ ، وفى غاب : غُيَيْب لِقَوْلِكَ : غِيبٌ ، وإنْ كانَتْ من الواو ردَدْتَها إلى الواوِ تَقُولُ فى مالٍ : مُوَيْل ، وَقَدْ شذّ حَرْفٌ فجاءَ بالياء وَأَلْزَمُوه ذلك ، وهو شاذ قالوا فى عِيدٍ [٢] : عُيَيْدٌ وَأَعْياد ، وإنْ كان أَصْلُه الواو ؛ لأنّه من عادَ يَعُودُ .

فإنْ كانَتِ الألفُ لا يُعْلَمُ أصلها كألف ضاربٍ وخالدٍ قُلِبَتْ واوًا لشيئين أَحَدُهما : أنّ قَبْلَها ضمَّةً فى التصغيرِ ، والضمةُ من الواوِ ، الثانى : أنّ أكثرَ ماتكون العيناتُ واواتٍ .

وإنْ كانَتْ من ياءٍ كبَيْتٍ فَلَكَ فيه ثلاثةُ أَوْجُهٍ : ضَمُّ الأوّل ، وكَسْرُهُ وقلبُ الياء واوًا تَقُولُ : بُيَيْت ، بِيَيْت ، وَبُوَيْتٌ .

فإنْ كانَتِ العينُ واوًا كأَسْوَد فالأجودُ أَنْ تَقْلِبَها ياءً تَقُولُ فى أَسْوَد : أُسَيّد والأصل : أُسَيْوِدٌ ، فإنِ اجْتَمَعَتِ الياءُ والواوُ ، وَقَدْ سَبَقَتِ الأولى بالسُّكُونِ ، فَقَلَبْتَ الواوَ ياءً ، وهكذا قياسُ ماكان مثلها ويجوزُ أَنْ تُظْهِرَ الواوَ فَتَقُولُ : أُسَيْوِدِ [٣] لقولهم : أَسَاوِد فى الجمعِ ، والملحق يَجْرِى مجرَى الأصلى تَقُولُ فى جَدْوَل [٤] : جُدَيّل وجُدَيْول ، فإنْ كانَتِ اللامُ واوًا قَلَبْتَها فى التصغيرِ

= بعدها ، وذلك قولك فى لَوْزةٍ : لُوَيْزةٌ ، وفى جَوْزَةٍ : جُوَيْزةٌ ، وفى قَوْلةٍ : قُوَيْلةٌ . انظر : الكتاب ٤٦٨/٣

(١) قال سيبويه : ومن العرب مَنْ يقول فى ناب : نُوَيْب فيجىء بالواو ؛ لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم . انظر : الكتاب ٤٦٢/٣ ، والأصول ٣٨/٣ ، والمقرب ٤٤٣/٢ ، والارتشاف ٣٢٨/١

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٤٥٨/٣ ، والأصول ٥٨/٣ ، وشرح الشافية للرضى ٢١١/١ ، وابن يعيش ١٢٤/٥

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٤٦٩/٣ ، وشرح الشافية للرضى ٢٣٠/١ ، وابن يعيش ١٢٤/٥

(٤) انظر : المثال فى الكتاب ٤٦٩/٣ ، وشرح الشافية للرضى ٢٣٠/١

ياءً لاغير ، تَقُولُ فى جَرْو : جُرَىّ ، وَفِى عُرْقُوة : عُرَيْقِيَة ، والزائدة تَجْرى هذا المجرى تَقُول فى عَجُوز : عُجَيِّز [١] .

والجمعُ على ضَرْبَيْنِ : قليلٌ وكثير فالقليلُ تَصْغِيرُهُ على لفظِهِ تقول فى أَجْمالٌ : أُجَيْمالٌ [٢] ، وفى صِبْيَة [٣] : صُبَيّة ، وإنّما صُغّر جمعُ القلة على لَفظِهِ ؛ لأنّه يُشْبِهُ الآحاد من أنّك تفسّر به العدد نَحْو : ثلاثَةِ أَكْلُبٍ ، وَأَصْلُ العددِ أَنْ يُفَسّرَ بالواحدِ فى نحو : أَحَدَ عَشَر دِرْهمًا ، فلمّا فُسّرَ العددُ بهذا الجمع عُلِمَ أنّه أَشْبَهَ الآحاد .

وأمّا الكثيرُ فإنّك تَرُدُّهُ إلى واحِدِه ، فَتُصَغِّر الواحدَ ، وتجمعُهُ بالواو والنون ، إنْ كانَ مِمّا يَعْقِلُ فَتَقُول فى جَعَافِر : جُعَيْفِرُون صغّرتَ جَعْفَرًا ، وزِدْتَ الواوَ والنونَ ، وَتَقُول فى مَسَاجِدَ : مُسَيْجِداتٌ صَغَّرْتَ مَسْجِدًا ، وَزِدْتَ أَلِفًا وتاءً .

وإنّما لَمْ تُصَغّر الجمعَ الكثيرَ على لَفْظِهِ مِن قِبَل أَنَّ التصغيرَ تقليلٌ ، وهو ضد الجمع الكثير فكانَ يَتَنَافَى ، فلهذا رَدَدْتَهُ إلى واحِدِه ، والجمع القليلُ فى نَفْسِهِ كالتصغير وهو تقليلٌ ، كما أنّ التصغيرَ تقليلٌ ، فلهذا صغّرتَه على لَفْظِهِ .

وتُصَغّر الأسماءُ المركَّبَة كحَضْرَمَوْت ، وبَعْلَبَكّ [٤] تُصَغِّرُ الصدرَ وهكذا المضاف يُصغّرُ الاسْمُ الأوّل فَتَقُول فى غُلام زَيْدٍ : غُلَيّم زَيْدٍ ، فإنْ صَغّرْتَ اسْمًا وابنًا وأخواتهما من الأسماء العشرة قُلْتَ فى تصغيرها : سُمَيٌّ [٥]

---

(١) انظر : المثال فى شرح الشافية للرضى ٢٢٩/١ ، والارتشاف ٣٢٤/١

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٤٩٦/٣

(٣) انظر : المثال فى الارتشاف ٣٤٨/١

(٤) قال سيبويه : هذا باب تحقير كلّ اسم كان من شيئين ضُمّ أحدهُما إلى الآخَر فَجُعلا بمنزلة اسم واحد ، زعم الخليل أنّ التحقير إنما يكون فى الصَّدر ؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخِرُ بمنزلة المضاف إليه ؛ إذ كانا شيئين ، وذلك قولك فى حَضْرَمَوْتَ : حُضَيْرَمَوْتُ ، وبَعْلَبَكّ : بُعَيْلَبَكُّ . انظر : الكتاب ٤٧٥/٣

(٥) قال سيبويه : هذا باب ماذهبت لامه وكان أوله ألفا موصولة فمن ذلك اسم وابن تقول : سُمَىّ وبُنَىّ ، وانظر : الكتاب ٤٥٤/٣

وبُنَيٌّ ، وإنّما حَذَفْتَ الألفَ ؛ لأنّها إنّما جِيء بها ليتوصّل بالنطقِ بالساكن ، والتصغيرُ يكون بضم الأول فاسْتُغْنِيَ عن الأول ، فإنْ كانَتِ الكلمةُ على حَرْفَيْنِ لَمْ يَجُزْ تصغيرُها حتى تَرُدّ المحذوفَ ، فإذا كان فاءً أو عينًا أو لامًا ، فالفاء كعِدَةٌ أصلها : وَعْدَةٌ فحذف الواو ؛ لوقوعها مكسورةً ، والعينُ كمُذْ أصلُها مُنْذُ لِقَوْلِهم : أَمْنَاذ ، واللام كيَدٍ ودَمٍ فتقول فى هذا : وُعَيْدَةٌ ، ومُنَيْذَةٌ[1] ، وَيُدَيَّةٌ ، ودُمَيٌّ ، وإنّما رَدَدْتَ المحذوفَ ؛ لأنّ ياءَ التصغير تقعُ ثالثةً أبدًا ، وهى لا تكونُ إلّا ساكنةً ، فكانَتْ تَقَعُ فى هذا الموضع طَرَفًا ، والطرفُ يتطرّقُ عَلَيْهِ الإعرابُ .

وَتَقُولُ فى تَصْغِير كِسَاء وَنَحْوَه من الممدود : كُسَيٌّ ، وكان الأصل : كُسَييٌّ بِقَلْبِ ياءات : ياء التصغير ، والياء المنقلبة عن الياء الألفِ المزيدة ، والياءُ المنقلبة عَنِ الألفِ الأصلية ، فلابُدّ عِنْدَ الأكثر مِنْ حَذْفِ المُتَطَرّفَةِ ؛ لاجتماعِ ثلاثِ ياءاتٍ ، وَأَبُو عمرو لايكْرَهُ ذلك فيقول : كُسَييٌّ .

فإنْ صَغَّرْتَ (أَحْوَى) فى قوله : ﴿ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾[2] ففيه أربعة أوجه : مَذْهَبُ أبى عمرو[3] : أُحَيٌّ على مامضى ، وَيَجُوزُ : أُحَيْوِيّ على مَنْ قال أُسَيْوِد ، وَيَجُوز : أُحَيٌّ بالتنوين[4] ؛ لأنّه قَدْ يَنْقُصُ عَنْ وَزْنِ الفعل تحذفُ الياءَ الأخيرة . والوجه الرابع : أُحَيِيُ غيرُ منصرف ؛ لأنّ الهمزةَ التى مَنَعَتْ الصرفَ موجودةٌ وَتَقُول فى أسماء الجموع كرَهْط ونَفَرٍ : رُهَيْط ونُفَيْر تَصْغِيرُهُ على لَفْظِهِ ولا تَرُدُّه إلى واحده .

---

(١) انظر : الأمثلة فى الكتاب ٣/٤٤٩ - ٤٥٠ ، وشرح الشافية للرضى ١/٢١٧ ، والأصول ٣/٥٤ ، والمقرب ٢/٤٤١

(٢) سورة الأعلى ٨٧/٥

(٣) انظر : رأى أبى عمرو فى الكتاب ٣/٤٧٢ ، والمسائل البصريات ٣١٥ ، والمسائل العضديات ٤٢

(٤) انظر : هذه الأوجه فى الكتاب ٣/٤٧٢ ، والارتشاف ١/٣٢٤

وَقَدْ جاءَ فى الأسماءِ مالفظه مصغَّر ، وَلَيْسَ بتصغير وهو مُسَيْطر ومُهَيْمن ومُبَيْطر .

فأمّا لُغَيْزى ولُغَيّز ، فَلَيْسَ يُصَغّر ؛ لأنّ الياءَ قَدْ وَقَعَتْ رابعةً وياءُ التصغير لاتقعُ إلّا ثالثةً ، وفى الأسماءِ مايُصَغّرُ وَلَمْ يُنْطَقْ بمكَبّره قالوا : كُمَيْتٌ للفرسِ ، وكُعَيْبٌ للطائرِ ، والثُريَّا .

ولا يُصَغّر أَمْسِ [١] ؛ لأنّه لا فائدةَ فيه ، وَلَا يُصَغّرُ غدًا وهكذا سائر أسماء الجمعة ، وَشُهور السَّنَةِ ، والفِطْرِ ، والأَضْحى .

فَأمّا تَصْغِيرُ الأسماءِ المُبْهَمَةِ ، فإذا صَغَّرْتَها فلابُدّ مِنْ رَدّ حَرْفٍ ؛ لتكون الكلمةُ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ، فإن صغّرْتَهُ زِدْتَ ياءَ التصغير ثالثةً ، تَقُولُ فى تَصْغِير ذَا : ذَيَّا [٢] ؛ لأنّك زِدْتَ ياءَ التصغير ثالثةً ، فَصَارَ : ذَيَيْ إلّا أنّهم يُصَغّرونَ هذا الضربَ من المبهماتِ ، والذى والتى بزيادةِ ألفٍ فى آخرِ الكلمة عِوَضًا من الضَّمَّةِ فى أَوّلِهِ ، لتكونَ المبهمةُ مخالفةً لِغَيْرِها فى التصغير فَصَارَ : ذَيَيَا فاجتمعتِ الياءاتُ ، فلابُدّ من حَذْفِ إحداهُما ، فلا تَحْذِفِ اللامَ ؛ لأنَّ بَعْدَها الألف ، وماقَبْلَ الألف لا يكونُ إلّا مَفْتُوحًا ، وياءُ التصغير لا يتحرك ، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تحذفَ ياءَ التصغير ؛ لأنَّها لمعنىً ، فَبَقِيَ أَنْ تَحْذِفَ العينَ فَتَقُول : ذَيَا ووزنه : فَيْلا كَمَا تَرَى

فإنْ صَغّرْتَ الذى ، والتى قُلْتَ : اللَّذَيَّا [٣] واللّتَيَّا تَزِيدُ ياءَ التصغير ، وألفا عوضًا مِن الضمة على مامَضَى ، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ : اللَّذيّانِ واللّتَيّان ، فَحذَفْتَ الألفَ التى كانت فى اللَذَيّا واللَّتَيّا .

---

(١) قال سيبويه : وأما أمس وغد فلا يحقران لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو . انظر : الكتاب ٤٧٩/٣ ، وشرح الشافية للرضى ٢٩٣/١ ، والأصول ٦٢/٣

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٤٨٧/٣ - ٤٨٨ ، وشرح الشافية للرضى ٢٨٤/١ - ٢٨٦ ، والارتشاف ٣٥٤/١

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٤٨٨/٣ ، وشرح الشافية للرضى ٢٨٨/١ ، والارتشاف ٣٥٥/١

فأمّا الأخفش فَيقُولُ : حُذِفَتْ ؛ لالتقاءِ الساكنين ، وَأَمّا سِيبويه [١] فَيَقُولُ : لاجتماعِ المِثْلَيْنِ ، فإنْ جَمَعْتَ الذى إذا صَغّرْتَهُ قُلْتَ على مذهب الأخفش [٢] : اللَّذَيّوْن مثل مُصْطَفَون ، بِفَتْحِ ماقَبْلَ واو الجمع ؛ لأنّ ماحُذِفَ لالتقاءِ الساكنين كالمنطوقِ بِهِ .

وَتَقُول فى قول سيبويه [٣] : اللّذَيُّونَ بضم الياء ، والخلافُ بَيّن فى الجمعِ ، ولا يُصَغّر : ما ، ومَنْ ، وأىٌّ بمعنى الذى استُغنى بتصغير الذى عَنْ تَصْغِيرِها .

فأمّا أُولاء فإنّه يُمَدّ ويقصرُ ، فإذا قَصَرْتَ فَتَقُول : أُولًا كهُدًى ، وأُلاء كغُراب ، فإذا صَغّرتَ المقصورَ قُلْتَ : أُلَيّا [٤] ، كما تصغّر هُدًى ثُمّ تَزِيدُ ألفًا عوضًا من الضمةِ ، وَأَمّا أولاء الممدود فَتُصَغّرُ بالياءِ وكان الأصلُ أَنْ تقولَ : أُلييا بثلاثِ ياءاتٍ ، ثُمَّ تَحْذِفُ الياءَ الأخيرة ؛ لاجتماع ثلاثِ ياءات ، ثُمَّ تَزِيدُ ألفًا بَعْدَ الياءِ ، فَتَجِىءُ الياءُ فيلتبسُ تَصْغِيرُ الممدودِ بالمقصورِ ، فَعَدَلُوا إلى أَنْ يَحْذِفُوا الياءَ الثانية ، وَزَادُوا الألفَ التى تُزَادُ بَعْدَ الطرفِ قبل الطَرَفِ ، فصارَ الثانى ، فتحركت الياءُ ، وقبلها ألفٌ ، فانْقَلَبَتْ همزةً ، فَوَقَعَ الفرقُ بَيْنَ المقصور والممدود .

ويُصغّر ماكان على ثَلاثَةِ أحرف من المؤنث كهِنْدٍ ، وَشَمْسٍ بزيادة هاء فتقول : هُنَيْدَةٌ ، وشُمَيْسة إلَّا سِتّة أَسْماء وهى : قَوْس ، ونَعْل ، وحَرْبٌ ، [٥] وِدْرِعٌ ، وَغِرْسٌ ، وعُرْسٌ ، فإنّها بِغَيْرِ هاء ذَهَبُوا بها مذهبَ التذكير ، كأنّهم تأوّلوها ، وإنّما وَجَبَ أَنْ يلحقَ فى المؤنث الثلاثى هاء فى تصغيره اختصارًا ؛

---

(١) انظر : الكتاب ٤٨٨/٣

(٢) انظر : رأى الأخفش فى شرح الشافية للرضى ٢٨٨/١ ، والمقتضب ٢٨٩/٢ ، والأشمونى ١٧٣/٤ ، والتصريح ٣٢٦/٢

(٣) انظر : الكتاب ٤٨٨/٣

(٤) انظر : المثال فى الكتاب ٤٨٨/٣ ، والارتشاف ٣٥٥/١

(٥) انظر : الارتشاف ٣٤١/١

لأنّه كان يَجِبُ أن يُقال : قِدْرٌ صغيرةٌ فيؤتى بالاسْمِ والصفة فإذا قالوا : قُدَيْرَةٌ سَدّ مَسَدّ الصفة .

وأما المؤنث الرباعى كَعَقْرَب ، وَزَيْنَب ، فإنّك إذا صَغَّرْتَ اسمًا مِنْ هذا لَمْ تَزدَ هاءً فَتَقُولُ : عُقَيْرِبٌ ، إلّا أنّهم قَالُوا فى وَرَاء : ورييةٌ ، وَفِى قدّام : قُدَيْدِيمة [1] ، وفى أَمَام : أُمَيْمَةٌ ، فَزَادُوا الهاءَ ، وإنْ كانَتْ رباعيةً ؛ لأنّها ظروفٌ ، والظروفُ كُلُّها مُذَكَّرَةٌ فأرادوا أَنْ يُعْلِمُوا أنّ هذه الثلاثة من جُملَتِها مؤنثةٌ ، فلهذا أَلْحَقُوا الهاءَ فيها .

وَقَدْ شذَّ شيءٌ مِن التصغير لا يُقاسُ عَلَيْهِ قالوا فى عَشِيَّةٍ : عُشَيْشِيَّة [2] ، فَزَادُوا شِيئًا لَمْ تَكُنْ فى الكلمةِ ، وقالوا فى مَغْرِب الشمس : مُغَيْرِبان [3] ، فَزادُوا ألفًا ونونًا والقياس : مُغَيْرِبٌ ، وفى تَصْغِير إِنْسان : أُنَيْسِيان [4] ، فَزَادُوا ياءً والأصل : أُنَيْسان ، وَقَالُوا فى الأصيل أُصَيْلال ، فَفِى هذا شُذُوذٌ من **ثلاثة** أوجه :

أَحَدُها : أَنَ الأصيلَ واحِدٌ ولا يَجُوزُ جَمْعُهُ .

والثانى : أنّه كان يَجِبُ أَنْ يُجمعَ بالألف والتاء ؛ لأنّه مالا يعقل .

والثالث : أَنَّه كان أُصَيْلَان بالنون ، فَأَبْدَلُوا مِن النون لاما ، فإنْ سَمَّيْتَ بها رَجُلًا لَمْ تَصْرِفْهُ لمراعاةِ النون ، فعلى هذا يجرى باب التصغير .

* * *

---

(١) انظر : المثال فى المذكر والمؤنث للفراء ٩٨ ، المقرب ٢/٤٤٥ ، والارتشاف ١/٣٤٣

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٣/٤٨٤

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ٣/٤٨٤

(٤) انظر : المثال فى الكتاب ٣/٤٨٦

[باب الألفات]

الألفاتُ المبتدأُ بها فى أوائلِ الكلم **ستةٌ** على مَذْهَبِ الكوفيين : هَمْزَةُ وَصْلٍ ، وَهَمْزَةُ قَطْعٍ ، وَهَمْزَةُ أَصْلٍ ، وَهَمْزَةُ استفهامٍ ، وهمزةُ المُخْبِرِ عن نَفْسِه ، وَهَمْزَةُ مالم يُسمّ فاعِلُه .

فهمزةُ الوَصْلِ نحو : اسْمٍ واضْرِبْ ، وهمزة القطع نحو : أَكْرِمْ ، وهمزةُ الأصل هى أَنْ تكونَ فاءً مِن الفِعْلِ الماضى ، وتثبتُ فى المستقبلِ نحو : أَتَى وزنه فَعَلَ ، والهمزة فاؤُهُ ، وَلَيْسَت بزائدةٍ ، وهمزةُ الاستفهام آنْذَرْتُهم ، وَهَمْزَةُ المخبر عَنْ نَفْسِه هى التى تكون فى فِعْلِ المضارعة نحو : أَذْهَبُ ، وتعرّفُها بأنا ، وَهَمْزَةُ مالم يُسَمّ فاعله نحو : اسْتُخرجَ المالُ ، وانْطُلِقَ بعمروٍ ، فَعَلَى هذه الأقسام الستة الألفات .

وَمَذْهَبُ البصريين أنّ الألفات على ضَرْبَيْنِ : وصلٌ وقطعٌ لا ثالث لهما ، فكُلّ ألف ابْتَدَأْتَها فهى قطعٌ نحو : أَكْرَمَ ، وأَصْبَعَ وَأَنا إلّا مااسْتَثْنَيْتُهُ لَكَ وذلك يكون فى الكلم الثلاث : الاسْمِ ، والفِعْلِ ، والحرف .

يكون ألفُ الوصل فى الأسماء التى هى غيرُ مصادر : اسمٌ ، واستٌ ، وابنٌ ، وابنةٌ ، واثْنَان ، واثْنَتَان ، وايْـمُنٌ ، وابْنُمٌ ، وامرؤٌ ، وامْرَأةٌ ، وكان الأصلُ ألَّا تَدْخُلَ همزةُ الوصل فى الأسماء ، كما لَمْ تَدْخُلْ على الأفعالِ المضارعةِ ، وإنّما دَخَلَتْ على هذه الأسماء ، لما دَخَلها من الاعْتِلَالِ ، وَذَلِكَ أنّهم حَذَفُوا لاماتِها ، وَسَكّنُوا أوائلها فلم يُمكن الابتداءُ بها ، فجاءُوا بهمزةِ الوصل ، ليُمْكن النطقُ بالساكن فقالوا : اسمٌ ، فإذا وَصَلُوا بكلام قبلها استَغْنَوا عنها لِقيامِ ماقبلها مَقَامَ الألفِ فيقولون : هذا ابنُ زَيْدٍ .

فأمّا امرؤٌ وامْرَأَةٌ فَلَمْ يُحْذَفْ لاماتُها ، فيلزمُ تسكينُ أوائلها فَأَسْكَنُوها ؛ لأنَّ الهمزةَ التى فى آخر امرىءٍ ، وامْرَأةٍ لمَّا كانت تُخفّف كان كالإعلالِ لها .

فَأَمَّا ايْمُنٌ فَقَدْ كَسَر أَلفَها قومٌ من العرب [١] ، والأكثرُ الفتح ، وألفُها عِنْدَ البصريين وَصْلٌ يَدُلُّكَ على ذَلِكَ وَصْلُ الشاعر لها فى قوله :

.... لَايْمُنُ الله مانَدْرِى [٢]

وَعِنْدَ الكوفيين قطعٌ ؛ لأنّها جَمْعُ يَمين ، وهذا الوزن أعنى افْعُلًا لَمْ يُجْمَعْ عَلَيْه إلَّا شيئان : ماكان على فَعْلٍ من المذكر نحو : فَلْس وكَلْب ، وما كان من المؤنث نحو : دَار ، وَنار ، ويَدٍ فهذا يبطلُ ماقال الكوفيون من أنّها جمع يمين .

وَأَمَّا كَوْنُ ألف الوصل فى الأفعال ، فتكون فيما زاد على الأربعة ، وفى الأمر من الثلاثى ، فالزائد على أربعة نحو : اسْتَغْفَر ، واسْتَخْرَج ، والأمر من الثلاثى نحو : اضْرِبْ ، واقْتل ، ولا يَقعُ هَمْزَةُ وَصْلٍ فى فِعْلٍ مضارع البتة ؛ لأنّها متحركةُ الأوائل ، وهى لا تدخلُ إلّا على ما كان ساكنَ الأوّل .

فأمّا دُخُولها على الحروف ، فعلى حَرْفٍ واحدٍ ، وهى لام التعريف نحو : الرجُل والغُلام ، والمصادرُ تعتبرها بِأَفْعالِها ، فإنْ كانَت الألفُ فى فِعْلِها قطعًا فهى فى المصدرِ كذلك نحو : أُنْفِقُ إنْفَاقًا ، فألف أُنْفِق قَطْعٌ ؛ لأنّها فى فِعْلٍ رباعى ، فيجبُ أَنْ يكونَ فى إنفاقٍ ، وَكَذَلِك نحو إنْ كانت الألفُ فى الفِعْلِ ألفَ وَصْلٍ فهى فى المصدرِ كذلك نحو : اسْتَخْرَجَ اسْتِخْراجًا فالألف فى اسْتَخْرَج وَصْلٌ ؛ لأنّها زائدةٌ على أربعة ، فَيَجِبُ أَنْ تكون فى اسْتِخْراجٍ وَصْلًا ؛ لأَنَّ المصادرَ محمولةٌ على أَفْعَالِها ، ومابَقِىَ بَعْدَ هذه قطعٌ .

وَهَمْزَةُ القطعِ تثبتُ فى الدَرج والابتداء ، وَهَمْزَةُ الوصل تثبتُ فى الابْتَداءِ ، وتحذفُ فى الوصلِ .

---

(١) انظر : اللغات فيها فى الارتشاف ١٦٠٥/٣ ، والجنى الدانى ٥٤١ ، والمخصص ١١٥/١٣

(٢) سبق تخريجه .

وأمّا حركاتُ ألفِ الوَصْلِ ، فَقَد حُرّكت بالضم والفتح والكسر ، والكسرُ هو الأصل مِنْ وَجْهَيْنِ : أحدهما أَنَّه الأصل فى الحركةِ ؛ لالتقاء الساكنين ، والثانى : أنّهم زادوها فى الأفعالِ ، فأرادوا أَنْ يُحَرّكُوها بحركةٍ لا تكونُ للفِعْلِ إعرابًا وهى الكسرة ، ثمّ حَمَلُوا الأسماء على الأفعال .

وقد اخْتُلِفَ فى هَمْزَةِ الوصل هَلْ زِيدَتْ ساكِنَةً أَوْ متحركةً ، فأبو على يذهبُ إلى أنّها زِيْدتْ متحركةً قالَ : وإنّها لوزِيدَت ساكنةً لاحْتاجَتْ إلى متحرّكٍ يُتوصل بِهِ إليها ، وكان يتسلسلُ فزادُوها متحركةً لِذَلِكَ .

وَمِن النحويين مَنْ يَقُولُ إنّها زِيدَتْ ساكنةً ؛ لأنّ الحركةَ لا تَقَعُ عليها إلّا بدليل ، فَلَيْسَ هاهنا دليلٌ ، ثمّ حركت لالتقاءِ الساكنين ، والساكنان هما الألفُ والسينُ من الاسْمِ ، ويُضمّ ألفُ الوصل فى موضع واحدٍ إذا انضمّ ثالث المستقبل ضمَّةً لازمةً نحو : أُقْتُل ؛ لأنّكَ تَقُول فى مُسْتَقْبَلِه : يَقْتُلُ ، وإنّما ضُمت هذه ، ولم تُكْسر لأنّها لو كُسِرَتَ ، لَكُنْتَ تَخْرُجُ مِنْ كَسْرٍ إلى ضَمٍّ فَتَقُول : اِقتُل ، واِفعُل لَيْسَ فى الكلامِ ، فأتبعوا ضمَّةَ الهمزةِ ضمَّةَ التاء ، ولم يُعتَدّ بالقاف بَيْنَهُما ؛ لأنّها ساكنةٌ ، والساكن حاجز غيرُ حصين .

وأمّا قولهم : ضمَّة لازمة فاحترازٌ من ضمَّةِ الإعراب نحو : امرؤٌ أَلَا تَرَى أنّ الثالثَ مضمومٌ ، وَلَمْ يعتدُّوا بهذه الضمَّةِ ؛ لأنّهم يَقُولون فى النصب : رأيتُ امْرءًا فيفتحون ، وهكذا إنْ كانَتِ الضمةُ لالتقاء الساكنين نحو ﴿ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ (١) .

وَفَتْحُ أَلِفِ الوَصْلِ فى مَوْضِعَيْنِ مع لامِ التعريف ، وفى ايْمُن ، فأمّا مع لامِ التعريف ، فإنّها إنّما فُتِحَتْ ، لِيَفرِقُوا بَيْنَ مايَدْخُلُ على الحرفِ ، وَبَيْنَ مايَدْخُلُ على الاسْمِ ، والفعلُ خُصُوصًا بالفتحِ ، لِكَثْرَةِ دَوْرِها فى الكلام . فأمّا ايمُنْ فإنّها فُتِحَتْ لأنّها لَزِمَتْ طريقةً واحدةً وهو القسمُ فَأَشْبَهت

(١) سورة البقرة ١٦/٢

الحَرْفَ الذى لايَنْصَرِفُ ، فَفُتِحَتْ كما فُتِحَتْ لامُ التعريف ، فإنْ دَخَلَتْ هَمْزَةُ الاستفهامِ على هَمْزَةِ الوصل سَقَطَتْ هَمْزَةُ الوصلِ مضمومةً كانَتْ أَوْ مكسورةً ، وَلَمْ يعوّض عَنْها متى ؛ لأنّه لا يلتبس تَقُول : أَٱبْن فلانٍ أَنْتَ ، آستخرج المال من زيد ، أَغْنَتْ هَمْزَةُ الاستفهام عن هَمْزَةِ الوصل .

فإنْ كانَتْ هَمْزَةُ الوصل مفتوحةً لَمْ يكن بُدّ من إثْبَاتِها ، لئلا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ تَقُولُ : الرجلُ قالَ ذاك قال الله تعالى : ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ (١) .

فأما خُذ ، وكُلْ ، ومُر فكان يجبُ أَنْ يؤتى بألف الوصل فيقال : أُوخُذ أُوكُل أُومُر وكان الأصلُ أأخُذ بهمزتين ، والعربُ لاتجمعُ بين همزتين فخففوا الثانية بأَنْ قَلَبُوها واوًا ، ثُمَّ حَذَفُوها على غير قياس ، فلما حَذَفوها بَقِيَ مابَعْدَ الهمزة متحركًا وهى الخاء من خُذ ، والكاف من كُل ، والميم من مُر فاسْتُغْنِىَ عَنْ هَمْزَةِ الوصل فَحُذِفَتْ ، وَقَدْ جاء إثباتُها ، قال الله تعالى : ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾ (٢) .

وقال الشاعر :

تحمل حاجتى وأخذ قوافها فقد نزلت بمنزلة الصياع (٣)

فجاءَ بها على الأصلِ .

* * *

(١) سورة يونس ٥٩/١٠

(٢) سورة طه ١٣٢/٢٠

(٣) لم أعثر عليه .

[باب الاستفهام]

والكَلِمُ المُسْتَفهمُ بها ثلاثةُ أقسام : أَسْمَاءٌ غيرُ ظُرُوفٍ ، وهى أربعة ما ، ومَنْ ، وأيٌّ ، وكَمْ .

وَأَسْمَاء هى ظروفٌ وهى خمسةٌ : متى ، وَأَيْنَ ، وَكَيْفَ على ماقَالَهُ الأخفش وَأىّ حِين ، وأيّان ، والحروف : الهمزةُ ، وَأَمْ ، وَهَلْ ، وَلكلِ واحدٍ من هذه معنى ينفردُ بِهِ ، فَمَنْ تكونُ لِما يَعْقِلُ تَقُولُ : مَنْ عِنْدَك فَيَقُول : زَيْدٌ ولا يَجُوزُ حِمَارٌ .

ومَنْ على ثلاثة أقسام : للاسْتِفْهَامِ ، والجزاءِ (١) ، وبمعنى الذى فى جميع هذه المواضع هِىَ مَبْنِيّةٌ ، ففى الجزاءِ والاستفهامِ بُنيت ، لتضمنها معنى الحرفِ ، وإذا كانَتْ بمعنى الذى ؛ فلأنّها اسمٌ ناقِصٌ ، وتَلْزَمُها الصلة ، وفى المَوْضِعَيْنِ الأوّلين لايحتاجُ إلى صلةٍ .

وإنّما لَمْ تَحْتَجْ إلى صِلَةٍ ؛ لأنّ الجزاءَ بابُ إبهامٍ ، والصلةُ إيضاحٌ وكذلك الاستفهام فكان يتناقضُ ، ويثبُتُ على السكونِ على أَصْلِ البناء .

وَأَمّا (ما) فهى سؤالٌ عَمّا لا يَعْقِلُ ، وَعَنْ صفاتِ مايَعْقِلُ فَيَقُولُ : ماعِنْدَك ، يَقُولُ : شيءٌ ، ولايجوزُ : زَيْدٌ ، وَتَقُولُ ماعِنْدَكَ ؟ فيقول : عاقِلٌ ، وقد أُسْتُفْهِمَ بِمَنْ يعقل وهو قليل فقالوا : سُبْحَان ماسبّح الرعدُ بِحَمْدِهِ ، وقال تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ (٢) ، وقد تُؤول هذا على معنى مَنْ وهى فى الاسْتِفْهامِ اسمٌ لايحتاجُ إلى صلةٍ لما عَرَفْتُك فى مَنْ ، وَقَدْ تقدّم ذكرُ مافى بابها .

وأمّا أيٌّ فهى تكونُ للاستفهامِ والجزاءِ بمعنى الذى كمَنْ إلّا أَنَّ أَيًّا

---

(١) قال سيبويه : هذا باب الأسماء التى يجازى بها وتكون بمنزلة الذى وتلك الأسماء مَنْ وما وأيهم . انظر : الكتاب ٦٩/٣

(٢) سورة الشمس ٥/٩١

تكونُ سُؤالًا عَمَنْ يَعْقِلُ ، وعما لا يَعْقِلُ وهى معرفةٌ فى جميعِ أحوالها إلَّا إذا كانَتْ بمعنى الذى ، وَحُذِفَ الابتداءُ من صِلَتِها ، وَقَدْ ذَكَرُوا أنّها إنّما أُعْرِبَت دُونَ أَخَواتها ؛ لأنّ مَنْ تكونُ لما يعقلُ ، وأىٌّ تكونُ للجميعِ ، فَفَضّلوها بأن أُعْربت ، وقيلَ : إنّما أُعْرِبَتْ ؛ لأنّها بعضُ ماتُضاف إليه فَأُعْرِبَتْ كما أنّ البعضَ مُعْرَبٌ .

وإذا كانَ قَبْلَ أىٍّ أفعالُ الظن لَمْ يُعْمَلْ فيها تَقُولُ . ظننتُ أيّهم فى الدار وَكَذَلِكَ جَمِيع حروف الاستفهامِ لا يَعْمَلُ فيها فتقول : حَسِبتُ أزيدٌ فى الدار أم عمرٌو ، وقال تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ ﴾ [١] وإنّما لم تعملْ هذه الأفعالُ فيما بَعْدَها ؛ لأنّ الاستفهامَ لَهُ صَدْرُ الكلام ، وخَصُّوا هذه الأفعال ؛ لأنّها تُلْغَى تَقُول : زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطلقٌ ، فإذا كَانَتْ قد أُلْغِيَت ، فَلَم تَعْمَلْ فى لفظٍ ، ولا موضع كان تعليقُها أَسْهَلَ ؛ لأنّ التعليقَ يَعْملُ فى الموضع دون اللفظ .

فإنْ كانَ بَعْدَ الاسْتِفْهامِ فِعْلٌ عَمِلَ تَقُولُ : أَزَيْدًا ضَرَبْتَ ، فـ (زيدٌ) منصوبٌ بضربْتَ ، قال الله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [٢] فَنَصَبَ (أَيًّا) بِيَنْقَلِبُون لا بِسَيَعْلَمُ .

وَأَمَّا (كَمْ) فَلَها مَوْضِعان : الاستفهامُ [٣] ، والخبر ، وَقَدْ ذُكِرت فى بابِها وهى سؤالٌ عَنْ عَدَدٍ ، وهى نَكِرَةٌ ؛ لأنّ الجوابَ عنها نكرةٌ .

وَأَمَّا (متى) [٤] فَهِىَ سُؤالُ زَمانٍ معروف تَقُولُ : متى القتالُ فيقال : يَوْمَ الجمعة ، وَلَوْ قالَ : يَوْمًا لَمْ يَجُزْ ؛ لأنّه لم يُفِد السائلَ مالَيْسَ عنده .

---

(١) سورة الكهف ١٢/١٨

(٢) سورة الشعراء ٢٢٧/٢٦

(٣) قال سيبويه : اعلم أن (لِكَمْ) موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كَيْفَ وأَيْنَ والموضع الآخر : الخبر ومعناها معنى رب . انظر : الكتاب ١٥٦/٢

(٤) قال سيبويه : وأما متى فإنما تريد بها أن يُوقِّتَ لك وقتًا ولا تريد بها عددا ، فإنما الجواب فيه : اليوم أو يوم كذا ، أو شهر كذا أو سنة كذا ، أو الآن ، أو حينئذٍ وأشباه هذا . انظر : الكتاب ٢١٧/١

وأمّا (أَيْـنَ) [١] فهى سؤالٌ عن المكان ، وجائز أَنْ يكونَ معرفةً ونكرةً تَقُولُ : أَيْنَ زَيْدٌ فَيُقالُ : فى دارٍ ، وفى الدارِ ، والصيفُ والشتاءُ يَقَعانِ فى جوابِ أَيْنَ ومتى .

وأمّا (كَيْـفَ) [٢] فهى سؤالٌ عن حالٍ ، وأيّان بمعنى متى ، وأنّى بمعنى كَيْفَ ، وأىّ حين بمعنى متى ، وَأَمْ على ضَرْبَيْـنِ : معادِلَةٌ للهمزةِ على معنى أىٍّ ، فإذا كانَتْ هكذا يكونُ جوابُها التعيين تَقُولُ : أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو والمعنى أيّهما والجواب : زيدٌ أَوْ عمرٌو ، كما أنّ جواب أَيُّهما عِنْدَك كذلك .

وأمّا المنقطعةُ فهى بمعنى بَلْ ، وهى للإضرابِ عن الأوّل ، والهمزةُ للاستفهام وهذه المنقطعة تجىءُ على ضَرْبَيْـنِ : أحدُهُما تأتى بَعْدَ تصديق الأوّلِ وَتَسْلِيمه كقوله تـعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ﴾ [٣] والثانى بَعْدَ إبطالِ الأوّل كقولك : إنّها لَإِبلٌ أَمْ شاءٌ ، فَقَدْ أَبْطَلْتَ حُكْمَ الإبل ، وأثبتَّ الشاءَ ، وفى الأوّل لم تبطلْ الأوّل .

وقد ذكرنا حُكْمَ أَمْ فى بابِ العطف ، وَأَمَّا الألفُ فى قولك : أَزَيْدٌ عندك فهى أمّ حروفِ الاستفهامِ ، يَدُلُّك على ذَلِكَ أنّها تَقَعُ فى مواضعَ لايقعُ غيرُها مِنْ حُرُوفِ الاستفهام منها التقدير كقولك : آنتَ فَعَلْتَ وَأَنْتَ مخبرٌ وكقوله تعالى : ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ [٤] وفى قول الشاعر :

---

(١) قال سيبويه : ونظير متى من الأماكن «أَيْنَ» ولا يكون أَيْنَ إلا للأماكن كما لا يكون متى إلا للأيام والليالى . انظر : الكتاب ٢٢٠/١

(٢) قال سيبويه : فمعنى أين : فى أى مكان ، وكيف : على أيّةِ حال . انظـــــر : الكتاب ١٢٨/١

(٣) سورة يونس ٣٧/١٠ ، ٣٨

(٤) سورة المائدة ١١٦/٥

[رجز]

أَطَـرِبًـا وَأَنْـتَ قِـنَّـسْـرِىّ (١)

لايجوزُ مثل هذا فى هَلْ ، لا تَقُولُ : هَلْ طَرَبًا ، وَأَيْضا فإنّها تقعُ علامةً للإنكار تَقُولُ إذا قال ذلك : زَيْدٌ عِنْدِى ، لينكِرَ عليه هذا القول : أَزَيْدُنيه وفى النصب : أَزَيْدَنيهِ ، وفى الجرّ أَزَيْدَنِيه ، فَتَزِيدُ حَرْفَ مدٍّ علامةً للإنكار ، والتنوين ساكنٌ ، فتكسرُ التنوينَ ، لالتقاءِ الساكنين ، وإنْ لَمْ يَكُنْ منونًا لَمْ يَلْحَقْهُ تنوينٌ لكن حرفُ مَدّ فَتَقُول إذا قالَ لَك : جاءنى الرجلُ : الرَّجُلُوه ، وفى النصب : الرَّجُلَاه ، وفى الجر : الرَّجُليه .

فإنْ أَرَدْتَ تأكيدَ التنكير زدتَ أَنْ بَيْنَ الاسْمِ وعلامة الإنكار فَقُلْتَ : أَزَيْدَانِيه ، والهاء فى جميعِ هذا للسكت ، ولايَجوزُ على هذا فى هَلْ لَوْ قُلْتَ : هَلْ زَيْدَنِيه مُنْكرًا لَمْ يَجُزْ فهذا يُدلُّكَ على أنّ الهمزةَ هى الأصل فى حُرُوفِ الاستفهام ، وَقَدْ تكونُ بمعنى قَدْ كقوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ [سورة الإنسان : ١] بمعنى قَدْ أتى .

---

(١) هذا بيت من الرجز وبعده :

والـدَّهْـرُ بـالإنـسـانِ دَوَّارِىُّ

وهو للعجاج فى ديوانه ٣١٠ ، والكتاب ٣٣٨/١ ، وجمهرة اللغة ١١٥١/٢ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٤٧٣/١ ، والخزانة ٢٧٤/١١ ، ٢٧٥ ، ومغنى اللبيب ١٨/١ ، ٦٨١/٢ والأضداد لابن الأنبارى ١٩٣ ، والمسلسل ١٣٥ ، والاقتضاب ٢١٠/٣ ، والبيان والتبيين ١١٧/١، والدرر اللوامع ١٦٥/١ ، وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ٣٠ ، والفرق بين الأحرف الخمسة ٣٩٠، والتنبيه لابن برى ١٨٨/٢ ، والمخصص ٤٥/١ ، واللسان (قنسر) ٣٧٥١/٥ ، والمساعد ٤٧٢/١ ، وبلا نسبة فى الإيضاح العضدى ٢٩٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٩/١ ، والفصول الخمسون ١٩٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢٥٦/١ ، وشفاء العليل ٤٥٦/١ ، وشرح الكافية للرضى ٤٤٧/٤ ، والفصول لابن الدهان ١٠٧ ، والمقتضب ٢٢٨/٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٤ ، والأشمونى ٢٠٣/٤ ، وجمل الفراهيدى ٨٧ ، والمسائل المنثورة ٥ ، وابن يعيش ١٢٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٢

وَجَمِيعُ حُرُوف الاستفهام بها مبنيّةٌ لتضمنها معنى الاستفهام ، وإنّما تَضَمَّنَتْ ذَلِكَ ،وَلَمْ تُذْكَرِ اخْتِصَارًا أَلَا تَرَى أنّكَ لَوْ قُلْتَ : أصحيحٌ زَيْدٌ لجَازَ أَنْ يَقُول : لَا فَتَقُول : أَسَقِيمٌ زَيْدٌ فَيَقُول : لَا فُتكرّر عليه السؤال ، فلمّا كان هذا تكريرًا ، وَوَجَدُوا اسمًا ينوبُ عَنْهُ كله جاءُوا به فَقَالُوا : كَيْفَ زَيْدٌ ، وهكذا بقيّة الأسماء .

وهذه الأسماء تُعْرَفُ أنّها معرفةٌ أَوْ نكرةٌ بأجوبتها ؛ فإنْ كان الجوابُ معرفةً فهى معرفةٌ ، وإنْ كان نكرةً فهى نكرةٌ مثالُ ذلك : كَمْ تَقُول إنّها نكرةٌ ؛ لأنّ أجوبتها تكون نكرةً ، تَقُولُ إذا قَالَ لَكَ : كَمْ عِنْدَك رَجُلا : عشرون ويحتمل أَنْ يكونَ معرفةً لقولك : العشرون .

وأما (متى) فلا تكونُ إلّا معرفةً ؛ لأنّ جوابَها كَذَلِكَ يَقُول : متى خَرَجْتَ فَتَقُول : يَوْمَ الجمعة ، وَلَوْ قُلْتَ : يَوْمًا لم يُفِد ؛ لأنّ الخروج معلومٌ أنّه لا يكونُ إلا فى يوم .

وأمّا كَيْفَ فنكرةٌ ؛ لأنّ الجوابَ عَنْهُ كذلك ، وإعرابُ الجواب كإعرابِ السؤال ، تَقُول : مَنْ جاءك فَتَقُولُ : زَيْدٌ ؛ لأنّ (مَنْ) مرفوعة ، وتقولُ مالَبِسْتَ فيقول : ثوبًا ، ويقول : بمَنْ مررتَ ، فيقول : بغلام زَيْدٍ فعلى هذا يجرى هذا الباب .

* * *

[باب مايدخل على الكلام فلا يغيّرُهُ]

وهو كُلُّ مادَخَلَ على الاسْم تارةً ، وعلى الفِعْلِ أُخْرى نحو : إنّما ولعلَّما وأخواتُهما ، أَلَا تَرَى أنّ الفعلَ يكونُ بَعْدَ هذه الأَحرُفِ والاسْم : تَقُول إنّما قامَ زَيْدٌ ، وإنّما زَيْدٌ قائِمٌ ، فإنْ قِيلَ لِمَ وَجَبَ إذا وليهُ الاسمُ والفعلُ ألّا يَعْمَلَ ، قيلَ لَهُ : إذا دخلَ الحرفُ على الاسْم صارَ معناه فى الاسْمِ ، وإذا دَخَلَ على الفِعْلِ صَارَ معناه فيه ، وَمُحالٌ أَنْ يكونَ معنى الاسْمِ معنى الفِعْل ، وبهذا استُدِل بقولهم في إبطالِ عَمَل ما ، وإنّما يَعْمَلُ الحرفُ فى الشىءِ إذا اختص بِهِ وَلَمْ يَدْخُلْ إلّا عَلَيْهِ .

فإنْ قِيلَ فالألفُ واللَّامُ يختصُّ بالاسْمِ ولا يَعْمَلُ فيه ، وكذلك السين وسوف تختصُّ بالفِعْلِ ، ولا تَعْمَلُ فيه ، فالجواب أنّ هذه الحروف أَحْدَثَتْ فيما بَعْدَها معنًى لَمْ يَكُنْ فيه قَبْلَ دُخُولها ، وهو التعريفُ فى الاسْمِ ، والاستقبالُ فى الفِعْلِ فَصَارَتْ كَبَعْضِ أَجْزَائِهِ ، وَبَعْضُ الشىءِ لا يعملُ فيه .

وَيَدُلُّكَ على أنّ سَوْفَ والسين يُنَزّلانِ منزلةَ الجزء مِن الفِعْلِ دُخُول لام الابتداءِ الذى يختصُّ بالاسْمِ عليها ، فيدخلُ على الفعل وهى فيه كقوله تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ﴾ [١] .

فأمّا هذه إنّ وأخواتُها غَيْر ليتَ ، فالأكثرُ أَنْ تُجْعَلَ (ما) فيها كافة ، ويُجْعل مابَعْدَها مبتدأً وخبرًا تَقُولُ : إنّما زَيْدٌ قائِمٌ ، ولعلّما بشرٌ مُنْطلقٌ ، وَقَدْ حُكى عن بَعْضِ العرب أنّه جَعَلَ (ما) زائدة ، فَأَعْمَلَ هذه الأحرف فيما بَعْدَها كما جَعَلْتَ (ما) زائدة فى قوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾ [٢] تَقُول على ذلك : إنّما زَيْدًا قائمٌ . فـ (زَيْدًا) اسْمُها ، وقائمٌ الخبر ، وما زائدةٌ ، والأكثر هو الأول .

---

(١) سورة الضحى ٩٣/٥

(٢) سورة النساء ٤/١٥٥

فإنْ قِيلَ فاجْعَلْ ما بمنزلة الذى ، وَأَضْمِرْ الخبرَ ، واجْعَلْ الجملةَ التى هى زَيْدٌ منطلقٌ صلة لِمَا ، فيفسدُ هذا من جهة أنّ لَيْسَ عائدٌ يعودُ إلى الصلة ، وأما (لَيْتَ) فللعربِ فيها مذهبان : مِنْهُم مَنْ جَعَلَ ما كافة ، وَرَفَعَ مابَعْدَها بالابتداءِ والخبر ، والثانى : جعلها زائدة ، وَأَعْمَلَ لَيْتَ ، وَيُسْتَدلُّ بهذا البيت

[البسيط]

قَالَتْ أَلَا لَيْتَما هَذَا الْحَمامُ لَنَا .... (١)

بِرَفْعِ الحمام وَنَصْبِهِ ، فمَنْ رَفَع جَعَل (هذا) مبتدأً ، والحمامَ صِفَتَهُ ، ولنا الخبر ، ونصفُهُ عطفا على المبتدأ ، وقوله (فَقَدِ) بمعنى حسب ، ومن نصبَ جَعَلَ (هذا) اسْمَ لَيْتَ ، والحمامَ صفتَهُ ، ولنا الخبرَ ، ونصفُهُ عطفٌ عليه وكلا الروايتين فاشٍ .

وَأَمَّا الظروفُ فهى على **ثلاثةِ أقسام** : **قِسْمٌ** يَسْتَوِى تقديمُ الاسْمِ عليه

---

(١) هذا صدر بيت وعجزه :

إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

والبيت للنابغة فى الديوان ١٤ ، والنهاية لابن الخباز ١١١٠ ، والخصائص ٤٦٠/٢ ، وابن يعيش ٥٤/٨ ، ٥٨ ، وأمالى ابن الشجرى ١٤٢/٢ ، والإنصاف ٤٧٩/٢ ، والمقرب ١٢١ ، وشذور الذهب ٢٨٠ ، واللمع لابن جنى ٣٢٠ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٧٥/١ ، ٢٠٠ ، وشفاء العليل ٢٠١/١ ، ٣٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٤٨٠/١ ، والمستوفى لابن فرخان ١٧٨/١ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٢١٥/١ ، والتصريح ٢٢٥/١ ، ومجاز القرآن ٣٥/١ ، ٥٨/٢ ، والخزانة ٢٥١/١٠ ، ٢٥٣ ، والإشارة إلى تحسين العبارة ١١٤ ، ومغنى اللبيب ٦٣/١ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ ، وكشف المشكل ٣٥٨/١ ، وتذكرة النحاة ٣٥٣ ، وجمل الفراهيدى ٩٤، ٢٩٠ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٣٢٦ ، والنكت الحسان ٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥١/١ ، ٦٢٢ ، ١٣/٢ ، والدرر اللوامع ٤٤/١ ، ١٢١ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، وبلا نسبة فى شرح اللمع لابن برهان ٧٦/١ ، والمقتصد ٤٦٩/١ ، والأزهية للهروى ٨٨ ، والتوطئة ١٧٧ ، ٢٣٢ ، وشرح الكافية للرضى ٣٣٨/٤ (ل) والأصول ٢٣٣/١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٢٣ ، والأشمونى ٢٨٤/١ ، وأوضح المسالك ٣٤٩/١ ، والمطالع السعيدة ٢٢٩ ، والمسائل الحلبيات ١٧٦، ومادة (قدد) فى اللسان ٣٥٤٥/٥ ، ومنسوب أيضا فى عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١٣٥ ، وثمار القلوب ٣٠١

وَتَأخِيرُهُ ، وهو مَاكانَ فِيه المبتدأُ مَعْرِفَةً ، وَلَمْ يَكُنِ الأوّلُ حَرْفَ الاستفهامِ نحو : فى الدار زَيْدٌ وخَلْفَك عمرٌو ، فَزَيْدٌ وعمرٌو مَرْفُوعانِ بالابْتِداءِ ، والظرفانِ خَبَرُهُما مُقَدَّمٌ عَلَيْهما ، والتأخير مِثلُ التقديم .

الثانى : ماكان المبتدأُ نكرةً نحو : عَلَيْكَ دَيْنٌ وَتَحْتَهُ بسَاطان ، فلا يجوزُ تَقْدِيمُ الاسْمِ للمبتدأ على الظرف ؛ لأنّ النكرةَ لا يُبْتَدأُ بها ، لِقِلّة الفائدة فى ذلك ، وأنّه لو قُدِّم المبتدأُ لتُوُهّم أنّ المذكورَ بَعْدَهُ صِفَةٌ ، وكان يتوقَعُ الخبَر .

الثالث : ماكان حَرْفَ اسْتِفْهامٍ نحو : كَيْفَ زَيْدٌ وَأَيْنَ عمرٌو ، فَزَيْدٌ وعمرٌو مبتدآنِ ، وَأَيْنَ وَكَيْفَ خَبَرُهُما ، وقُدّم لما فِيه مِن الاستفهامِ ؛ لأنّ الاستفهامَ لَهُ صَدْرُ الكلام ، وهذا كُلُّهُ مذهب [١] سيبويه ، وَزَعَمَ الأخفش [٢] أَنَّ هذه الأسماءَ مرتفعةٌ بالحروف ، وَقَدْ ذكر هذا ، والذى يُرَدّ به على الأخفش شيئان أحدهما : قولهم : فى داره زَيْدٌ ، فلا يجوز أَنْ يرتفع زَيْدٌ ههنا بالظرف ؛ لأنّه يكون إضمارًا قَبْلَ الذكر مع الفاعل ، كما لايجوز : ضَرَبَ غلامُهُ زَيْدًا ؛ لأنّه إضمارٌ قبل الذكر ، فإنْ قُلْتَ : ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ جاز ؛ لأنّ النيّة بالمفعولِ التأخير ، فكأنّك قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ غلامَهُ ، هذا جَيّد يُقَوّى هذا قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [٣] ولو قدّم الفاعلُ لم يَجُز .

والثانى : أنّه لَوْ كانَ الرافعَ الظرفُ لجاز أَنْ ترفَعَ (إنّ فى الدار زَيْدٌ) بالظرفِ ، فإن جِئْتَ بَعْدَ كَيْفَ زَيْدٌ ، وأَيْنَ زَيْدٌ بنكرةٍ جاز رَفْعُها ونَصْبُها فنصبُها على الحالِ والفاعل فيها الظرفُ ، والحال من زَيْدٍ لايجوز تقديمُها على الظرفِ ؛ لأنّ الظرفَ لَيْسَ بمتصرف .

---

(١) انظر : الكتاب ١٢٨/٢

(٢) انظر : رأى الأخفش فى شرح الكافية للرضى ٩٤/١ (ب) وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١ - ١٥٩

(٣) سورة البقرة ١٢٤/٢

وأمّا رَفْعُها فَعَلى أَنْ تكونَ خبرًا بَعْدَ خبر ، أَوْ على خَبَرِ ابتداء محذوف أو يكون هو الخبر ، والظرف متعلق به ، وذلك قولك : زَيْدٌ عندك قائمٌ وقائمًا ؛ فإنْ قُلْتَ : متى زَيْدٌ منطلق لَمْ يَجُزْ نصبُ منطلق ؛ لأنّ متى من ظروفِ الزمان ، وظروفُ الزمان تكون أخبارًا عن الجثث ، فيكون زَيْدٌ مبتدأ ، ومنطلقٌ ظرفٌ متعلق بالخبرِ ، وإنْ قُلْتَ : متى خُرُوجُك سريعٌ جاز رَفْعُ سَرِيع وَنَصْبه ؛ لأنّ متى ظرفُ زَمَانٍ ، وظروفُ الزمان تكون أخبارا عن المصادرِ ، فيكونُ (خُرُوجُك) مبتدأً ، ومتى خَبَرهُ ، وسريعٌ حالًا والرفع على مامضى .

فإنْ قُلْتَ : خروجُك إذ زَيْدٌ منطلقٌ ، فإذ ظرفُ زمانٍ ، وهى اسمٌ لوقوعها خَبَرًا عن المبتدأ ، ولا يُضَافُ إلّا إلى الجملة من الابتداء ، والخبر والفِعْلِ والفاعِلِ ، وَتَلْزَمُها الإضافةُ ، وموضعُ الجملة جَرٌّ ، وإنّما لَزِمَتْها الإضافةُ ؛ لأنّها تُبَيِنُها تبيينَ الصلةِ للموصول ، فلهذا ثَبَتَتْ وهى تدُلُّ على الماضِى من الزمانِ ، وَلَوْ قُلْتَ : اخْرُجْ إذ زَيْدٌ منطلقٌ لَمْ يَجُزْ .

وَأَمّا (إذا) فهى على **ثلاثة** أقسام **أَحدُها** أنّها تكونُ جَوَابًا للشرط [(١)] كالفاء تَقُول : إنْ قُمْتَ إذًا أَنْتَ مُكَرّمٌ ، ولايجوزُ دُخولُ الفاء عليها ؛ لأنّها بمنزلةِ الفاء ، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ الحرفين لمعنىً .

الثانى : تَكُونُ مكانيّةً بمعنى ثَمّ تَقُول : خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ [(٢)] ، أَىْ : فثَمّ زَيْدٌ وَيُسَمّيها النحويون المفاجأة .

---

(١) قال سيبويه : وأما إذا فَلِمَا يستقبل من الدهر وفيها مجازاة وهى ظـرف . انظر : الكتاب ٢٣٢/٤ ، وانظر : أيضا المساعد ٥٠٥/١ ، والارتشاف ١٢٤٠/٢

(٢) قال سيبويه : ولإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فإذا زَيْدٌ يضرب عمرو لأنك لو قلت : نظرت فإذا زَيْد يذهب لحسنَ . انظر : الكتاب ١٠٧/١ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١٢٤٤/٢

الثالثة : تكون ظرفًا من ظروفِ الزمان على الاستقبال ، وَتُضَافُ إلى الجملةِ من الفِعْلِ والفاعل ، وهو اسمٌ على مامَضَى ، وَمَوْضعُ الجملة جَرٌّ ، وإنّما أُضِيفَ إلى الفِعْلِ دون الاسْمِ ؛ لأنّ فيها معنى الشرطِ ، وهذا لا يكونُ إلَّا لِفِعْلٍ ، وهى وإنْ كانَ فيها معنى الشرط ، فلا يُجْزَمُ بها إلَّا فى الشعر [(١)] ؛ لأنّ بابَ الشرطِ الإبهامُ تَقُولُ : إنْ تُكْرِمْنى أُكْرِمْكَ ، وإذا فيها معنى التوقيت تقول : أجيئُكَ إذا احْمَرّ البُسْر أَىْ [(٢)] : زمن احْمرارِ البُسْرِ وهو مخصوصٌ .

فإنْ قِيل فَقَدْ وليها الاسْمُ فى قوله : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [(٣)] فالفعلُ هناك مقدَّرٌ والتقدير : إذا انشقت السماءُ انشقت ، وهكذا كل حرف يَليه الفعلُ ، وَيَقَعُ بَعْدَه الاسْمُ ، فالفعلُ هـــناك مقدَّرٌ كقــوله : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾ [(٤)] تَقْدِيرُه : إنْ هَلَكَ امرؤٌ هَلَكَ ، وهكذا الحروف تلخيصٌ كَلَوْلَا وَإِلّا ، وَهَلّا ، وَلَوْما فهذه تليها الأفعالُ ، فإنْ وَلِيَها الاسْمُ فالعاملُ فيه فعلٌ قَبْلَهُ مما يُوصل به الذى وقد مضى .

و (حَيْثُ) [(٥)] وهى ظَرْفٌ من المكان وَفيها لُغاتٌ الواو والياء ، والياءُ أكثر ، وقد بُنِيَتْ على الضمّ ، والفتحِ ، والكسرِ ، والضمُّ أكثرُ تشبيها بقبْلُ

---

(١) مثل ذلك قول الشاعر :

إذا قَصُرَتْ أسيافنا كان وَصْلُها خُطانا إلى أَعْدَائِنا فَنُضَارِبُ

انظر : الكتاب ٦١/٣

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٦٠/٣

(٣) سورة الانشقاق ١/٨٤

(٤) سورة النساء ١٧٦/٤

(٥) قال ابن سيدة فى حديثه عن حيث : وزعموا أنّ أصلها الواو وإنّما قلبوا الواو ياء قلب الخفة وهذا غير قوى ، وقال بعضهم : اجتمعت العرب على رفع حيث فى كل وجه ذلك أنّ أصلها حَوْثُ فقلبت الواو ياء لكثرة دخول الياء على الواو فقيل : حيث ، ثم بُنيت على الضم لالتقاء الساكنين . انظر : المحكم لابن سيده ٣٣٢/٣ ، وانظر : أيضا الأشمونى ٢٥٣/٢

وبَعْدُ ، والفتح كأيْنَ وكَيْفَ ، والكسرُ على الأَصْلِ فى التقاء الساكنين ، وهى أَبْهَم ظرف مكان بِدَلِيل أنّك تُخْبِرُ بها عن الجثث تقول : زَيْدٌ حيث عمرٌو منطلقٌ ، فَلَوْلَا أنّها ظَرْفُ المكان لم يُخبر بها عن الجثث ، ولاتُضَافُ عِنْدَ البصريين [١] إلَّا إلى الجملةِ من الفعل والفاعل والابتداء والخبر ، فإنْ جاءَتْ مضافةً إلى مُفْرَدٍ فَأَحَدُ الاسْمَيْنِ محذوف ، والكوفيون [٢] يُجيزونَ إضافَتها إلى المفردِ يستدلون بقولهم

... حيث سُهَيْلٍ طالعًا .... [٣]

وعند البصريين هى مثل إذ وإذا فكما لايضاف إذا إلا إلى الجمل كذلك هذه .

وَأَمَّا (حَيْثُ سُهيلٍ طالعا) فَسُهَيْلٌ مبتدأ والخبر مقدّر وَتَقْدِيرُهُ : كائِنٌ فطالعا حالٌ إمَّا مِنْ سُهيل ، أَوْ من الضمير الذى فى كائن ، والإضافةُ فى الحقيقة إنّما هى للمفردات ؛ لأنّها واقعةٌ مَوْقِعَ التنوين ، والتنوينُ واحِدٌ ، فلا يَقَعُ مَوْقِعَهُ شيئان ، وهذه الإضافةُ غير حقيقية ، وإنّما أضِيفَتْ حيث وإذ ، وإذا إليها ؛ لأنّها تبيّن الأوّل كما تُبَيِّنُ الصلة ، والصلة لا تكون إلَّا بالجمل فكذلك هنا .

* * *

(١) انظر : مذهب البصريين فى الارتشاف ١٢٨٢/٢

(٢) من هؤلاء الكوفيين الكسائى . انظر رأيه فى الخزانة ٥٥٣/٦ والأشمونى ٢٥٥/٢ ، والمغنى ١٣٢/١ ، والارتشاف ١٢٨٢/٢

(٣) هذا جزء بيت وتمامه :

أَمَا ترى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالعاً نَجْماً يُضِيءُ كالشهابِ سَاطِعا

والبيت بلا نسبة فى الدرر اللوامع ١٨٠/١ ، والمساعد ٥٢٩/١

[باب الحكاية]

إذا اسْتَفْهَمْتَ بِمَنْ عن اسْم ، فلا يَخْلُو المُسْتَفْهَمُ مِنْ أَنْ يكونَ مَعْرِفَةً أَوْ نَكِرَةً ، فَأَبْدَأُ بالمعرفةِ ، فلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يكونَ علمًا كزَيْدٍ ، أَوْ غيرَ علمٍ كأخيكَ .

فإذا كانَتْ علمًا فَلِلْعَرَبِ فيها مَذْهَبانِ (١) : أَحَدُهُما وهو مَذْهَبُ أهلِ الحجازِ أَنْ يَحْكُوا كَلَامَ المتكلم ، فإنْ رَفَعَ رَفَعُوا ، وإنْ نَصَبَ نَصَبُوا ، وإنْ جَرّ جَرُّوا ، فإذا قَالَ قائلٌ : جاءَنِى زَيْدٌ قالُوا : مَنْ زَيْدٌ ، وَرَأيْتُ زَيْدًا : مَنْ زَيْدًا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ : مَنْ زَيْدٍ .

وإنّما اخْتَارُوا هَذَا ؛ لأنهم لو لم يفعلوا هذا لالتبس أَنْ يَكُونَ السؤالُ عن زَيْدٍ آخر ، فإذا أَعْرَبُوا بالإعْرابِ المتقدم عُلِمَ أنّ السؤالَ عَنْهُ لا عن غَيْرِهِ ، والألقاب والكنى تَجْرِى هذا المجرى تَقُولُ : رَأَيْتُ أبا عَبْدِ الله ، فَيَقُولُ : مَنْ أبا عَبْدِ الله ، فإذا قَالَ : رَأَيْتُ أنْفَ الناقةِ ، قُلْتَ : مَنْ أَنْفَ الناقة ومَنْ فى هذا مُبْتَدَأةٌ ، وما بَعْدَها خبرُها إنْ كانَ مَنْصُوبًا أَوْ مجرورًا .

فإنْ وَصَفْتَ المُسْتَفْهَمَ عَنْهُ فَقُلْتَ : مَنْ زَيْدٌ الظريفُ رَفَعْتَ وكذلك إنْ أَبْدَلْتَهُ مِنْهُ ، أَوْ عَطَفْتَ عَلَيْه ؛ لأنّ بهذه التوابع قد تَبَيَّنَ أنّ السؤالَ عَنْ زَيْدٍ المذكور لا عن آخر ، وكذلك إنْ عَطَفْتَ بالفاءِ والواوِ فقلتَ : فَمن زَيْدٌ ، ومَنْ زَيْدٌ ، رَفَعْتَ للعلةِ المتقدّمة ، وكذلك إن ثنَّيتَ فَقُلْتَ : ومَنْ الزّيدانِ رَفَعْتَ لاغير ؛ لأنّهُ لَيْسَ بِعَلَم ، والحكايةُ تكونُ فى الأَعْلَام ومايَجْرِى مجرَاها ، وإنّما غُيّرتِ الأَعْلامُ دُونَ غيرها ؛ لأنّها لا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ مَنْقُولَةً ، أَوْ مُشتقةً .

---

(١) قال سيبويه : هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بِمَنْ . اعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ رأيتُ زيداً : مَنْ زيداً ؟ وإذا قال : مررتُ بزيدٍ . قالوا : مَنْ زَيْدٍ ؟ وإذا قال : هذا عبد الله قالوا : مَنْ عبد الله ؟ انظر : الكتاب ٤١٣/٢ ، وانظر : أيضا شرح الكافية الشافية ١٧١٩/٤ ، والمساعد ٢٦٣/٣ ، والتصريح ٢٨٥/٢ ، والأشمونى ٩١/٤ ، وحاشية الخضرى ١٤٤/٢ ، والمقرب ٣٢٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٧/٢ ، والارتشاف ٦٢٢/١

والتغييرُ يُؤنس بالتغيير ، فإنْ قُلْتَ : زَيْدُ بنُ عمروٍ [(١)] قُلْتَ : مَنْ زَيْدُ ابنُ عمرو يَجْرِى هذا مَجْرى العلم ؛ لأنّه لا يَخْلُو الإنسانُ مِنْ أَنْ يكونَ لَهُ اسمٌ علمٌ ، ولأنّه اسْمٌ عَلَمٌ ، فَلَمّا صَارَ هذا كُلُّه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ أُجْرى مُجْرَى العلمِ .

وكُلّ اسْم وَقَعَ صِفَةً بَيْنَ عَلَمَيْنِ هكذا فَلَكَ فيه ثلاثةُ أشياء : حَذْفُ التنوين من الأول ؛ لأنه قَدْ صَارَ منتهى الاسم الواو من عمرو ، والتنوين لايَقَعُ حشوا ، وَتَحْذِفُ ألفَ الوصلِ من ابْن فى الخط ؛ لأنّ ماقبلها يوصلُ به إلى النطقِ بالسّاكنِ ، فاسْتُغْنِىَ عَنْهُ ، وَيَتْبعُ فى النداء تَقُول : يازَيْدُ بنُ عمرو ، فيتبعُ حركةُ الدال من زَيْدٍ النونُ من ابنٍ ، ولا يعتدُّ بالباء لسكونها .

فإنْ قالَ : رَأَيْتُ أخاك قُلْتَ : مَنْ أَخُوكَ لاغير ؛ لأنّه لَيْسَ بعلم ، وَأَمَّا بنو تميم فَيَرْفَعُونَ على كل حال علمًا كان أَوْ غيرَ علم فيقولُ : مَنْ زَيْدٌ ، مَنْ أخوكَ ، مَنْ أبو عبد الله سواء رفعتَ أو نصبتَ أو جررتَ .

ومِنَ العربُ مَنْ يحكى فى كُلّ شيءٍ فَيَقُولُ إذا قيل له : عِنْدِى [(٢)] تمرتان : دَعْنا من تمرتانِ ؛ فَإِنِ اسْتَفْهَمْتَ عن نكرةٍ إذا قِيل لَكَ جاءَنى رَجُلٌ قُلْتَ : مَنُو ، وَرَأَيْتُ رَجُلا قُلْتَ : مَنا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُلْتَ : مَنِى .

---

(١) قال سيبويه : وسألت يونس عن : رَأَيْتُ زَيْدَ بن عمرٍو فقال : أقول مَنْ زَيْدَ بن عمرو ؛ لأنه بمنزلة اسم واحد وهكذا ينبغى إذا كُنت تقول يا زَيْدٌ بن عمرو ، وهذا زيدُ بن عمرو فَتُسْقِطَ التنوين : فأما مَنْ زيدٌ الطويل فالرفع على كل حال ؛ لأن أصل هذا جرى للواحد لتعرفه له بالصفة فلما جاوز ذلك رَدّهُ إلى الأعراف وَمَنْ نَوّنَ زيداً جعل ابن صفةً منفصلة وَرَفَع فى قول يونس انظر الكتاب ٢/٤١٤ ، وانظر : أيضا شرح الكافية الشافية ٤/١٧٢٠ ، والهمع ٢/١٥٤ ، والمساعد ٣/٢٦٧ - ٢٦٨ ، والتصريح ٢/٢٨٥ ، والأشمونى ٤/٩٢ ، وشفاء العليل ٣/٩٩٠ ، وحاشية الخضرى ٢/١٤٤ ، والمقرب ٢/٣٢٦

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ٢/٤١٣ ، وانظر : أيضا الارتشاف ١/٦٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٦ ، والمقتضب ٢/٣٠٨ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٧١٦

وإنّما أَثْبَتَّ هذه العلامات ليُعلم أنّ إعرابَ المُستفهم عنه رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَرٌّ وهذه العلاماتُ لَيْسَتْ إعْرابًا بدليلِ أنّها تُحذفُ فى الوصلِ ولو كانت إعرابا لثَبَتَتْ ، وإنّما هذه مِنْ علاماتِ الوقفِ ، فإنْ قالَ : جاءَنى الرجـلان قُلتَ مستفهمًا : مَنَان ، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْن قُلْتَ : مَنِين ، وَمَرَرْتُ برَجُلَيْنِ قُلْتَ : مَنِين ، وكذلك مَرَرْتُ برجالٍ : قُلْتَ مَنِين النون فى جميع الأحوال ساكنة ؛ لأنّها ليست نون التثنية .

فإنْ قالَ جاءتنى امْرَأَةٌ قُلْتَ : مَنَه ، وَجَاءَتْنى امرأتان قُلْتَ : مَنْتَان ، وَرَأَيْتُ نساءً قُلْتَ : مَنَان ، فإنْ وَصَلْتَ قُلْتَ فى جميع ذلك : مَنْ يافتى ؛ لأنّ هذا من علاماتِ الوقف ، فإذا وَصَلْتَ زَالَتِ العلاماتُ ، وَقَدْ أُجرِى فى الوصل مُجْرَى الوقف وأنشدوا فى ذلك :

[الوافر]

أَتَوْا نارِى فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُم　　　فَقَالُوا الجِنُّ قُلْتَ عِمُوا ظلاما (١)

فَأُجْرَى الوصلُ مجرى الوقفِ ، فإنْ قالَ : جاءنى رَجُلٌ وامرأةٌ قُلْتَ : مَنْ ومَنَهْ تُلْحِقُ العلامةَ أخيرًا ، وكذلك إنْ قَالَ : جاءنى امْرَأَةٌ ورَجُلٌ ، فالاستفهامُ : مَنْ ومَنَه ، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْن وامْرأتينِ : مَنَيْن ومَنْتَيْن ، وَمَرَرْتُ بنسوةٍ ورجالٍ : مَنْ ومَنَيْن ، تُلْحِقُ العلامةَ الذى تَقِفُ عَلَيْه .

---

(١) البيت منسوب لشمير بن الحارث الضبى فى النوادر ٣٨٠ ، والحلل لابن السيد ٣٩٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٧١٩/٢ ، والخزانة ١٦٧/٦ ، ١٦٨ ، والدرر اللوامع ٢١٨/٢ ، والتنبيه لابن برى ١٨/٢ ، ومنسوب لتأبط شرا فى التصريح ٢٨٣/٢ ، وبلا نسبة فى البغداديات ٣٥١ ، والمقرب ٣٢٨ ، والجمل للزجاجى ٣٣٦ ، والفصول الخمسون لابن معط ٢٦٨ ، وشفاء العليل ١١٣٥/٣ ، وشرح الكافية للرضى ٧٥/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٧١٨/٤ ، والمقتضب ٣٠٦/٢ ، والمستوفى لابن فرخان ٢٥٦/٢ ، والخصائص ١٢٩/١ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٦/٢ ، ومايجوز للشاعر فى الضرورة ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٤٧٨/١ ، والكتاب ٤١١/٢ ، والإشارة إلى تحسين العبارة ١١٣ ، وأمالى ابن الحاجب ١٦٠/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٣/٤ ، وشرح أبيات الجمل لابن سيده ٣٥٨ ، والإفصاح ٢٣٤ ، والنكت الحسان ١٦٣ ، وجواهر الأدب ١١٦ ، وابن يعيش ١٦/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٨/٢ ، واللمحة البدرية ١٩٩/٢ ، والبحر المحيط ١٨٢/٦

وإنّما حَكَيْتَ فى النكرةِ بِمَنْ ، وَلَمْ تُعِد الاسْمَ ، وَأَعَدْتَ العلمَ بلفظِهِ فى قولك : مَنْ زَيْدٌ ، فَجَعَلْتَ إعرابَ الذى تحكيه فى العلم بالحركة فى النكرة بالحرف ؛ لأنّه لمّا أُعِيدَ بلفظِ الاسْمِ لَمْ يحتجْ إلى حَرْفٍ يَدُلُّ على الإعرابِ ، ولمّا لم يُذْكر الاسْمُ فى النكرةِ استغنَيْتَ بمَنْ ، ومَنْ مبنيَّةٌ ، وَزِدْتَ واوًا فى الرفع ، وألفًا فى النصبِ ، وياءً فى الجرّ .

وأمَّا إنِ استفهمتَ بأىٍّ ، فـ (أىٌّ) معربةٌ فتجريها بوجوه الإعراب فتقول : أىٌّ فى حال الرفع ، وأيًّا فى النصب ، وأىٍّ فى الجر ، وأيّان فى التثنية ، وأييْن فى النصب والجر ، وأيُّون فى الرفع ، وأيين فى النصب والجر ، وأيّاتٌ فى المؤنث ، وأيّاتٍ فى النصب والجر .

وَتَقُولُ إذا قَالَ عِنْدِى رَجُلٌ : أىٌّ ، ورأيتُ [1] رَجُلًا : أيًّا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ : أىٍّ ، ويجوز أَنْ تَرْفَعَ فى هذا فَتَقُول : أىٌّ رَفْعٌ أو نصبٌ أو جَرٌّ .

* * *

(١) قال سيبويه : هذا باب أَىّ إذا كنت مستفهما بها عن نكرة وذلك أنّ رَجُلا لو قال : رَأَيْتُ رَجُلا قُلْتَ : أيّا ؟ فإن قال : رأيتُ رجلين قلتَ : أَيَّيْن ؟ فإن ألحقتَ يافتى فى هذا الموضوع فهى على حالها قبل أن تلحق يافتى . وإذا قال : رأيتُ امرأة قُلْتَ : أَيَّةً يافتى ؟ فإن قال : رأيتُ امرأتين قُلتَ : أُيَّتَيْنِ يافتى ؟ فإن قال : رأيت نسوة قلت : أَيَّات يافتى ؟ انظر الكتاب ٤٠٧/٢ وانظر أيضا : التصريح ٢٨٢/٢ وحاشية الخضرى١٤٣/٢ وشفاء العليل ٩٨٩/٣ ، والأشـمونى ٨٨/٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٢٥/٢ ، والمساعد ٢٥٨/٣ - ٢٥٩ ، والهمع ١٥٢/٢ ، والمقرب ٣٢٨/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٠/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٧١٧/٤

[باب الخطاب]

إذا خَاطَبْتَ إنسانًا اجْعَلْ أوَّلَ كلمةٍ للمذكورِ الغائبِ وآخِرَها للحاضرِ المخاطب تَقُولُ إذا سَأَلْتَ رَجُلًا عن رَجُل : كَيْفَ ذلك الرجُل يارَجُلُ ، فذا للذى سَأَلْتَ عَنْه ، والكافُ للمخاطبِ الأوَّل والرجُلُ صلةٌ لذا ، ويارَجُلُ لِصاحِبِ الكافِ .

* * *

[باب الإمالة]

ومعنى الإمالةِ أَنْ تَنْحُوَ بالفتحةِ نحو الكَسْرَةِ ، وبالألفِ نحو الياء تَقُولُ فى عالِم : عِالِم ، وفى سَعَى : سعِى وَهِيَ لغةُ بنى تميم [١] ، وإنّما فَعَلُوا ذلك لِتَجَانُس الصوت ؛ لأنّهم إذا قَالُوا : سَعَى فالألفُ منقلبةٌ عن ياءٍ وكأنّهم لو فَخَّمُوا لَخَرَجُوا مِنْ فَتْحَةٍ إلى يَاءٍ فَمَا كان تجانس الصوت ، فأمالوا الألفَ نحو الياءِ ، وَذَلِكَ لايُمْكِنُ إلَّا بإمالةِ الفتحةِ نحو الكسرة ، وَمِثْلُ هذا مِمّا فَعَلُوهُ للتجانسِ قَوْلُهُم : يَصْدُر فَأَشَمُّوا الصادَ زايًا ؛ لأنّ الصادَ مهموسةٌ ، والدالَ مجهورةٌ ، فَكَرِهُوا الخروجَ من مهموسٍ إلى مَجْهُورٍ ، فَأَبْدَلُوا من الصادِ زايًا ، لتكون موافقةً للصادِ فى الصفير ، وللدال بالجهرِ فيقولون : يَصْدرُ .

والأسبابُ التى تُمال لها الألفُ سِتةٌ : الكسرة [٢] نحو : عالِم ، والياء نحو : غَيْلان [٣] وشَيْبان ، أَوْ تكون الألفُ منقلبةً عن ياءٍ نحو : رَمى ، أَوْ بمنزلةِ المنقلبة نحو : حُبْلى ، أَوْ قَدْ ينكسرُ فى بعض الأحوال نحو : صَارَ ؛ لأنّك تَقُولُ : صِرْتُ .

السادسُ : إمالة لإمالة فى رَأَيْتُ عِمادًا [٤] أُميلت الألفُ الأولى ، لِكَسْرَةِ العين ، وأُميلت الألفُ الثانية المُبْدَلةُ من التنوينِ لإمالةِ الألف ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ هاهنا

---

(١) تكاد تُجمع المصادر على أن الإمالة تخص تميم وقيس وأسد وأن الفتح لغة أهل الحجاز . انظر : فى ذلك شرح الشافية للرضى ٤/٣ ، والكتاب ١٢٠/٤ ، وابن يعيش ٥٣/٩ - ٥٤ ، وحاشية الخضرى ١٧٩/٢

(٢) انظر : الكتاب ١٢١/٤ ، والارتشاف ٤٦٥/١

(٣) انظر : المثال فى الكتاب ١٢١/٤ - ١٢٢ ، والأصول ١٦٠/٣ ، والأشمونى ٢٢٣/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٣/٢

(٤) انظر : المثال فى الكتاب ١٢٣/٤ ، وانظر : فى هذا السبب أسرار العربية ٣٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٤/٢ ، واللمع ٣١٣

مايُوجبُ الإمالةَ إلّا إمالةَ الألف ، فكانَ بالإمالةِ قَدْ صَارَ قبلها ياءٌ ، وسواءً كانت الكسرةُ والياء قَبْلَ الألف أَوْ بَعْدَها لا فَرْق بَيْنَهُما .

واعلم أنّ فى الحروف مايَمنعُ الإمالةَ ، وتلك الحروف حروف الإطباق وهى الصَّادُ ، والضادُ ، والطاءُ ، والظاءُ ، وثلاثة من غيرها وهى القافُ والخاءُ والغينُ فهذه السبعة [1] هى مِن الحنكِ الأعلى ، فأَىُّ مَوْضِعٍ وَقَعَتْ مَنَعَتِ الإمالة سواءً كان قَبْلَها أَوْ بَعْدَها إلَّا أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الاستعلاء أولًا مكسورًا نحو : ضِفاف وقِفافٍ .

وإنّما مَنَعَتْ هَذِه الأحرف الإمالة فى قاسِمٍ وضاربٍ ؛ لأنّه يَتَسفل المستعلى بالإمالةِ ثمّ يَتَصَعّد بالمستعلى ، فيصيرُ مِثْلَ صُعُودِ الدَّرَجَةِ ، فإنْ كانَ المستعلى مكسورًا أولا جَازَتِ الإمالةُ ؛ لأنّك تبتدئ بالمستعلى ثُمَّ يَنْزِلُ إلى الإمالة فيصيرُ مثل النزول .

فإنْ حَصَلَ أحدُ حُرُوفِ الاستعلاء فى كلمةٍ ، وكانت الألفُ منقلبةً عن ياءٍ أَوْ بمنزلةِ المنقلبة ، أَوْ كانَتْ تنكسرُ فى حالٍ جازت الإمالة مع المستعلى نحو : صَارَ ، وَقَضَى ، وَضَاقَ .

وإنّما جَازَتِ الإمالةُ هنا ، وإنْ كان فى الكلمةِ حرفُ الاستعلاء ليُبيّنُوا أنّ الكلمةَ منقلبةٌ عن ياءٍ ، وَلَوْ لَمْ يُميلواَ لَمْ يكن مايَدُل على الياء .

ويجوزُ أَنْ تُميلَ مِقْلاةً [2] ، لِأَجْلِ كَسْرَةِ الميم ، ولا يُعْتَدُّ بالقافِ لِسُكُونِها وكذلك مِصْبَاحٌ ، واعْلَمْ أنّ الفِعْلَ ثلاثىٌ ورُباعِىٌ ، فالثلاثى نحو : عَفَا والرباعى نحو : أَعْطى [3] ، فالإمالةُ فى جميعِ الفعل شائعةٌ لِتَصَرُّفِهِ ، والإمالةُ ضَرْبٌ من التصرُّف .

فأمّا الاسْمُ فيكونُ على ضَرْبَيْنِ : ثلاثى ومافَوْقَ ذلك ، فالثلاثىُّ نحو : عَصًا من الواوِ ، وَرَحىً من الياءِ ، فلا يجوزُ أنْ يُمالَ ماكانَ من الواوِ فى

---

(١) انظر : فى موانع الإمالة الكتاب ١٩٨/٤ - ١٩٩ ، والارتشاف ٤٦٧/١

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ١٣١/٤ ، والارتشاف ٤٦٩/١

(٣) انظر : الإمالة فى الفعل فى المساعد ٢٨٢/٤ ، والكتاب ١٢٠/٤ - ١٢١

الاسْمِ ، وَقَدْ جاءَ وهو قليلٌ : العَشَا والكِبَا ، وماكان من الياءِ مِنْهُ رحىً وَفَتىً ، فإنْ زادَ على الثلاثةِ أُميل سواءً كان من الواوِ أَوْ الياء ، فمن الواو نحو : مَغْزًى ومن الياءِ نحو : مَرْمىً ، وكذلك إنْ كانَتِ الألفُ غيرَ منقلبة من ياءٍ أَوْ واوٍ نحو : حُبْلى

وإنّما أَمَلْتَهَا فيما زادَ على الثلاثةِ على كُلّ حال ؛ لأنّك لَوْ بَنَيْتَ فِعْلًا من الرباعى ، لانقلبت الألفُ ياءً حَمْلًا على المستقبلِ ؛ لأنّك تقول : اغْزَى يُغْزِى ، فانقلبت الواوُ فى يُغزى ؛ لكسرة ماقبلها ثمّ حَمَلْتَ الاسْمَ على الفعلِ فَتَقُول : يضربها فتميلُ لِكَسْرَةِ الراء ، ولايُعْتَدُّ بالباء لِخفائها .

فإنْ كان فى الكلمةِ راءٌ ، فلا تَخْلُو أَنْ تكونَ مكسورةً أَوْ مَفْتوحةً أَوْ مَضْمُومةً ، فإنْ كانَت مَكْسُورَةً طالَتْ بالإمالةِ ؛ لأنّها بمنزلة أَنْ يكونَ هناك راءان مَكْسُورتان ، وَذَلِكَ نحو : مَرَرْتُ بِحِمارٍ (١) ، وإنْ كانَتْ مفتوحةً أَوْ مَضْمُومَةً مَنَعَتِ الإمالةَ ؛ لأنّها تَصِيرُ بمنزلةِ رَاءَيْنِ مفتوحتين أَوْ مضمومتين فلا يجوزُ فى هذا : رَأَيْتُ فِراشًا (٢) ؛ لأنّ الراءَ مفتوحةٌ ولا هذا حِمارٌ ؛ لضمة الراء .

فإنِ اجْتَمَعَتْ راءان الأولى مفتوحة والثانية مكسورةٌ غَلَبَتِ المكسورةُ المفتوحة تَقُولُ : جئتُ فى سِرارِ الشهرِ ، وهو من شرارِ الناس .

ولايجوز الإمالةُ فى الحروف ، لِبُعْدِها مِن الاشتقاقِ ، فلا يجوزُ إمالةُ شىءٍ منها إلاّ أنّهم أَمَالُوا بَلَى ، وَيَا فى النداء وحروف ا ب ت ث .

فأمّا بَلَى (٣) فَأَمَالَها لأنّها على ثلاثةِ أَحْرُفٍ ، وَيَكْفِى فى الجواب

---

(١) انظر : الكتاب ١٣٧/٤ ، وابن يعيش ٥٤/٩ - ٥٥ ، وشرح الشافية للرضى ٢١/٣ ، والأصول ١٦٧/٣

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ١٣٦/٤ ، وابن يعيش ٦١/٩ ، وشرح الشافية للرضى ٢٠/٣

(٣) انظر : فى إمالة (بَلَى) شرح الشافية للرضى ٢٦/٣ - ٢٧ ، وابن يعيش ٦٥/٩ ، والتكملة ٥٣٨ ، والمنصف ١٢٢/١ - ١٢٣ ، ومعانى القرآن للرمانى ١٠٥ ، ومغنى اللبيب ١١٣/١

وأمّا [١] (يا) فَأَمَالُوها لأنّها نَائِبَةٌ عن فِعْل يَدُلُّك على ذلك قوله : ياعَبْدَ الله ، فَنَصَبُوا ، فَلَوْلَا أَنَّ المعنى إضمارُهُم أُنادى لَمَا جَازَ النصبُ ، وأيضا فإنّها تُعَدّى تارةً بنفسها ، وتارةً بحرفِ جَرٍّ ، كما أنّ الفعلَ كَذَلِكَ ، تَقُولُ فى الفعلِ : نَصَحْتُكَ ونصحتُ لك

وَأَمَّا حُرُوفُ التهجى فَأُمِيلت ؛ لأنّها قَدْ صارَت أسمَاءً لهذه الحروف ، ولا تُمال الأسماء المبهمة لا يَقُول : إذا وكذا ، إلَّا أنّهم قَالُوا : مَتى فَأَمالُوها حَمْلًا على تصرُّف الأسماء

وَقَدْ أُميلت أسماءٌ على غَيْرِ قياس قالوا : عِبدى والحجّاج [٢] والعجّاج فَأَمَالُوها لكثرةِ الاستعمال ؛ ولأنّ الحجّاج والعجّاج علمانِ ، والأعلامُ كثيرًا ماتُغَيَّرُ وَلَيْسَ هذا بقياسٍ ، وإنّما يقعُ اسْمًا عاقلًا لا يُحمل عليه غَيْرُهُ .

* * *

(١) انظر : فى إمالة (يا) فى النداء الكتاب ١٣٥/٤ ، وابن يعيش ٦٦/٩ ، والمرتجل لابن الخشاب ١٩٢

(٢) انظر : المثال فى الكتاب ١٢٧/٤ ، وشرح الشافية للرضى ٩/٣ ، وشرح اللمع ٧٤٦/٢

تم الكتاب ولله الحمد والمنة
والصلاة على النبى المصطفى وآله والسلام

اتفق الفراغ من نسخه فى ذى القعدة من سنة أربع وثمانين وخمس مائة .

قرأ عَلىَّ الشيخ الرئيس أبو المعالى أحمد بن الحسن بن على بن أبى عيسى بَلَّغَهُ الله مُجَابَهُ هذا الكتاب من أوّله إلى آخره قراءة فهم ومعرفةٍ ، وتبين ، وكتب يحيى بن على الخطيب التبريزى حامدا الله ومصليا على رسوله محمد وآله سنة سبع وسبعين وأربع مائة فى شهر رمضان منها .

* * *

الفهارس العامة للكتاب

١ - فهرس الموضوعات

* * *

٢ – فهرس الآيات القرآنية

١٠ – يونس

١١ – هود

١٢ – يوسف

١٥ – الحجر

١٦ – النحل

١٧ – الإسراء

١٨ – الكهف

٢٦ – الشعراء

٢٧ – النمل

٢٨ – القصص

٢٩ – العنكبوت

٣٠ – الروم

٣١ – لقمان

٣٣ – الأحزاب

٣٤ – سبأ

* * *

٣ - فهرس الأحاديث

* * *

٤ – فهرس الأمثال وأقوال العرب

* * *

٥ – فهرس القبائل

* * *

٦ - فهرس الكتب

* * *

٧ – فهرس القوافى

(١) أو العباس بن مرداس .

(١) أو كامل الثقفى أو العرجى أو مجنون ليلى أو ذو الرمة أو الحسين بن عبد الله .

* * *

(١) أو الكميت .

(٢) أو قيس بن حصين .

٨ – فهرس الأعلام

* * *

٩ - فهرس المراجع والمصادر

١ - أدب الكاتب لابن قتيبة - تحقيق الدكتور محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة - ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .

٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى - رسالة دكتوراه - تحقيق دكتور رجب عثمان محمد عيسى - كلية الآداب - ١٩٩٤ م .

٣ - الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى تحقيق دكتور طه محسن - العراق - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٤ - أسرار العربية لابن الأنبارى - تحقيق محمد بهجت البيطار - دمشق - ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

٥ - الإشارة إلى تحسين العبارة للمجاشعى تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود - الرياض - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٦ - الأشباه والنظائر للسيوطى - راجعه وقدم له الدكتور فايز ترحينى - القاهرة - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٧ - إصلاح الخلل الواقع فى الجمل لابن السيد البطليوسى تحقيق الدكتور حمزة عبد الله النشرتى - الرياض - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٨ - الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى - الأردن - ١٩٨٥ م - ١٤٠٥ هـ .

٩ - الأضداد لابن الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - الكويت - ١٩٦٠ م .

١٠ - إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه - القاهرة - بدون تاريخ .

١١ - إعراب القرآن للنحاس - تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد - القاهرة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٢ - الأعلام لخير الدين الزركلى - بيروت - ١٩٨٤ م .

١٣ - الإفصاح للفارقى - تحقيق سعيد الأفغانى - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

١٤ - الأفعال للسرقسطى - تحقيق الدكتور حسين محمد شرف - القاهرة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

١٥ - الإقتراح للسيوطى - قدم له وضبطه الدكتور أحمد سليم الحمصى ، والدكتور محمد أحمد قاسم - ١٩٨٨ م .

١٦ - الاقتضاب فى شرح أدب الكاتب للبطليوسى - تحقيق الدكتور مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد - القاهرة - ١٩٨١ م .

١٧ - الأمالى الشجرية - بيروت - بدون تاريخ .

١٨ - الأمالى لأبى على القالى - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٩ - أمالى المرتضى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤ م .

٢٠ - الأمالى النحوية لابن الحاجب - تحقيق هادى حسن حمودى - بيروت - ١٩٨٥ م .

٢١ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

٢٢ - الأنساب للسمعانى - تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودى - بيروت - ط أولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٢٣ - الإنصاف للأنبارى ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحيى الدين عبد الحميد - القاهرة - بدون تاريخ .

٢٤ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى - ومعه كتاب عدة السالك لمحمد محيى الدين عبد الحميد - بيروت - بدون تاريخ .

٢٥ - الإيضاح العضدى للفارسى - تحقيق د . حسن شاذلى فرهود - القاهرة - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

٢٦ - الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب - تحقيق وتقديم د . موسى بناى العليلى - بغداد - بدون تاريخ .

٢٧ - البداية والنهاية لابن كثير - القاهرة - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

٢٨ - البغداديات للفارسى - دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوى - بغداد ١٩٨٣ م .

٢٩ - بغية الوعاة للسيوطى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت - بدون تاريخ .

٣٠ - البلغة فى تاريخ أئمة اللغة للفيروزابادى - تحقيق محمد المصرى - دمشق - ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م .
٣١ - البيان والتبيين للجاحظ - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة - ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .
٣٢ - البيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى - تحقيق د . طه عبد الحميد طه - القاهرة - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
٣٣ - تاريخ الأدب العربى لبروكلمان - الجزء الأول والثانى - نقله إلى العربية د . عبد الحليم النجار - القاهرة - ١٩٨٣ م .
٣٤ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادى - بيروت - لبنان .
٣٥ - التبصرة والتذكرة للصيمرى - تحقيق د . فتحى أحمد مصطفى - ١٩٨٢ م .
٣٦ - تذكرة النحاة لأبى حيان - تحقيق د. عفيف عبد الرحمن - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
٣٧ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك - تحقيق محمد كامل بركات - القاهرة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .
٣٨ - تفسير البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى - القاهرة - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
٣٩ - التكملة للفارسى - تحقيق د. حسن شاذلى فرهود - الرياض - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
٤٠ - التمام فى تفسير أشعار هذيل لابن جنى - تحقيق أحمد ناجى القيسى وخديجة الحديثى وأحمد مطلوب - بغداد - ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م .
٤١ - التنبيه لابن برى المصرى - تحقيق عبد العليم الطحاوى - القاهرة - ١٩٨١ م .
٤٢ - التهذيب للأزهرى - تحقيق الأستاذ إبراهيم الإبيارى وآخرين - القاهرة - ١٩٦٧ م .
٤٣ - التوطئة لأبى على الشلوبين - تحقيق د . يوسف أحمد المطوع - الكويت - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٤٤ - ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب للثعالبى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٦٥ م .

٤٥ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبى - بيروت - ١٩٥٢ م .

٤٦ - الجمل فى النحو للخليل بن أحمد الفراهيدى - تحقيق د . فخر الدين قباوة - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٤٧ - الجمل فى النحو للزجاجى - تحقيق د . على توفيق الحمد - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٤٨ - جمهرة الأمثال للعسكرى - ضبطه د . أحمد عبد السلام - بيروت ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٤٩ - جمهرة اللغة لابن دريد - تحقيق د . رمزى منير البعلبكى - بيروت - ١٩٨٧ م .

٥٠ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى - تحقيق د . فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل - ١٩٨٣ م .

٥١ - جواهر الأدب للإربلى - شرح وتحقيق د . حامد أحمد نيل - القاهرة - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٥٢ - حاشية الخضرى على ابن عقيل - القاهرة - بدون تاريخ .

٥٣ - حاشية الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى - القاهرة - بدون تاريخ .

٥٤ - الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه - تحقيق د . عبد العال سالم مكرم - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٥٥ - حروف المعانى للزجاجى - تحقيق د. على توفيق الحمد - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٥٦ - الحلل فى شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسى - تحقيق د . مصطفى إمام - القاهرة - ١٩٧٩ م .

٥٧ - خزانة الأدب للبغدادى - تحقيق وشرح عبد السلام هارون - القاهرة - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٥٨ - الخصائص لابن جنى - تحقيق الأستاذ محمد على النجار - القاهرة - بدون تاريخ .

٥٩ - الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطى - القاهرة - ١٣٢٨ هـ .

٦٠ - ديوان الأخطل - نشر أنطون صالحانى - بيروت - ١٨٩١ م .

٦١ - ديوان الأعشى الكبير - شرحه وقدم له مهدى محمد ناصر الدين - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٦٢ - ديوان امرئ القيس - ضبطه وصححه الأستاذ مصطفى عبد الشافى - بيروت - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٦٣ - ديوان ذى الرمة - تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح - دمشق - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٦٤ - ديوان رؤبة - عنى بتصحيحه وليم بن الورد - بغداد - ١٩٠٣ م .

٦٥ - ديوان الراعى النميرى - جمعه وحققه راينهرت فايبرت - بيروت - ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م .

٦٦ - ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس - تحقيق عبد العزيز الميمنى - القاهرة - ١٩٦٠ م .

٦٧ - ديوان العباس بن مرداس السلمى - جمعه وحققه د . يحيى الجبورى - بيروت - ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

٦٨ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات - تحقيق د . محمد يوسف نجم - بيروت - ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م .

٦٩ - ديوان العجاج (رواية الأصمعى) تحقيق د. عزة حسن - بيروت - ١٩٧١ م .

٧٠ - ديوان القطامى - تحقيق إبراهيم السامرائى وأحمد مطلوب - بغداد - ١٩٦٠ م .

٧١ - ديوان مجنون ليلى - جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج - القاهرة - مكتبة نهضة مصر - بدون تاريخ .

٧٢ - ديوان النابغة الجعدى - نشر مارية نلليتو - روما - ١٩٥٣ م .

٧٣ - ديوان نصيب بن رباح - جمع د . داود سلوم - بغداد - ١٩٦٧ م .

٧٤ - ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة لابن السيد البطليوسى - تحقيق حمزة عبد الله النشرتى - القاهرة - بدون تاريخ .

٧٥ - الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى - تحقيق د . شوقى ضيف - القاهرة - ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .

٧٦ - رصف المبانى للمالقى - تحقيق أحمد محمد الخراط - دمشق - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٧٧ - الروض الأنف للسهيلى - قدم له وعلق عليه طه عبد الرءوف سعد - القاهرة - ١٩٧٢ م .

٧٨ - السبعة لابن مجاهد - تحقيق د . شوقى ضيف - القاهرة - ١٩٨٠ م.

٧٩ - سر صناعة الإعراب لابن جنى - تحقيق د . حسن هنداوى - دمشق - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٨٠ - شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى - القاهرة - ١٩٣٢ م .

٨١ - شرح أبيات سيبويه للنحاس - تحقيق وتعليق د . وهبة متولى عمر سالمة - القاهرة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٨٢ - شرح أبيات الجمل لابن سيده رسالة دكتوراه إعداد / محمود محمد أحمد العمودى ١٩٩٠ م .

٨٣ - شرح اختيارات المفضل بن محمد الضبى للتبريزى تحقيق د . فخر الدين قباوة - ١٩٧١ م .

٨٤ - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - تحقيق د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - بيروت - بدون تاريخ .

٨٥ - شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق د . عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوى المختون - القاهرة ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .

٨٦ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - القاهرة - بدون تاريخ .

٨٧ - شرح جمل الزجاجى لابن عصفور - تحقيق صاحب أبو جناح - العراق - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٨٨ - شرح الجمل لابن هشام الأنصارى - تحقيق د . على محسن عيسى - القاهرة - ١٩٨٥ م .

٨٩ - شرح ديوان جرير - شرحه وقدم له مهدى محمد ناصر الدين - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٩٠ - شرح ديوان حسان بن ثابت - ضبط عبد الرحمن البرقوقى - القاهرة.

٩١ - شرح ديوان زهير بن أبى سلمى لثعلب - ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

٩٢ - شرح ديوان عمر بن أبى ربيعة - شرحه وقدم له عبد أَعلى مهنى - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٩٣ - شرح ديوان الفرزدق - عنى بجمعه عبد الله إسماعيل الصاوى - ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م .

٩٤ - شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامرى - تحقيق د . إحسان عباس - الكويت - ١٩٦٢ م .

٩٥ - شرح شافية ابن الحاجب للرضى - تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد - بيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٩٦ - شرح شذور الذهب لابن هشام - القاهرة - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

٩٧ - شرح شواهد المغنى للسيوطى - القاهرة - بدون تاريخ .

٩٨ - شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة - ١٩٦٤ م .

٩٩ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك - تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدى - القاهرة - ١٩٧٥ م .

١٠٠ - شرح عيون الإعراب للمجاشعي - تحقيق د. حنا جميل حداد .

١٠١ - شرح القصائد العشر للتبريزى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ط أولى - ١٩٦٤ م .

١٠٢ - شرح الكافية للرضى - نشره يوسف حسن عمر - ليبيا - بدون تاريخ .

١٠٣ - شرح الكافية الشافية - لابن مالك - تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدى - مكة المكرمة - بدون تاريخ .

١٠٤ - شرح كتاب سيبويه للرمانى - تحقيق د . المتولى رمضان أحمد - القاهرة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٠٥ - شرح كتاب سيبويه للسيرافى - الجزء الأول - تحقيق د. رمضان عبد التواب ، د. محمود فهمى حجازى - القاهرة - ١٩٨٦ م .

١٠٦ - شرح اللمحة البدرية لابن هشام - تحقيق د. صلاح راوى - القاهرة - ١٩٨٤ م .

١٠٧ - شرح اللمع لابن برهان العكبرى - حققه د . فائز فارس - ١٩٨٤ م - ١٤٠٥ هـ .

١٠٨ - شرح المفصل لابن يعيش - بيروت - بدون تاريخ .

١٠٩ - شعر النمر بن تولب - صنعه د . نورى حمودى القيس - بغداد - ١٩٦٨ م .

١١٠ - شعر هدبة بن الخشرم العذرى للدكتور يحيى الجبورى - الكويت - ١٩٨٦ م .

١١١ - الشعر والشعراء لابن قتيبة - بيروت - بدون تاريخ .

١١٢ - شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى - تحقيق د . الشريف عبد الله على الحسينى - مكة المكرمة - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١١٣ - شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك - القاهرة - بدون تاريخ .

١١٤ - الصاحبى لابن فارس - تحقيق السيد أحمد صقر - القاهرة - ١٩٧٧ م .

١١٥ - الصحاح للجوهرى - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - بيروت - ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .

١١٦ - الصلة فى تاريخ أئمة الأندلس لابن بشكوال - عنى بنشره السيد عزت العطار - القاهرة - ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .

١١٧ - ضرورة الشعر للسيرافى - تحقيق د . رمضان عبد التواب - بيروت - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١١٨ - طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى - قرأه وشرحه محمود محمد شاكر - القاهرة - ١٩٨٠ م .

١١٩ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - ١٩٧٣ م .

١٢٠ - العبر للذهبى - تحقيق أبو هاجر محمد بن بسيونى زغلول - بيروت - لبنان - ط أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٢١ - الغرة لابن الدهان - مخطوط بدار الكتب - الجزأين الثانى والثالث .

١٢٢ - الفصول الخمسون لابن معط - تحقيق د. محمود محمد الطناحى - القاهرة - ١٩٧٧ م .

١٢٣ - الفصول فى العربية لابن الدهان - تحقيق د . فائز فارس - بيروت - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .

١٢٤ - الفلاكة والمفلكون - الدلجى - مطبعة السعادة - ١٣٢٢ هـ .

١٢٥ - فهارس كتاب سيبويه - صنع محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة - ١٩٧٥ م .

١٢٦ - الفهرست لابن النديم - بيروت - ١٩٦٤ م .

١٢٧ - الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب للجامى) - تحقيق - د . أسامة طه الرفاعى - العراق - ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

١٢٨ - القاموس المحيط للفيروزابادى - دار الحديث - القاهرة - بدون تاريخ .

١٢٩ - الكامل فى التاريخ لابن الأثير - بيروت - ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١٣٠ - الكامل للمبرد - عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - بدون تاريخ .

١٣١ - كتاب سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٣ م .

١٣٢ - كتاب الشعر للفارسى - تحقيق د. محمود محمد الطناحى - القاهرة - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

١٣٣ - الكشاف للزمخشرى - رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد - القاهرة - ١٩٨٦ م - ١٤٠٦ هـ .

١٣٤ - كشف الظنون لحاجى خليفة - طهران - ١٣٨٧ هـ .

١٣٥ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب - تحقيق د. محيى الدين رمضان - بيروت - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٣٦ - كشف المشكل فى النحو لعلى بن سليمان اليمنى - تحقيق د. هادى عطية مطر - ١٩٨٤ م .

١٣٧ - لسان العرب لابن منظور - القاهرة - طبعة دار المعارف - بدون تاريخ .

١٣٨ - لسان العرب لابن منظور - بيروت - بدون تاريخ .

١٣٩ - اللمع فى العربية لابن جنى - تحقيق دكتور حسين محمد شرف - القاهرة - ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

١٤٠ - مايجوز للشاعر فى الضرورة للقزاز القيروانى - حققه وقدم له ووضع فهارسه . د . رمضان عبد التواب ، و د. صلاح الدين الهادى - القاهرة - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ م .

١٤١ -ماينصرف ومالا ينصرف للزجاج - تحقيق هدى محمود قراعة - القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

١٤٢ - المبسوط فى القراءات العشر للأصبهانى - تحقيق سبيع حمزة حاكمى - دمشق ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

١٤٣ - مجمع الأمثال للميدانى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - ١٩٧٩ م .

١٤٤ - مجمل اللغة لابن فارس - تحقيق زهير عبد المحسن سلطان - بيروت - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١٤٥ - المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة لابن سيده الأندلسى - تحقيق مصطفى السقا وآخرون القاهرة - ١٩٥٨ م ومابعدها .

١٤٦ - المخصص لابن سيده - بيروت - بدون تاريخ .

١٤٧ - المذكر والمؤنث للفراء - تحقيق د. رمضان عبد التواب - القاهرة - بدون تاريخ .

١٤٨ - مرآة الجنان لليمنى - بيروت - لبنان - ط ثانية - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

١٤٩ - المرتجل لابن الخشاب - تحقيق على حيدر - دمشق - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

١٥٠ - المزهر فى علوم اللغة للسيوطى - شرحه وضبطه وعنون موضوعاته محمد أحمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوى - بيروت - ١٩٨٦ م .

١٥١ - المسائل البصريات للفارسى - تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد - القاهرة - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٥٢ - المسائل الحلبيات للفارسى - تحقيق د. حسن هنداوى - دمشق - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٥٣ - المسائل العسكرية للفارسى - تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد - القاهرة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .

١٥٤ - المسائل العضديات - تحقيق الشيخ الراشد - دمشق ١٩٨٦ م .

١٥٥ - المسائل المنثورة للفارسى - تحقيق مصطفى الحديرى - دمشق .

١٥٦ - المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات - دار المدنى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

١٥٧ - المستوفى لابن فرخان - تحقيق د . محمد بدوى المختون - القاهرة - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٥٨ - المسلسل فى غريب لغة العرب - تحقيق محمد عبد الجواد - القاهرة - بدون تاريخ .

١٥٩ - المطالع السعيدة للسيوطى - تحقيق د . طاهر سليمان حمودة - الإسكندرية - ١٩٨٣ م .

١٦٠ - معانى القرآن للأخفش - تحقيق د . هدى محمود قراعة - القاهرة - ١٤١١ هـ ١٩٩٠ م .

١٦١ - معانى القرآن للزجاج - تحقيق د . عبد الجليل عبده شلبى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م

١٦٢ - معانى القرآن للفراء - الجزء الثانى - تحقيق الأستاذ محمد على النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٢ م .

١٦٣ - معجم الأدباء لياقوت الحموى - القاهرة - بدون تاريخ .

١٦٤ - معجم شواهد النحو الشعرية للدكتور حنا جميل حداد - الرياض - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

١٦٥ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - وضعه محمد فؤاد عبد الباقى - القاهرة - بدون تاريخ .

١٦٦ - مغنى اللبيب لابن هشام - حققه محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة .

١٦٧ - المفصل للزمخشرى - بيروت - بدون تاريخ .

١٦٨ - مقاييس اللغة لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - القاهرة - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

١٦٩ - المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى - تحقيق د . كاظم بحر المرجان - بغداد - ١٩٨٢ م .

١٧٠ - المقتضب للمبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - القاهرة - ١٣٩٩ هـ .

١٧١ - المقرب لابن عصفور - تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى - بغداد - ١٩٨٦ م .

١٧٢ - المنصف لابن جنى - تحقيق الأستاذين إبراهيم لطفى وعبد الله أمين - ١٩٥٤ م

١٧٣ - الموجز لابن السراج - تحقيق مصطفى الشويمى - بيروت - ١٩٦٥م .

١٧٤ - نتائج الفكر للسهيلى - تحقيق محمد إبراهيم البنا - مكة المكرمة - ١٩٨٤ م .

١٧٥ - النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى - القاهرة - بدون تاريخ .

١٧٦ - نزهة الألباء لابن الأنبارى - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة - ١٩٦٧ م .

١٧٧ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى - أشرف على تصحيحه على محمد الضباع - القاهرة - بدون تاريخ .

١٧٨ – نظام الغريب للربعى – صححه د . بولس برونله – القاهرة – بدون تاريخ .
١٧٩ – النكت الحسان لأبى حيان – تحقيق د . عبد الحسين الفتلى – بيروت – ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .
١٨٠ – النهاية لابن الخباز – رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالأزهر – إعداد د . عبد الجليل محمد عبد الجليل – ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .
١٨١ – هدية العارفين للبغدادى – القاهرة – ١٩٨٢ م .
١٨٢ – همع الهوامع للسيوطى – القاهرة – ١٣٢٧ هـ .
١٨٣ – وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق د . إحسان عباس – بيروت – بدون تاريخ .

* * *